واقع ومعوقات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وسبل الحد منها في المؤسسات الجزائرية

د ظاهر شاهر القشي
أستاذ المحاسبة المشارك
جامعة جدارا – المملكة الأردنية الهاشمية

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وتحديد المعوقات التي تحول دون تلك القدرة، ومن ثم اقتراح الحلول الملائمة للحد من تلك المعوقات.

وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة فقد قام الباحث بتصميم استبانة الكترونية متخصصة نشرت عبر موقعه في شبكة الانترنيت، وطلب من أصحاب الاختصاص في الجمهورية الجزائرية الإجابة عليها بكل مهنية، وقد بلغت عينة الدراسة 33 (ثلاثة وثلاثون) مفردة متخصصة. وقد شملت تلك الاستبانة نوعين من الأسئلة: اسأله مغلقة، وأخرى مفتوحة.

وبعد التحليل الإحصائي تم التوصل إلى عدد من النتائج: لا تملك المؤسسات الجزائرية القدرة على التطبيق الفعلي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وذلك على المدى القصير والمتوسط، وهناك تدني كبير جدا في قدرة مؤسسات التشريع، ومؤسسات التعليم، ومؤسسات التدقيق والرقابة على الإلمام وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وقد وجد عدد من المعوقات التي تقف حائلا أمام قدرة التطبيق والتي تمثلت بـ (سرعة تبني المعايير والإلزام بتطبيقها دون إعطاء فرصة زمنية مناسبة لتبنيها، وعدم جاهزية البنية التحتية للمؤسسات الجزائرية، وضعف الإدارات المالية بالمؤسسات الجزائرية، وعدم وجود هيئة آو جمعية آو مؤسسة مهنية مستقلة يناط بها منح شهادات مهنية، ومقاومة التغيير)

وفي نهاية الدراسة تم اقتراح عدد من التوصيات، والتي قد تساهم في الحد من المعوقات التي تقف حائلا أمام قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

Abstract: *The purpose of this study is to identify the extent of the ability of Algerian institutions to apply international financial reporting standards, identify the obstacles that prevent such ability, and to suggest some appropriate solutions to reduce those obstacles.*

In order to achieve the objectives of the study, the researcher designed an electronic, specialized questioner and included in his website, and asked the specialists in the Republic of Algeria to answer it. Study samples were 33 (thirty three), and the questionnaire included two types of questions: closed questions, and open questions.

The researcher found a number of results: 1- Algerian institutions do not have the ability of actual application of international financial reporting standards in the short and medium run. 2- There was a significant decrease in the ability of: legislation and education institutions, audit and control bodies, in knowledge and application of international financial reporting standards. 3- There are some obstacles that prevent institutions' ability of applying international financial reporting standards (speed adoption and application of standards without giving an opportunity of time suitable for such adoption and application, lack of Algerian institutions infrastructure readiness, weakness of financial departments at Algerian institutions, and the absence of independent professional body or association that can grant qualified certificates).

At the end of the study, the researcher suggested a number of recommendations, which may contribute to the reduction of obstacles which prevent the ability of Algerian institutions to apply international financial reporting standards.

الفصل الأول: الإطار العام والجانب النظري

أولا: الاطار العام

المقدمة

خير ما يبدأ به كلام الله سبحانه وتعالى، إذ يقول: مَن كَانَ يَرْجُو لِقَاء رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا (الكهف، 110)، وإذ قال: يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ❖ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ❖ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ (الزلزلة، 6- 7- 8).

يسر الباحث ويشرفه أنه من هذه الأمة العربية الإسلامية، ويدعو الله أن يوفقه ولو بهذه المساهمة البسيطة أن يسدي خدمة متواضعة للبلد الشقيق جمهورية الجزائر وشعبه الكريم، وذلك من منطلق أننا أمة واحدة ننشد المضي نحو التقدم والرفعة بين دول العالم.

لا شك انه أصبح تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أمرا ملحا لا يقبل التأجيل، وخصوصا بعد أن تخلت كثير من دول العالم عن معاييرها المحاسبية المحلية وانضمت لركب العالم والعولمة، وخير شاهد على ذلك تخلي كل من المملكة المتحدة وفرنسا عن معايرهما المحاسبية المحلية وتبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، مما ساهم بنجاح الاتحاد الأوروبي وجعله من القوى الاقتصادية التي لا يستهان بها.

بقي العالم العربي والى فترة قريبة من الزمن بعيدا كل البعد عن عملية تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، إلى أن بدأت بعض الدول العربية تدريجيا إما بالتبني والتطبيق الكامل لمعايير الإبلاغ المالي الدولية كالمملكة الأردنية الهاشمية، أو تطوير معاييرها بشكل يتماشى مع جزء كبير من المعايير الدولية كالمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية والتي فيما بعد وجدت ضرورة التطبيق الكامل لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

من خلال معرفة الباحث بجمهورية الجزائر، ومن خلال زياراته العلمية المتكررة لها وجد أن الجزائر التي كانت تطبق نظام محاسبي فرنسي قديم جدا لفترة زمنية بلغت 35 عام، وبعد أن تخلت فرنسا عن معاييرها المحلية قررت حكومة الجزائر وتحديدا في عام 2009 البدء بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية. وذلك كما جاء وفقا لمخطط المحاسبي الجديد (حواس 2008، ص 203).

لا شك أن قرار الحكومة الجزائرية ورغم أنه جاء متأخرا إلا انه قرار صائبا، ولكن هل نجحت المؤسسات الجزائرية وبعد مضي ما يقرب ثلاثة أعوام من قرارها بالتطبيق الفعلي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية؟

يعتقد الباحث أن عملية التطبيق وان كانت قد بدأت لا تزال في مهدها، ولهذا سعى من خلال بحثه هذا الوقوف على واقع التطبيق الفعلي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية من قبل المؤسسات الجزائرية، وحصر المعوقات إن وجدت والتي تحول دون قدرت المؤسسات على التطبيق، ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة التي قد تساهم في الحد من تلك المعوقات.

ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله، يود الباحث أن يوجه الشكر الجزيل لجميع المختصين الجزائريين الذين ساعدوه في الوصول إلى هذه الدراسة والتي ما كان ممكنا الوصول إليها لولى أرائهم الحيادية وانتقاداتهم البناءة، حيث أنهم غلبوا المصلحة الوطنية على المصلحة الشخصية، وكانوا موضوعيين في جميع استجاباتهم.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية ضرورة تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، حيث يعتقد الباحث بأنه إن ساهمت نتائج هذه الدراسة بالحد من المعوقات التي تواجهها المؤسسات الجزائرية أمام عملية التطبيق الفعلية فان ذلك قد ينعكس ايجابيا على جميع المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات التعليمية والمؤسسات التشريعية وتمكينها من عملية التطبيق الفعلي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية على المدى المتوسط.

وإن استطاعت جميع المؤسسات في الجزائر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية بالشكل الصحيح والمتكامل، فان ذلك سينعكس ايجابيا على اقتصادها وعلى قدرتها في التنافس مع القوى الاقتصادية في العالم.

أهداف الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف، والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

1. سرد أهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي في العالم العربي وذلك من وجهات نظر متعددة.
2. معرفة واقع تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في مؤسسات الجمهورية الجزائرية.
3. تحديد المعوقات التي تقف حائلا أمام تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في المؤسسات الجزائرية.
4. اقتراح الحلول المناسبة التي قد تحد من المعوقات التي تقف حائلا أمام تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في المؤسسات الجزائرية.

مشكلة الدراسة:

تنبع مشكلة الدراسة من الحقيقة التي جعلت جميع الدول العربية ملزمة بشكل أو بأخر من ضرورة تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والممثلة بضرورة الانخراط في الأسواق العالمية، وفتح أسواقها أمام الشركات العالمية. وبالتالي قد تواجه اغلب الدول العربية مشكلة كبيرة في قدرتها على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية. وبما إن الجزائر وفي مطلع عام 2009 قد بدأت بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، إلا إن الدلائل العملية تشير لغاية إعداد هذا البحث بأن المؤسسات الجزائرية لا تزال تواجه مشاكل متعددة أمام عملية التطبيق الفعلية، ولهذا يمكن صياغة مشكلة البحث بشكل أكثر دقة بالأسئلة التالية:

1. هل هناك اقتناع من قبل متخصص المحاسبة في الجزائر بأهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية؟
2. هل لدي المؤسسات الجزائرية القدرة على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية؟
3. هل هناك معوقات أمام المؤسسات الجزائرية تحد من قدرتها على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية؟
4. هل يوجد حلول تساهم في الحد من المعوقات التي تقف حائلا أمام قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية؟

ثانيا: الاطار النظري والدراسات السابقة:

أهمية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية:

يرى الكثيرون أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أصبح أمرا لا بد منه، ويستندوا بآرائهم على عدد من الأسباب والعوامل، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. جعل البيئة المحلية جاذبة للاستثمار بشتى أشكاله وأنواعه، حيث يرى الكثيرون إن المستثمر الأجنبي يحتاج ويعتمد ويثق بالقوائم المالية المبنية على معايير محاسبة دولية، والتي تمكنه وبأقل تكلفة من مقارنة البيانات المالية مع مثيلاتها في الدول الأخرى، وبالطبع فان دخول المستثمر الأجنبي للبيئة المحلية يؤدي إلى رفع سوية الاقتصاد المحلي (القشي، 2009)
2. إن عملية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية توفر مناخ استثماري ملائم يتوفر فيه الأمن، والديمقراطية، ,الشفافية في المعلومات المالية، , شفافية النظم القانونية والجبائية والاستثمارية المشجعة، مما يساعد على جلب الاستثمارات الأجنبية، وقدرة المؤسسة على تقديم صورة صادقة عن وضعها المالي، وقياس كفاءتها، ومعرفة التغيير في وضعيتها المالية في مقابل الالتزامات القانونية (شندي، 2009)
3. "ان القوائم المالية التي ستعد بناء على معايير المحاسبة الدولية سيكون لها آثرا ايجابيا على مختلف أنواع المستخدمين ومتخذي القرارات" (مناعي 2009، ص 275)
4. "ان تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية يساهم في نهوض أي دولة بشكل عام وجعل مؤسساتها تتنافس منافسة محلية وإقليمية وعالمية، سوف يكون له أثر إيجابي على عولمة الشركات وضبط ممارسة المهنة فيها بشكل أخلاقي، والذي قد يساعد على الحد من الفساد المالي بشكل خاص" (المجربي، 2012، ص 5)
5. الحاجة المتزايدة إلى رأس المال لتنفيذ النشاطات الاقتصادية المختلفة وحاجة المولين والمستثمرين إلى المعلومات المالية عن الشركات أسهمها في البورصات العالمية عليها تطبيق معايير محاسبية موحدة قابلة للفهم من قبل أولئك المستثمرين والمقرضين. (صلاح، 2008، ص68)

6. المشكلة التي رافقت عمليات الاستثمارات الأجنبية هي صعوبة قراءة وفهم القوائم المالية المعدة وفقاً لمبادئ المحاسبية للدول المستثمر فيها ، ومع القيود المفروضة على قدرات المستثمر الأجنبي في فهم الأمور المحاسبية أصبح يلجأ إلى المحللين الماليين والمؤسسات الاستثمارية، وبالتالي زيادة تكلفة الاستثمار ولهذا بدأت الدول المستثمر فيها تبحث عن أبسط القواعد التي تخفض هذه التكلفة ومنها تبنى معايير الإبلاغ المالي الدولية إما بصورة مطلقة أو بصورة متوافقة تجعل الاختلافات ضئيلة جداً عند إعداد القوائم المالية مع الإفصاح عن هذه الاختلافات في القوائم المالية. (الجرف، 2010، ص16)
7. عندما تعتمد الشركات معايير الإبلاغ المالي الدولية، فإنها بذلك تعتمد لغة الإبلاغ المالي العالمية التي تؤهل الشركات بأن يصبح إبلاغها المالي مفهوماً ومقروءاً في السوق العالمية، وهذا يعني إمكانية اختراق أسواق رأس المال العالمية وتخفيض تكاليف انتقال الأموال ووضع أنفسهم على خارطة الاستثمار العالمي، ومن المنافع لتوحيد لغة الإبلاغ المالي، والشركات التي لا تطبق معايير الإبلاغ المالي الدولية أو التي لم تستطع – بسبب التشريعات والقوانين المحلية – لن يكون بمقدورها مقارنة نفسها مع الشركات الأخرى وهذا سيحد من قدرتها على جذب رؤوس الأموال (السعيد، 2008، ص 51)
8. يمكن تطوير نظام المعلومات المالية في الشركة من خلال التحسين المستمر للمعلومات التي يتطلبها تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية. (صلاح، 2008، ص90)

الدراسات السابقة:

1. **دراسة المجربي (2012) بعنوان " قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية"** هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على واقع الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي لتحديد قدرتها على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والوقوف على المعوقات التي تحول دون ذلك، وقد توصلت إلى عدد من النتائج: وجود نقص ملحوظ في المهنيين المتخصصين في عينة الدراسة ككل، وعدم معرفتهم الجيدة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية واتفاق العينة بوجود نظام مالي يمكنه تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية، ووجود معوقات تحول دون القدرة على تطبيق المعايير بشكل كامل من أهمها عدم استقرار الأوضاع السياسية ونوعية الاقتصاد المتبع في الدولة وضعف مساقات التعليم الجامعي.
2. **دراسة يوسفي (2011) بعنوان " النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق"** هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية، ومعرفة فيما إذا استوفت الجزائر متطلبات التطبيق الفعلي، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج: أن الممارسات المحاسبية المسندة للمخطط المحاسبي الوطني لم تستطع مواكبة التحولات الاقتصادية، وأجمعوا على ضرورة الإصلاحات المحاسبية التي كللت بتبني النظام المحاسبي المالي الجديد، وأرجع أغلبيتهم سبب هذه الإصلاحات إلى

الإصلاحات الاقتصادية الراهنة ومتطلبات المناخ الدولي، وأن النظام المحاسبي المالي الجديد التزم بمعايير المحاسبة الدولية، لتلبية الإحتياجات المختلفة لمستعملي القوائم المالية، ولكن لم يتم التطبيق الفعلي بسبب الثقافة والممارسة المتأصلة.

1. **دراسة حميدان (2010) بعنوان" مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الاردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية"** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية من حيث القياس، والاعتراف، والعرض، والإفصاح. وقد توصلت إلى عدد من النتائج: ان المؤسسة ملتزمة التزاما كاملا بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، وان نظامها المالي يتماشى بشكل كامل مع آليات القياس والاعتراف والعرض والإفصاح المنصوص عليها في المعايير الدولية.
2. **دراسة القشي (2009) بعنوان "أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر"** هدفت هذه الدراسة إلى بيان اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد وصلت الدراسة إلى عدد من النتائج: قيام الأردن بإعادة هيكلة بنيته الاقتصادية منذ فترة من الزمن مكنته من دخول الاتفاقيات العالمية من جهة ومكنته من جهة أخرى على تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية، ووجد إن جميع الشركات الأردنية المدرجة بالسوق المالي ملتزمة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل فاعل، وان ذلك الالتزام نتج عنه استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعلل ذلك الاستقطاب كون عملية تطبيق معايير المحاسبة الدولية تجعل المستثمر الأجنبي يثق بالقوائم المالية، ويضفي عليها صفة الدولية وتمكن المستثمر من مقارنة معلوماتها مع مثيلاتها من الشركات في الدول الأخرى.
3. **دراسة شناي (2009) بعنوان "تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية"** هدفت هذه الدراسة الى سرد آلية ونشأت المحاسبة محليا ودوليا، وشرح أوجه التطابق والاختلاف بين المخطط الوطني المحاسبي الجزائري رقم 75، ومعايير المحاسبة الدولية، وبيان اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على العديد من العوامل في البيئة الجزائرية، وقد وصلت الدراسة إلى عدد من النتائج: ضرورة العمل على تغيير الكثير من المفاهيم الدارجة قبل تطبيق النظام الجديد، توفير مناخ استثماري ملائم يتوفر فيه الأمن، والديمقراطية، الشفافية في المعلومات المالية، شفافية النظم القانونية والجبائية والاستثمارية المشجعة، مما يساعد على جلب الاستثمارات الأجنبية.
4. **دراسة مناعي (2009) بعنوان "تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر"** هدفت هذه الدراسة الى بيان تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية على تقرير المراجعة الخارجية في الجزائر، وبيان مدى ملاءمة تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، وقد توصلت الى عدد من النتائج: ان المخطط المحاسبي الحالي لا يتماشى مع معايير المحاسبة

الدولية، وان النظام المعمول به حاليا لا يعبر عن واقع المؤسسات ماليا، وان القوائم المالية التي ستعد بناء على معايير المحاسبة الدولية سيكون لها آثرا ايجابيا على مختلف أنواع المستخدمين ومتخذي القرارات، وان تعديل شكل ومضمون القوائم المالية المبنية على معايير المحاسبة الدولية سيتبعه تعديلات جوهرية على شكل ومضمون تقرير المراجع الخارجي.

5. **دراسة حواس (2008) بعنوان " التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية"** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة فيما إذا كانت الممارسات المحاسبية في مختلف الشركات الجزائرية تخضع لقواعد وإجراءات محاسبية ذات مستوى دولي، وفيما إذا كان المخطط المحاسبي الوطني لمتطلبات عولمة الاقتصاد بصفة عامة، والأنظمة المحاسبية الدولية بصفة خاصة، وبيان اثر تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على مهنة التدقيق. وقد وصلت الدراسة إلى عدد من النتائج: الخروج بتخطيط يوضح ويرسم أهم التحولات التي أجريت على النظام المحاسبي القديم كي يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية، وتم عمل مقارنة بالقوائم المالية بين النظام المالي القديم والنظام الجديد المقترح، وان تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية سوف يساهم في تضييق فجوة المعرفة بين التدقيق والمحاسبة.

6. **دراسة غياضة (2008) بعنوان "مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العاملة في قطاع غزة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الخاص بالممتلكات والمصانع والمعدات"** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة في قطاع غزة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (16)، وقد توصلت إلى عدد من النتائج: وجد إن الشركات الصناعية لا تلتزم بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (16) بسبب عدد من الصعوبات تمثلت بـ عدم وجود جهة رسمية أو قانونية تلزم الشركات على التطبيق، وعدم رغبة إدارة الشركات في إظهار المركز المالي الحقيقي، وقصور في دور الهيئات المهنية المسئولة عن مهنة المحاسبة والتدقيق.

7. **دراسة المهدلي (2007) بعنوان " مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق في بيئة المؤسسات الخاصة الأردنية"** هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق في بيئة المؤسسات الخاصة الأردنية، وقد توصلت إلى عدد من النتائج: أن متطلبات مسودة المعيار ملائمة بشكل كبير لتطبيقه في هذا النوع من المؤسسات، ووجد أن هناك اختلاف بين وجهات نظر المحاسبيين والمدققين حول قدرة التطبيق الفعلي توعز لتدخل أصحاب الملكية في الإدارة وعدم رغبتهم بالإفصاح عن دخل منشأتهم الحقيقي، وضعف نظم الرقابة الداخلية، وارتفاع تكلفة التطبيق.

8. **دراسة القشي، والخطيب (2006) بعنوان "الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على ارض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية"** هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على، وتحليل أسباب انهيار إحدى شركات الطاقة الضخمة (شركة انرون Enron) والتي أدى انهيارها إلى انهيار اكبر شركة تدقيق في العالم (شركة ارثر اندرسون Arthur Andersen) لثبوت تورطها في التلاعبات المالية التي تمت في شركة انرون، ومن ثم الاطلاع على التغيرات التي حدثت مؤخرا على الحاكمية المؤسسية Corporate Governance بسبب تلك الانهيارات، ومعرفة أراء البيئة المحيطة بها في الولايات المتحدة الأمريكية في إمكانية تطبيق تلك التغيرات على ارض الواقع. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج: لم تكن المشكلة الرئيسية في انهيار الشركتين موضوع البحث تتعلق بوجود قصور بمعايير المحاسبة، أو معايير التدقيق، بل انحصرت في تدني أخلاقيات المهنيين، ولقد كانت شركة التدقيق Arthur Andersen تقوم بعدت أعمال مزدوجة لشركة Enron الأمر الذي جعل عملية الانهيار سريعة، وهذه مخالفة صريحة، ولقد كان هناك تقصير ملحوظ من قبل السوق المالي كجهاز للرقابة على الشركات المدرجة، وجود صعوبة كبيرة من قبل المدققين والشركات المدرجة في السوق المالي لتطبيق الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث.

9. **دراسة نور، والججاوي (2003) بعنوان "المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية – متطلبات التوافق والتطبيق"** هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى توافق البيئة الأردنية من عدمه مع المعايير المحاسبية الدولية، وبيان دور الجامعات في تحقيق هذا التوافق، وقد وصلت الدراسة إلى عدد من النتائج: أن هناك تباين في بيئة الجامعات الأردنية نحو تفعيل تطبيق معايير المحاسبة الدولية ضمن وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس، ووجد أن البيئة الأردنية بشكل عام متوافقة في عملية تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وتبين أن كل من المحاسبيين والمدققين الأردنيين مؤهلين تأهيل جيد ولديهم القدرة المطلوبة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

الفصل الثاني: الطريقة والإجراءات العملية

في هذا الفصل يود الباحث شرح الطريقة والإجراءات التي اتبعها في سبيل محاولة الوصول إلى نتائج منطقية ومن ثم اقتراح توصيات مناسبة، وفيما يلي شرح مفصل لذلك".

آلية تقسيم هذا الفصل:

لقد تم تقسم هذا الفصل إلى بابين، الباب الأول يتناول التحليل الإحصائي للأسئلة الانتقائية التي تم بنائها على نموذج ليكارت الخماسي. أما الباب الثاني فيتناول تحليل الأسئلة المفتوحة التي شملتها الاستبانه.

مجتمع وعينة الدراسة:

كون الباحث من المملكة الأردنية الهاشمية فقد كان من الصعب عليه الوصول للعدد الكلي لمجتمع الدراسة وتحديد العينة المناسبة في الجزائر الشقيق، وفي سبيل الحصول على عينة متخصصة وذات أهلية عالية فقد استند الباحث على علاقاته الشخصية مع العديد من الأخوة الجزائريين المتخصصين والذين يتواصل معهم من خلال صفحة التواصل الاجتماعي بالـ Facebook ومن خلال موقعه الخاص على الانترنيت www.alqashi.com وقد بلغت عينة الدراسة 33 مفردة متخصصة كما سيظهر فيما بعد بنتائج الدراسة.

مصادر الدراسة:

كون هناك صعوبة جغرافية تفصل عينة الدراسة المتواجدة في الجزائر عن الباحث المتواجد في المملكة الأردنية الهاشمية فقد تم تصميم استبانة متخصصة وبشكل الكتروني وضعت على موقع الباحث الشخصي www.alqashi.com وتم عنونتها (استبانة خاصة بالاخوة الجزائريين) وطلب من جميع الاخوة الجزائرين اصحاب الاختصاص المالي من خلال موقع الباحث الشخصي وصفحته الخاصة بصفحة التواصل الاجتماعي التوجه بواسطة رابط الكتروني لتلك الاستبانة المؤتمتة والاجابة على جميع محتوياتها. ويشيد الباحث بسرعة تجاوب الاخوة الجزائريين بارك الله فيهم.

محتويات الاستبانة الالكترونية: لقد حوت الاستبانة الالكترونية على 35 سؤال، تفصيلها كالتالي:

1. سؤالين للمعلومات الديمغرافية.
2. 30 سؤال مغلق وفقا لوزن ليكارت الخماسي (سؤال لاهمية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية، و 11 سؤال لبيان مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية، و 10 اسألة لبيان المعوقات التي تحول دون قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية، و 8 اسألة لبيان الحلول المقترحة التي قد تحد من العوقات التي تقف حائلا امام قدرة المؤسسات الجزائرية.
3. ثلاث أسئلة مفتوحة طلب بها رأي معبيء الاستبانة (سؤال حول المعوقات، وسؤال حول الحلول، وسؤال اخير مفتوح بصيغة ملاحظات).

الباب الأول: التحليل الاحصائي للأسئلة الانتقائية

يتناول هذا الباب التحليل الاحصائي للأسئلة المغلقة التي شملتها الاستبانة الالكترونية، سؤالين حول المعلومات الديمغرافية، وباقي الاسئلة الثلاثون، والتي سيتم التطرق لها بالتفصيل، وكما يلي:

أولا: مقياس ليكارت الخماسي

لقد تم تصميم جميع الاسئلة المغلقة على مقياس ليكارت الخماسي وضمن اوزان محددة مسبقا وبالشكل التالي الذي يظهر في الجدول رقم (1):

جدول رقم (1) مقياس ليكارت الخماسي

الخيار:	كبيرجدا	كبير	الى حد ما	متدني	معدوم	المجموع
الوزن:	5	4	3	2	1	15
		عدد المتغيرات:				5
		الوسط الحسابي 5/15:				3

كما يشير الجدول بالأعلى فإن الوسط الحسابي الذي تم الاعتماد عليه فيما بعد بالتحليل الاحصائي يبلغ 3 درجات.

ثانيا: تحليل العوامل الديمغرافية لعينة الدراسة

من خلال الاطلاع على الجدول رقم (2) بالأسفل:

جدول رقم (2) العوامل الديمغرافية

البيانات	مكان العمل			الدرجة العلمية		
	شركة	موظف	جامعة	ماجستير	دكتوراه	ليسانس
اتكرار	4	1	28	18	12	3
النسبة	12.12%	3.03%	84.85%	54.55%	36.36%	9.09%
		100%			100%	
المجموع		33			33	

وجد ان ما عدده 28 مفردة من عينة الدراسة وبنسبة اقتربت من 85% يعملون في العديد من الجامعات الجزائرية، وكما ورد بالاستبانة بأن جزء منهم يعمل في الجامعة ويكمل دراساته العليا، وهذا مؤشر جيد يدلل على أهلية العينة وصدق اجاباتها حيث أنها عينة متخصصة ومن نخبة المجتمع الجزائري.

وأما بخصوص الدرجة العلمية، ووفقا لنتائج الجدول رقم (2) وجد ان النسبة العظمى مشكلة من حملة شهادات الماجستير والدكتوراه، ومع حقيقة ان اغلب حملة شهادات الماجستير يعملون في الجامعات وهم في مرحلة دراسة الدكتوراه يرى الباحث ومرة اخرى ان عينة الدراسة عينة مؤهلة مما يجعل نتائج الدراسة ذات مصداقية عالية ان شاء الله.

ثالثا: التحليل الاحصائي لأسئلة الاستبانة:

لقد قسمت الاستبانة كما سبق وذكر في المنهجية الى عدد من المحاور المتسلسلة والمترابطة فيما بينها، وفيما يلي تفصيل متكامل لنتائج تحليلها الاحصائي:

1. أهمية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية:

يعتقد الباحث بأن النظرة العامة نحو أهمية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية لها اثر مباشر على جوهر مشكلة الدراسة.

جدول رقم (3) اهمية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية

تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية من قبل المؤسسات الجزائرية سيساهم في رفع سويتها المالية						
الخيارات	كبير جدا	كبير	الى حد ما	متدني	معدوم	الوسط
التكرارات	6	17	9	1	0	
النسبة	18%	52%	27%	3%	0%	**3.848**

نجد من خلال الاطلاع على نتائج الجدول رقم (3) بأن غالبية عينة الدراسة وبنسبة وصلت 97% فوق الوسط القياسي البالغ 3 درجات يروا أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية سيساهم في رفع السوية المالية للمؤسسات الجزائرية وتفوتت ارائهم حول المدى، بحيث يرى 18% بأن المساهمة كبيرة جدا، و 52% ان المساهمة كبيرة، وحيث ان المتوسط العام بلغ 3.848 درجة فهذا يعني ان الجميع مجمع على اهمية التطبيق.

ويود ان يشير الباحث ان هذا دليل ممتاز على وعي عينة الدراسة لأهمية التطبيق وانه خيارا لا بد منه ان اردنا ان ننهض بالمؤسسات الجزائرية لتضاهي مثيلاتها في العالم. وطبعا هذا لا يستغرب على الإخوة الجزائريين الذين كانوا دوما متعطشين للمضي نحو الافضل.

2. قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية:

رغم ان الجميع متفق على ان عملية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية سوف يساهم دون ادنى شك في رفع سوية المؤسسات الجزائرية، وخصوصا سويتها المالية، إلا أن هذا لا يعني انها قادرة على تطبيق المعايير الدولية. وكمحاول لفحص مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية فقد تم تحليل تلك القدرة احصائيا كما يظهر في الجدول اللاحق رقم (4).

ولكن قبل المضي بشرح الجدول يود ان يشير الباحث ان عوامل القدرة لا تحصر فقط بالمؤسسات الجزائرية، وانما في العديد من العوامل الاخرى المترابطة، كالمؤسسات التعليمية، وجهات التشريع، وجهات التدقيق والرقابة، والبنية التحتية، والموارد البشرية.

وفيما يلي التحليل المفصل للجدول رقم (4):

<u>جدول رقم (4) مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية</u>

الاسئلة	التكرارات					الوسط	الأهمية
	كبير جدا	كبير	الى حد ما	متدني	معدوم		
قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	1 3%	1 3%	14 42%	15 45%	2 6%	2.515	
تمكن المؤسسات الجزائرية على المدى القريب تطبيق جميع معايير الايلاغ المالي الدولية	0 0%	2 6%	12 36%	17 52%	2 6%	2.424	**2**
ستتمكن المؤسسات الجزائرية على المدى المتوسط بتطبيق جميع معايير الابلاغ المالي الدولية	0 0%	4 12%	17 52%	9 27%	3 9%	2.667	**3**
قدرة الجامعات الجزائرية على تأهيل طلابها بمعايير الابلاغ المالي الدولية	3 9%	6 18%	16 48%	7 21%	1 3%	3.091	**8**
المام الاساتذة الجامعيين بالجزائر بعمليات القياس والافصاح وفقا لمعايير الابلاغ المالي الدولية	2 6%	3 9%	19 58%	9 27%	0 0%	2.939	**5**
المام المدققين الخارجين بالجزائر بمعايير الابلاغ المالي الدولية	1 3%	6 18%	17 52%	9 27%	0 0%	2.970	**7**
المام الادارات المالية بالمؤسسات الجزائرية بمعايير الابلاغ المالي الدولية	0 0%	0 0%	11 33%	20 61%	2 6%	2.273	**1**
المام جهات التشريع المالي بالجزائر بمعايير الابلاغ المالي الدولية	1 3%	3 9%	18 55%	11 33%	0 0%	2.818	**4**
المامك الشخصي بمعايير الابلاغ المالي الدولية	0 0%	9 27%	14 42%	9 27%	1 3%	2.939	**5**
المامك بالاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية	3 9%	13 39%	16 48%	1 3%	0 0%	3.545	**9**
الموارد البشرية الجزائرية (اساتذة ومهنيين) لديهم الاستعداد الذاتي لتعلم كيفية القياس والافصاح وفقا لمعايير الابلاغ المالي الدولية	13 39%	10 30%	7 21%	3 9%	0 0%	4.000	**10**
الناتج النهائي	**24** **6.6%**	**57** **15.7%**	**161** **44.4%**	**110** **30.3%**	**11** **3.0%**	**2.926**	

بالنظر للفقرة الرئيسية الأولى (قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية) يرى الباحث ان الاغلبية العظمى من عينة الدراسة تؤكد أن المؤسسات الجزائرية غير قادرة على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية، حيث بلغ الوسط الحسابي 2.525 درجات وهو اقل من الوسط العام البالغ 3 درجات.

وبمراجعة الاهمية النسبية نجد ان فقرة (المام الادارات المالية بالمؤسسات الجزائرية بمعايير الابلاغ المالي الدولية) احتلت المرتبة رقم (1) من منطلق ان وسطها الحسابي كان الادنى ضمن جميع الفقرات حيث بلغ 2.273 درجة. هذه الحقيقة جعلت كل من الفقرة (تمكن المؤسسات الجزائرية على المدى القريب تطبيق جميع معايير الإيلاغ المالي الدولية)، والفقرة (ستتمكن المؤسسات الجزائرية على المدى المتوسط بتطبيق جميع معايير الابلاغ المالي الدولية) تليها بالأهمية النسبية حيث بلغ

وسطيهما 2.424 درجة، و 2.667 درجة على التوالي، مما يعني ان عدم المام الادارات بالمؤسسات الجزائرية بمعايير الابلاغ المالي، يؤدي الى عدم قدرتها على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في المدى القصير والمتوسط.

يرى الباحث ان المؤسسات الجزائرية قد تستطيع تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية، ولكن في مدة طويلة نسبيا، وذلك مشروط بتذليل اي عقبات يتم بيانها ومعالجتها مستقبلا.

لا بد من الاشارة بأن اغلب عينة الدراسة اتفقت كذلك على عدم المام جهات التشريع المالي في الجزائر بمعايير الابلاغ المالي الدولية، حيث بلغ وسط تلك الفقرة 2.818 درجة، ويليها كذلك حقيقة عدم المام اساتذة الجامعات بعمليات القياس والافصاح وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وكذلك بوجود قصور شخصي بعملية الالمام، حيث بلغ وسط هاتين الفقرتين وسط متشابه بلغ 2.939 وبأهمية نسبية احتلت المرتبة الخامسة.

يود ان ينوه الباحث ان هذه النتائج مؤشر مهم ان عدم القدرة العامة نابعة من عدم قدرة البنية التحتية الممثلة بالموارد البشرية (المشرعة والمنفذة) على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية.

وأخيرا، ينوه الباحث الى فقرة مهمة جدا (الموارد البشرية الجزائرية (اساتذة ومهنيين) لديهم الاستعداد الذاتي لتعلم كيفية القياس والافصاح وفقا لمعايير الابلاغ المالي الدولية) حيث بلغ وسطها 4.00 درجات، وهو مرتفع جدا مما يعطي مؤشرا بأنه لو توفرت لهذه الموارد البشرية الوسائل الجيدة فإنها قد ترفع من قدرة المؤسسات الجزائرية على المدى البعيد في عملية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية.

3. المعوقات التي تحول دون قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية:

قبل أن يمضي الباحث في التعليق على تحليل الجدول رقم (5)، يود ان يشيد بقدرة عينة الدراسة على الانتقاد الذاتي البناء، حيث ان الاعتراف بالمشكلة يكون بحد ذاته جزء من الحل. فبعد ان تم التوصل الى ان المؤسسات الجزائرية ورغم تبني عملية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية منذ فترة من الزمن الا انها غير قادرة فعلا على عملية التطبيق، ولذى يجب ان نتعرف على المعوقات التي تقف امام عملية التطبيق، وذلك كمحاولة فيما بعد لإيجاد حلول تساهم في الحد من تلك المعوقات.

بالنظر الى الجدول اللاحق رقم (5) تشير الفقرة الرئيسية الاولى (وجود معوقات تحد من قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية) الى وسط مرتفع جدا بلغ 4.061 وبإجماع عينة الدراسة.

جدول رقم (5) المعوقات التي تقف حائلا أمام قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية

الأسئلة	التكرارات					الوسط	الأهمية
	كبير جدا	كبير	الى حد ما	متدني	معدوم		
وجود معوقات تحد من قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	7 21%	21 64%	5 15%	0 0%	0 0%	4.061	
هناك نقص بمؤسسات تدريبية متخصصة بالجزائر تستطيع تدريب الموارد البشرية على معايير الابلاغ المالي الدولية	14 42%	3 9%	6 18%	5 15%	5 15%	3.485	**8**
احد معوقات تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية يتمثل بمقاومة التغيير	11 33%	8 24%	10 30%	3 9%	1 3%	3.758	**5**
احد معوقات تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية ضعف الادارات المالية بالمؤسسات الجزائرية	10 30%	11 33%	8 24%	4 12%	0 0%	3.818	**3**
احد معوقات تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية عدم المام اساتذة الجامعات بالمعايير بشكل جيد	5 15%	5 15%	12 36%	7 21%	4 12%	3.000	**9**
احد معوقات تطبيق المعايير عدم جاهزية البنية التحتية للمؤسسات الجزائرية	16 48%	9 27%	6 18%	2 6%	0%	4.182	**2**
احد اسباب معوقات التطبيق يتمثل بعملية سرعة تبني المعايير والالزام بتطبيقها دون اعطاء فرصة زمنية مناسبة	18 55%	10 30%	3 9%	1 3%	1 3%	4.303	**1**
ان الخطط الاكاديمية للطلبة في تخصص المحاسبة في الجامعات الجزائرية لا يواكب معايير الابلاغ المالي الدولية	14 42%	3 9%	11 33%	3 9%	2 6%	3.727	**6**
ان عدم وجود جهة تشريع مستقلة (غير حكومية) بالجزائر تساهم في عدم قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	11 33%	9 27%	3 9%	8 24%	2 6%	3.576	**7**
ان عدم وجود هيئة او جمعية او مؤسسة مهنية مستقلة يناط بها منح شهادات مهنية بالتدقيق يساهم في عدم قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	15 45%	6 18%	4 12%	6 18%	2 6%	3.788	**4**
الناتج النهائي	**121** **36.7%**	**85** **25.8%**	**68** **20.6%**	**39** **11.8%**	**17** **5.2%**	**3.770**	

وبمراجعة تحليل الجدول السابق رقم (5) نجد كذلك ان الوسط العام بلغ 3,770 درجة، اي ان الاغلبية اتفقت على وجود معوقات تقف حائلا امام قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية، ولأهمية الامر سوف يتم تحليل تلك المعوقات بالتفصيل وكما يلي:

1. لقد احتلت الفقرة (احد اسباب معوقات التطبيق يتمثل بعملية سرعة تبني المعايير والالزام بتطبيقها دون اعطاء فرصة زمنية مناسبة) أهمية نسبة رقم (1) وبوسط حسابي بلغ 4,303 وهذا مؤشر الى انه فعلا لم يكن هناك وقت كاف لتبني المعايير وتأهيل الجميع لذلك قبل البدء بعملية التطبيق الفعلية.
2. والدليل الثاني على صحة استنتاج الفقرة السابقة يظهر بالأهمية النسبية رقم (2) العائدة للفقرة (احد معوقات تطبيق المعايير عدم جاهزية البنية التحتية للمؤسسات الجزائرية) التي بلغ وسطها الحسابي 4,182 وهذا منطق بالغ من الاهمية، حيث يعتقد الباحث ونتيجة خبرته في المملكة الاردنية

الهاشمية أنه قبل ان يبدأ بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في الاردن كان هناك فترة زمنية كافية من التبني تم خلالها تهيئة البنية التحتية للمؤسسات الاردنية.

3. والدليل الثالث، يتمثل كذلك بالأهمية النسبية رقم (3) العائد للفقرة (احد معوقات تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية ضعف الادارات المالية بالمؤسسات الجزائرية) التي بلغ وسطها الحسابي 3.818 درجة، حيث أن أحد ركائز البنية التحتية للمؤسسات يتمثل بالإدارة المالية.

4. أما الاهمية النسبية رقم (4) فهي من اخطر المعوقات التي تتكامل مع المعوقات السابق ذكرها، والمثلة بالفقرة (ان عدم وجود هيئة او جمعية او مؤسسة مهنية مستقلة يناط بها منح شهادات مهنية بالتدقيق يساهم في عدم قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية) حيث بلغ وسطها الحسابي 3,788 حيث يعتقد الباحث ان المدقق له الدور الرئيس في التأكد من صحة التطبيق، وان لم يكن مؤهلا جيدا بالبيئة التي يدقق عليها فتكون القدرة موضع الشك من بنيتها الاساسية.

5. أما الاهمية النسبية رقم (5) فهي عائق لا يقل أهمية عن سابقاته، والممثل بالفقرة (احد معوقات تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية يتمثل بمقاومة التغيير) والتي بلغ وسطها الحسابي 3.758 درجة، وبالمثل للفقرة التي تليها اهمية نسبية (6) الممثلة بـ (ان الخطط الاكاديمية للطلبة في تخصص المحاسبة في الجامعات الجزائرية لا يواكب معايير الابلاغ المالي الدولية) والتي بلغ وسطها الحسابي 3.727 درجة.

3. الحلول المقترحة للحد من المعوقات:

لا بد أن أشيد مرة اخرى بعينة الدراسة التي كانت صادقة في تحديد المشكلة بشكل موضوعي، حيث اعترفت بعدم القدرة، وفيما بعد باتفاقها على اهم المعوقات، والجدول التالي رقم (6) سوف يظهر وعي العينة وحرصها على اختيار افضل الحلول التي قد تساهم في الحد من المعوقات التي تقف حائلا امام قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية.

وفيما يلي جدول رقم (6) ويليه الشرح التفصيلي لنتائجه الإحصائية:

جدول رقم (6) الحلول المقترحة للحد من المعوقات التي تحول دون قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية

الأسئلة	التكرارات					الوسط	الأهمية
	كبير جدا	كبير	الى حد ما	متدني	معدوم		
يجب عدم السماح بتدقيق المؤسسات الجزائرية الا من قبل حملة الشهادات المهنية الممنوحة من مؤسسات مهنية متخصصة بالتدقيق	15 45%	13 39%	0 0%	3 9%	2 6%	4.091	7
بضرورة ابتعاث اساتذة الجامعات والمهنيين بالجزائر الى دورات تدريبية متخصصة بمعايير الابلاغ المالي الدولية في دول عربية تملك الخبرة اللازمة بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	17 52%	10 30%	3 9%	2 6%	1 3%	4.212	4
بضرورة استقدام خبراء عرب بمعايير الابلاغ المالي الدولية كي يعقدوا دورات لتأهيل اساتذة الجامعات والمهنيين بالجزائر على استخدام وتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	15 45%	11 33%	2 6%	4 12%	1 3%	4.061	8
بضرورة التعاون مع احد الجمعيات المهنية والتي تمنح شهادات مهنية متخصصة (كجمعية المحاسبين القانونين الأردنيين) وذلك لإنشاء جمعية مشابهة في الجزائر	13 39%	15 45%	3 9%	1 3%	1 3%	4.152	6
بضرورة وجود الية للتبادل الثقافي بين طلبة الجزائر وطلبة الدول العربية الخبيرة بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	12 36%	17 52%	3 9%	0 0%	1 3%	4.182	5
بضرورة ربط منح التربص وتحديدا لأساتذة المحاسبة في دورات مهنية بالدول الخبيرة بمعايير الابلاغ المالي الدولية	16 48%	14 42%	1 3%	1 3%	1 3%	4.303	3
بضرورة تخصيص منح وحوافز تشجيعية لكل استاذ جامعي او طالب دراسات عليا يتمكن من اثبات المامه الكامل بمعايير الابلاغ المالي الدولية	19 58%	11 33%	1 3%	2 6%	0 0%	4.424	1
يجب على الجامعات أن تنشئ مركز تدريب موحد لمعايير الابلاغ المالي الدولية وان ترفده بالخبراء المحليين والخارجيين ويكون مركزة بالعاصمة وينتدب له الكفاءات المميزة من كل قسم مالي	17 52%	13 39%	3 9%	0 0%	0 0%	4.424	1
الناتج النهائي	**124 47.0%**	**104 39.4%**	**16 6.1%**	**13 4.9%**	**7 2.7%**	**4.231**	

يشير الوسط العام لجميع الفقرات الواردة في الجدول رقم (6) والبالغ 4,231 درجة إلى مؤشر مرتفع جدا يدلل على تفاؤل عينة الدراسة بوجود حلول قد تتمكن من الحد من المعوقات التي تقف حائلا أمام قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

رغم أن متوسطات جميع الفقرات (الحلول المقترحة) عالية ومتقاربة، إلا أن الأهمية النسبية قد تكون المؤشر على أولوية الحلول التي يجب البدء بتنفيذها دون أي تأخير، وفيما يلي تعليق الباحث عليها:

1- اتفق الجميع تقريبا على الفقرة التي احتلت الأهمية النسبية الأولى (يجب على الجامعات أن تنشئ مركز تدريب موحد لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وان ترفده بالخبراء المحليين والخارجيين ويكون مركزة بالعاصمة وينتدب له الكفاءات المميزة من كل قسم مالي) حيث بلغ وسطها

الحسابي 4.424 درجة، ويعتقد الباحث أن العينة أحسنت الاختيار كون أن الأستاذ الجامعي هو نقطة البداية، إن تم تأهيله بمعايير الإبلاغ المالي الدولية ستنتقل تلقائيا لطلبته الذين فيما بعد سيمثلون البنية التحتية والأساسية لكل من إدارات المؤسسات، وجهات التشريع، ومدققي الحسابات.

2- وبشكل وثيق احتلت الأهمية النسبية الأولى مكرر وبنفس وسط الفقرة السابقة الفقرة القائلة (بضرورة تخصيص منح وحوافز تشجيعية لكل أستاذ جامعي أو طالب دراسات عليا يتمكن من إثبات إلمامه الكامل بمعايير الإبلاغ المالي **الدولية**)، ويعتقد الباحث انه إن تم إرسال المميزين للمركز المقترح إنشائه لا بد من تشجيعهم بشتى الطرق والوسائل.

3- واتى بالأهمية النسبية رقم (3) الفقرة (بضرورة ربط منح التربص وتحديدا لأساتذة المحاسبة في دورات مهنية بالدول الخبيرة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية) وبوسط حسابي متقارب بلغ 4,303 ، ويود أن يشير الباحث إن موضوع التربص سنة حميدة تتبعها الدولة الجزائرية مع أساتذتها، وستتضاعف جدواها إن فعلا ربطة بدورات مهنية متخصصة في دول ذات خبرة.

4- وبالمثل للأهمية النسبية رقم (4) الفقرة (بضرورة ابتعاث أساتذة الجامعات والمهنيين بالجزائر إلى دورات تدريبية متخصصة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية في دول عربية تملك الخبرة اللازمة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية) والتي بلغ وسطها الحسابي 4,212

5- رغم ان باقي الحلول تأتي بمراتب لاحقة إلا أن الباحث يعتقد أن جميعها مهمة جدا وخصوصا إن جميع أوساطها الحسابية متقاربة وتجاوزت الحد المرتفع وكان اقلها بدرجة 4,061 وهذا مؤشر يدلل على ارتفاع أهميتها ولكن الاختلاف يبقى بالأولوية.

الباب الثاني: تحليل الأسئلة المفتوحة

يتناول هذا الباب الذي يعتقد الباحث أنه لا يقل أهمية عن الباب السابق، سرد لإجابات عينة الدراسة على الإسالة المفتوحة، التي شملتها الاستبانة الالكترونية، ويود أن ينوه الباحث إلى أن الأفكار الواردة بها حق عائد على عينة الاستبانة، وما قام به هو مجرد إعادة صياغتها لغويا لتتماشى مع النسق العام، وكذلك حاول الباحث اختصار أي تكرار.

وفيما يلي إجابات عينة الدراسة:

السؤال الأول: أرجو أن تذكر أهم المعوقات التي تعتقد إنها تقف حائلا أمام قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية؟

رغم أن جميع عينة الدراسة وافقوا على المعوقات التي اقترحها الباحث في اسأله الاستبانة المغلقة، إلا أنهم اقترحوا المعوقات التالية:

- نوع المؤسسات الجزائرية، الهيكلة المالية، إشكالية التمويل
- عدم إمكانية تطبيق بعض المبادئ والقواعد المتعلقة بالقيمة العادلة
- عدم القدرة على ممارسة المحاسبة وفق المعايير الدولية للاختلاف الكبير بينها وبين المخطط المحاسبي الوطني

- المستوى المتدني للمكونين في المحاسبة خاصة خريجي مراكز التكوين تحت عنوان (تقني سامي في المحاسبة) لم أسمع في يوم أن تسمي كهذه توجد في دول متطورة اقتصاديا.
- المستوى العلمي المحدود لمارسي المحاسبة في الجزائر المعتمدين من طرف الوظائف العمومية
- عدم وجود سوق مالي فاعل
- تبني النظام المالي والمحاسبي في الجزائر لم يكن عن قناعة السلطات العمومية بل جاء بضغط خارجي ومن ثم فان تطبيق المعايير لم يكن بحافز تحسين التسيير أو الحصول على دقة المخرجات أو بهدف الإفصاح الجيد
- بالإضافة إلى أن اغلب من يسير المؤسسات الاقتصادية العمومية تم اختيارهم بطرق غير علمية ويفتقرون إلى التأهيل الكافي إلى جانب حصولهم على الحماية الكافية عن أي مسائلة أو أي إخفاق في مهامهم ولا يحاسبون عن الخسائر ولا عن النتائج السلبية ،
- كما أن اغلب مالكي مؤسسات القطاع الخاص لهم نفس الحماية ولم يكونوا مستثمرين أو صناعيين ومقاولين فعليين بل أوجدتهم ظروف الحماية والمحسوبية والسياسة وتقسيم الريع
- مهني المحاسبة في المؤسسات الجزائرية لا يزالون حديثي التجربة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ويستلزم الآمر الكثير من الوقت
- طبيعة التشريع الضريبي الذي يحكم المحاسبة في الجزائر لا يتماشى حاليا وفق متطلبات تطبيق معايير الإبلاغ المالي وهناك الكثير من مشاكل حول القياس التي تتعارض مع التشريع الضريبي.
- هناك نقص كبير لمراكز التدريب والتأهيل حول معايير الإبلاغ المالي تكون على مستوى كل ولايا ت الوطن.
- طبيعة المحاسبة في مؤسسات الجزائرية تحكمها فقط أمور قانونية ورسائل إدارية دون ترك أمر لمهني المحاسبة في مؤسسات الجزائرية بعملية القياس و التسجيل المحاسبي وفق معايير الإبلاغ المالي من خلال الحالة العملية .
- العوامل الاقتصادية: وأهمها ضعف السوق المالي الجزائري إن لم نقل عدم وجوده، الأمر الذي لا يسمح باستعمال نماذج القياس المسموح بها بمعايير الإبلاغ الدولية
- العوامل السياسية: ربط عملية التنميط المحاسبي المحلية بالجزائر بهيئة تابعة لوزارة المالية أمر يصعب من مواكبة التطورات الحاصلة محاسبيا في معايير الإبلاغ المالي الدولية خصوصا مع بطئ هده الهيئة في إصدار تعليماتها.

- العوامل ثقافية: ثقافة القانون المكتوب في الجزائر وعدم ترك المجال لاجتهاد المحاسب يعطل من عملية اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية. زد على ذلك تعود المحاسبين الجزائريين على لعبة الحسابات في المخطط المحاسبي الجزائري لسنة 1975، جعلهم يقاومون أي تغيير يطلب منهم جهد أكبر، زد على دلك معظم المؤسسات الجزائرية وحتى وإن كانت شركات مساهمة فلا يرغب ملاكها في التقرير عن أرباحهم، والأرباح التي يفصحون عنها ليست حقيقة بل يفصحون عما يرغبون وفقط وهذه من ضمن ثقافة السرية في المجتمع الجزائري كافة
- العوامل الضريبية: سيطرة الأهداف الضريبية للمحاسبة أدى إلى مقاومة أعوان الضرائب تطبيق المعايير لأنه سيلزمهم القيام بمجهودات أكبر لحساب الوعاء الضريبي للشركات .
- كل قرارات التي تتخذ تكون من غير المختصين والملمين كل حيثيات المعايير والتعديلات الجديدة
- اهتمام الاساتذة الجزائريين بوظيفة التدريس فقط والغياب التام للبحث خاصة في مثل هذه المواضيع وعدم الأخذ بعين الاعتبار التوصيات التي تنتج من المؤتمرات التي تقام في هذا المجال.
- عدم الضبط الفعلي لأهم نقاط القصور في المؤسسات فيما يتعلق بالوظيفة المالية.
- عدم إلمام المشرع الجزائري بواقع الذمم المالية وكذا المختصين بتنفيذ المعايير.
- وجود دورات تدريبية مختصرة على فئة معينة دون فئات أخرى.
- عدم وجود دراسة عملية على ما هو فعليا موجود من إطارات ملمة بالمعايير، ووجود فجوة بين الواقع المحاسبي وبين النظري
- الفساد المالي والإداري وعدم وعي الأساتذة والمهنيين بضرورة تطبيق معايير الإبلاغ المالي وعدم قدرتهم على مواجهة التغيير
- وجود عدد كبير من العاملين بمصالح المحاسبة بالمؤسسات من ذوي الخبرات المتراكمة وكبار السن دون حملهم للشهادات الجامعية مما يصعب عليهم عملية التغيير
- ضعف خلايا ومصالح ودوائر التكوين بالمؤسسات (وغيابها في معظم المؤسسات) يؤدي إلى عدم تبني هذه العملية.
- عدم إقدام أصحاب المؤسسات إلى عمليات التكوين في هذا المجال (للعمال) نظرا لاعتقادهم بأنها عملية تؤدي إلى أكثر إنفاق وتكلفة دونما عائد .
- عامل الزمن، حيث أن عمل المؤسسات الجزائرية بالنظام المحاسبي القديم كان لمدة 35 سنة قد رسخ أعراف وتقاليد بعيدة كل البعد عن محتوى وثقافة معايير الإبلاغ المالي

وبالتالي فإن التخلي عنها يتطلب أن تكون هناك مرحلة انتقالية لترسيخ ثقافة هذه المعايير ولا تقتصر على تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي فقط

- هناك شرخ كبير عند المحاسب الجزائري فللعلم انه لا يوجد محاسب يدرن قانون تنظيم المهنة والكل يرى أن المحاسبة ما هي إلا تقنيات ولا يهتم بالجانب الأخلاقي ولا أخلاقيات المهنة حيث أن الطالب يدرس كل أنواع القانون إلا قانون تنظيم مهنة المحاسب

السؤال الثاني: أرجو أن تذكر أهم الحلول التي تعتقد انها ستساهم في الحد من المعوقات التي تواجه المؤسسات الجزائرية في عملية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية؟

رغم أن جميع عينة الدراسة وافقوا على الحلول التي اقترحها الباحث في اسأله الاستبانة المغلقة، إلا أنهم اقترحوا الحلول التالية:

- منح المؤسسات الجزائرية هامشا من المرونة، تكوين أصحاب المؤسسات وتحفيزهم
- التكوين الجيد، وتوفير البيئة الملائمة (البورصة ....لخ)، وتغيير بعض المعتقدات الراسخة في الأذهان في يخص النظام القديم
- تبني المعايير علميا لدى الجامعات الجزائرية 5 سنوات على الأقل (شهادة ماستر على الأقل)
- دمج الكفاءات المتخرجة في تربص عملي تكليفي بشركة اقتصادية تحت رعاية ووصاية مجلس المحاسبة
- فتح أبواب الشركات الوطنية أمام الكفاءات العلمية الصغيرة وعدم التخوف المبالغ فيه
- تربصات صيفية للمتفوقين في تخصصات المحاسبة في مكاتب المحاسبة ومحافظة الحسابات
- تفعيل البورصة
- تحرير التجارة الدولية
- فتح المجال للمؤسسات الاقتصادية الدولية ومكاتب الخبرة الدولية للعمل بالجزائر
- إعادة تأهيل المدققين والمحاسبين المحليين
- إلزام المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة بوجوب الحصول على شهادة أو تقرير خاص من مدقق معتمد بمدى تطبيق المعايير
- عقد دورات تدريبية وتعليمية لنشر الوعي المحاسبي
- إلزامية ضبط البرنامج المحاسبي الجامعي وفق ما يتناسب والمعايير الدولية
- يجب بحث عن سبل ربط الجامعات الجزائرية بواقع المؤسسات الجزائرية وتكوين علاقة مع مهني المحاسبة بما يسمح بتكوين حاملي شهادات لهم خلفية مهنية ونظرية
- دراسة واقع البيئة التي تعمل فيها المؤسسة الجزائرية، ومتطلبات هده المؤسسة، وتكييف هده البيئة لتكون قادرة على استيعاب معايير الإبلاغ المالي الدولية، مع الاعتماد

التدريجي للبدائل المحاسبية التي سمحت بها معايير الإبلاغ المالي الدولية. أيضا التفريق بين حجم المؤسسات ومدى إلزامها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية .

- أن تطبيق مبادئ الحوكمة من شأنه أن يساعد المؤسسات الاقتصادية في ضمان شفافية المعلومات التي تؤدي إلى تحسين علاقة هذه المؤسسات مع الشركات الأجنبية من حيث التعاملات الاقتصادية والمحاسبية مما يساهم في دعم نجاح النظام المحاسبي الجديد في هذا الجانب .

السؤال الثالث: أرجو أن تذكر أي ملاحظات ترغب بها؟

مما يثير انتباه الباحث أن جميع عينة الدراسة ابدوا ملاحظات عديدة وقيمة، إلا أن ملخص هذه الملاحظات انصب بتعليق مفاده "طالما أن الجزائر تراجعت عن الانفتاح السياسي والاقتصادي والتراجع إلى مستوى نقطة البداية بأحادية التفكير والتسيير وطالما الريع البترولي وما تجود به الأرض مازال قائما فلا أمل في نجاح ونجاعة طرق التسيير العلمية بما يعرف بالحوكمة المالية والمحاسبية وان المعايير الدولية مالم تكن ملزمة من قوة ضاغطة تراقب وتتابع التنفيذ فان تطبيق ذلك يكون شكليا ولا يمكن أن تتحدث على نتائج ايجابية "

الفصل الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

قبل البدء بسرد الاستنتاجات والتوصيات يود أن يشير الباحث إلى أنه سيسرد استنتاجاته وتوصياته النابعة من تحليل اسأله الاستبانة المغلقة حيث أنها تعبر عن رأيه الشخصي، آما بخصوص الأسئلة المفتوحة والتي ذكرت نتائجها في متن البحث فستبقى حق من حقوق أصحابها.

أولا: الاستنتاجات

بعد حمد الله كثيرا على توفيقه للباحث وبمساعدة الأخوة المتخصصون من الجزائر الشقيق استطاع الباحث الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

1- تشير نتائج الدراسة إلى أن غالبية النخبة من الأساتذة الجامعيين في الجزائر يتفقوا على أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية آمرا لا بد منه وانه سيساهم في رفع السوية الاقتصادية والمالية للمؤسسات الجزائرية، إلا أنهم يتفقوا كذلك على عدم قدرة المؤسسات الجزائرية بتطبيق تلك المعايير بشكل فعلي وكامل خلال المدى القصير والمتوسط.

2- كما أن النتائج تشير إلى أن هذه القدرة متدنية بشكل عام، وتشمل عدم قدرة مؤسسات التشريع في الجزائر، وعدم قدرة المؤسسات الجزائرية، جنبا إلى جنب مع عدم قدرة المؤسسات التعليمية في الجزائر، وعدم قدرة المدققين الخارجيين على تطبيق معايير الإبلاغ المالي بشكل فعلي ومتكامل.

3- اتفقت عينة الدراسة أن تدني قدرة تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية توعز لعدد من المعوقات، والتي كان من أهمها:

- سرعة تبني المعايير والإلزام بتطبيقها دون إعطاء فرصة زمنية مناسبة لتبنيها وتهيئة البنية التحتية لجميع المؤسسات التشريعية والتعليمية والتنفيذية والاقتصادية.
- عدم جاهزية البنية التحتية للمؤسسات الجزائرية، حيث أنها كانت تطبق نظام قديم على مضي ما يقارب 35 عام، وعملية إعادة هيكلة البنية يحتاج إلى وقت ليس بالقيل.
- ضعف الإدارات المالية بالمؤسسات الجزائرية، والتي تعد ركيزة للبنية التحتية، والتي من دون إعادة تهيئتها لن يكون هناك إمكانية لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.
- عدم وجود هيئة أو جمعية أو مؤسسة مهنية مستقلة يناط بها منح شهادات مهنية، من منطق: إن لم يكن المدقق الخارجي مؤهلا جيدا بالبيئة التي يدقق عليها فتكون القدرة موضع الشك من بنيتها الأساسية.
- مقاومة التغيير، حيث أن اغلب الادارات أصبحت متأقلمة مع النظام المحاسبي القديم.

4- وأخيرا اتفقت عينة الدراسة على وجود عدد من الحلول التي قد تساهم في الحد من المعوقات، والتي كان من أهمها ما يلي:

- يجب على الجامعات أن تنشئ مركز تدريب موحد لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وان ترفده بالخبراء المحليين والخارجيين ويكون مركزة بالعاصمة وينتدب له الكفاءات المميزة من كل قسم مالي.
- ضرورة تخصيص منح وحوافز تشجيعية لكل أستاذ جامعي أو طالب دراسات عليا يتمكن من إثبات إلمامه الكامل بمعايير الإبلاغ المالي الدولية.
- ضرورة ربط منح التربص وتحديدا لأساتذة المحاسبة في دورات مهنية بالدول الخبيرة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية.
- ضرورة ابتعاث أساتذة الجامعات والمهنيين بالجزائر إلى دورات تدريبية متخصصة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية في دول عربية تملك الخبرة اللازمة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

ثانيا: التوصيات

بعد أن تم الانتهاء من الاستنتاجات يود الباحث أن يوصي بعدد من التوصيات المتواضعة، والتي قد تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر بالحد من المعوقات التي تفق حائلا دون قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وفيما يلي أهم التوصيات:

1- دعوة الحكومة الرشيدة للجزائر العمل على إنشاء لجنة مستقلة تحت مسمى (لجنة الحوكمة والتصحيح المحاسبي) تكون آليتها ومهامها كالتالي:

- تكون مستقلة عن الحكومة تماما وتمنح صلاحية التشريعات ذات العلاقة.
- يجب أن تتكون على الأقل من 20 عضوا (3 أعضاء خبراء بمعايير الإبلاغ المالي الدولية من الدول العربية الخبيرة بالتطبيق، و3 أعضاء من جهات التشريع المالي الجزائرية، و 3 أعضاء من أساتذة المحاسبة برتبة أستاذ من الجامعات الجزائرية، و 3 أعضاء من مدققي الحسابات الخارجيين الجزائريين ذوي الخبرة العالية، و 3 أعضاء من مدراء ماليين أهم

الشركات الرائدة في الجزائر، و 3 أعضاء من أهم الجهات التدريبية في الجزائر، وعضوا مراقب من الدولة برتبة وزير، ورئيسا للجنة ينصح أن يكون خبيرا عربيا رابعا منتدب من إحدى جمعيات المحاسبة القانونية، ومثالا لا حصرا من جمعية المحاسبيين القانونيين الأردنيين).

- أن يتم تمويل هذه اللجنة ماليا وماديا من الحكومة الجزائرية، جنبا إلى جنب مع مساهمة الشركات والبنوك الجزائرية.
- تمنح اللجنة مدة رمية لتأدية مهامها لا تقل عن عام ولا تزيد عن عاميين لإكمال مهامها، وبعدها يتم تقليص أعضائها وإبقاء المختارين منهم كجهة رقابية على تنفيذ المهام التي نتجت عنها.
- تقوم هذه اللجنة بمباشرة مهامها فور تشكيلها، وتكون أولوياتها تشكيل لجان فرعية مشكلة من أعضاء داخليين أو خارجيين وذلك لتأدية المهام الخاصة بها بشكل متوازي.
- مهمتها الأولى: دراسة البنية التحتية ذات العلاقة بمعايير الإبلاغ المالي والتي يجب أن تشمل (مؤسسات التشريع المحاسبي الجزائرية، ومؤسسات التعليم الجامعي ذات العلاقة، وأهم المؤسسات والشركات الاقتصادية الوطنية، ومؤسسات التدريب المهنية ذات العلاقة في الجزائر) وتحديد معوقات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، ومن ثم وضع حلول ملزمة.
- مهمتها الثانية: إنشاء جهة تشريع محاسبي مستقلة، أو جمعية محاسبيين قانونيين جزائرية مستقلة، وتكوين نظامها الداخلي بحيث يشمل عدم السماح بتدقيق أي شركة وطنية أو مساهمة إلا من قبل منتسبيها، والتأكد على وجوب تحصل منتسبي الجمعية على شهادة مهنية بالتدقيق وذلك بعد اجتياز امتحان مهني يتم تصميمه وبنائه بالكامل على معايير الإبلاغ المالي الدولية والتشريعات المحلية ذات العلاقة. ويجب أن تمول هذه الجهة بشكل مستقل من قبل جميع المؤسسات الوطنية والشركات المدرجة في السوق المالي.
- مهمتها الثالثة: انشاء مركز تدريبي متخصص لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وبصفة مستقلة، ويتم إشراك جميع الجامعات الجزائرية، وللمؤسسات الوطنية في مصاريف تكوينه واستمراره. ويجب رفد هذه المركز بالمدربين المختصين والحاصلين على الشهادات المهنية بمعايير الإبلاغ المالي الدولية. بالإضافة إلى وضع سياسات ونظام المركز الداخلية. وعلى أن تقوم الجامعات والمؤسسات بابتعاث المتميزين لديهم للتدرب في هذا المركز ومن ثم الخضوع للامتحان المهني المعد من جهة التشريع المحاسبي أو جمعية المحاسبيين القانونيين الجزائرية.
- مهمتها الرابعة: إنشاء لجنة للحوكمة في السوق المالي الجزائري، ووضع نظامها الداخلي، شريطة أن يتضمن إنشاء لجنة تدقيق في الشركات الوطنية والمدرجة بالسوق،

وان يتوافق مع مبادئ الحاكمية الحديثة، كما يجب أن يتضمن لوائح العقوبات الجزائية المتفق عليها عالميا.

2- دعوة الحكومة الرشيدة للجزائر بالعمل على استقلالية مهنة تدقيق الحسابات، وذلك بإصدار قانون ملزم بعدم جواز تدقيق حسابات الشركات سوى من مكاتب التدقيق الحاصل أعضائه على شهادات مهنية متخصصة، وعدم السماح بازدواجية المهنة لتفادي تضارب المصالح كأن لا يسمح مثلا لمن يعمل في الجامعة أن يمارس مهنة التدقيق. وعدم السماح لمكتب التدقيق أن يكون مستشارا ماليا لنفس الشركة التي يدقق حساباتها، وإلزام عملية تدوير المدقق، كأن لا يسمح له بتدقيق حسابات الشركة لأكثر من خمس سنوات متواصلة.

3- دعوة الحكومة الجزائرية والشركات وشتى أشكال المؤسسات، بضرورة إعادة هيكلة أفراد طواقمها الإدارية، وتحديدا أصحاب القرار، وذلك بإحلال دماء شبابية جديدة في سبيل الحد من ثقافة مقاومة التغيير.

4- دعوة الجامعات الجزائرية إلى ربط رسائل التربص الخاصة بالأساتذة المتخصصين بالمحاسبة بدول لها خبرة بمعايير المحاسبة الدولية، وإلزامهم بالتحصل على شهادات تدريب من تلك الدول. كما يدعو الباحث الجامعات الجزائرية لابتعاث المتميزين من طلبتها وأساتذتها أصحاب اختصاص المحاسبة لفترة زمنية لا تقل عن ستة شهور لأحد الدول المتخصصة بمعايير المحاسبة الدولية وإخضاعهم للدورات المهنية طويلة الأجل.

5- دعوة الجامعات الجزائرية إلى استقطاب وتعيين أساتذة جامعيين من دول العالم العربي المتمرس بمعايير الإبلاغ المالي الدولية وتكليفهم بمهمتين رئيسيتين: أولا: إعادة هيكلة الخطط الدراسية في أقسام المحاسبة بشكل يواكب عمليات القياس والإفصاح وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وثانيا: عقد حلقات دراسية لأساتذة المحاسبة وتأهيلهم بكل ما يتعلق بمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

6- دعوة جميع الباحثين وطلبة الدراسات العليا في الجزائر نحو إعداد بحوثهم ودراساتهم بشكل مركز على دراسة البنية التحتية لجميع وشتى أشكال المؤسسات الجزائرية وربطها بشكل مباشر مع عملية تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

المراجع:

1- القرآن الكريم (سورة الكهف)، و(سورة الزلزلة)

2- حكيمة مناعي (2009)، **تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، والتسيير والتجارة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

3- رفيق يوسفي (2011)، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر.

4- سائد غياضة (2008)، **مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العاملة في قطاع غزة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الخاص بالممتلكات والمصانع والمعدات**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة.

5- صلاح حواس (2008)، **التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

6- ظاهر القشي (2009)، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الاردنية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، **المجلة العربية للادارة**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، المجلد 29، العدد 2، كانون الاول، ص 165- ص 191.

7- ظاهر القشي، وحازم الخطيب (2006)، الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وامكانية تطبيقها على ارض الواقع في الشركات المدرجة في الاسواق المالية، **مجلة اربد للبحوث والدراسات**، جامعة اربد الاهلية، العدد الاول، الاردن، تشرين الاول، ص 31 – ص 68.

8- عايدة المهدلي (2009)، **مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي المقترح الخاص بالمنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم (المنشأت الخاصة) للتطبيق في بيئة المؤسسات الخاصة الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.

9- عبد الكريم شناي (2009)، **تتكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، والتسيير والتجارة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

10- عبد الناصر نور، وطلال الججاوي (2003)، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الاردنية – متطلبات التوافق والتطبيق، **مجلة ابحاث جامعة حلب**، حلب، سوريا.

11- فاطمة المجربي (2012)، **قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.

12- مصطفى حميدان (2010)، **مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الاردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.

13- معتز أمين عبد الحميد السعيد (2008). **أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القسمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التامين الأردنية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة عمان العربية، الاردن.

14- ياسر احمد الجرف (2010)، أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، **ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية**، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

أهمية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية لتعزيز استقلال مراجع الحسابات

د. يونس زين
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الوادي
Zine.younes@yahoo.fr

ملخص:

تعد وظائف لجان المراجعة متعددة منها تحسين جودة القوائم المالية المنشورة، متابعة نظام الرقابة الداخلية والتحكم في الأخطار، وأيضا وهو الأهم بالنسبة لنا وهي تعزيز استقلالية مراجع الحسابات، فهناك من اعتبر عملية تعزيز الاستقلالية لمراجعي الحسابات أول مهمة تسند للجنة المراجعة، و تعتبر في بعض الأحيان المهمة الأساسية الأولى (قانون Sarbanes-Oxley والأمرية الأوروبية في 17 مايو 2006) ، لهذا كانت هذه الدراسة كنقطة انطلاق لفهم تأثير عمل لجان المراجعة على استقلالية مراجع الحسابات وكذا أهمية وجود هذه اللجان في المؤسسات الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: مراجع الحسابات (المحافظ الحسابات)، الاستقلالية، لجان المراجعة.

Résumé : *Les missions de comité d'audit sont multiples, améliorer la qualité des états financiers, du système de contrôle interne et de gestion des risque, renforcer l'indépendance des commissaires aux comptes. Le renforcement de l'indépendance des auditeurs externes fut la première mission historique des comité d'audit, et la mission parfois considérée comme la plus importante (Sarbanes-Oxley Act, directive européenne du 17 mai 2006). C'est pourquoi cette étude cherche, comme point de départ, à mieux comprendre les effets du comité d'audit sur l'indépendance des commissaires aux comptes et l'importance de mise en place des comités d'audit dans les entreprises Algériennes.*

Mots clés *: Auditeur financier (commissaire aux comptes), indépendance, comité d'audit*

تمهيد:

لقد أدى تزايد حالات انهيار الشركات الكبرى والهامة وتعرضها للفشل بالرغم من خضوع قوائمها المالية لعملية المراجعة من قبل أكبر مكاتب المراجعة، والتي أوضحت نتائجها تمتع تلك المؤسسات بدرجة عالية من اليسر المالي والربحية، وذلك على خلاف الواقع، بلجنة سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية SEC وكذا لجان الكونجرس الأمريكي بإصدار معايير تحكم أداء الإدارة وتحكم أداء المراجعة الداخلية والخارجية، ومن أحداث هذه المعايير ما يعرف بحركة ساربنز أوكسلي Sarbanes-Oxley التي أصبحت قانون واجب التنفيذ على الشركات العامة الأمريكية منذ 2002، وذلك بهدف تعزيز الثقة لدى المستثمرين في أسواق المال وتجنب الغش في التقارير المالية، وهذا دليل إلى أن غياب الثقة وانعدام الشفافية والإفصاح الملائم هو الهاجس الأكبر بالنسبة للمستثمرين، فقد اوجد هذا القانون العديد من المتطلبات الخاصة بتنظيم المهنة وضبط الأداء، وتعزيز نظم المحاسبة والمسؤولية والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وأضاف مسئوليات جديدة

لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة ولإدارة التنفيذية والمراجعة الداخلية والمراجعة المالية (مراجعة الحسابات).كما جاءت هذه القوانين والإصلاحات لتعزيز ما يسمى بحوكمة المؤسسات Gouvernance d'entreprise والتي أصبح المستثمرون والأطراف الفاعلة مع المؤسسة ينادون بتطبيقها، وتستمد حوكمة المؤسسات جذورها من نظريتين، الأولى هي نظرية الوكالة Théorie d'agence التي تبحث في التعارض بين مصالح الملاك ومصالح المديرين الذين لا يملكون ولكنهم يسيطرون على مقاليد المؤسسات، والثانية هي نظرية أصحاب المصالح Théorie de partie prenante والتي تبحث في حل التعارض القائم بين مصالح أطراف عديدة من داخل المؤسسة وخارجها مثل الملاك والمدرين و العاملين والموردين....إلخ. وعلى هذا الأساس وبنظرة الحوكمة فان دور المراجعة، هو تخفيض الجزء الأكبر من تضارب المعلومات بين المدرين وأصحاب الأسهم ومختلف الأطراف المتعاقدة الأخرى، فالمراجعة تبدوا العامل الرئيسي والمفتاح الأول الذي يسمح لمختلف الأطراف المتعاقدة الأخرى لاتخاذ قراراتهم بصفة رشيدة، ونظرا الأهمية عملية اتخاذ القرار يمكن فهم الاتجاه العام للمستثمرين ودفاعهم عن حقوقهم وامتعاضهم من أعمال المراجعة والتي لم تعد تلبي لهم متطلباتهم، فالمستعملين للقوائم المالية كانوا في السابق يبحثون عن مراجعين لتأكيد مصداقية القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم، وجدوا أنفسهم اليوم يبحثون عن آليات تسمح لهم بمراجعة جودة عمل المراجعين أنفسهم .

لهذا أجريت العديد من الدراسات والبحوث تناولت هذه الإشكالية وحاولت اقتراح أساليب جديدة تأخذ في الاعتبار هذه التعقيدات في أعمال المراجعة (Pigé,2003 ; Brown et Al, 2005) ومن أهم هذه التعقيدات مسألة استقلال مراجع الحسابات باعتبارها من أهم العوامل المحددة لجودة عمل المراجع، خاصة بعد حادثة Enron وأكدت أن الحل يكمن في تفعيل لجان المراجعة Comité d'audit التي أصبحت موجودة في جميع المؤسسات المسعرة في البورصة تقريبا، والتي باستطاعتها العمل على ضمان الاستقلالية لمراجع الحسابات إذا فعلت أكثر .

مشكلة البحث: مما سبق يمكن القول أن تكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية أصبح أمرا ضروريا بعد صدور قانون 10/01 وقبله ميثاق الحكم الراشد من جهة، وحديث السلطات الجزائرية عن سعيها نحو إيجاد أحسن السبل لتعزيز الرقابة والمتابعة من جهة أخرى بعد فضائح الخليفة بنك وسوناطراك و...و كذا إصدار بنك الجزائر للتعليمة رقم 3 في 2002 والتي حددت في مادتها الثانية إمكانية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات المالية والبنوك، لكن هذا لا يكفي بالمقارنة مع ما قمت به الدول المتقدمة في هذا المجال من اجل تعزيز وتفعيل لجان المراجعة في مؤسساتها لما وجدت فيها من أهمية .

وعليه يمكن صياغة الإشكالية التالية " **كيف يمكن لتكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية أن يعمل على تعزيز وتفعيل استقلال مراجع الحسابات؟**".

أهمية البحث: تأتي أهمية هذا البحث من أهمية تقديم تصورات للكيفية التي تجري بها تعزيز استقلالية مراجع الحسابات حتى يمارس دوره بفاعلية، وذلك من خلال النهوض بمهنة المراجعة وبالأخص لجان المراجعة، بالإضافة لأمور أخرى نلخصها في الآتي:

- الإصلاحات التي بادرت بها الدولة الجزائرية لمواكبة هذه التحديات أخرها الإصلاح المحاسبي وتكيفه مع المعايير المحاسبية الدولية، ميثاق الحكم الراشد..... ؛
- الأزمات المالية والفساد المالي ولاختلاسات المالية في معظم المؤسسات الوطنية وما تبعه من حديث حول مدى جودة أعمال الرقابة والمراجعة وإلزام الشركات الوطنية بضرورة تحديث وتطوير نظم المراجعة الداخلية فيها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلي تحليل وتحديد دور لجان المراجعة في تعزيز استقلال مراجع الحسابات وذلك من خلال:

- التعرف على عمل مراجع الحسابات في المؤسسات الجزائرية وواقع استقلاله حسب التشريع الجزائري ؛
- إلقاء الضوء على ماهية لجنة المراجعة من حيث تشكيلها وأهدافها والمسئوليات الملقاة على عاتقها والكيفية التي يمكن لهذه اللجان أن تلبي طموحات مختلف الأطراف والتي من أهمها استقلالية مراجع الحسابات؛
- معرفة أهمية إنشاء لجان المراجعة في مختلف المؤسسات الجزائرية بعد محاولات تطبقها في البنوك دون سواها من المؤسسات الأخرى.

أولا : مراجع الحسابات (محافظ الحسابات) و واقع استقلاله حسب التشريع الجزائري:

تعددت مفاهيم استقلالية مراجع الحسابات في الأدبيات المهنية، وترافق ذلك مع تطور مسؤوليات المراجع والخدمات التي يقدمها بالإضافة إلى التطور نظرة المجتمع المهنية، فقد تطور هذا المفهوم وواصل شموله معايير الرقابة على جودة أداء مكاتب المحاسبة، وإلزامها بوضع سياسات وإجراءات لتنفيذ قاعدة الاستقلالية الواردة في آداب وسلوك المهنة وقد تتضمن هذه السياسات والإجراءات:

- مراقبة مدي التزام مكاتب المحاسبة ومراجعة الحسابات بسياسات وإجراءات الاستقلالية؛
- تأكيد استقلالية مكتب المحاسبة في أداء مهمة المراجعة؛
- مطالبة كافة العاملين في مكتب المحاسبة بالالتزام بقواعد أحكام الاستقلالية الصادرة عن المجمعات المهنية.

ولا يفرق هذا المفهوم بين مراجع الحسابات الفرد أو في إطار مكتب مراجعة الحسابات.

1. مفهوم مراجع الحسابات في التشريع الجزائري:

لقد تأخرت الجزائر في مجال تنظيم مهنة المراجعين والمحاسبين إذا ما قورنت بالدول المتقدمة، فقد كانت هذه المهنة غير منظمة إلى أن جاء قانون 08/91 المؤرخ في 1991/04/27 الذي يحدد شروط وكيفية ممارسة مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات(مراجع الحسابات) والمحاسب المعتمد ثم تم تعديله بالقانون رقم 10- 01 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق لـ 29 يونيو سنة 2010، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومراجع الحسابات والمحاسب المعتمد وعلى هذا الأساس سنحاول إلقاء نظرة على هذا القانون بالتركيز على محافظ الحسابات .

1.1 تعريف مراجع الحسابات ومهامه حسب القانون الجديد 10- 01[1]:

حسب المادة 22 من هذا القانون فإنه يعد مراجع الحسابات كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤولياته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشراكات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لإحكام التشريع المعمول به.

2.1 مهام مراجع الحسابات حسب القانون الجديد 10- 01:

وحسب المادة 23 من نفس القانون فإن مراجع الحسابات يضطلع بالمهام التالية:

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات؛
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في التقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمون أو الشركاء أو حاملي الحصص؛
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير؛
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي يكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- يطلع المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المتواصلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعة أن يعرقل استمرارية الاستغلال للمؤسسة.

وتخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها بدون التدخل في التسيير.

2. إشكالية استقلال مراجع الحسابات:

يعني مبدأ الاستقلال indépendance أن المراجع يجب أن يكون مستقلا في تفكيره وفي إبداء رأيه عن القوائم المالية، إذ يتعين أن يبدي رأيه في القوائم المالية بنزاهة وأمانة، و آلا يسمح لأي

---

[1] القانون رقم 10- 01 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق لـ 29 يونيو سنة 2010، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

اعتبارات مهما بلغ شأنها في التأثير في رأيه[2]، وتنبع أهمية استقلال مراجع الحسابات من طبيعة مهمته التي تضعه في موقع حساس بين الأطراف المستفيدة من خدماته، فمن جهة يتقاضى مراجع الحسابات أتعاب من إدارة الشركة التي يقوم بتقديم خدماته لها والتي غالبا ما تلعب دورا أساسيا في تعينه وعزله وتحديد أتعابه وذلك على حساب دور الهيئة العامة للمساهمين صاحبة الحق الأساسي في تعين وعزل وتحديد أتعاب مراجع الحسابات، ومن جهة أخرى فان المستفيد الأكبر من خدمات مراجع الحسابات غالبا ما يكون طرفا ثالثا والذي يستخدم البيانات المالية المدققة في اتخاذ قراراته المستقبلية.

ومما يزيد من حساسية الموقف وبالتالي ضرورة تمسك مراجع الحسابات باستقلاله هو أن الأطراف المستفيدة من خدماته غالبا ما تكون متعارضة المصالح، حيث يمثل استقلال مراجع الحسابات أهمية بالغة لكل الأطراف وهذه الأطراف يمكن أن تكون صاحبة المؤسسة آو إدارتها آو الأطراف الخارجية الأخرى أو مهنة المراجعة ككل أو مراجع الحسابات في حد ذاته، حيث أن الشركة تستفيد من التقرير السليم والموضوعي في اتخاذ قراراتها ومفوضاتها مع نقابات العمال في حل مشكل الأجور، كما أن إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد البيانات المالية التي سيدققها ويراجعها ولتي تقضي مصالحا الشخصية بإخفاء بعض البيانات أو المشاكل وهنا يحدث تعارض المصالح بين الإدارة والمستثمر في الأسهم والسندات أو مالكي أصحاب هذه الشركة أو المقرض الخارجي وكل هؤلاء تقتضي مصالحهم بان تظهر البيانات المالية بصورة صادقة وعادلة لحقيقة الوضع المالي العام.

3. واقع مفهوم استقلال مراجع الحسابات حسب التشريع الجزائري:

لقد حدد المشرع الجزائري مجموعة من المبادئ التي يجب أن يتصف بها مراجع الحسابات حين أداء عمله وكذلك حدد المشرع مجموعة من الشروط التي يتعين على مراجعي الحسابات أو الأطراف المتعاملة معه حتى تضمن الاستقلالية المطلوبة.

- **من الجانب الأخلاقي**: وتشمل ضرورة تحلي المراجع بالآتي[3]:

مبدأ الحياد؛

مبدأ الإخلاص؛

مبدأ الشرعية المطلوبة.

- **من الجانب المادي**: فقد ابرز فيها المشرع حالات التنافي لمزاولة المراجعة في المؤسسة[4]:

---

(2) منصور حامد محمد، " المراجعة وتدقيق الحسابات- الأصول العلمية والإجراءات التطبيقية"، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1998، ص 73.

(3) المادة الرابعة من المرسوم التنفيذي رقم 96- 136 المؤرخ في 1996/04/15 والمتضمن قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية رقم 24.

(4) المادة 715 مكرر 6، "**القانون التجاري**"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص 185.

- الأقرباء والأصهار لغاية الدرجة الرابعة، بما في ذلك القائمين بالإدارة وأعضاء مجلس الإدارة ومجلس مراقبة الشركة؛
- القائمون بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة أو أزواج القائمين بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس مراقبة الشركة؛
- أزواج الأشخاص الذين يتقاضون بحكم نشاط دائم غير نشاط مراجع الحسابات أجرة أو مرتبا، إما من القائمين بالإدارة أو من أعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة؛
- الأشخاص الذين منحتهم الشركة أجرة بحكم وظائف غير وظائف مراجعي الحسابات في أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ إنهاء وظائفهم؛
- الأشخاص الذين كانوا دائمين بالإدارة أو أعضاء في مجلس المراقبة أو مجلس المديرين في أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ إنهاء ووظائفهم.

ولنفس الأهداف فقد حدد القانون رقم 01- 10 حالات التنافي العامة التي يمنع فيها ممارسة مراجعة الحسابات وهي[5]:

- حسب المادة 64 فإنه لتحقيق مهنة مراجعة الحسابات بكل لاستقلالية فكرية وأخلاقية، فإنه يعتبر متنافيا مع المهن في مفهوم هذا القانون:
  - ✓ كل نشاط تجاري لا سيما وسيط أو وكيل مكلف بالمعاملات التجارية والمهنية؛
  - ✓ كل عمل مأجور يقتضي قيام صلة خضوع قانوني؛
  - ✓ كل عهدة إدارية أو العضوية في مجلس مراقبة المؤسسات التجارية المنصوص عليها في القانون التجاري؛
  - ✓ الجمع بين ممارسة مهنة خبير محاسب ومراجع الحسابات والمحاسب المعتمد لدى نفس الشركة أو الهيئة؛
  - ✓ كل عهدة برلمانية؛
  - ✓ كل عهدة انتخابية في الهيئة التنفيذية للمجالس المحلية المنتخبة.

و يتعين على المهني المنتخب لعضوية البرلمان أو لعضوية المجالس المنتخبة، إبلاغ التنظيم الذي ينتمي إليه في أجل أقصاه شهر واحد من تاريخ مباشرة عهدته.

- حسب المادة 65 من نفس القانون فإنه يمنع من مراجع الحسابات من :
  - ✓ القيام بأعمال التسيير سواء بصفة مباشرة أو بالمساهمة أو الإنابة عن المسيرين؛
  - ✓ قبول ولو بصفة مؤقتة، مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير؛
  - ✓ قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو الهيئة المراقبة أو الإشراف عليها؛
  - ✓ ممارسة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى الشركة أو الهيئة يراقب حساباتها؛

---

[5] القانون رقم 10- 01 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق لـ 29 يونيو سنة 2010، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

✓ شغل منصب مأجور في الشركة أو الهيئة التي راقبها بعد أقل من ثلاث سنوات من انتهاء عهدته.

- وحسب المادة 66 من نفس القانون فإنه لا يمكن تعين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين تحصلوا على أجور وأتعاب وامتيازات أخرى، لا سيما شكل القروض أو تسبيقات أو ضمانات من الشركة أو الهيئة خلال ثلاث سنوات الأخيرة كمراجعي حسابات لدى نفس الشركة أو الهيئة؛
- ونفس الشيء في المادة 67 التي تمنع مراجع الحسابات من القيام بمهمة في المؤسسات التي تكون لهم فيها مصالح حتى وإن كانت غير مباشرة؛
- وحسب المادة 68 من نفس القانون فهي تطلب من الشركات التي تستقدم مراجعين للحسابات أو أكثر بأن لا يكونوا تابعين لنفس السلطة وألا تربطهم أية مصلحة وألا يكونوا متنامين إلى نفس الشركة مراجعة الحسابات؛
- وفي المادة 69 من نفس القانون فإن القانون يسمح لمراجعة الحسابات الذي أراد أن يمارس نشاطا منافيا بصفة مؤقتة كما هو منصوص عليه في المواد السابقة فإنه يتعين عليه طلب إغفاله من الجدول لدى لجنة الاعتماد في أجل أقصاه شهر واحد من تاريخ بدية نشاطه. تمنح لجنة الاعتماد الموافقة إذا كانت المهمة الجديدة للمهني لا تمس بطبيعتها بالمصالح الأخلاقية للمهنة؛
- كما تمنع المادة 70 من نفس القانون سعي مراجعي الحسابات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لدى الزبون لطلب مهمة أو وظيفة تدخل ضمن اختصاصاتهم القانونية، كما يمنعون من البحث عن الزبائن بتخفيض الأتعاب أو منح تعويضات أو امتيازات أخرى وكذا استعمال أي شكل من أشكال الإشهار لدى الجمهور.

مما سبق يمكن القول إن المشرع الجزائري جعل من الثقة و الأخذ برأي المراجع يكون عن طريق تحديد مدى استقلاليته و حياده، ولهذا كان تركيزه على الشرطين أو العاملين لتحديد مدى استقلالية المراجع.

❖ بمعنى يجب أن لا تكون لمراجع الحسابات مصالح مادية مع المؤسسة التي يقوم بمراجعتها، و أن لا تكون لأحد أقاربه مصالح من نفس النوع، لأن وجود ذلك قد يؤثر على استقلاليته في إبداء الرأي الفني المحايد في القوائم العالية الختامية ، و هذا بطبيعة الحال باستثناء أتعابه المتفق عليها ، بمعنى أنه لا يجب أن يكون المراجع الخارجي أحد المساهمين أو الشركاء في المؤسسة التي يراجع حساباتها أو أن يكون من بين العاملين بها وهو ما يسمى بالجانب المادي[6] ؛

[6] محمد أحمد خليل، "**المراجعة و الرقابة الداخلية**"، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ص 43.

- أما العامل الثاني فهو استقلال المراجع مهنيا من خلال عدم وجود أية ضغوط أو تدخل من جانب العميل أو سلطة عليا في الدور الذي يقوم به المراجع بشأن التحقق من سلامة الدفاتر و دقة تمثيل القوائم العالية لنتائج الأعمال و المركز المالي للمشروع، و يمكن تحقيق ذلك من خلال عدد من مظاهر الضغط ، و من بينها إجراءات تعيين و عزل المراجع الخارجي و كيفية تحديد أتعابه، ففي هذه الحالة لا تترك تلك الإجراءات في يد الجهة التي يتم مراجعة أعمالها ألا و هي إدارة المشروع و لذلك يتم في يد التعيين و العزل و تحديد الأتعاب من خلال الملاك (الشركاء و الجمعية العمومية للمساهمين)، وعند التفكير في عزل المراجع يعطي له الحق في الدفاع عن وجهة نظره و مناقشة أسباب العزل ، كل ذلك بهدف عدم استخدام تلك الجوانب كأدوات ضغط على المراجع بما يضعف من معيار الاستقلال المطلوب[7].

كما يجب تأكيد أنه لكي يتحقق الاستقلال الكامل في المراجع لابد أن يتوافر العاملين الأول و الثاني لا فصل بينهما، لأن فقدان أحدهما يضعف أو يلغي تماما الثاني و من ثم الاستقلال الكامل .

ثانيا: أهمية وجود لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية

مع تدخل المشرع الجزائري لوضع ضوابط لحماية وتأكيد استقلالية مراجع الحسابات كما رأينا سابقا ، إلى أنه وبالنظر إلى التطورات التي حدثت في ميدان المراجعة يمكن القول أن الجزائر لم ترقي بعد على المستوى المطلوب، وأن هذه التشريعات لا تكفي لوحدها خاصة إذا تكلمنا عن المعايير الأخلاقية بالمقارنة بما يحدث في العالم في مجال المراجعة، وهذا بسبب ما حدث في العقدين الأخيرين من انتشار ظاهرة تعثر وفشل الشركات المساهمة وتزايد حالات المخالفات المالية والمحاسبية بشكل انخفضت معه الثقة في التقارير المالية، بالإضافة إلى ثبوت تورط بعض مراقبي الحسابات فيما نسب إلى هذه الشركات من مخالفات وانتهاكات لقواعد الاستقلالية وقد كشفت هذه المخالفات عن وجود فجوة معلوماتية كبيرة بين الأطراف الداخلية والخارجية للشركة بالرغم من درجة التقدم التي وصلت إليه هذه الدول في مجال المراجعة ونوعية المعايير المستخدمة، ومن هنا ظهرت الحاجة لتطوير أنظمة تكليف مراجع الحسابات الخارجي في محاولة جادة لاستعادة ثقة المستفيدين من التقارير المالية بمصداقية هذه التقارير.

مع العلم أن مصداقية هذه التقارير المالية متعلق بنوعية وجودة المراجعة المالية، لان اهتزاز الثقة في أعمال المراجعة عززتها الفضائح المالية Scandales financiers في كبرى المؤسسات العالمية (......,Enron, Xérox, Worlcom, Pamelate) ، وقد كانت فضيحة شركة Enron الأمريكية أهم وأكبر فضيحة ليس للشركة ولكن لأعمال مكتب المراجعة التي رافق الشركة،

---

[7] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، "**المراجعة و تدقيق الحسابات**" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص 41 .

ولكن المهم هنا إننا نريد معرفة سبب هذه الفضيحة وأين موقعها من حيث تأثيرها على أعمال المراجعة مستقبلا، وتأكد أن أهم مشكل أدى إلى هذه الفضيحة هو مشكل أخلاقي محض لكون مكتب المراجعة كان تقوم بمهام أخرى بخلاف عملية المراجعة مع شركة Enron وهو ما أدى إلى مشكل انعدم الاستقلالية وما للاستقلالية من علاقة مع جودة أعمال المراجعة، وكون التشريع الجزائري عكس التشريع الأمريكي لا يسمح للمراجع بالقيام بأعمال أخرى بخلاف عملية المراجعة إلى أن هذا لا يمنع من معرفة ما هي الخطوات التي اتخذت في الدول المتقدمة لمواجهة هذا المشكل ومحاولة الاستفادة منه في الجزائر بغية تطوير أعمال المراجعة وبالأخص تعزيز استقلال مراجعي الحسابات.

وكانت من بين الحلول المقترحة لعزيز استقلال مراجع الحسابات تفعيل لجان المراجعة Comité d'audit التي أصبحت موجودة في جميع المؤسسات المسعرة في البورصة تقريبا بالنسبة للدول المتقدمة، هذه اللجنة التي هي تعتبر لجنة فرعية تتكون في الغالب من أعضاء مجلس الإدارة الغير التنفيذيين والمستقلين تتولى القيام بالإشراف المستقل عن العمليات التي تقوم بها المؤسسة من نظام الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية إلى أعمال المراجعة الخارجية، ولكن هذا لا يعني أن تحل لجنة المراجعة محل الجهات المسئولة عن عمليات إعداد التقارير المالية وإجراء المراجعات وإنما هي امتداد للمهام الجديدة لمجلس الإدارة تعمل على التأكد من فاعلية نظم الرقابة الداخلية ووظيفة المراجعة الداخلية وأعمال المراجعة المالية، إذ تعتبر كخط دفاعي رئيسي للوقاية من إعداد تقارير مالية احتيالية من جهة وتوفير البيئة المناسبة لتحقيق أهداف المؤسسة من جهة أخرى بما فيها تعزيز استقلالية مراجع الحسابات.

1. لجان المراجعة:

بدأ مصطلح لجان المراجعة في الظهور في أواخر الثلاثينات 1930 عندما قامت لجنة تداول الأوراق المالية (SEC) بالتوصية بضرورة إنشاء لجنة تكوّن من الأعضاء غير التنفيذيين لمجلس الإدارة تكون مهمتها تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وجاء ذلك إثر الأزمات المالية التي تعرضت لها الشركات الأمريكية في تلك الفترة والتي نتجت عن تلاعب الشركات في تقاريرها المالية والتي كان من أبرزها التلاعب في التقارير المالية لشركة[8].

وفي عام 1967 أوصى AICPA جميع الشركات العامة بضرورة إنشاء لجنة المراجعة بحيث تتضمن مسؤوليتها حل المشاكل التي قد تنشأ بين مراجع الحسابات وإدارة المؤسسة والخاصة بالنواحي المحاسبية وطريقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم، وذلك باعتبار لجنة المراجعة قناة اتصال بين المراجع الخارجي ومجلس الإدارة، هذا وقد حضي مفهوم لجنة المراجعة للعديد من الاهتمام في عام 1972 عندما أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية SEC توصيات بإنشاء لجان مراجعة

---

[8] *Tiphaine Compernolle ,"**La construction collective de l'indépendance du commissaire aux compte : la placedu comité d'audit**", La revue de l'association francophone de comptabilité,2009, p 94.*

تكون عضويتها قاصرة فقط على الأعضاء الغير تنفيذيين من مجلس الإدارة وطالب المؤسسات بضرورة الإفصاح عما إذا كانت قامت بإنشاء لجان المراجعة أم لا[(9)].

وفي عام 1978 صدر تقرير Treadway Commission والذي أكد على ضرورة إنشاء لجان مراجعة بالنسبة للمؤسسات المتداول أسهمها في البورصة. وحديثا وفي عام 2002، بعد الانهيارات المالية لبعض المؤسسات الكبرى، تم إصدار Sarbanes-Oxley Act, والذي أكد على إلزام جميع المؤسسات بتكوين لجان المراجعة لما لها من دور هام في منع حدوث تلك الانهيارات المالية في المستقبل عن طريق التأكيد على أهمية دورها في عملية إعداد القوائم المالية وأيضا في زيادة استقلالية كل من المراجع الخارجي والداخلي[(10)].

فلجنة المراجعة هي إحدى اللجان الرئيسية والتابعة لمجلس إدارة المؤسسة، وتتكون من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين والذين لا يقومون بأي عمل تنفيذي داخل المؤسسة، ومن أهم أهدافها تفعيل أداء المراجعة الداخلية ومراجعة الحسابات في المؤسسة، ومن ثم زيادة الثقة في القوائم المالية.

كما أن لجنة المراجعة الفعالة هي التي تتكون من أعضاء مؤهلين ويملكون السلطة والموارد لحماية مصالح مختلف الأطراف الفاعلة مع المؤسسة من خلال ضمان صحة القوائم المالية، نظام الرقابة الداخلية، والتحكم في الأخطار[(11)].

وتمثل لجان المراجعة أحد الأركان الرئيسية لحوكمة المؤسسات حيث تعتبر لجنة المراجعة أحد الضوابط الأساسية المانعة لحدوث أخطاء نظرا لصلتها الوثيقة مع كل من المراجع الداخلي ومراجع الحسابات ومجلس الإدارة[(12)]، وعلى هذا الأساس فإن عمل لجان المراجعة يحتاج إلى[(13)]:

- وجود ميثاق Existence d'une charte
- الموارد Ressources
- عقد اجتماعات Réunions
- توفر وجودة المعلومات Disponibilité et qualité de l'information
- التقييم المستمر لعملها Evaluation

كما أن تركيب لجان المراجعة يحتاج لأشخاص ذو كفاءة عالية ويمكن تلخيص خصوصية تركيبة لجان المراجعة حتى يمكن اعتبارها لجنة فعالة فيما يلي:

---

(9) سليمان محمد "**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**"، الدار الجامعية. الإسكندرية. جمهورية مصر العربية، 2006، ص139.

(10) سليمان محمد ، مرجع سابق، ص 139.

(11) *Christian Prat dit Hauret , "**Comité d'audit et gouvernance des sociétés cotées**", Université Montesquieu Bordeaux IV , 2006 , p07.*

(12) حازم ياسين، " **دور الأجهزة الرقابية في تفعيل الإطار المحاسبي لحوكمة الشركات**"، ورشة عمل حول الإطار المحاسبي والإفصاح لهيكل حوكمة الشركات في مصر، جانفي 2003، مركز المشروعات الدولية ، جمهورية مصر العربية، ص 10.

(13) *Institue français des administrateurs IFA , **les comités d'audit : 100 bonne pratiques** , impression LFTmontreuil , paris , janvier 2008 , p20*

- في العدد والأعضاء والكفاءة Nombre de membres et compétence ,
- الاستقلالية Indépendance.
- الرئاسة Présidence
- الاستمرارية Continuité
- التكوين Formation
- المكافآت Rémunération

2. لجان المراجعة في الجزائر:

إن المشرع الجزائري لم يقم بدوره حتى الآن بخصوص حث أو فرض تكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية، ولهذا يمكن القول أن الجزائر مازلت بعيدة كثيرا في هذا المجال بالرغم من صدور التعليمة رقم 2002- 03 في 14 نوفمبر 2002 والمتعلق بالرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية والصادر عن بنك الجزائر(14) ، والذي جاء في مادته الثانية إمكانية خلق لجان مراجعة في البنوك والمؤسسات المالية من طرف مجلس الإدارة والذي التزمت به معظم البنوك العمومية ولكن هذا لا يعتبر كافيا لاقتصاره على البنوك والمؤسسات المالية فقط ، بالإضافة إلى أن هذه التعليمة لا تحوي إرشادات حول كيفية إنشاء هذه اللجان أو ما هي الشروط لتكوينها وحول كيفية عملها و... مثل ما حدث في معظم الدول المتقدمة والتي قامت السلطات المعنية فيه بوضع معايير وإرشادات في هذا المجال، وتأكيدا لأهمية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية سنحاول التطرق لأهمية لجان المراجعة في تدعيم استقلال محافظ الحسابات وما الذي من الممكن أن تجنيه المؤسسات الجزائرية من خلال تكوين مؤسساتها لهذه اللجان.

ثالثا: أهمية لجان المراجعة كإطار لتفعيل استقلال محافظ الحسابات:

مما سبق نجد أن الهدف الأساسي من تكوين لجان المراجعة هو تأكيد وزيادة مصداقية القوائم المالية، ولذلك يجب على هذه اللجنة أن تسعى إلى تدعيم استقلالية وظيفة المراجعة عن إدارة المؤسسة، وتمكين مراجع الحسابات من أداء عملية المراجعة المالية بدون أي ضغوط قد تؤثر سلبا على مصداقية نتائجها، أو كفاءتها، وبالتالي التشكيك في صحة التقرير المالي للمؤسسة، وقد أكدت مختلف الهيئات المهنية العالمية، على ضرورة إقامة خطوط اتصال مباشرة ومستمرة بين لجنة المراجعة والمراجع المالي، حيث تعمل اللجنة كهمزة وصل بين مجلس الإدارة والمراجعين الماليين وهو الأمر الذي نصت عليه معايير المراجعة الصادرة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) والتي نظمت عملية الاتصال بين لجنة المراجعة والمراجع المالي. ، كما قام Auditing Standards Board في الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار مجموعة من المعايير اهتمت بطبيعة العلاقة بين لجان المراجعة والمراجعة الحسابات.

---

(14) *Règlement n° 2002-03 DU 14 novembre 2002 portant sur le contrôle interne des banques et établissements financiers.*

1. العلاقة بين لجنة المراجعة ومراجع الحسابات:

1.1 **مناقشة التقرير**: فبعد قيام المراجع الحسابات بوضع تقريره وتثبيته للتوصيات التي سيوجهها للإدارة، فإن لجنة المراجعة تقوم بمناقشة هذا التقرير مع مراجع الحسابات لتثبيت التوصيات اللازمة والتي ستوجه للإدارة والتي ستعتبر مرجعا فيما بعد يمكن اللجوء إليه للتأكد من قيام الإدارة بالإجراءات التنفيذية اللازمة تجاه هذه التوصيات، وقد تقترح اللجنة إجراء تطوير أو تحسين أو تعديل في شكل التوصيات إذا كانت مثلا تعتبر غير عملية.

2.1 **مراجعة الأمور المتعلقة بمراجعة السنة السابقة**: فلجنة المراجعة وخلال المناقشات المغلقة التي تقوم بها مع المراجع الحسابات تريد التعرف على انطباعات المراجع عن حال ووسائل وإجراءات الرقابة الداخلية، والصعوبات التي واجهها أثناء قيامه بعملية المراجعة، وأي تعثر أو قصور في التعاون مع الإدارة، وأيضا أي غش أو خرق للنظم واللوائح الداخلية من طرف التنفيذيين، كما يجب على لجنة المراجعة مناقشة السياسات المحاسبية التي تطبقها المؤسسة، خاصة إذا كانت هذه السياسات تختلف عن السنوات السابقة، أو تنحرف عن المعايير المقبولة والمطبقة.

3.1 مناقشة خطة المراجعة للسنة اللاحقة: فقبل بداية عملية المراجعة، تقوم لجنة المراجعة بمناقشة خطة عمل التي أعدها مراجع الحسابات وتقدم اقتراحتها بخصوص الأمور التي تتطلب ربما اهتمام أكبر وخاص، كما تهتم اللجنة بالتغيرات في المعايير المحاسبية والقوانين التي تؤثر على حسابات المؤسسة، أو على عملية المراجعة في المستقبل وفي الأخير يتم وضع جدول توقيتات المراجعة والاستراتيجية الخاصة بتنسيق التعاون مع المراجعين الداخلين.

4.1 **ترشيح مراجع الحسابات وتقييم جودة أداء وظيفته**: تعتبر لجنة المراجعة هي اللجنة المنوط بها تقديم النصح والمشورة إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق باختيار المراجعين الحسابات الذين سيتم تعينهم، وذلك باعتبارها أكثر مقدرة على تقييم جودة أداء عملية المراجعة فقد تدخل عدة اعتبارات في اختيار مراجع الحسابات، مثل حجم المؤسسة وموقعها، طبيعة نشاطها، تاريخها، فكر وفلسفة الإدارة، ومع ذلك هناك بعض المعايير والأهداف العامة التي يمكن أن تساعد لجنة المراجعة في تقييم مراجعي الحسابات، فالمؤسسة محل المراجعة تسعى إلى مراجعين ذو كفأه من خلال تحرى وجود أداء المراجعة فيما يخص:

- تخفيف أهداف المراجعة والتطبيق المتوازن لبرامج المراجعة،(من حيث الخدمات المقدمة) ؛
- الكفاءة المهنية لمؤسسات المراجعة ومدى قابليتها للتطور وكفاية فريق عملها؛
- التوصيات التي يقدمها المراجع للتحكم في الأخطار وتحقيق الرقابة.

5.1 **النظر في أتعاب مراجع الحسابات**: في لجان المراجعة قد تكون لدعم خبرة كافية في تقديم المستوى الملائم لأتعاب المراجع المالي، وتعتمد لجان المراجعة في تقدير أتعاب المراجعين على التالي:

- حجم المؤسسة محل المراجعة ومدى تعقد أعمالها؛

- حالة السجلات المحاسبية، ونظام الرقابة الداخلية؛
- مستوى جهود إدارة المراجعة الداخلية، ومدى كفاية وكفاءة العاملين بالمؤسسة؛
- أتعاب المراجعين الماليين في المؤسسات المماثلة في نفس النوع من النشاط.

وعلى لجنة المراجعة أن تأخذ في عين الاعتبار المخاطر المرتبطة بالأتعاب المرتفعة عن أداء الخدمات المراجعة، أو الخدمات الاستشارية الأخرى بخلاف المراجعة، لان هذه الأتعاب المرتفعة قد تحول بين مراجع الحسابات وأداء عملية باستقلالية والذي قد يعرضه لفقد عمله.

6.1 تفعيل استقلال مراجع الحسابات:

لقد اعتبر الهدف الأساسي من تكوين لجان المراجعة هو إقامة قناة اتصال بين مراجع الحسابات والمؤسسة، وفي نفس الوقت العمل كحاجز بين المراجع والإدارة لتدعيم استقلاله، والتخفيف من حدة الضغوط التي قد تمارسها الإدارة عليه لتحقيق رغباتها في ظل تعارض المصالح بين إدارة المؤسسة وملاكها.

ويلاحظ أن كل وظائف لجان المراجعة السابق التعرض لها في إطار علاقتها مع المراجع قد تؤثر بدرجة كبيرة على استقلال المراجع الحسابات حيث حدد مختلف الباحثين في هذا المجال أن وظائف المراجعة والتي تؤثر مباشرة على استقلال مراجع الحسابات فيما يلي:

- تحديد دور لجان المراجعة في تعيين المراجع الحسابات؛
- دور لجان المراجعة في تحديد أتعاب المراجع الحسابات؛
- دور لجان المراجعة في حل المشاكل التي قد تنشأ بين مراجع الحسابات وإدارة المؤسسة؛
- دور لجان المراجعة في زيادة تفاعل مراجع الحسابات بقسم المراجعة الداخلية بالمؤسسة؛
- أهمية قيام لجنة المراجعة بمراجعة القوائم المالية المرحلية والسنوية وذلك قبل توقيعها من قبل مجلس الإدارة.

ومن خلال المسؤوليات السابقة للجنة المراجعة يتضح لنا أن للجنة المراجعة دور هام في زيادة فاعلية واستقلالية مراجع الحسابات، وذلك عن طريق دورها في اختياره وتحديد أتعابه والعمل على حل المشاكل بينه وبين إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالنواحي المحاسبية، وبالطبع هذا سوف يؤدي إلى زيادة جودة مراجع الحسابات بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة ثقة الأطراف الخارجية في تقرير مراجع الحسابات وفي مهنة المراجعة بصفة عامة[15].

ونظرا لأهمية دور لجان المراجعة في تدعيم استقلال وظيفة مراجع الحسابات مما يؤثر بدرجة كبيرة على جودة وكفاءة أداء عملية المراجعة، وبالتالي زيادة المصداقية في مخرجاتها ونتائجها،

---

(15) سليمان محمد ، مرجع سابق، ص 146.

والتأكد من صحة القوائم المالية بالمؤسسة، فإننا سنحاول إعطاء نظرة على عملية الاتصال بين لجنة المراجعة وعلاقتها مع مراجع الحسابات.

7.1 عملية الاتصال بين لجنة المراجعة ومحافظ الحسابات:

يقع على عاتق مراجع الحسابات مسؤولية الاتصال بلجنة المراجعة، لنقل المعلومات الخاصة بعملية مراجعة الحسابات، وتلك الخاصة بالأمور المحاسبية، والتي تساعد اللجنة على الوفاء بمسؤوليتها، ويجب على لجنة المراجعة أن تقيم خطوط اتصال مباشرة بين مجلس الإدارة، ومراجعي الحسابات المؤسسة، وان تسمح بإجراء مناقشات حول الأمور التي تتصف بالحساسة، مثل الأمور المحاسبية محل خلاف، وأي اختلافات أخرى تحدث بين محافظ الحسابات وإدارة المؤسسة، بالإضافة إلى مناقشة أوجه القصور في تصميم هيكل الرقابة الداخلية، أو الفشل في تشغيله ، وكذلك المشاكل التي قد يواجهها محافظ الحسابات أثناء أدائه لعملية المراجعة المالية.

وبالتالي يجب أن لا تكون هناك قيود على عملية الاتصال بين لجنة المراجعة ومراجعي الحسابات، لان الاتصال يسمح بتبادل معلومات موثوق بها، وغير متحيزة، ومن الأفضل أيضا أن يتم هذا الاتصال من خلال عقد اجتماعات خاصة مع محافظ الحسابات بدون وجود الإدارة، وقد يكون من المناسب عقد هذه الاجتماعات بعد انتهاء الاجتماع الدوري للجنة.

وفي هذا المجال قام Auditing Standards Board في الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار مجموعة من المعايير المتعلقة بدور لجان المراجعة في عملية مراجعة الحسابات SAS 53 , 54,60,61,71,90 . ومن الملاحظ أن جميع هذه المعايير اهتمت بطبيعة العلاقة بين لجان المراجعة ومراجعة الحسابات وطريق الاتصال بينهم.

خلاصة:

إن انفتاح الاقتصاد الجزائري على اقتصاد السوق سوف يعمل بالتأكيد على تحفيز المؤسسات الجزائرية إلي الاتجاه نحو تكوين آليات جديدة للتحكم والرقابة ومنها لجان المراجعة، كما أن توجه بعض المؤسسات نحو تشكيل لجان المراجعة ولو اقتصر ذلك على المؤسسات المالية إلا انه يعتبر خطوة جيدة نحو الإدارة المثلى وخطوة جيدة أيضا نحو تطبيق الجيد لمفهوم حوكمة المؤسسات، كما ستستفيد مختلف الأطراف التي تتعامل مع المؤسسة من هذه الآلية، وبالأخص مسالة تعزيز استقلال مراجع الحسابات لما لها من أهمية كبرى في تأكيد مصداقية القوائم المالية المنشورة وبالتالي رفع جودة أعمال المراجعة المالية.

إلى أن هذا لا يمنع بالتذكير بوجود مجموعة من العراقيل نذكر منها:

- عدم اعتراف القانون الجزائري بمفهوم الإداريين المستقلين الغير تنفيذيين؛
- قوة استقرار عمل مراجع الحسابات في المؤسسات الجزائرية،
- الثقافة التسيرية في المؤسسات الجزائرية وخاصة بالنسبة لرئيس مجلس الإدارة التي يمنحه القانون نفس صلاحيات مجلس الإدارة؛

- حداثة مفهوم تكوين لجان المراجعة في المؤسسات المالية، وغيابها في المؤسسات الاقتصادية ما يعرقل عملية استحداثها وعملها.

قائمة المراجع:

(1) القانون رقم 10- 01 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق لـ 29 يونيو سنة 2010، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

(2) منصور حامد محمد، " المراجعة وتدقيق الحسابات- الأصول العلمية والإجراءات التطبيقية"، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1998.

(3) المادة الرابعة من المرسوم التنفيذي رقم 96- 136 المؤرخ في 1996/04/15 والمتضمن قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية رقم 24.

(4) "**القانون التجاري**"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر 1999.

(5) القانون رقم 10- 01 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق لـ 29 يونيو سنة 2010، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

(6) محمد أحمد خليل، "**المراجعة و الرقابة الداخلية**"، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

(7) محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، "**المراجعة و تدقيق الحسابات**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

(8) سليمان محمد "**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**"، الدار الجامعية. الإسكندرية. جمهورية مصر العربية، 2006.

(9) حازم ياسين، " **دور الأجهزة الرقابية في تفعيل الإطار المحاسبي لحوكمة الشركات**"، ورشة عمل حول الإطار المحاسبي والإفصاح لهيكل حوكمة الشركات في مصر، جانفي 2003، مركز المشروعات الدولية ، جمهورية مصر العربية.

(10) *Institue français des administrateurs IFA , **les comités d'audit : 100 bonne pratiques** , impression LFTmontreuil , paris , janvier 2008 .*

(11) *Règlement n° 2002-03 DU 14 novembre 2002 portant sur le contrôle interne des banques et établissements financiers.*

(12) *Tiphaine Compernolle , "**La construction collective de l'indépendance du commissaire aux compte : la placedu comité d'audit**", La revue de l'association francophone de comptabilité,2009.*

(13) *Christian Prat dit Hauret , "**Comité d'audit et gouvernance des sociétés cotées**" , Université Montesquieu Bordeaux IV , 2006.*

أثر الاندماج المصرفي على ربحية البنوك الأردنية

د. أحمد زكريا صيام
جامعة البلقاء التطبيقية
المملكة الأردنية الهاشمية
Siam_ahmad@hotmail.com

ملخص:

هدفت الدراسة الى التعرف على اثر الاندماج المصرفي على ربحية البنوك الاردنية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام الاستبانة التي تم توزيعها على عينة من العاملين في البنوك الاردنية بلغت (150) موظفا وموظفة، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج، من أهمها وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$ للاندماج المصرفي على الاداء المالي و نسبة الربحية ونسبة السيولة في البنوك الاردنية، واوصت الدراسة بضرورة توجه البنوك الصغيرة الى الاندماج لتشكيل وحدات مصرفية كبيرة قادرة على المنافسة اقليميا وعالميا ، كما توصي البنك المركزي بوضع الاجراءات التي تشجع البنوك الصغيرة على الاندماج كتهيئة المناخ المناسب ومنح البنوك بعض المحفزات للاندماج .

الكلمات الدالة: الاندماج، الربحية، السيولة، البنوك الاردنية، الأداء المالي.

Abstract:

The impact of the merger on the profitability of Jordanian banks

The study aimed to identify merge impact on Jordanian banks profitability. The study used the descriptive analytical approach through using the questionnaire which was distributed to a sample of employees in Jordanian banks amounteing (150) employee., The study concluded that there is statistically significant impact at (α= 0.05) of merge on banking financial performance , profitability ratio and liquidity ratio. The study recommended that there is for small banks to merge to form large banking units to be competitive regionally and globally, and also recommends that the central bank has to set measures that encourage small banks for mergeing and to provide the proper right climate and to grant banks some incentives to merge.

Key words: *integration, profitability, liquidity, Jordanian banks, financial performance.*

تمهيد:

شهد العالم في العقدين الاخيرين تغيرات عديدة في جميع المجالات، ومن اهمها النواحي الاقتصادية والتي تميزت بتزايد التكتلات الاقتصادية في مختلف انحاء العالم والتي بدأت مع بدايات القرن في الظهور والانتشار . وفي البداية اقتصرت التكتلات الاقتصادية على الدول المتقدمة وقد اخذت هذه التكتلات اشكالا متعددة مثل اتحاد كامل او تعاون في مواضيع معينة . وقد برز خلال العقود الأخيرة اتجاه آخر في الظهورتمثل بظاهرة اندماج الشركات العملاقة التي اخذت في التزايد يوما بعد الاخر .وامتدت هذه الظاهرة الاندماج لتشمل قطاع الخدمات المصرفية في مختلف بلدان العالم، اذ اصبح موضوع الاندماج المصرفي وسيلة لعلاج الكثير من المشاكل المصرفية وخاصة تدني ربحية المصارف وضعف قدرتها على المنافسة. و شهدت الأسواق المالية والمصرفية في مختلف دول العالم

الكثير من عمليات الاندماج المصرفي سواء بين مصارف الدولة الواحدة ، او مع المصارف حدود الدولة الواحدة لتكوين مصارف كبيرة لها القدرة على مواكبة عصر التكتلات والكيانات الاقتصادية العملاقة. وقد ظهرت بعض حالات الاندماج بين المصارف العربية وعلى الرغم من صغر الحجم النسبي لقيمة عمليات الاندماج بالمقارنة مع عمليات الاندماج في العالم إلا أنه يمكن القول أن هذه الخطوة ساعدت على تشجيع المزيد من حالات الاندماج بين المصارف العربية وذلك لتعزيز قدرتها التنافسية.

أما في الأردن فإن حالات الاندماج التي تمت لم تظهر إلا بعد أن قرر البنك المركزي رفع الحد الأدنى لرأسمال كل البنوك الأردنية إلى (20) مليون دينار أردني، حيث ظهرت حالات محدودة جدا من الاندماج بين البنوك الاردنية .

1. **مشكلة الدراسة:** يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي

هل هناك علاقة بين الاندماج المصرفي، وربحية البنوك المدموجة من وجهة نظر العاملين ؟

وينبثق عن هذا السؤال الاسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك علاقة بين الاندماج المصرفي واعادة هيكلة رأس المال ونسب الربحية في البنوك المدموجة من وجهة نظر العاملين ؟
- هل هناك علاقة بين الاندماج المصرفي ونسب الربحية في البنوك المدموجة من وجهة نظر العاملين
- هل هناك علاقة بين الاندماج المصرفي وبين ونسبة السيولة من وجهة نظر العاملين في الإدارات العليا؟

2. **أهمية الدراسة :** تكمن أهمية الدراسة لكونها تلقي الضوء على ظاهرة الاندماج التي تزايدت في العقدين الاخيرين بهدف مواجهة التحديات والصعوبات الناتجة عن عدة عوامل كثيرة مثل بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية، وتحرير التجارة العالمية، واقتصاديات السوق الحر، كما تكمن من كونها تسعى للتعرف على اثر الاندماج المصرفي على الميزة التنافسية للبنوك الاردنية ، كما يتوقع أن تسهم هذه الدراسة مساعدة الباحثين المهتمين بالاندماج المصرفي ومساعدة القطاع المصرفي الاردني في بيان اهم مزايا وفوائد الاندماج المصرفي

3. **أهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق التعرف على اثر الاندماج المصرفي على ربحية البنوك من خلال التركيز على اعادة هيكلة رأس المال ونسبة الربحية ونسبة السيولة.

أولا: الإطار النظري والدراسات السابقة

1. الإطار النظري:

أدى التقدم السريع في تكنولوجيا الاتصالات والكمبيوتر الى تطوير الخدمات المصرفية والأدوات المالية الجديدة .(Shiang, , 2009) ومن المعروف ان القطاع المصرفي في جميع أنحاء العالم يخضع لإعادة هيكلة ولعملية الاندماج. فعلى سبيل المثال ادى الغاء القيود في الولايات

المتحدة بين الولايات إلى موجة من عمليات الاندماج والاستحواذ. كما ان الاندماج امتد الى أوروبا. حيث ادت زيادة عمليات اندماج البنوك والاستحواذ داخل الدول الأوروبية الى قطاع مصرفي أصغر حجما. علاوة على ذلك، سهل طرح اليورو والسوق المالية المشتركة عمليات الاندماج داخل الاتحاد الأوروبي. وقد لعبت المنافسة بين البنوك دورا محوريا في لفت انتباه البنوك لتوفير خدمات مالية متطورة وفي تلبية مطالب تحسين الخدمات للعملاء وهذا يتطلب تقييم مناسب لكفاءة البنوك، الأمر الذي يعكس من بين أمور أخرى، قدراتها لإدامة موجة مستمرة من عمليات الاندماج والاستحواذ (Caccavale,2004) وقدا دفعت للعولمة ومعطياتها البنوك الى التركيز على فعاليتها في توفير الخدمات المالية لتلبية الطلب المتزايد على منتجات وخدمات أفضل الامر الذي تطلب تقييما مناسبا للأداء في البنوك، وهو ما يعكس قدرتها على الابقاء على عمليات الاندماج والاستحواذ باستمرار. ويمكن للبنوك ان تعمل على توليد مكاسب الكفاءة من خلال زيادة حجم العمليات، ونتيجة لذلك تحسين الربحية. .وعلاوة على ذلك، تبنت الحكومات وصانعي السياسات سياسات واجراءات مختلفة منها دمج البنوك باعتبارها واحدة من أكثر الاستراتيجيات الأفضل. وهناك طرق متنوعة لتوحيد الصناعة المصرفية المعتمدة من قبل البنوك الأكثر شيوعا هو الاندماج. فاندماج بنكين ضعيفين أو اندماج بنك قوي مع بنك ضعيف يمكن التعامل بها على أنها وسيلة أسرع وأقل تكلفة لتحسين الربحية من حفز النمو الداخلي ومن بين اهم الدوافع الرئيسية لعملية الاندماج والاستحواذ في القطاع المصرفي هو تحقيق وفورات الحجم لأن الحجم يزيد من كفاءة النظام وتساعد عمليات الاندماج أيضا في تنويع المنتجات، والتي تساعد للحد من المخاطرة (Bhan, 2009) ويعتبر الاندماج المصرفي احد المتغيرات المصرفية العالمية الجديدة ، "والتي برزت خلال النصف الثاني من التسعينات نتيجة التوجه المتزايد الى عولمة المصارف الناتجة من العولمة الاقتصادية (عبد الحميد، 2005) والاندماج المصرفي هو " اتفاق يؤدى إلى أتحاد مصرفين أو أكثر وذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذا قدرة أعلى وفاعلية اكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد" (التوني، 2007، ص 963)" . ويعرف الاندماج بأنه " اتفاق بين مصرفين أو أكثر وذوبانهما إداريا في كيان مصرفي واحد بحيث يصبح الكيان الجديد ذا قدرة عالية وكفاءة عالية كبيرة لتحقيق أهداف لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد" (الهنداوي، 2004).

ويقسم الاندماج المصرفي إلى ثلاثة أنواع وهى :

1.1 الاندماج المصرفي الأفقي :

هذا النوع من الاندماج يحدث بين مصرفين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط أو الأنشطة المترابطة فيما بينهما، مثل المصارف التجارية أو مصارف الاستثمار والأعمال أو المصارف المتخصصة

وغيرها ويؤدي الى زيادة الاحتكارات في السوق المصرفية، ولذلك وضعت السلطة التشريعية في كل دولة قوانيين تمنع وتكافح الاحتكارات.(عبد الحميد ، 2005).

2.1 الاندماج المصرفي الرأسي :

هذا النوع من الاندماج يحدث بين عدة مصارف صغيرة في المناطق المختلفة والمصرف الرئيسي في المدن الكبرى أو العاصمة بحيث تصبح هذه المصارف الصغيرة وفروعها امتداداً للمصارف الكبيرة (التوني، 2007).

3.1 الاندماج المصرفي المتنوع :

يتم هذا النوع من الاندماج بين مصرفين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة غير مرتبطة فيما بينها، مثل الاندماج بين احدى المصارف التجارية واحدى المصارف المتخصصة أو بين احدى المصارف المتخصصة واحدى مصارف الاستثمار والأعمال، وهذا النوع من الاندماج يشجع عملية التكامل في الأنشطة بين المصارف، ويؤدى إلى مزيد من الخدمات إلى العملاء مما يكسبها مزايا تنافسية كبيرة (عبد الحميد، 2005).

كما يمكن أن يُقسم الاندماج المصرفي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج إلى :

4.1 الاندماج الإرادى : يتم هذا النوع من الاندماج من خلال تطابق الإرادة والتفاهم المشترك بين مجالس إدارات المصارف المشاركة في عملية الاندماج وبهدف تحقيق المزايا والفوائد من الاندماج المصرفي الودي (حماد ، 2003)

5.1 الاندماج المصرفي القسري : يتم هذا النوع من الاندماج من خلال البنك المركزي عندما يكون هناك مصرف متعثر الأمر الذي يفرض دمجه مع احد المصارف الناجحة أو القوية، ولتحقيق هذا الاندماج يجب أن يرافقه حوافز ومزايا.

6.1 الاندماج المصرفي العدائي : يتم هذا النوع من الاندماج دون موافقة أو رغبة المصرف المستهدف للاندماج ، اذ تقوم المصارف الناجحة والقوية في السوق بالتوجه نحو المصارف الضعيفة للاستيلاء عليها بهدف تغيير الإدارة الضعيفة بإدارة قوية وناجحة (حماد ، 2003).

2. الدراسات السابقة:

أجرى الدباس(2012) دراسة هدفت الى التعرف على اثر اندماج الشركات المساهمة العامة في قطاع الصناعة على أدائها المالي وأرباحها وتكونت عينة الدراسة من مجمع الضليل الصناعي ومجمع الشرق الأوسط للصناعة واستخدمت الدراسة مؤشرات TOBINS –q المتوازن بواسطة نموذج الربحية والسيولة بواسطة نسب مالية عديدة وقد توصلت الدراسة الى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين عملية اندماج الشركات وبين ما تم تحقيقه من أرباح وكذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عملية اندماج الشركات وبين أدائها

هدفت دراسة (Goyal and Vijay 2012) الى التعرف الى بنك ICICI المحدود من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ ، والاندماج. وقد توصلت الدراسة الى أن على الشركة أن تضع استراتيجية على ثلاث مراحل أي مرحلة ما قبل الاندماج، مرحلة الاستحواذ ومرحلة ما بعد الاندماج.

أجرى القعايدة (2012) دراسة هدفت الى قياس اثر الاندماج على ربحية البنك الاهلي وقد استخدمت الدراسة النسبة المالي المتعلقة بالربحية وقامت بدراسة القوائم المالية للبنك الاهلي لمدة ثمانية سنوات وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير للاندماج على ربحية البنك الاهلي حيث ارتفعت جميع نسب الربحية للبنك بعد عملية الدمج بحث (Chen and Lin ,2011) الفوائد الممكنة وآثار الاندماج على أداء تطوير منتجات جديدة (من حيث الكفاءة والفعالية. وتكونت عينة الدراسة من من 251 فردا. وقد وجدت الدراسة ان التكامل الخارجي يرتبط إيجابيا مع التكامل الداخلي. وعلى الرغم من ان التكامل الخارجي يتعلق بشكل إيجابي بالميزة التنافسية للمنتج الجديد الا ان التكامل الداخلي وليس له علاقة إيجابية مع الميزة التنافسية للمنتج الجديد. علاوة على ذلك، ترتبط رؤية المنتج يرتبط إيجابيا بالميزة التنافسية للمنتج الجديد واداء تطوير المنتج الجديد

وهدفت دراسة Azeem , 2011 الى الكشف عن مختلف دوافع الاندماج و الاستحواذ في القطاع المصرفي الهندي. وهذا يشمل مختلف جوانب الاندماج والاستحواذ في الصناعة المصرفية. ويقارن أيضا الاداء المالي للبنوك قبل وبعد الاندماج للبنوك المدموجة بالاستعانة ببعض المؤشرات المالية مثل هامش الربح الاجمالي، هامش صافي الربح، هامش الربح التشغيلي ، و العائد على رأس المال المستخدم (ROCE)، والعائد على حقوق المساهمين (ROE) و نسبة الديون إلى حقوق الملكية. وقد توصلت الدراسة الى ان البنوك قد تأثرت ايجابيا بالاندماج والاستحواذ واقترحت النتائج ان البنوك المندمجة يمكن ان تحصل على الكفاءة والمكاسب من خلال الاندماج و الاستحواذ ويعود ذلك بالفائدة على المساهمين في شكل أرباح.

كما هدفت دراسة(Muhammad ,2011) الى التعرف على اثر الربحية بعد الاندماج وقد استخدمت الدراسة النسب المحاسبية لتحليل الاداء المالي لبنك رويال سكوتلاند في الباكستان بعد الاندماج وقد حللت الدراسة البيانات المالية للفترة 2006- 2009 من خلال استخدام 20 نسبة مهمة وعلى الرغم من بعض القيود فان النسب المحاسبية لا زالت تعتبر اداة تحليلية مناسبة وموثوقة وقد بينت الدراسة ان الاداء المالي للبنك في مجالات الربحية والسيولة وادارة الاصول والرفع المالي والتدفقات النقدية كانت مقبولة قبل صفقة الاندماج وهذا يعني فشل صفقة الاندماج في تحسين الاداء المالي للبنك

وهدفت دراسة (Pardeep, and Gian, 2010) إلى التعرف الى كفاءة تكلفة البنوك التجارية الهندية باستخدام تقنية تحليل البيانات غير المعلمية التقنية. كما هدفت الى التعرف على اثر الاندماج على فعالية تكلفة البنوك التي اندمجت خلال فترة ما بعد التحرير ولاختبار فروق الكفاءة بين البنوك الخاصة والعامة تم استخدام كل من الاختبارات المعلمية وغير المعلمية وقد

أشارت نتيجة الدراسة أن معدل فعالية التكلفة طيلة فترة الدراسة كانت 73.4 للقطاع العام و76.3 للقطاع الخاص كما أشارت الدراسة أن لحد ما فإن برنامج الاندماج نجح في القطاع المصرفي الهندي كما اشارت النتائج إلى أن الاندماجات أدت الى كفاءة تكلفة عالية وان الكفاءة الفنية كانت المصدر الرئيس لمكاسب الكفاءة من الاندماج

وأاجرى (Rawilih ,2009) دراسة هدفت ألى بيان إثر الاندماج على الأداء المالي للشركات الأردنية وقد أجريت الدراسة على (103) شركات التي اندمجت واصبحت (49) شركة وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير قوي لعمليات الاندماج على سيولة الشركات الأردنية وكذلك على ربحية الشركات وعلى إيرادات الأسهم لتلك الشركات.

وهدفت دراسة (Badreeldin and Kalhoefer, 2009) إلى قياس أداء البنوك المصرية التي خضعت الاندماج أو الاستحواذ خلال الفترة 2002- 2007 وقد تم ذلك من خلال حساب العائد على حقوق الملكية باستخدام the Basic ROE Scheme بهدف تحديد درجة نجاح الاصلاحات في تقوية وتعزيز القطاع المصرفي المصري وقد أشارت النتائج إلى أن لم تظهر كافة البنوك التي تم دمجها تحسنا في الأداء والعائد على حقوق الملكية مقارنة بالأداء قبل صفقة الاندماج كما توصلت الدراسة إلى أن الاندماجات والاستحواذات لم يكن لها تأثيرا واضحا على ربحية البنوك المصرية ووجدت فقط ان هناك تأثيرات ايجابية صغيرة على وضع مخاطر الائتمان.

وأجرى (Fadzlan, et al , 2008) دراسة هدفت إلى تحليل أداء البنوك قبل وبعد الاندماج في سنغافورة من خلال توظيف تحليل النسب المالية وتحليل Data Envelopment Analysis وقد اشارت نتائج تحليل نسبة المالية إلى أن عملية الاندماج لم تؤدي الى ربحية أعلى من المجموعات المصرفية السنغافورية بعد الاندماج، والتي يمكن أن تعزى إلى ارتفاع التكاليف المتكبدة. ومع ذلك، فقد أدى الاندماج في المجموعات المصرفية في سنغافورة إلى كفاءة أعلى بوجه عام.

ودرس (Murthy ,2007)خمس حالات عمليات اندماج البنوك في الهند وقد استنتجت الدراسة ان الاندماج . كان ضروريا لهيكل مالي وتشغيلي اقوى ، وموارد عالية وشبكة فروع واسعة، وقاعدة عملاء ضخمة، وميز تكنولوجية، والتركيز على القطاعات ذات الأولوية، والتغلغل في السوق الريفية. علاوة على ذلك، تم تحديد بعض القضايا مثل التحديات في عمليات الاندماج المذكور مثل إدارة الموارد البشرية، وإدارة قاعدة العملاء، التثاقف، وضغط موظفي البنك.

وهدفت دراسة زايدة (2006) إلى التعرف على أهم دوافع تحقيق الاندماج بين المصارف الوطنية العاملة في فلسطين، وأهم المحددات التي تقف عائقاً أمام تحقيق ذلك الاندماج، سواء كانت محددات داخلية ناتجة عن البيئة الداخلية للمصارف الوطنية، أو محددات خارجية تفرضها البيئة الخارجية المحيطة بها، بالإضافة إلى تحديد مدى الاختلاف بين اتجاهات آراء العاملين في كلٍ من سلطة النقد الفلسطينية و الإدارات العليا للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين حول طبيعة دوافع ومحددات تحقيق الاندماج تلك.واعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي

التحليلي بالإضافة الى مناهج أخرى كما تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة والتي تتكون من (124) فرداً يمثلون الإدارات العليا لجميع المصارف الوطنية العاملة في فلسطين، والعاملين في سلطة النقد الفلسطينية. وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف الوطنية تعاني من صغر كياناتها ومحدودية نشاطها في السوق المصرفي الفلسطيني، وتوصلت أيضا الى عدم توجد اختلافات بين اتجاهات آراء كلٍ من العاملين في سلطة النقد والإدارات العليا للمصارف الوطنية حول طبيعة دوافع ومحددات تحقيق الاندماج بين المصارف الوطنية العاملة في فلسطين.

وقد هدفت دراسة (Ninkoolaos, and Ioanna , 2005) إلى تقييم الأداء المالي العام وتقييم آثار عمليات الاندماج والاستحواذ الأخيرة في القطاع المصرفي اليوناني وقد استخدمت الدراسة عوائد الأسهم من والبنوك المستهدفة لدى تاريخ الاعلان عن الاندماج لتحديد وجود العائدات غير الطبيعية. وقد وجدت الدراسة ان نتائج الاداء التشغيلي لا تقدم دليلا الكثير عن مكاسب الأداء الناتجة عن عمليات اندماج البنوك. ومع ذلك، يبدو أن البنوك التي اندمجت تفوقت على مجموعة البنوك التي لم تندمج :

كما أجرى (Caccavale, 2004) دراسة هدفت الى التعرف فيما إذا كانت عمليات اندماج والاستحواذ البنوك في أمريكا اللاتينية مفيدة أم غير مفيدة لأمريكا اللاتينية على وجه التحديد، وقد توصلت الدراسة إلى أن عمليات الاندماج والاستحواذ يؤدي إلى زيادة ثروة المساهمين في أمريكا اللاتينية. كما اظهرت النتائج أيضا أن عمليات اندماج البنوك الكبيرة لا تحقق ثروة أكبر من عمليات اندماج البنوك الصغيرة ولكن الاندماج المصرفي خارج الحدود خلق ثروة أكبر من عمليات الاندماج المصرفي المحلي. كما وجدت أن البنوك لا تواجه أمريكا اللاتينية تغييرات كبيرة في خطر بسبب عمليات الاندماج والاستحواذ. كما بينت الدراسة أيضا أن عمليات الاندماج المصرفي في البنوك الكبيرة أو الصغيرة او الخارجية أو المحلية لا تؤثر في مخاطر بنوك امريكا اللاتينية. وبينت النتائج ايضا أن عمليات اندماج البنوك الكبيرة هي أكثر كفاءة من عمليات اندماج البنوك الصغيرة وأم الاندماجات المصرفية خارج الحدود ليست أكثر كفاءة من عمليات اندماج البنوك المحلي.

هدفت دراسة (Sufian, 2004) إلى التعرف على أثر كفاءة عمليات الاندماج والاستحواذ للبنوك في ماليزيا. وقد بينت نتائج الدراسة ان البنوك الماليزية اظهرت خلال فترة معينة مستوى كفاءة كلية قدرها 95.9٪ كما بينت نتائج الدراسة ان مقياس عدم الكفاءة سيطر على فعالية التقنية الفنية الصافية في البنوك الماليزية بعد الاندماج ووجدت الدراسة أن برنامج ما بعد الاندماج كان ناجحا وان البنوك الماليزية صغيرة الحجم استفادت من برنامج الاندماج بعكس البنوك الكبيرة

ثانيا: منهجية وفرضيات الدراسة

تحاول هذه الدراسة اختبار الفرضيات الآتية:

(Ho-1): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على الاداء المالي في البنوك من وجهة نظر العاملين

(Ho-2): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على نسبة السيولة من وجهة نظر العاملين

(Ho-3): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على نسبة الربحية في البنوك من وجهة نظر العاملين .

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و ذلك من خلال دراسة أثر الاندماج المصرفي على الربحية في البنوك.

ثالثا: مجتمع وعينة الدراسة

1. **عينة الدراسة**: يتمثل مجتمع الدراسة بالعاملين في البنوك الاردنية وقد تم اختيار عينة عشوائية من العاملين بلغت (150) موظفا وموظفة.

2. **مصادر جمع البيانات:** اعتمدت الدراسة على مصدرين اساسين في جمع البيانات اللازمة لإجراء هذه الدراسة وهي :

1.2 **المصادر ثانوية:** تم جمع البيانات الثانوية من الكتب و المراجع والدوريات والدراسات السابقة والانترنت المتعلقة بالاندماج المصرفي وذلك بهدف بناء الأدب النظري للدراسة.

2.2 **مصادر أولية:** استخدمت الدراسة الاستبانة التي تم تصميمها وفقا لأهداف وفرضيات الدراسة والتي تكونت من قسمين تناول القسم الاول منها المعلومات الديموغرافية بينما تناول القسم الثاني الفقرات التي تقيس متغيرات الدراسة.

3.2 **المعالجة الإحصائية**: وفقا لفرضيات واهداف الدراسة فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية لمعالجة البيانات والمعلومات على النحو التالي:

- التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية: واستخدمت للتعامل مع الاستجابات المتعلقة بخصائص العينة وبعض متغيرات الدراسة؛
- اختبار العينة الأحادية (T-test): تم استخدام هذا الاختبار للمقارنات الثنائية وفي اختبار فرضيات الدراسة؛
- معامل كرونباخ الفا (Cronbach Alpha) للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم
- تحليل الانحدار البسيط والمتعدد .

رابعا: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1.تحليل البيانات:

جدول 1

توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الديموغرافية

المتغير	الخيارات	التكرار	النسبة
النوع الاجتماعي	ذكر	120	80
	انثى	30	20
العمر	اقل من 25 سنة	40	26.7
	26 - 35سنة	60	40
	36- 45 سنة	30	20
	45 فاكثر	20	13.3
المؤهل العلمي	بكالوريوس	126	84
	ماجستير	24	16
عدد سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	50	33.3
	6- 9 سنوات	42	28
	10 - 14 سنة	40	26.7
	15 سنة فاكثر	8	5.3
المسمى الوظيفي	نائب مدير	2	1.3
	رئيس فرع	60	40
	موظف	88	58.7

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن (80٪) من إجمالي عينة الدراسة من الذكور مقابل (20٪)، من الإناث . كما يشير الجدول أن 26.7%من إجمالي أفراد الدراسة أعمارهم تقل 25 سنة، في حين أن 40.0 % أعمارهم تتراوح ما بين (26 سنة - 35 سنة) ، مقابل 20 %من أعمارهم تتراوح ما بين(36- 45 سنة) في حين ان 13%. أعمارهم 45 سنة فأكثر ويبين الجدول أن 84٪ من حملة درجة البكالوريوس وأن 16% من حملة الماجستير كما يشير الجدول أن 33.3٪ تقل خبراتهم عن (5) سنوات في حين أن 28٪ سنوات خبراتهم تتراوح ما بين(6- 9) سنوات، بينما هناك 26.7% تتراوح ما بين (10- 14) وان 5.3٪ خبراتهم (15 سنة فأكثر) . ويبين الجدول أن 1.3٪ يعملون نائب مدير وان (40٪) يعملون رؤساء فروع وان (58.7٪) يعملون موظفين.

جدول 2

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التي تقيس الاداء المالي

السؤال	نص السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
	الأداء المالي			
1	يسهم الاندماج في الاستغلال الامثل لموارد المصرف	3.91	.92916	مرتفعة
2	يسهم الاندماج في الاستجابة لحجم طلب الخدمات المصرفية	4.04	.78704	مرتفعة
3	يسهم الاندماج في تطوير اساليب الاداء المصرفي	3.91	.81425	مرتفعة
4	يسهم الاندماج في تزويد البنوك بالتكنولوجيا المتطورة	3.88	.81652	مرتفعة
5	يعمل الاندماج على التوسع في الخدمات الالكترونية	3.80	.91728	مرتفعة
6	يساعد الاندماج في كفاءة العمل المصرفي	4.04	.73437	مرتفعة
7	يسهم الاندماج في اعادة تعريف الخدمات المصرفية	4.05	.72690	مرتفعة
8	يسهم الاندماج في اكتساب العاملين خبرات جديدة	3.92	.74466	مرتفعة
9	يؤدي الاندماج الى تبادل الخبرات بين العاملين	4.50	.65629	مرتفعة

يشير الجدول رقم (2) إلى أن موافقة عينة الدراسة نحو الفقرات التي تقيس أثر الاندماج على الأداء المالي في البنوك الأردنية جاءت مرتفعة حيث تراوحت المتوسطات لحسابية بين (3.80 – 4.50) وبانحرافات معيارية بلغت (917.. و 656.) وقد جاءت الفقرة رقم (9) والتي تنص على " يؤدي الاندماج الى تبادل الخبرات بين العاملين " احتلت المرتية الأولى في حين احتلت الفقرة رقم (5) " يعمل الاندماج على التوسع في الخدمات الالكترونية." بالمرتبة الأخيرة، وتشير جميع المتوسطات الى موافقة ايجابية من قبل عينة لدراسة على الفقرات التي تقيس اثر الاندماج على الاداء المالي.

جدول 3

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التي تقيس اثر الاندماج على نسبة السيولة

	نسبة السيولة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تحقيق وفورات ضريبية	4.25	.670	مرتفعة
2	يسهم الاندماج في الاستجابة لمتطلبات السوق مما يحقق سيولة للمصرف	3.94	.915	مرتفعة
3	يساعد الاندماج في زيادة الثقة بالمصرف مما يحسن من وضع السيولة	4.09	1.022	مرتفعة
4	يزيد الاندماج من ثقة المودعين في المصرف مما يزيد من نسبة السيولة	4.35	.699	مرتفعة
5	يساعد انتشار المصرف نتيجة الاندماج الى زيادة المودعين مما يسهم في زيادة نسبة السيولة	4.45	.607	مرتفعة

6	يعطي الاندماج ميزة تنافسية للمصرف مما يسهم في زيادة السيولة لديه	4.02	.849	مرتفعة
7	يستقطب الاندماج عملاء جدد للمصرف	3.95	.932	مرتفعة
8	يعمل الاندماج على تحسين صورة المصرف لدى الجمهور	4.05	.865	مرتفعة

يشير الجدول رقم (3) الى ان موافقة عينة الدراسة نحو الفقرات التي تقيس اثر الاندماج على نسبة السيولة في البنوك الاردنية جاءت مرتفعة حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.94 – 4.45) وبانحرافات معيارية بلغت (915. و 607.) وقد جاءت الفقرة رقم (5) والتي تنص على " يساعد انتشار المصرف نتيجة الاندماج الى زيادة المودعين مما يسهم في زيادة نسبة السيولة " احتلت المرتبة الاولى في حين احتلت الفقرة رقم (5) " يسهم الاندماج في الاستجابة لمتطلبات السوق مما يحقق سيولة للمصرف." بالمرتبة الأخيرة، وتشير جميع المتوسطات الى موافقة ايجابية من قبل عينة لدراسة على الفقرات التي تقيس اثر الاندماج على نسب السيولة.

جدول 4

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التي تقيس أثر الاندماج على نسبة الربحية

	نسبة الربحية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يسهم الاندماج في خفض تكاليف الخدمة المصرفية مما يزيد من نسبة لربحية	4.35	.589	مرتفعة
2	يزيد الاندماج من تعظيم العائد على حقوق الملكية	4.38	.676	مرتفعة
3	يسهم في زيادة انتشار الخدمات المصرفية	4.35	.590	مرتفعة
4	يعمل الاندماج على استحداث الكثير من الخدمات الجديدة	4.29	.668	مرتفعة
5	يسهم في تحديث اجهزة البنك	4.34	.604	مرتفعة
6	يرفع ويدعم مستوى الاداء المصرفي	4.03	.81867	مرتفعة
7	يهيء الاندماج الفرصة لتحقيق وفورات الحجم	3.71	1.212	مرتفعة
8	يعمل الاندماج من خلق مصادرة جديدة للإيرادات	4.15	.754	مرتفعة
9	يزيد في التوسع في فتح اسواق جديدة	3.91	.992	مرتفعة

يشير الجدول رقم (4) الى ان موافقة عينة الدراسة نحو الفقرات التي تقيس اثر الاندماج على الربحية في البنوك الاردنية جاءت مرتفعة حيث تراوحت المتوسطات لحسابية بين (3.71 – 4.38) وبانحرافات معيارية بلغت (1.272 و 676.) وقد جاءت الفقرة رقم (2) والتي تنص على " يزيد الاندماج من تعظيم العائد على حقوق الملكية " احتلت المرتبة الاولى في حين احتلت الفقرة رقم (5) " يهيئ الاندماج الفرصة لتحقيق وفورات الحجم." بالمرتبة الأخيرة، وتشير جميع المتوسطات الى موافقة ايجابية من قبل عينة لدراسة على الفقرات التي تقيس اثر الاندماج على نسب الربحية.

2. اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى

Ho: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند المستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للاندماج على الاداء المالي في البنوك الاردنية

جدول 5

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig** مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
						البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
الأداء المالي	.334	.111	74.979	1 148 149	0.000	الاندماج	412...	.048	8.659	.000

تظهر نتائج جدول (5) ان نموذج الانحدار البسيط الذي يمثل العلاقة بين الاندماج من ناحية والاداء المالي للبنوك الاردنية من ناحية اخرى وهي علاقة معنوية اذ ان قيمة F المحسوبة تساوي (74.979) وبمستوى دلالة احصائية (Sig =0.000)، وبلغت قيمة معامل الارتباط (.334) وهو دليل على وجود علاقة بين المتغيرين، كما أن معامل التحديد قد بلغ (.111) ، أي ان متغير الاندماج يفسر ما نسبته (11.1٪) من متغير الاداء المالي، إضافة إلى ذلك فإن قيمة درجة B قد بلغت (.412)، وهي تمثل الأثر الكلي للاندماج وهو ذو دلالة معنوية حيث قيمة t المحسوبة له (8.659) معنوية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 ، وعليه ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$ للاندماج المصرفي على الاداء المالي في البنوك الأردنية.

الفرضية الثانية

Ho: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند المستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للاندماج على نسبة الربحية في البنوك الأردنية

جدول 6

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig** مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
						البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
نسبة الربحية	.190	.036	22.323	1 148 149	0.000	الاندماج	225...	.048	4.725	.000

تبين نتائج جدول (6) ان نموذج الانحدار البسيط الذي يمثل العلاقة بين الاندماج من ناحية ونسبة الربحية للبنوك الاردنية من ناحية اخرى وهي علاقة معنوية اذ ان قيمة F المحسوبة تساوي (22.323) وبمستوى دلالة احصائية (Sig =0.000)، وبلغت قيمة معامل الإرتباط (0.190.) وهو دليل على وجود علاقة بين المتغيرين، كما أن معامل التحديد قد بلغ (.036) ، أي ان متغير الاندماج

يفسر ما نسبته (3.6٪) من متغير نسبة الربحية، إضافة إلى ذلك فإن قيمة درجة B قد بلغت (.225)، وهي تمثل الأثر الكلي للاندماج وهو ذو دلالة معنوية حيث قيمة t المحسوبة له (4.725) معنوية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 ، وعليه ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على :"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05 للاندماج المصرفي على نسبة الربحية في البنوك الاردنية

الفرضية الثالثة

Ho : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند المستوى (α ≤ 0.05) للاندماج على نسبة السيولة في البنوك الاردنية

جدول 7

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig** مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
						البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
نسبة السيولة	.226	.051	32.055	1 148 149	0.000	الاندماج	...225	.046	5.662	.000

تبين نتائج جدول (7) ان نموذج الانحدار البسيط الذي يمثل العلاقة بين الاندماج من ناحية ونسبة السيولة للبنوك الاردنية من ناحية اخرى وهي علاقة معنوية اذ ان قيمة F المحسوبة تساوي (32.055) وبمستوى دلالة احصائية (Sig =0.000)، وبلغت قيمة معامل الارتباط (.0.226) وهو دليل على وجود علاقة بين المتغيرين، كما أن معامل التحديد قد بلغ (.051)، أي ان متغير الاندماج يفسر ما نسبته (5.1٪) من متغير نسبة السيولة، إضافة إلى ذلك فإن قيمة درجة B قد بلغت (.225)، وهي تمثل الأثر الكلي للاندماج وهو ذو دلالة معنوية حيث قيمة t المحسوبة له (5.660) معنوية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 ، وعليه ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05 للاندماج المصرفي على نسبة السيولة في البنوك الأردنية.

خامسا: النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية، وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 = α للاندماج المصرفي على الأداء المالي في البنوك الاردنية جيت تبين أن الاندماج إلى يؤدي إلى تبادل الخبرات بين العاملين الأكثر أهمية.

وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05 للاندماج المصرفي على نسبة الربحية في البنوك الأردنية حيث تبين أن الاندماج يزيد من تعظيم العائد على حقوق الملكية الأكثر اهمية في هذا المتغير.

وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05 للاندماج المصرفي على نسبة السيولة في البنوك الاردنية وتبين ان د انتشار المصرف نتيجة الاندماج يساعد في زيادة المودعين مما يسهم في زيادة نسبة السيولة الاكثر اهمية في هذا المتغير.

وتوصي الدراسة بضرورة توجه البنوك الصغيرة إلى الاندماج لتشكيل وحدات مصرفية كبيرة قادرة على المنافسة إقليميا وعالميا، كما توصي البنك المركزي بوضع الإجراءات التي تشجع البنوك الصغير وعلى الاندماج كتهيئة المناخ المناسب ومنح البنوك بعض المحفزات للاندماج، والعمل على زيادة الوعي حول نتائج الاندماج والآثار المترتبة عليه.

قائمة المراجع:

1.التوني محمود أحمد(2007) **الاندماج المصرفي (النشاة والتطور والدوافع والمبررات والاثار)** ،ط1، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع .

2. حماد طارق عبد العال(2004) " **اندماج وخصخصة البنوك**" ، الدار الجامعية، مصر

3. الدباس معتصم محمد (2012) أثر الاندماج على أداء الشركات وأرباحها، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد العشرون ، العدد الثاني، ص ٥١١– ٥٤٤**

4. زايدة مهيب محمد (2006.)**دوافع الاندماج المصرفي في فلسطين ومحدداته "دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة"** رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية ، غزة

5. عبد الحميد عبد المطلب(2005) **العولمة واقتصاديات البنوك** ، ط1، الاسكندرية، الدار الجامعية ،

القعايدة ، فادي فلاح (2012) **اثر الاندماج على اربحية : دراسةحالة البنك الاهلي** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان.

6. الهنداوي، عمار عمر، محمود(2004)" **اقتصاديات الاندماج وبنوك القطاع العام التجارية المصرية**، رسالة ماجستير .في الاقتصاد(غير منشورة)، جامعة الزقازيق.

8.Badreldin, A., & Kalhoefer, C. (2009). The Effect of Mergers and Acquisitions on Bank Performance in Egypt ***Journalof Management Technology****, 1-15.*

*9.Bhan, Akhil, 2009, "****Mergers in Indian Banking Sector Benefits and Motives.***

10. Caccavale, Felice.(2004) ***The Effect of Mergers and Acquisitions on the Wealth.Risk, and Efficiency of Latin American Bank****. Dissertation, Doctor of Philosophy in Business Administration, University o f Texas-Pan American.*

11. Chen, C., & Lin, M. (2011). An assessment of post-M&A integration influences on new product development performance: An empirical analysis from China, Taiwan, and HK. ***Asia Pacific Journal of Management****, 28(4), 807-831.*

*12. Goyal K.A and Vijay Joshi (2012) Merger and Acquisition in Banking Industry: A Case Study of ICICI Bank Ltd ,****International Journal of Research in Management*** *Issue2, Vol. 2*

13.Indian Banking Sector in Post Liberalization Regime, ***International Journal of Contemporary Business Studies*** *Vol: 2, No: 11.*

14. Muhammad Usman Kemal(2011) Post-Merger Profitability: A Case of Royal Bank of Scotland (RBS) ***International Journal of Business and Social Science*** *Vol. 2 No. 5.*

*15. Murthy, G. K. (2007). Some Cases of Bank Mergers in India: A Study. In Bose, J. (Ed****.), Bank Mergers: The Indian Scenario****. (244-259). Hyderabad: The ICFAI University Press.*

16. Nikolaos , M. and Ionna , K.(2005) Merging Activity in The Greek Banking systems A financiak Accounting Perspective, ***South Eastern Europe Journal of Economics*** *1 , pp 121-144*

*17.Pardeep, K., and Gian, K.(2010) Impact of Mergers on the Cost Efficiency of Indian Commercial Banks .****Eurasian Journal of Business and Economics*** *, 3 (5), 27-50.*

18.Rawailih, N (2009) ***The Impact of Mergers Policy on the Financial Performance of the Jordanian Companies : Field study****, MSC , Talal Abu Gazallah College, Amman.*

19. Sufian, F. and Habibullah, M. Shah (2009) "Do Mergers and Acquisitions leads to a Higher Technical and Scale Efficiency? Evidence from Malaysia" ***African Journal of Business Management****.3 (8), pp: 340-349.*

أثر جودة الخدمة على رضا الزبون (دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة العلمة)

أ. بوزيان حسان
جامعة قسنطينة 2
hacene_bouziane@yahoo.fr

ملخص:

باستخدام نموذج الأداء Servperf، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر جودة الخدمة على رضا الزبون. شارك في هذه الدراسة 107 مستعمل حالي لخدمات اتصالات الجزائر (وكالة العلمة). ولقد أجري تحليل الانحدار من أجل اختبار العلاقة بين جودة الخدمة ورضا الزبون حيث أشارات النتائج بأن الاعتمادية، الاستجابة، الأمان و التعاطف كان لهم أثر معنوي إيجابي على اتجاهات الزبائن في ما يتعلق برضاهم، في حين كان هناك تأثير بسيط جدا للملموسية على رضا الزبون.

الكلمات المفتاحية: جودة الخدمة، رضا الزبون، نموذج الأداء Servperf، اتصالات الجزائر، العلمة (سطيف).

Abstract:

Using the Servperf model, this study aimed to examine the impact of service quality on customer satisfaction. A total of 107 current users of Algerie telecom services (el-eulma agency) participated in this study. Regression analysis was conducted to test the relationship between service quality and customer satisfaction. Results indicated that reliability, responsiveness, assurance and empathy significantly positively influenced customer attitudes in terms of satisfaction, while tangible had very small impact on customer satisfaction

***Key words**: service quality, customer satisfaction, Servperf, algerie telecom, el eulma (setif).*

تمهيد:

إن تقديم منتجات وخدمات جيدة للزبائن لم يعد أمرا اختياريا كما في السابق، بل أصبح واقعا تفرضه طبيعة الظروف والمتغيرات في البيئة المعاصرة، فلقد أدى الانفتاح على الأسواق العالمية إلى ظهور منافسة شديدة بين المؤسسات الاقتصادية من أجل إشباع حاجات ورغبات الزبائن، والتمتع بالمزايا التنافسية التي تمكنهم من جلب زبائن جدد والحفاظ على زبائنهم الحاليين بالإضافة إلى الحفاظ على مكانتهم في الأسواق التي يعملون بها.

ولقد أصبح قياس ومتابعة رضا الزبون عن المنتجات أو الخدمات المقدمة له الشغل الشاغل لكل المؤسسات الاقتصادية الراغبة في البقاء و الاستمرار في نشاطها وتحقيق ميزة تنافسية ، حيث أن رضا الزبون يعتبر مدخلا لضمان الحفاظ عليه وتنمية ولاءه نحو المؤسسة، حيث لا يكون هذا إلا عن طريق تقديم منتجات أو خدمات تلبي حاجاته ورغباته وتتلاءم مع توقعاته.

مشكلة البحث:

على ضوء ما سبق يمكن صياغة التساؤل الرئيسي التالي: ينظر دائما للجودة على أنها مفتاح لخلق الثروة والتأثير على رضا الزبون فما أثر جودة الخدمة المقدمة من طرف مؤسسة اتصالات الجزائر على رضا زبائنها ؟

فرضيات البحث:

1- هناك أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمة المقدمة من طرف اتصالات الجزائر على رضا زبائنها.

تنقسم هذه الفرضية إلى 5 فرضيات فرعية تتمثل في:

- هناك أثر لبعد الملموسية في جودة الخدمة على رضا الزبون؛
- هناك أثر لبعد الاعتمادية في جودة الخدمة على رضا الزبون؛
- هناك أثر لبعد الاستجابة في جودة الخدمة على رضا الزبون؛
- هناك أثر لبعد الأمان في جودة الخدمة على رضا الزبون؛
- هناك أثر لبعد التعاطف في جودة الخدمة على رضا الزبون.

أهداف البحث:

- استخدام نموذج Servperf على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر من أجل تقييم جودة الخدمة ورضا الزبائن عن الخدمة المقدمة لهم؛
- دراسة مدى تأثير جودة خدمة اتصالات الجزائر عل رضا زبائنها؛
- معرفة كيفية تقييم الزبائن لجودة الخدمة المقدمة لهم.

منهج البحث:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال استعمال مختلف الكتب والمقالات العلمية والمجلات المتخصصة في موضوع الدراسة، ولقد تم استخدام المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي باستعمال برنامج Spss19 في تحليل اتجاهات زبائن اتصالات الجزائر نحو الخدمة المقدمة لهم بهدف الوصول إلى استنتاجات واقتراحات من شأنها أن تساهم في تحسين جودة خدمة اتصالات الجزائر.

أولا: الإطار المفاهيمي لجودة الخدمة

1. مفهوم جودة الخدمة:

تعريف (Czepiel 1990): " جودة الخدمة هي إدراك الزبون لمدى تلبية الخدمة لتوقعاته أو تجاوز تلك التوقعات"[1]

---

[1]. *Ming Wang, Chich-Jen Shieh, the Relationship between Service Quality and Customer Satisfaction, Journal of Information and Optimization Sciences, Vol.27, No.1, Taiwan, 2006, P195.*

تعريف (Bitner and Hubbert 1994): " جودة الخدمة هي انطباع الزبائن الكلي للتفوق النسبي أو عدم التفوق فيما يخص المؤسسة وخدماتها".[1]

تعريف (Parasuraman et Al 1985.): " جودة الخدمة هي درجة واتجاه التباين بين الإدراك والتوقعات نحو الخدمة المقدمة". وهي " الفجوة بين توقعات الزبائن وإدراكهم لأداء الخدمة" حيث كلما كانت الفجوة صغيرة كلما كانت جودة الخدمة جيدة ورضا الزبون مرتفع.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن الزبون في الأخير هو الذي يحدد جودة الخدمة وأن القرار بجودة الخدمة لا يكون من وجهة نظر المؤسسة بل من وجهة نظر الزبون، و بالتالي على المؤسسات الخدمية أن تأخذ بعين الاعتبار توقعات الزبائن قبل تقديم الخدمات لهم، باعتبار أن جودة الخدمة تقوم على أساس توقعات الزبائن للخدمة التي سوف يحصلون عليها ومقارنتها بما تحصلوا عليه فعلا، ونستنتج أيضا أن الزبون بعد قيامه بالمقارنة، يعبر عن رأيه إما بكونه راض أو غير راض عن جودة هذه الخدمة، وهذا يدل على أهمية جودة الخدمة في تحقيق رضا الزبون.

2. أبعاد جودة الخدمة:

تمكن (Parasuraman) وزملائه من تحديد الأبعاد الخمس لجودة الخدمة وفيما يلي شرح موجز لهذه الأبعاد:[3]

- الجوانب المادية (Tangibles): تشمل التسهيلات المادية و المعدات، والمظهر الخارجي للموظفين.
- الاعتمادية (Reliability): وتعني القدرة على تقديم الخدمة المطلوبة بالضبط وفقا لمواصفات معينة.
- الاستجابة (Responsiveness): الرغبة لدى الموظفين لخدمة الزبائن بشكل سريع، صحيح و دقيق.
- الأمان (Assurance): مشاعر الثقة والأمان في التعامل مع المؤسسة، وهذا يعكس خبرة ومعرفة وقدرة الموظفين على زرع الثقة في أنفسهم بالموازاة مع زرع الثقة في الزبائن كذلك.
- التعاطف (Empathy): فهم حاجات الزبائن الشخصية، ومعاملتهم بلطف، والاهتمام بهم بشكل فردي أو شخصي، والنظر إليهم كأنهم أصدقاء مقربون.

---

[1]. *Jeoung-Hak Lee, Hyun-Duck Kim, the Influence of Service Quality on Satisfaction and Intention, Sport Management Review 14, 2011, P54.*

[2]. *Ghada Abd-Alla Mohamed, Service Quality Of Travel Agents, An International Multidisciplinary Journal Of Tourism, Volume 2, Number 1, 2007, P66.*

[3]. *Anber Abraheem Shlash Mohammad, Service Quality Perspectives And Customer Satisfaction In Commercial Banks Working In Jordan, Middle Eastern Finance And Economics, Issue 14, 2011, P 62.*

3. نموذج قياس جودة الخدمة Servperf

تمكن (Cronin And Taylor 1992) من تطوير نموذج جديد سمي بنموذج الأداء الفعلي أو نموذج الاتجاه (Servperf)، حيث يقوم على فكرة مبسطة وهي أن جودة الخدمة يجب قياسها بطريقة لا تختلف عن قياس الاتجاهات (Attitudes)، ومن ثم فإن القياس يجب أن ينصب فقط على اتجاهات المستفيدين من الخدمة المقدمة نحو مستوى الأداء الفعلي لهذه الخدمة.[1]

ويمكن التعبير عن النموذج في المعادلة التالية:[2]

$$SQi = \sum_{j=1}^{K} \times Pij$$

حيث: SQi تمثل جودة الخدمة المدركة للفرد i.

K: عدد العبارات.

P: إدراك الفرد i فيما يتعلق بأداء خدمة المؤسسة فيما يتعلق بالعبارة j.

ثانيا: الإطار المفاهيمي لرضا الزبون

1. مفهوم رضا الزبون:

فيما يلي نقدم مجموعة من التعاريف الخاصة برضا الزبون و التي تطرق إليها بعض الباحثين:

- تعريف (Peter, Olson, Howard, Sheth 1969): " رضا الزبون هو الدرجة التي في حدودها، توقعات الزبون لإعادة شراء منتوج أو خدمة ما، تكون مستجابة (محققة، منجزة) أو تفوق تلك التوقعات"[3]
- تعريف (Kotler 2000): " رضا الزبون هو إحساس الزبون بالمتعة أو خيبة الأمل الناتجة عن مقارنته لأداء المنتوج المقدم له (المدرك) بتوقعاته السابقة عن هذا المنتوج".[4]

ويرى (Hoyer And Macinnis) أن رضا الزبون يمكن أن يكون له ارتباط مع مشاعر القبول، الارتياح والسعادة، والفرح والإثارة. كما أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على رضا الزبون منها: ودية الموظفين، اللباقة، المساعدة، دقة الفواتير، الأسعار التنافسية، جودة الخدمة، قيمة جيدة (value)، وخدمة سريعة.[5]

- تعريف (Hesselink And Wiele 2004): " الرضا هو حالة التأثر الإيجابي الناتج عن التقييم لجميع جوانب علاقة جهة معينة مع جهة أخرى".[6]

من خلال جميع التعاريف السابقة، يمكن أن نستنتج ما يلي:[7]

- وجود هدف معين يرغب الزبون في الوصول أو الحصول عليه.

---

[1]. ثابت عبد الرحمن إدريس، كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 304.

[2] . *T.Vanniarajan, B.Anbazhagan, Servperf Analysis In Retail Banking, International Marketing Conference On Marketing And Society, 8-10, April, India, 2007, P 726.*

[3]. *Sharareh Mansouri Jajaee, Evaluating The Relationship Between Service Quality And Customer Satisfaction In The Australian Car Industry, International Conference In Economics, Business Innovation, Singapore, 2012, P 220.*

[4]. *Harkinampal Singh, The Importance of Customer Satisfaction to Customer Loyality and Retention, U.C.T.I. 2006, p1.*

[5]. *Ibid. p 1.*

[6]. *Mohammad Muzahid Akbar, Impact of Quality, Trust, And Customer Satisfaction on Custmer Loyality, ABAC Journal, vol.29, no.1, 2009, p27.*

[7]. *Imrah Cengiz, Measuring Custmer Satisfaction: Must Or Not? Journal of Naval Science and Engineering, Vol.6, No.2, 2010.p 82.*

- الرضا عن هذا الهدف، الحكم عليه يكون فقط من خلال معيار المقارنة كمرجع رئيسي.
- عملية تقييم الرضا تتطلب تدخل عنصرين على الأقل هما: الأداء والمرجع (المقارنة).

2. أهم نماذج قياس رضا الزبون:

من النماذج المهمة في هذا الصدد، النموذج الأمريكي لقياس رضا الزبون (ACSI)، وقد تم تطوير هذا النموذج منتصف التسعينات من طرف الباحثين الأمريكيين في تسويق الخدمات، ولقد أصبح حينها الأساس الذي اعتمدت عليه بقية الدول حول العالم في إنشاء النموذج الخاص بها، حيث يتكون هذا النموذج من ستة عناصر تتمثل في: الجودة المدركة، توقعات الزبون، القيمة المدركة، الرضا الإجمالي، شكاوي الزبائن، الولاء حيث أن كل عامل من هذه العوامل يرتبط بالعوامل الأخرى من خلال علاقة سببية.[1]

حسب هذا النموذج كلما كانت توقعات الزبائن كبيرة، كلما كانت الجودة المدركة كبيرة، وعندما تكون التوقعات والجودة المدركة كبيرين عندها تكون القيمة المدركة كبيرة حيث تؤدي أخيرا إلى رضا كبير من طرف الزبائن، وفي الجانب الآخر إذا كان رضا الزبون كبيرا فإن ذلك يعني انخفاض في شكاوي الزبائن و بالتالي زيادة الولاء لديهم، فهذا النموذج يشرح العلاقة التناسبية العكسية بين شكاوي الزبائن وولائهم.[2]

شكل (1) النموذج الأمريكي لقياس رضا الزبون (ACSI)

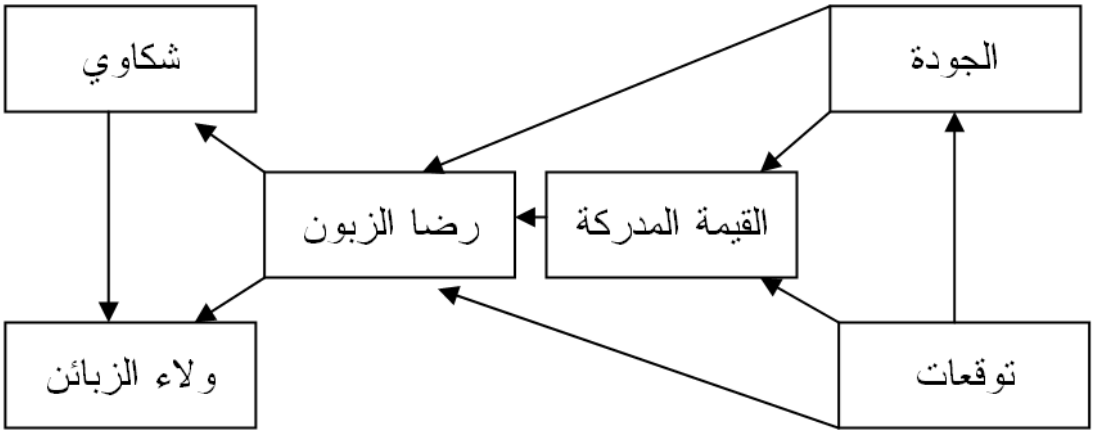

Source: *www.theacsi.org*

يمكن من خلال الشكل ملاحظة العناصر الثلاثة التي تسبق رضا الزبون وتتمثل في:[3]

- **الجودة المدركة**: وهي المحدد الأول لرضا الزبون وتتمثل في تقييم السوق (المقدم إليه الخدمة) لتجربة الاستهلاك الأخيرة، ويتوقع أن يكون لها تأثير مباشر وإيجابي على رضا الزبون.

---

[1]. *Yong-Jae Park And Others, Measurement Of A Customer Satisfaction Index For Improvement Of Mobile RFID Services In Korea, ETRI Journal, Volume 30, N5, 2008, P635.*
[2]. *ibid, p 635.*
[3]. *Biljana Angelova, Jusuf Zekiri, measuring customer satisfaction with service quality using american customer satisfaction model, international journal of academic research in business and social sciences, vol1, n3, 2011, p243.*

- **القيمة المدركة**: وهي المحدد الثاني لرضا الزبون، وتتمثل في المستوى المدرك لجودة المنتوج نسبة إلى السعر المدفوع، القيمة المدركة هي قياس للجودة نسبة إلى السعر المدفوع فعلى الرغم من أن السعر يكون أحيانا مهما جدا بالنسبة للزبائن خاصة في مرحلة الشراء لأول مرة إلا أن له تأثير قليل على الرضا من أجل إعادة الشراء.
- **توقعات الزبائن**: وتمثل التوقعات كل من مرحلة ما قبل التجربة الاستهلاكية والتي تتضمن بعض المعلومات غير المجربة مثل (الإشهار، الكلمة من الفم إلى الأذن) و توقعات عن قدرة المؤسسة على تقديم جودة في المستقبل.

ثالثا: الدراسة التطبيقية

1. **مجتمع وعينة الدراسة:** تمثل مجتمع الدراسة في جميع زبائن مجمع اتصالات الجزائر بمدينة العلمة، حيث تم استخدام أسلوب العينة التحكمية (القصدية) وذلك بتوزيع 140 استمارة على زبائن مجمع اتصالات الجزائر على مستوى وكالة العلمة، حيث تم استرداد 122 منها، وبعد مراجعة الاستمارات المسترجعة تم استبعاد 15 استمارة لعدم اكتمال الإجابة عن كل الأسئلة فيها، وبالتالي تم اعتماد 107 استمارة لغرض التحليل الإحصائي أي بنسبة تقدر بـ 76%.

2. **تحليل بيانات بعد الملموسية:** يوضح الجدول الموالي المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجابات الزبائن عن مدى توفر عبارات الملموسية في جودة خدمات إتصالات الجزائر.

جدول 1 تقييم جودة الخدمة من ناحية بعد الملموسية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	توفر المعدات والتجهيزات الحديثة	2.43	1.13	عالية
2	مظهر الموظفين لائق وأنيق	2.31	0.86	عالية
3	قاعة الانتظار مكيفة ونظيفة	2.62	1.08	متوسطة
4	التصميم الداخلي مناسب لتقديم الخدمة	2.77	1.18	متوسطة
5	مدى توفر أماكن توقيف السيارات	4.34	0.47	متدنية جدا
المجموع		**2.89**	**0.94**	**متوسطة**

المصدر: من إعداد الباحث على حسب نتائج الاستمارة

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن الزبائن يقيمون بعد الملموسية تقييم متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي 2.89 مع انحراف معياري يقدر بـ 0.94، إلا أن العبارتين الأولى والثانية كانت درجة التقييم فيها عالية حيث بلغ المتوسط الحسابي الخاص بهما على التوالي 2.43 و 2.31 بانحراف معياري قدر على التوالي 1.13 و 0.86 و هو ما يعكس اهتمام اتصالات الجزائر بتوفير الأجهزة الحديثة و الاهتمام بالمظهر الخارجي للموظفين، في حين بلغ المتوسط الحسابي الخاص بالعبارة الأخيرة 4.34 بانحراف معياري قدر ب 0.47 وهو يعبر عن عدم موافقة الزبائن تماما حول وجود

أماكن توقيف السيارات حيث كانت درجة الموافقة متدنية جدا، في حين كانت درجة التقييم الخاصة بالعبارة الثالثة والرابعة متوسطة وتتعلق بقاعة الانتظار و التصميم الداخلي لاتصالات الجزائر.

3. **تحليل بيانات بعد الاعتمادية:** يوضح الجدول الموالي المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجابات الزبائن عن مدى توفر عبارات بعد الاعتمادية في جودة خدمات إتصالات الجزائر.

جدول 2 تقييم جودة الخدمة من ناحية بعد الاعتمادية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	الوفاء بالعهد في تقديم الخدمة في الوقت المحدد	3.61	1.007	متدنية
2	الاعتماد على الموظفين في معالجة الاستفسار	2.57	1.056	عالية
3	توفر العدد الكافي من الموظفين	2.97	1.177	متوسطة
4	انجاز الخدمة بشكل صحيح من أول مرة	3.45	1.030	متدنية
المجموع		**3.15**	1.06	**متوسطة**

المصدر: من إعداد الباحث على حسب نتائج الاستمارة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تقييم الزبائن لبعد الاعتمادية في خدمات اتصالات الجزائر كان تقييما متوسطا حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي 3.15 وبانحراف معياري 1.06 أي أن الزبائن يوافقون بدرجة متوسطة على توفر بعد الاعتمادية في خدمات اتصالات الجزائر، و كانت درجة العبارة الثانية عالية جدا بمتوسط حسابي قدر ب 2.57 وبانحراف معياري 1.056 بمعنى أن الزبائن يعتمدون على الموظفين في معالجة استفساراتهم ومشاكلهم، في حين جاء تقييم العبارة الأولى و الأخيرة متدنيا بمتوسطات حسابية قدرت على التوالي 3.61 و 3.45 وبانحرافات معيارية على التوالي 1.007 و 1.030 وهو ما يعكس عدم موافقة الزبائن على وفاء الموظفين بعهودهم بتقديم الخدمة في الوقت المحدد بالإضافة إلى عدم إنجاز الخدمات بشكل صحيح ومن أول مرة ما يجبر الزبائن على الحضور مرات عديدة من أجل معالجة الخلل.

4. **تحليل البيانات بعد الاستجابة:** يوضح الجدول الموالي المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجابات الزبائن عن مدى توفر عبارات بعد الاستجابة في جودة خدمات إتصالات الجزائر.

جدول (3) تقييم جودة الخدمة من ناحية بعد الاستجابة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	إعلام الزبائن بموعد انجاز الخدمة	3.66	1.018	متدنية
2	توفير الخدمة بسرعة	3.01	1.186	متدنية
3	إبداء الرغبة في مساعدة الزبائن	3.20	1.013	متدنية
4	الاستعداد الدائم للاستجابة لطلبات الزبائن	3.28	3.28	متدنية
المجموع		**3.28**	**1.624**	**متدنية**

المصدر: من إعداد الباحث على حسب نتائج الاستمارة

من خلال الجدول نلاحظ أن تقييم الزبائن لبعد الاستجابة بصفة عامة جاء متدنيا حيث قدر المتوسط الحسابي الإجمالي ب 3.28 بانحراف معياري يساوي 1.624، حيث لم يوافق أغلب الزبائن على توفر العبارات الأربعة، وهو ما يعكس عدم اهتمام اتصالات الجزائر بإعلام الزبائن بمواعيد انجاز الخدمات ولا بتوفير الخدمات بسرعة أو إبداء الرغبة في مساعدة الزبائن و الاستعداد الدائم للاستجابة لطلبات الزبائن، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لجميع العبارات بين 3.01 و 3.66.

5. **تحليل بيانات بعد الأمان:** يوضح الجدول الموالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الزبائن عن مدى توفر عبارات بعد الأمان في جودة خدمات إتصالات الجزائر.

جدول 4 تقييم جودة الخدمة من ناحية بعد الأمان

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	الثقة في قدرة الموظفين بتقديم الخدمة بشكل جيد.	2.49	0.905	عالية
2	الشعور بالأمان عند التعامل مع الموظفين	2.93	1.040	متوسطة
3	مدى لطف الموظفين مع الزبائن	2.50	0.985	عالية
4	امتلاك المعرفة التامة للإجابة عن أسئلة الزبائن	2.65	1.125	متوسطة
المجموع		**2.64**	**1.01**	**متوسطة**

المصدر: من إعداد الباحث على حسب نتائج الاستمارة

من خلال الجدول يتضح لنا أن تقييم الزبائن لبعد الأمان في خدمات اتصالات الجزائر جاء تقييما متوسطا بمتوسط حسابي إجمالي قدر بـ 2.64 و انحراف معياري يساوي 1.01، وكانت الموافقة على توفر العبارة الأولى و الثالثة عالية حيث قدر المتوسط الحسابي للعبارتين على التوالي ب 2.49 و 2.50 والانحراف المعياري كان على التوالي 0.905 و 0.985 و هذا يعني أن في الزبائن يثقون في قدرة الموظفين على تقديم الخدمات بشكل جيد كما أنهم يعتقدون أن الموظفين لطفاء ومهذبون معهم، في حين جاءت الموافقة على باقي العبارات متوسطة حيث كان المتوسط الحسابي الخاص بها 2.93 فيما يخص الشعور بالأمان عند التعامل مع الموظفين وانحراف معياري قدر ب 1.040 أما فيما يخص امتلاك المعرفة التامة للإجابة عن أسئلة الزبائن فكان المتوسط الحسابي 2.65 و انحراف معياري 1.125.

6. **تحليل بيانات بعد التعاطف:** يوضح الجدول الموالي المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجابات الزبائن عن مدى توفر عبارات بعد التعاطف في جودة خدمات إتصالات الجزائر.

جدول 5 تقييم جودة الخدمة من ناحية بعد التعاطف

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	الاهتمام الشخصي للزبائن عند التعامل معهم	3.48	1.058	متدنية
2	تفهم الاحتياجات والسعي لتحقيقها	3.50	0.975	متدنية
3	مصلحة الزبون فوق كل اعتبار	4.10	0.812	متدنية
4	التعامل بعناية فائقة مع الزبائن	3.87	0.859	متدنية
5	مدى مناسبة أوقات عمل الوكالة للزبائن	2.13	0.952	عالية
المجموع		**3.41**	**0.93**	**متدنية**

المصدر: من إعداد الباحث على حسب نتائج الاستمارة

من خلال الجدول نلاحظ أن التقييم العام جاءا متدنيا حيث لم يوافق أغلب الزبائن على كل العبارات الخاصة بهذا البعد باستثناء العبارة الأخيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي 3.41 بانحراف معياري 0.93 وهو ما يعكس عدم اهتمام اتصالات الجزائر بدراسة احتياجات الزبائن والسعي لتحقيقها، ولقد تراوح المتوسط الحسابي للعبارات الأربعة بين 3.50 و 4.10، باستثناء العبارة الأخيرة التي وافق معظم الزبائن على ملائمة أوقات العمل للزبائن وهو ما يؤكده المتوسط الحسابي الذي بلغ 2.13 وانحراف معياري .0.952

7. تحليل بيانات جودة الخدمة الكلية لاتصالات الجزائر وكالة العلمة

يوضح الجدول الموالي المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لتقييم الزبائن لجودة الخدمة الكلية المقدمة لهم من طرف اتصالات الجزائر.

جدول 6 تقييم جودة الخدمة الكلية لاتصالات الجزائر.

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
الملموسية	2.89	0.94	متوسطة
الاعتمادية	3.15	1.06	متوسطة
الاستجابة	3.28	1.624	متدنية
الأمان	2.64	1.01	متوسطة
التعاطف	3.41	0.93	متدنية
جودة الخدمة الكلية	**3.07**	1.11	**متوسطة**

المصدر: من إعداد الباحث على حسب نتائج الاستمارة

من خلال الجدول نلاحظ أن درجة موافقة الزبائن عن جودة الخدمة الكلية لاتصالات الجزائر جاءت متوسطة ، وهو ما يعني أن الزبائن يعتقدون أن جودة الخدمات المقدمة لهم لم ترقى إلى مستوى تطلعاتهم، وهو ما يؤكده المتوسط الحسابي الذي قدر ب 3.07 بانحراف معياري يساوي 1.11.

8. تحليل البيانات الخاصة برضا الزبون:

جدول 7 تقييم رضا الزبائن عن جودة الخدمة المقدمة لهم

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الرضا
1	درجة الرضا عن جودة الخدمة المقدمة للزبائن	**3.39**	**0.979**	**متوسطة**

المصدر: من إعداد الباحث على حسب نتائج الاستمارة

من خلال الجدول يتضح أن درجة رضا الزبون جاءت متوسطة وهو ما يؤكده المتوسط الحسابي الذي بلغ 3.39 وبانحراف معياري 0.979.

رابعا: اختبار الفرضيات والنتائج المستخلصة

1. اختبار الفرضيات:

- **هناك أثر لجودة الخدمة المقدمة من طرف اتصالات الجزائر على رضا زبائنها.**

لاختبار هذه الفرضية نقوم بدراسة العلاقة بين أبعاد جودة الخدمة كمتغيرات مستقلة و رضا الزبون كمتغير تابع، نقوم أولا باختبار khi deux $[X^2]$ للاستقلالية للتأكد من عدم استقلالية المتغير التابع و المستقلة ثم نقوم بحساب معامل الارتباط ودرجة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

جدول 8 نتائج اختبار khi deux $[X^2]$

الفرضية الفرعية	قيمة مربع كاي X^2	درجة الحرية	مستوى المعنوية المحسوبة
الملموسية ورضا الزبون	58.40	39	0.024
الاعتمادية ورضا الزبون	79.331	42	0.000
الاستجابة ورضا الزبون	107	45	0.000
الأمان ورضا الزبون	78.04	39	0.000
التعاطف ورضا الزبون	93.81	48	0.000
الجودة الكلية ورضا الزبون	166.02	120	0.03

المصدر: من إعداد الباحث على حسب نتائج الاستمارة

من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى المعنوية المحسوبة بالنسبة لجميع أبعاد جودة الخدمة كانت أقل من 0.05 و بالتالي نرفض وجود استقلالية بين جودة الخدمة المقدمة و رضا الزبون ونقبل بوجود ارتباط بينهما.

جدول 9 نتائج اختبار علاقة الارتباط بين بعد أبعاد جودة الخدمة ورضا الزبون

البعد	معامل الارتباط R	معامل التحديد R مربع	إحصائية T	مستوى المعنوية	درجة الحرية
الملموسية	0.229	0.052	4.605	0.018	1
الاعتمادية	0.479	0.230	3.428	0.000	1
الاستجابة	0.466	0.217	4.263	0.000	1
الأمان	0.444	0.197	6.08	0.000	1
التعاطف	0.541	0.291	1.524	0.000	1
الجودة الكلية	0.621	0.386	0.72	0.000	5

المصدر: من إعداد الباحث على حسب نتائج الاستمارة.

من خلال الجدول يتضح لنا أنه هناك علاقة ارتباط ايجابية متوسطة بين الأبعاد الخمسة في جودة خدمات اتصالات الجزائر ورضا الزبائن عنها حيث قدر معامل الارتباط R بــــ 62% ، ومعامل التحديد بلغ 38% وهو ما يعني أن 38% من التغير الحاصل في رضا الزبون ناتج عن الأبعاد الخمسة.

وكذلك يؤكد النتائج قيمة اختبار T الجدولية التي تساوي 2.015 عند درجة حرية تساوي 5، وهي أكبر من قيمة T المحسوبة و التي تساوي 0.72 وبمستوى معنوية 0.000 و هذا الأخير أقل من 0,05 و هو ما يؤكد وجود علاقة ارتباط بين الأبعاد الخمسة مجتمعة و التي تمثل جودة الخدمة ورضا الزبون و بالتالي هناك أثر لجودة الخدمة المقدمة من طرف اتصالات الجزائر على رضا الزبائن ومنه نقبل الفرضية الرئيسية الأولى.

2. النتائج والتوصيات:

1.2 نتائج مستمدة من تقيم الزبائن لجودة الخدمة ورضا الزبون:

- جاء تقييم الزبائن لجودة الخدمة المقدمة لهم من طرف اتصالات الجزائر من ناحية بعد الملموسية تقييما إجماليا متوسطا، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لهذا البعد 2.89، حيث وافق أغلب الزبائن على توفر التجهيزات الحديثة و اهتمام الموظفين بالمظهر الخارجي لهم، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهاتين العبارتين على التوالي 2.62 و 2.77، في حين لم يوافق الزبائن على توفر العبارة الأخيرة إطلاقا و جاء التقييم متدنيا جدا حيث بلغ المتوسط الحسابي 4,34 و هو ما يعني عدم وجود أماكن توقيف السيارات لزبائن اتصالات الجزائر.
- جاء تقييم الزبائن لبعد الاعتمادية في خدمات اتصالات الجزائر تقييما متوسطا حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي 3.15 ، وجاءت العبارة الثانية في المركز الأول من حيث درجة الموافقة العالية بمتوسط حسابي بلغ 2.97 و هو ما يفسر اعتماد الزبائن على الموظفين في معالجة استفساراتهم، في حين جاءت درجة الموافقة على العبارة الأولى و الأخيرة متدنية بمتوسطات حسابية قدرت على التوالي 3.61 و 3.45 وهو ما يؤكد عدم حرص و التزام الموظفين في تقديم الخدمة في الوقت المحدد و كذلك إنجازها في الوقت المحدد.
- جاءت درجة تقييم بعد الاستجابة في جودة خدمات اتصالات الجزائر متدنية، حيث حازت كل العبارات الأربعة على عدم موافقة زبائن هذه المؤسسة، وهو ما يؤكده المتوسط الحسابي الإجمالي الذي قدر ب 3.28، وهو ما يعكس ضعف اتصالات الجزائر في بعد الاستجابة لطلبات الزبائن والتي تتمثل في إعلام الزبائن بمواعيد انجاز الخدمات و توفير الخدمة بسرعة والاستعداد للاستجابة لطلبات الزبائن، حيث تراوحت جميع المتوسطات الحسابية بين 3.01 و 3.66.
- جاءت درجة تقييم بعد الأمان متوسطة بمتوسط حسابي إجمالي قدر ب 2.64 حيث أجمع أغلب الزبائن على الثقة في قدرة الموظفين على تقديم خدمات بشكل أفضل و أجمعوا كذلك على لطف الموظفين معهم وهو ما يؤكده المتوسط الحسابي الذي بلغ 2.49 بالنسبة للعبارتين الأولى و الثالثة، في

حين كان توفر العبارتين الباقيتين متوسطا والذي يمثل الشعور بالأمان و امتلاك المعرفة التامة للإجابة عن أسئلة الزبائن بمتوسط حسابي بلغ 2.93 و 2.65 على التوالي.

- جاءت درجة تقييم الزبائن لبعد التعاطف في جودة خدمة اتصالات الجزائر متدنية، وهو ما يؤكده المتوسط الحسابي الذي بلغ 3.41 ، حيث لم يوافق الزبائن على كل العبارات باستثناء العبارة الأخيرة التي تتمثل في مناسبة توقيت عمل اتصالات الجزائر بالنسبة للزبائن حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.13 ، في حين كان التعامل مع الزبون بعناية فائقة و تفهم احتياجاته ضعيفا، بمتوسط حسابي بلغ 3.5 و 4.10.

- وجاءت أخيرا درجة التقييم الإجمالية للأبعاد الخمسة مجتمعة و التي تمثل جودة خدمة اتصالات الجزائر، جاءت متوسطة و ذلك بمتوسط حسابي إجمالي بلغ 3.07.

- جاء ترتيب أبعاد جودة خدمة اتصالات الجزائر حسب إجابات أفراد العينة كما يلي:

1- الأمان في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 2.64 ودرجة موافقة متوسطة.
2- الملموسية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 2.89 و درجة موافقة متوسطة.
3- الاعتمادية في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.15 ودرجة موافقة متوسطة.
4- الاستجابة في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3.28 ودرجة موافقة متدنية.
5- التعاطف في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3.41 ودرجة موافقة متدنية.

- جاءت درجة رضا الزبائن عن جودة الخدمة المقدمة لهم من طرف اتصالات الجزائر متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.39 وهو قريب جدا من درجة متدنية، وهذا يدل على أن غالبية الزبائن غير راضين عن جودة الخدمة المقدمة لهم و هو ما يفسره أيضا نسبة الزبائن غير الراضين التي فاقت 50%.

2.2 التوصيات:

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن أن نوصي بما يلي:

- محاولة نشر ثقافة الجودة بين كل الموظفين العاملين في المؤسسات الاقتصادية وخاصة موظفي الخطوط الأمامية front office بالنسبة للمؤسسات الخدمية وجعلها من أولوياتها.
- محاولة تحفيز جميع الموظفين على تقديم خدمات راقية للزبائن، وذلك عن طريق نظام حوافز معين مثل الترقية أو زيادة الرواتب، هدايا... الخ.
- إجراء دراسات وبحوث جادة من شأنها الكشف عن حاجات ورغبات الزبائن من أجل السعي وراء تلبيتها و تحقيقها.
- محاولة توفير فرص تكوين ودورات تدريبية لموظفي الخطوط الأمامية خاصة في مجال الاتصال والتسويق وخدمة الزبائن.
- الحرص على تقديم الخدمات إلى الزبائن وانجازها في الوقت المحدد.، فعدم حصول الزبون على الخدمة في الوقت المحدد يجعله يشعر بعدم الرضا وعدم كفاءة المؤسسة في تقديم خدمة جيدة.

- الاستجابة لطلبات الزبائن وإعلامهم بمواعيد انجاز الخدمات.
- التوجه نحو إدارة العلاقة مع الزبون وإنشاء علاقات طويلة معه بغية الحفاظ عليه واكتشاف حاجاته ورغباته.
- التركيز على رضا الزبون من خلال الاستماع إليه ومعالجة شكاويه ومشاكله بسرعة وعدم إهمالها، خاصة أن تكلفة الحفاظ على الزبون أكبر من تكلفة جلب زبون جديد.
- محاولة تحسين جودة الخدمة باستمرار من خلال تطوير طرق تقديمها وجعلها تتناسب مع توقعات الزبون.
- محاولة مراقبة عملية التفاعل بين موظفي الخطوط الأمامية والزبائن من أجل ضمان حسن تدفق المعلومات بين الطرفين.

قائمة المراجع:

1.ثابت عبد الرحمن إدريس، كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.

2. *Jeoung-Hak Lee, Hyun-Duck Kim, the Influence of Service Quality on Satisfaction and Intention, Sport Management Review 14, 2011.*

3. *Ghada Abd-Alla Mohamed, Service Quality Of Travel Agents, An International Multidisciplinary Journal Of Tourism, Volume 2, Number 1, 2007, P66.*

4. *Anber Abraheem Shlash Mohammad, Service Quality Perspectives And Customer Satisfaction In Commercial Banks Working In Jordan, Middle Eastern Finance And Economics, Issue 14, 2011.*

5. *T.Vanniarajan, B.Anbazhagan, Servperf Analysis In Retail Banking, International Marketing Conference On Marketing And Society, 8-10, April, India, 2007*

6. *Sharareh Mansouri Jajaee, Evaluating The Relationship Between Service Quality And Customer Satisfaction In The Australian Car Industry, International Conference In Economics, Business Innovation, Singapore, 2012,.*

7. *Harkinampal Singh, The Importance of Customer Satisfaction to Customer Loyality and Retention, U.C.T.I. 2006.*

8. *Mohammad Muzahid Akbar, Impact of Quality, Trust, And Customer Satisfaction on Custmer Loyality, ABAC Journal, vol.29, no.1, 2009.*

9. *Imrah Cengiz, Measuring Custmer Satisfaction: Must Or Not? Journal of Naval Science and Engineering, Vol.6, No.2, 2010.p 82*

10. *Yong-Jae Park And Others, Measurement Of A Customer Satisfaction Index For Improvement Of Mobile RFID Services In Korea, ETRI Journal, Volume 30, N5, 2008.*

11. *Biljana Angelova, Jusuf Zekiri, measuring customer satisfaction with service quality using american customer satisfaction model, international journal of academic research in business and social sciences, vol1, n3, 2011.*

أثر عوامل البيئة الداخلية على الولاء التنظيمي من وجهة نظر الموظفين الإداريين (حالة جامعة الأقصى بغزة)

د. منصور عبد القادر محمد منصور
أستاذ إدارة الأعمال المساعد
كلية العلوم الإدارية والمالية - جامعة الأقصى بغزة
mansourpal2012@gmail.com

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى معرفة أثر بعض من عوامل البيئة الداخلية للمنظمة (الهيكل التنظيمي ، الثقافة التنظيمية) على الولاء التنظيمي للعاملين في جامعة الأقصى بغزة والبالغ عددهم (149) موظفاً، حيث تم توزيع عينة عشوائية عددها (108) استبانة على أفراد العينة المبحوثة، ولقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، وكذلك أدوات إحصائية متقدمة لاختبار فرضيات الدراسة. ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث: يوجد تأثير واضح لطبيعة الهيكل التنظيمي والثقافة التنظيمية السائدة معاً، على الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في الجامعة، وكذلك عدم وجود فروق بين أفراد العينة المبحوثة في تأثير عوامل البيئة الداخلية على ولائهم التنظيمي وفقاً لعدد من المتغيرات الشخصية (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة). ومن أهم التوصيات التي قدمها البحث: الاهتمام بتحسين جميع عناصر بيئة العمل الداخلية في جامعة الأقصى بغزة لتترك أثرا ايجابيا على الولاء التنظيمي للموظفين، وكذلك العمل على معالجة الأسباب المهنية التي تؤدي إلى تحسين ظروف المناخ التنظيمي والتي من شأنها التأثير إيجاباً على الولاء التنظيمي للموظفين.

الكلمات المفتاحية: البيئة الداخلية ،الهيكل التنظيمي ، الثقافة التنظيمية ، الولاء التنظيمي.

Abstract:

The research aims to find out the impact of some of the internal environment factors for the organization : (Organizational Structure, and Organizational Culture) on the organizational loyalty for employees at Al-Aqsa University in Gaza. (149) employees ,which is a random sample was distributed for (108) the identification of the respondents surveyed . So the researcher using analytical descriptive method, as well as advanced statistical tools to test hypotheses of the research.

The most important results of research :

There is a clear impact for the nature of the organizational structure and organizational culture prevailing together, on the organizational loyalty of the administrative staff at the university , as well as , Moreover, lack of differences between individuals in the sample examined, in the effect of environmental factors on internal organizational loyalty according to the number of personal variables (Gender, Age, Educational qualifications, Years of experience)

An important recommendations of research :

An interesting in an improving all elements of the internal work environment at Al-Aqsa University – Gaza . to give a positive impact on the organizational loyalty for employees , Besides work on handling the professional reasons that lead to improve the organizational climate conditions and affect positively on the organizational loyalty for employees.

تمهيد:

تحرص كافة المنظمات والمؤسسات على القيام بأعمالها ونشاطاتها المختلفة بمستوى عالٍ من الكفاءة والفعالية, ويمثل الموظف الذي يسعى لتحقيق أهداف المنظمة أحد أهم المتغيرات الأساسية والمؤثرة على ذلك. وكما هو معلوم بأن لكل منظمة خصائص وعوامل تميزها عن غيرها من المنظمات الأخرى, كما لكل منها أنشطتها وأساليبها الخاصة في العمل, وهى عناصر تمثل في مجموعها المحيط الذي يعمل فيه العاملون في المنظمة, وهذه الخصائص المميزة للعمل داخل المنظمات لها تأثيرها على أداء ومظاهر السلوك الوظيفي الخاص بأعضاء المنظمة.

لذا فإن بيئة العمل الداخلية تمثل إحدى التحديات الرئيسة التي ينبغي لأي منظمة - بغض النظر عن نشاطاتها أو عملها أو ثقافتها- مواجهتها في إطار تحديد الاستراتيجيات المستقبلية والأهداف الكلية للمنظمة, مما ينعكس إيجاباً على كفاءة الأداء الوظيفي للعاملين فيها سواء على مستوى الفرد والمنظمة من خلال الموازنة الجيدة بين إمكانات الفرد والعمل الذي يؤديه بصورة منظمة ومستمرة ومحفزة.

ويعتبر الولاء التنظيمي للعاملين هو أحد مرتكزات تعزيز الثقة التنظيمية للمنظمة والتي يضمن بقاؤها واستمرارها ، كونه يتأثر بشكل مباشر بعوامل البيئة الداخلية . لذلك وجد الباحث من المهم إلقاء الضوء على هذه المشكلة والتعرف عليها من خلال ما سيفضي إليه هذا البحث من نتائج .

أولاً: الإطار النظري للبحث

1. المفاهيم النظرية:

تُعرف بيئة المنظمة بأنها " كل ما يقع خارج المنظمة" (1) . وهو تعريف شامل ولكنه غامض, فهو يُدخل كل الأشياء المحيطة بالمنظمة في نطاق بيئتها, دون تمييز بين المتغيرات الفاعلة والمؤثرة من تلك القوى التي قد يكون تأثيرها ضعيفا ، كما أن مصطلح الحدود وهو الآخر يعتريه الغموض. فحدود المنظمة المادية هو جدرانها أو سياجها المحيط بها الذي يفصلها عن غيرها من المنظمات, أما الحدود المعنوية والاجتماعية والحضارية, فقلما يمكن إقامتها, فهي عامة وشاملة لجميع المنظمات تأخذ الشكل الاعتباري والرمزي أكثر من الشكل المادي .

وطوّر(كاوس)(2) المعنى المجازى للبيئة لتشمل العناصر الطبيعية والاجتماعية والبشرية, كالأرض والمناخ والموضع والسكان والعادات والتقنيات, وكل ما يسهم في تكوين الحياة وبقائها.

[1] ناصر العديلى, السلوك الإنساني والتنظيمي, معهد الإدارة العامة, الرياض, 1995 , ص70.

[2] محمد سعيد سلطان, السلوك الإنساني في المنظمات, دار الجامعة للنشر, الإسكندرية, 2002 , ص 50.

كما أشار (الشنوانى)[1] إلى أنها " إطار وعائي تمثل ما يحيط بالفرد في مجال عمله ويؤثر في سلوكه وأدائه وفي ميوله تجاه عمله والمجموعة التي يعمل معها والإدارة التي يتبعها والمشروع الذي ينتمي إليه.

1.1 بيئة المنظمة الداخلية :

لقد فرّق الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع بين البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة, حيث يطلقون هذا المصطلح على الأفراد والجماعات والتقنيات والتشريعات والنظم التي تعمل داخل المنظمة, أو تعمل المنظمة بموجبها "ببيئة العمل الداخلية" .

وقد عرفها (عبد العزيز)[2] بأنها" البيئة التي يعمل فيها الأفراد داخل المنظمة الواحدة, والإطار الذي يتم من خلاله العمل". **وتشمل بيئة العمل الداخلية في مضمونها على:**[3]

أ. **بيئة تنظيمية:** وتعبر عن الموقف الاجتماعي الذي تتم العلاقات فيه بين الأفراد بطرق تفرضها القواعد التنظيمية في المنظمة, كما أنها أيضا تعبر عن مجموعة الممارسات والاتصالات والعلاقات بين الإدارة ومجموعة الأفراد.

ب. **بيئة وظيفية:** وتعبر عن مدى مشاركة الأفراد في تقرير أهداف المنظمة, ومدى مناسبة برامج تخطيط القوى العاملة, والتكهن باحتياجات المنظمة من القوى العاملة, وتحديد وتركيب الوظائف, وتوضيح المسؤوليات والعلاقات المترتبة عليها مع مراعاة عناصر فعالية التشغيل, ومدى استجابة الأفراد لهذه العوامل, وقدراتهم على اجتذابهم ورفع من مستوى قدراتهم.

2.1 الهيكل التنظيمي :

لقد تناول كثير من العلماء مفهوم الهيكل التنظيمي سواء من الأوائل أو المعاصرين، وأيضاً عدداً غير قليل من الممارسين، ونستعرض فيما يلي أهم هذه التعريفات التي تعكس تطور النظرة إلى الهيكل التنظيمي:[4]

يعرفه (Stoner) بأنه الآلية الرسمية التي يتم من خلالها إدارة المنظمات عبر تحديد خطوط السلطة والاتصال بين الرؤساء والمرؤوسين.

كما عرّفه (Richard) بأنه الطريقة التي تنظم بها المنظمة مواردها البشرية في صورة علاقات مستقرة نسبياً والتي تعد إلى حد كبير أنماط التفاعل والتنسيق والسلوك الموجه نحو إنجاز أهداف المنظمة.

و تكمن أهمية الهيكل التنظيمي في النواحي التالية :[5]

---

[1] صلاح الشنوانى, إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية, مطابع الشرق الأوسط, الرياض, 1986 , ص205.

[2] عبد الرحمن عبد العزيز, بيئة العمل وأثرها على كفاءة الأداء الأمني, رسالة ماجستير غير منشورة, أكاديمية نايف للعلوم الأمنية, الرياض، 2003 , ص72.

[3] على احمد حماد, الاغتراب من منظور علم الاجتماع, الكتاب السنوي الثالث, الجمعية المصرية للدراسات النفسية, القاهرة, 1995, ص70.

[4] كامل محمد المغربي، الإدارة والبيئة السياسية العامة، ط1، عمان، 2001, ص215.

[5] فؤاد الشيخ سالم وآخرون, المفاهيم الإدارية الحديثة، (ط4), مركز الكتب الأردني، عمان، 1994، ص126.

◆ يساعد الهيكل التنظيمي على توزيع الأعمال و الوظائف والمهام للأفراد على أساس علمي لا بناء على عوامل شخصية.

◆ يقضى على الازدواجية في العمل, خصوصا عند تشكيل العمل بشكل واضح وتحديد مهام كل إدارة وواجباتها على حده.

◆ يوضح العلاقة بين العاملين في المنظمة, ويحدد الموقع الإداري لكل منهم وما الأعمال الموكلة إليهم.

◆ يحدد السلطة الممنوحة لكل فرد في وظيفته وما أوجه ممارستها وحدودها.

◆ يعمل على التنسيق بين الأنشطة المختلفة داخل المنظمة وما أوجه ممارستها وحدودها.

◆ يساعد المنظمة على الاستجابة للمتغيرات الداخلية و الخارجية والتكيف معها.

◆ مهم في تحديد إجراءات العمل ورسم السياسات الرئيسية.

◆ يساعد على تدريب وتنمية القدرات البشرية في المنظمة حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات بصورة فعالة.

3.1 الثقافة التنظيمية :

إن مجال الثقافة التنظيمية من المجالات الحديثة التي دخلت إلى كتب العلوم الإدارية , فهي تعتبر عنصراً هاما في تكوين منظمات الأعمال[1] ، بالإضافة إلى أنها تقوم بدور حيوي في تجسيد وتطوير الفكر الإداري الحديث داخل المنظمة, ولكل منظمة ثقافتها الخاصة بها, حيث يعكس هذا المفهوم منظومة القيم والاتجاهات ومعايير السلوك داخل أي مجتمع, فالثقافة التنظيمية هي جزء من الثقافة العامة يتعلمها الفرد خلال عمله من الآخرين.[2]

أ. أهمية الثقافة التنظيمية :

تقوم الثقافة التنظيمية بدور هام في منظمات الأعمال, حيث تزود المنظمة والعاملين فيها بالإحساس بالهوية, كذلك ومن الممكن التعرف على الأفكار والقيم التي تسود في المنظمة كلما ارتبط العاملين قويا برسالة المنظمة [3]. لذلك فإن الثقافة التنظيمية احدي عناصر هوية المنظمة وتتمثل في طريقة التفكير وأسلوب أداء العمليات ليكتسب الأعضاء الجدد الثقافة التنظيمية لتحقيق الانتماء وضمان البقاء في المنظمة[4]. وقد كان كل من (روبرت ووترمان و زملاءه) [5] من السبّاقين في إبراز أهمية القيم الثقافية للتنظيم في النجاح المؤسسي والفعالية التنظيمية. وعلاوة على ذلك فإن أهمية

---

1. محمود العميان, السلوك التنظيمي في مؤسسات الأعمال ، دار وائل للنشر , عمان ، 2002, ص311.
2. سوسن الشيخ, أبعاد الثقافة التنظيمية في الفقه الإداري الإسلامي، المجلة العلمية لكلية التجارة, المجلد(9), العدد(12), القاهرة ، 1995 ، ص17.
3. جيرالد جرينبرج و روبرت بارون, إدارة السلوك في المنظمات, ترجمة: إسماعيل بسيونى رفاعي ، دار المريخ للنشر, الرياض، 2004, ص630.
4. شوقي جواد, السلوك التنظيمي، دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان ، 2000, ص360.
5. موسى المدهون ، و إبراهيم الجزراوى , تحليل السلوك التنظيمي: سيكولوجيا وإداريا للعاملين والجمهور، (ط1), المركز العربي للخدمات الطلابية, عمان، 1995, ص ص397- 398.

الثقافة التنظيمية تبرز في كونها توفر إطاراً ممتازا لتنظيم وتوجيه السلوك التنظيمي، بمعني أنها تؤثر على العاملين وتشكّل أنماط سلوكهم المطلوب أن يكون داخل المنظمة.[1]

ب. علاقة الهيكل التنظيمي بالثقافة التنظيمية:

تناول العديد من الكتاب والباحثين موضوع العلاقة بين الهيكل التنظيمي والثقافة التنظيمية، ويستخلص من الدراسات العديدة، أن الثقافة تؤثر في نوع الهيكل التنظيمي والعمليات والممارسات الإدارية (القيادة، اتخاذ القرارات، الاتصالات وغيرها)، وأن مواءمة الهيكل التنظيمي والعمليات الإدارية لثقافة المنظمة يساعد على تحقيق المزيد من الفاعلية الإدارية.

وهنا لابد من الإشارة أن ثقافة المنظمة القوية تعزز وتقوي السلوك الايجابي لدى الأفراد، وتحدد ما هو المطلوب والمقبول، وهذا يؤدى إلى نوع من الرقابة الضمنية التي تحققها الثقافة القوية على سلوك الأفراد، وبالتالي تقل الحاجة إلى الوسائل الهيكلية الرقابية في المنظمة، كما أن الرقابة التي تحققها الثقافة هي رقابة على العقل والروح والجسد، مما يقلل من اهتمام الإدارة بوضع الأنظمة والتعليمات الرسمية لتوجيه سلوك الأفراد. [2]

4.1 الولاء التنظيمي :

هناك إجماع كبير بين الباحثين على أن الولاء التنظيمي يقوم على فكرة أساسية ألا وهي درجة الارتباط بين الموظف ومنظمته. ولكن في المقابل لا يوجد اتفاق بين الباحثين على تعريف محدد للولاء التنظيمي، رغم الاتفاق بينهم على أن الولاء التنظيمي بغض النظر عن أبعاده وتقسيماته يؤثر على المنظمة كونه يستخدم بمفاهيم وأبعاد مختلفة .

وعرف (العتيبي وآخرون)[3] الولاء التنظيمي بأنه "الارتباط النفسي التي يربط الفرد بالمنظمة، والذي يتجلى في رغبة الفرد بالبقاء بالمنظمة وتبنى قيمّها، وبذل جهد كبير لتحقيق أهدافها".

وأما (بروس Bruce) فينظر للولاء التنظيمي بوصفه المناصرة والتأييد للجماعة من قبل الفرد العامل في المنظمة، كذلك المودة أو الصداقة المؤثرة في اتجاه تحقيق أهداف وقيم المنظمة، وبناء على ذلك فإن الولاء التنظيمي هو نِتاجْ تفاعل ثلاث عناصر هي:[4]

- **التطابق**: وهو تبنى أهداف وقيم وسياسة التنظيم باعتبارها أهدافاً وقيماً للفرد العامل في التنظيم.
- **الاستغراق**: ويقصد به الانهماك أو الانغماس النفسي في الأنشطة ودور الفرد في العمل.
- **الإخلاص والوفاء**: والمقصود به الشعور بالعاطفة والارتباط القوى إزاء المنظمة.

---

1. محمد قاسم القريوتي، السلوك التنظيمي: دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في المنظمات المختلفة، ، دار الشروق، عمان ، 2000، ص151.

2. .. حسين حريم، السلوك التنظيمي: سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، 2004، ص 340.

3. . سعود العتيبى وآخرون، الولاء التنظيمي لمنسوبي جامعة الملك عبد العزيز والعوامل المؤثرة فيه، المجلة الإدارية، المجلد(19)، العدد(70)، الرياض ، السعودية ص18 ،1997.

4. . طلال بن عايد الاحمدى، الولاء التنظيمي وعلاقته بالخصائص الشخصية"، المجلة العربية للإدارة، المجلد(24)، العدد(1)، 2000 ص9 .

ويلاحظ من هذا المفهوم أنه يشير إلى رابطة مشاعر عاطفية إزاء الأهداف والقيم الخاصة بالتنظيم المعنى هو بذاته بغض النظر عن قيمته العملية. كما أن الأفراد الذين لديهم ولاء لمنظماتهم هم أولئك الذين يعملون بوفاء ويكرسون كل طاقاتهم لِما يفعلون, وأن أنشطتهم وإخلاصهم غالبا ما تكون على حساب اهتماماتهم الأخرى, وأنهم ينظرون لمشكلات المنظمة على أنها مشكلات شخصية لهم, وان منازلهم تكون امتدادا لعملهم.

أ. أهمية الولاء التنظيمي :

تتبع أهمية الولاء التنظيمي من النواحي التالية: [1]

- يمثل الولاء التنظيمي عنصرا هاما في الربط بين المنظمة والأفراد العاملين فيها لا سيما في الأوقات التي لا تستطيع فيها المنظمات أن تقدم الحوافز الملائمة لدفع هؤلاء الأفراد العاملين للعمل وتحقيق أعلى مستوى من الانجاز.
- إن ولاء الأفراد لمنظماتهم يعتبر عاملا هاماً في التنبؤ بفاعلية المنظمة.
- إن ولاء الأفراد للمنظمات التي يعملون بها يعتبر عاملا هاما أكثر من الرضا الوظيفي في التنبؤ ببقائهم في منظماتهم أو تركهم العمل في منظمات أخرى.
- إن الولاء التنظيمي من أكثر المسائل التي أخذت تشغل بال إدارة المنظمات كونها أصبحت تتولى مسئولية المحافظة على المنظمة في حالة صحية وسليمة وتمكّنها من الاستمرار والبقاء وانطلاقا من ذلك برزت الحاجة لدراسة السلوك الإنساني في تلك المنظمات بغرض تحفيزه وزيادة درجة ولائه لأهدافها وقِيمها.
- إن ولاء الأفراد لمنظماتهم يعتبر عاملا هاما في ضمان نجاح المنظمات واستمرارها وزيادة إنتاجها.

ب. علاقة عناصر البيئة الداخلية بالولاء التنظيمي:

وبنظرة تحليلية ومما لا شك فيه، بأن من مصلحة المنظمة تنحصر في ضرورة تلافى العوامل السلبية في بيئة العمل لكي لا تكون سمة مؤثرة في سلوك العاملين, ومن تلك العوامل الاتجاهات النفسية التي يحملها العامل تجاه العمل أو المنظمة, والتي تهيمن عليه وتوجه سلوكه في مختلف مواقف العمل توجيهاً بعيداً عن المعايير المطلوبة للأداء. إذ أن الاتجاهات والميول التي تم اكتسابها تقاوم التعديل عادة, ولكن بجهود معينة يمكن تعديلها, والأفراد لديهم الاستعداد للتغيير والاتجاه نحو الولاء للمنظمة[2] .

بالرغم من أن علاقة عناصر البيئة الداخلية بالولاء التنظيمي يحمّل المنظمة تكاليف وجهوداً شاقة إلا أنها تحقق فوائد كبيرة للمنظمة تساعد على تصحيح الانحرافات والأخطاء، ومن هذه الفوائد :[3]

---

[1] . سعد بن عميان الدوسرى, ضغوط العمل وعلاقتها بالولاء التنظيمي في الأجهزة الأمنية, دراسة ميدانية على مستوى المنطقة الشرقية, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة نايف للعلوم الأمنية, الرياض، 2005, ص 80.

[2] . عادل عز الدين الأشول وآخرون, التغير الاجتماعي و اغتراب شباب الجامعة, أكاديمية البحث العلمي, القاهرة, 1985 , ص115.

[3] . عوض سعيد الاسمرى, أثر بيئة العمل على الموظف, مجلة الخدمة المدنية, المجلد(15) , العدد (153) , الرياض, 1990، ص25 .

◆ يقدم مؤشرات دالة على مستوى الأداء الوظيفي .

◆ له أبعاد مادية ومعنوية تتمثل في المشاعر والاتجاهات، لذلك يجب على الإدارة الجيدة التعرف على المشاعر والأحاسيس والاحتياجات حتى تستطيع قياس ومعرفة ما يتمتع به الأفراد من ولاء لهذه المنظمة .

◆ يعتبر بمثابة أداة تشخيصية وذلك لقياس ومعرفة المشكلات والمعوقات التي تواجه الأفراد والتنظيم ومن ثم العمل على إيجاد الحلول .

◆ إن عناصر البيئة الداخلية تعود بالنفع على المنظمة والأفراد كون الأفراد يتولّد عندهم الشعور بالأهمية نتيجة لاهتمام الإدارة بهم .

ولأن البيئة الداخلية تؤثر تأثيراً مباشراً وغير ومباشر على أداء العامل سلباً وإيجاباً، فمن الممكن تعمل على الحد من المجهود البدني والذهني للفرد أثناء العمل، وخاصة إذا كان العمل يتم لساعات طويلة، وفى بيئة غير مناسبة، حيث تؤدى بالعامل إلى القلق والتوتر، وهذا ينعكس على كفاءة الأداء والولاء التنظيمي معاً و بشكل سلبي.

2. الدراسات السابقة :

لقد قام الباحثان بحصر ما يزيد عن ثلاثون دراسة علمية (عربية وأجنبية) ذات الصلة بالموضوع وذلك لبناء الإطار النظري وكذلك لتحديد الفجوة العلمية للبحث، ومن هذه الدراسات، على سبيل المثال لا الحصر :

1.2 دراسة (شبير ، 2007)(1): لقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر بعض عناصر الثقافة التنظيمية على الاستعداد لإدارة الأزمات في مستشفى ناصر بمحافظة خانيونس، في محاولة لتحليل ذلك الواقع وتحديد مسبباته، للوصول إلى جوانب القصور فيه، بهدف وضع أساليب للسيطرة عليه، والعمل على رفع مستوى جوانب الخدمات المقدمة للمرضى؛ وإيجاد الحلول المناسبة التي ُتساعد على زيادة كفاءة الخدمات الصحية في المستشفى.

2.2 دراسة (أبو العلا ،2009)(2): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مستوى ضغوط العمل على درجة الولاء التنظيمي عند المدراء العاملين في وزارة الداخلية والأمن الوطني بقطاع غزة في محاولة للتعرف على الأسباب التي تزيد من ضغوط العمل والتي من شأنها التأثير السلبي على الولاء التنظيمي للعاملين.

---

[1] ابتهال شبير، أثر بعض عناصر الثقافة التنظيمية على الاستعداد لمواجهة الأزمات في مستشفى ناصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية بغزة ، 2007.

[2] محمد أبو العلا ، ضغوط العمل وأثرها على الولاء التنظيمي- دراسة تطبيقية على المدراء العاملين في وزارة الداخلية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية بغزة ، 2009.

3.2 دراسة (حريّم ، والخشالى،2006)[1]: هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى تأثير أبعاد الهيكل التنظيمي في بناء المعرفة التنظيمية في المستشفيات الأردنية الخاصة وهذه الأبعاد هي: (التخصص، تجميع الأعمال، الرسمية، المركزية، أنماط الاتصال، جماعات الممارسة، ومسؤولية إدارة المعرفة) .

4.2 دراسة (الشيخلى، 2009)[2]: هدفت هذه الدراسة إلى شرح وتوضيح الهيكل التنظيمي وأبعاده الرئيسة المتمثلة في (التعقيد والمركزية والتخصص والرسمية)، فضلا عن تكامل المعلومات الأفقي والعمودي. وكذلك التعرف على أداء المنظمة الكلي كما تناولت جانب الإدارة الاستراتيجية ككل على مستوى المنظمة بالإضافة إلى قياس أداء المنظمة الاستراتيجي ومعايير الأداء التشغيلي فيها .

5.2 دراسة (Hofstede,1998)[3] : هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مفاهيم الاتجاهات، القيم، الثقافة التنظيمية بقصد التعرف على مدى التمييز الموجود في فهم الفئة المستهدفة، وكانت من أهم أهدافها هو الوصول إلى عدة متغيرات لها ارتباط بالثقافة التنظيمية وهي: مناخ الاتصال، و الاتجاهات نحو ضغوط العمل، والاتجاهات نحو محتوى العمل، والاتجاهات نحو الرئيس المباشر، والقيم حول محتوى وبيئة العمل .

6.2 دراسة (Ritchie,2000)[4] : هدفت الدراسة إلى توضيح عملية إذابة ودمج الموظفين في داخل ثقافة المنظمة، وتحويلهم إلى مشاركين في المنظمة، وكيفية استقبالهم للمعلومات التي تساعدهم على تقييم مشاركتهم السلوكية بما يعزز مستقبل وعمل الشركة في ظل عوامل بيئة تنافسية يلعب فيها العنصر البشري دوراً بارزاً .

7.2 دراسة (Yuzbasioglu,1999)[5]: هدفت هذه الدراسة إلى تقديم استراتيجية مناسبة لإدارة الشركات السياحية . كما صنفت هذه الدراسة كلاً من العوامل الداخلية والخارجية لبيئة المنظمة وكيفية السيطرة عليه، وكذلك تناولت العوامل المتعلقة بالعوائق التي تحول دون نمو الأعمال التجارية مع الأخذ بالاعتبار دور المدراء في التكيف مع هذه العوامل .

ثانياً: الإطار المنهجي للبحث :

1. مشكلة البحث:

تعد بيئة العمل الداخلية عنصراً فعالاً في توفير المناخ الملائم للعاملين في المنظمة، حيث أنها تلعب دورا كبيرا في أداء وسلوك الأفراد، كما وتعد مؤشرا هاماً يعكس القيم والاتجاهات السائدة بينهم،

---

1 حسين حريّم، وشاكر الخشالي، اثر أبعاد الهيكل التنظيمي في بناء المعرفة التنظيمية، دراسة ميدانية على المستشفيات الأردنية الخاصة، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، المجلد(8)، العدد (1)، 2006 .

2 زينب الشيخلي، الأداء الاستراتيجي في ظل تغيرات أبعاد الهيكل التنظيمي للمنظمات ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (25) ، العدد (2)، سوريا، 2009.

3 . *Hofstede , Geert. , Attitudes, Values and Organizational Culture: Disentangling the Concepts, Institute for Research on Intercultural Cooperation , Maastricht and Tilburg, Holland, 1998.*

4. *Ritchie ,Michael., Organizational Culture: An Examination of Its Effect on the Internalization Process and Member Performance, University of South Carolina, Aiken ,USA,2000.*

5 . *Nedem Yuzbasioglou. , Analysis of Environmental Factors That Affects: The Success and Failure of the Small and Medium Sized Tourism Enterprises (SMETE) and Implication of Relational Strategic Management Model , University of Nigde , School of Business , Nigde , Turkey ,1999.*

ومن المعلوم بأن المنظمات تحرص على تهيئة بيئة العمل فيها من خلال مراجعة وتعديل هياكل التنظيم وكذلك أنماط وأساليب ممارسة العمل المتبعة فيها وغرس ثقافة منظمة ذات طابع ايجابي في نفوس الموظفين لديها بهدف التخلص من العيوب والسلبيات التي تُلحق الأضرار بمعنويات الأفراد وما يترتب عليها من زيادة معدلات دوران العمل والغياب لديهم من جهة أو ضعف الانتماء والولاء للمنظمة من جهة أخرى وخصوصاً في مؤسسات القطاع العام بفعل تأثير المناخ التنظيمي السائد وكذلك عناصره المختلفة . ولدراسة المشكلة قام الباحثان بصياغة التساؤل الرئيس التالي:

هل يوجد أثر لعوامل البيئة الداخلية على الولاء التنظيمي من وجهة نظر الموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة ؟. وللإجابة على هذا التساؤل لابد من طرح عدد من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

- هل يوجد تأثير لعوامل البيئة الداخلية للمنظمة والمتمثلة في الهيكل التنظيمي والثقافة التنظيمية في جامعة الأقصى بغزة على الولاء التنظيمي ؟
- ما هي الأسباب المرتبطة ببيئة العمل الداخلية والتي تؤدى إلى الولاء التنظيمي ؟
- ما هي السبل المناسبة لتحسين بيئة العمل الداخلية بما يضمن الولاء التنظيمي للأفراد العاملين؟
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين بيئة العمل الداخلية من جهة والولاء التنظيمي للأفراد العاملين من جهة أخرى وفقاً للمتغيرات الشخصية .

2. **أهداف البحث**: يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- تحديد أثر العلاقة بين البيئة الداخلية و الولاء التنظيمي، ومحاول الخروج بتوصيات تضمن تطوير وتحسين مستوى الولاء التنظيمي لدى الموظفين الإداريين بجامعة الأقصى بغزة.
- تحليل وتقييم وتحديد مستوى الولاء التنظيمي لدى الموظفين الإداريين بجامعة الأقصى بغزة.
- التعرف على السبل المناسبة لتحسين بيئة العمل الداخلية بجامعة الأقصى بغزة.
- التعرف على طبيعة الأثر الذي تتركه البيئة الداخلية على أداء الموظفين الإداريين بالجامعة.

3. **أهمية البحث**: تنبع أهمية البحث في كونه:

- يبحث في تأثير البيئة الداخلية على الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين بجامعة الأقصى بغزة.
- يعد هذا البحث من الأبحاث الأولى في الجامعة التي تناقش اثر البيئة الداخلية على الولاء التنظيمي للعاملين الإداريين فيها.
- يسهم هذا البحث في الإثراء المعرفي للدراسات ذات الصلة بموضوع البيئة الداخلية وأثرها على الولاء التنظيمي.

4. **متغيرات البحث:**

لقد تضمن البحث المتغيرات التالية:

- **المتغير المستقل:** عناصر البيئة الداخلية (الهيكل التنظيمي، الثقافة التنظيمية).
- **المتغير التابع:** الولاء التنظيمي .

5. نموذج البحث:

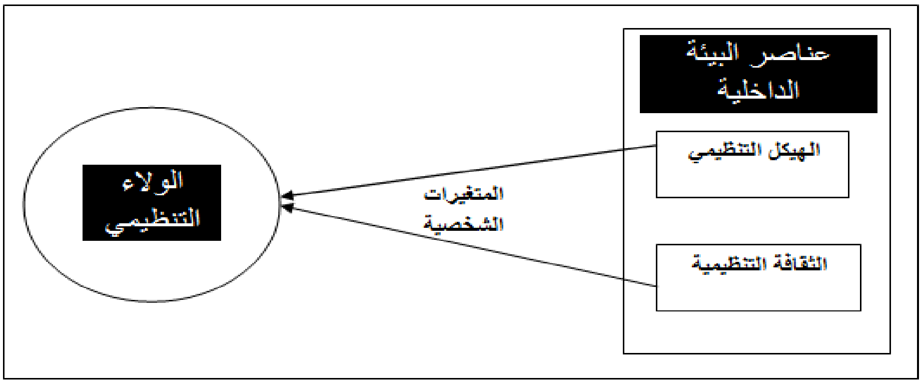

المصدر : أدبيات البحث والدراسات السابقة.

6. فرضيات البحث:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$) لطبيعة الهيكل التنظيمي، على الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة .
- يوجد اثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى $\alpha = 0.05$) لطبيعة الثقافة التنظيمية السائدة ، على الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة .
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$) لطبيعة الهيكل التنظيمي والثقافة التنظيمية السائدة، على الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$) بين إجابات أفراد العينة حول مستوى الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة، تعزي للمتغيرات الشخصية (النوع، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي).

7. **منهج البحث**: لتحقيق أهداف البحث واختبار الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تقسيم البحث إلى قسمين:

- القسم الأول: الإطار النظري الذي يوضح مفهوم بيئة العمل الداخلية وعلاقتها بالولاء التنظيمي من خلال الكتب والدوريات.
- القسم الثاني: الإطار العملي ويتضمن دراسة ميدانية أجريت على الموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة, حيث تم توزيع الاستبيان الذي أعد لأغراض البحث العلمي.

8. **مجتمع البحث**: تمثل مجتمع البحث في مجموع الموظفين الإداريين العاملين في جامعة الأقصى بغزة (مجمع الحرازين) والمسجلين رسمياً لدى دائرة شؤون الموظفين بالجامعة .

9. **عينة البحث**: لقد قام الباحث باختيار عينة عشوائية، وتم احتسابها وفق الأساليب الرياضية والإحصائية المتعارف عليها، وجاء عددها (108)، أي شكلت ما نسبته (72٪) من إجمالي عدد

الموظفين الإداريين العاملين في إدارات وأقسام جامعة الأقصى بغزة والبالغ عددهم (149)[1] موظفاً في دوائر وأقسام الجامعة، في حين بلغت حجم العينة المستردة (93٪) من حجم العينة المحسوبة، أما حجم العينة المستبعدة فبلغت نسبتها (7٪) .

10. حدود البحث:

- **الحد الزماني:** طبقت هذه الدراسة خلال العام الجامعي 2013 - 2014.
- **الحد المكاني:** جامعة الأقصى بغزة[2]. (مجمع الحرازين).

11. مصادر جمع البيانات والمعلومات:

- البيانات الأولية: من خلال توزيع استبيانات لاستقصاء أراء العينة المبحوثة .
- البيانات الثانوية: من خلال الاستعانة بالكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو ذات الصلة بموضوع البحث.

12. الأدوات الإحصائية: قام الباحثان باستخدام الأساليب الإحصائية اللازمة، لتحقيق أهداف الدراسة والأساليب هي:

- **التكرارات والنسب المئوية** (Frequencies & Percentages): بغرض وصف البيانات الشخصية.
- **المتوسطات الحسابية** (Means): وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات مفردات الدراسة عن الفقرات والمجالات الرئيسة للدراسة.
- **الانحراف المعياري** (Standard Deviation): للتعرف على مدى انحراف استجابات مفردات الدراسة لكل فقرة من فقرات متغيرات الدراسة عن وسطها الحسابي.
- **معامل ألفا كرونباخ** (Cronbach's Alpha): لقياس درجة الثبات.
- **اختبار** (Kolmongrov-Smirnov): للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي للبيانات.
- **معامل ارتباط بيرسون** (Pearson Correlation Coefficient): لقياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات مجالات الدراسة.
- **اختبار** (Chi Square Test): لاختبار العلاقة بين المتغيرات النوعية والكمية.

---

1 مقابلة شخصية مع السيد: أسامة السيد ، رئيس قسم بدائرة شؤون الموظفين ، جامعة الأقصى بغزة بتاريخ 12/ 2013/11.

2. تأسست جامعة الأقصى بغزة بقرار رئاسي في 21 سبتمبر 2001، تم اعتماد جامعة الأقصى كمؤسسة تعليم عالٍ حكومية في محافظات غزة ، تطوراً عن كلية التربية الحكومية التي أنشئت في عام 1991، كامتداد طبيعي لمعهد دار المعلمين والمعلمات الذي تأسس في عام 1955. وهي مستقلة علمياً وأكاديمياً وفقاً لكل من قانون التعليم العالي رقم 11 لعام 1998، والأنظمة الصادرة بمقتضاه عن وزارة التربية والتعليم العالي. وتهدف الجامعة إلى نشر المعرفة، وتعميق جذورها، وخدمة المجتمع الفلسطيني وتطويره خاصة، والمجتمع العربي والإنساني عامة، وتحتضن الجامعة حوالي (17000) طالب وطالبة موزعين على (8) كليات رئيسة تتضمن حوالي (34) تخصصاً علمياً في شتى المجالات المختلفة .[الصفحة الإلكترونية لجامعة الأقصى بغزة ، www.Al-Aqsa.edu.ps]

- **تحليل الانحدار البسيط** (Simple Linear Regression): لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة كلٍ على حده (الهيكل التنظيمي ، الثقافة التنظيمية) مع المتغير التابع (الولاء التنظيمي)، من خلال اختبار (T.test).
- **تحليل الانحدار الخطي المتعدد** (Multiple Linear Regression): لقياس العلاقة بين المحور الأول "عوامل البيئة الداخلية" ككل والمحور الثاني " الولاء التنظيمي" ككل أيضا.

ثالثا: اختبار ومناقشة فرضيات البحث

1. **الفرضية الأولى:**

تنص الفرضية الأولى على **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05 = α) لطبيعة الهيكل التنظيمي على الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة ".**

ولاختبار هذه الفرضية سنقوم باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط (**Simple Linear Regression**)، حيث تتناول هذه النوعية من النماذج دراسة العلاقة بين متغير واحد تابع **(Y)**ومتغير واحد مستقل **(X)**، ويأخذ نموذج الانحدار الخطي البسيط المعادلة: $Y = \beta_0 + \beta_1 X$.

وبتوفيق نموذج انحدار بسيط بين المتغير التابع (الولاء التنظيمي) والمتغير المستقل (الهيكل التنظيمي) كان النموذج بالشكل التالي:

الولاء التنظيمي = 1.759 + 0.545 (الهيكل التنظيمي)

ولاختبار الفرضية سنقوم أولا بصياغة الفرض العدمي والفرض البديل بالشكل التالي:

- الفرض العدمي **(H_0)**: لا يوجد أثر لطبيعة العلاقة بين الهيكل التنظيمي على الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة.
- الفرض البديل**(H_a)**: يوجد أثر لطبيعة العلاقة بين الهيكل التنظيمي على الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة.

وباستخدام جدول تحليل التباين، نستطيع اختبار صحة الفرض العدمي أو البديل كما يلي:

جدول رقم (1)

جدول تحليل التباين ANOVA لدراسة معنوية نموذج الانحدار المقدر

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	اختبار F	القيمة الاحتمالية
الانحدار	1	8.218	8.218	18.648	0.000
الخطأ	98	43.188	0.441	معنوي	
الكلي	99	51.406			

حيث يتضح من جدول رقم (1) والذي يوضح تحليل التباين السابق قيمة اختبار **(F)** المحسوبة والتي تساوي (18.648)، وأن القيمة الاحتمالية **P-value** تساوي الصفر، أي أقل من مستوى المعنوية (5٪)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي ونستنتج الفرض البديل القائل بان هناك أثر واضح لطبيعة العلاقة بين الهيكل التنظيمي على الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة.

2. الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05 = α) لطبيعة الثقافة التنظيمية السائدة، على الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة**".

أيضا لاختبار هذه الفرضية سنقوم باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط (**Simple Linear Regression**). وبتوفيق نموذج انحدار بسيط بين المتغير التابع (الولاء التنظيمي) والمتغير المستقل (الثقافة التنظيمية) كان النموذج بالشكل التالي:

الولاء التنظيمي = 2.31 + 0.402 (الثقافة التنظيمية)

ولاختبار الفرضية نقوم أولا بصياغة الفرض العدمي والفرض البديل بالشكل التالي:

- الفرض العدمي **(H_0)**: لا يوجد أثر لطبيعة العلاقة بين الثقافة التنظيمية السائدة، على الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة.
- الفرض البديل**(H_a)**: يوجد أثر لطبيعة العلاقة بين الثقافة التنظيمية السائدة، على الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة.

وباستخدام جدول تحليل التباين، نستطيع اختبار صحة الفرض العدمي أو البديل كما يلي:

جدول رقم (2)

جدول تحليل التباين ANOVA لدراسة معنوية نموذج الانحدار المقدر

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	اختبار F	القيمة الاحتمالية
الانحدار	1	7.75	7.75	17.398	0.000
الخطأ	98	43.656	0.445	معنوي	
الكلي	99	51.406			

حيث يتضح من جدول رقم (2) والذي يوضح تحليل التباين السابق قيمة اختبار **(F)** تساوي (17.398)، وأن القيمة الاحتمالية **P-Value** تساوي الصفر، أي أقل من مستوى المعنوية 5٪، وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي ونستنتج الفرض البديل القائل بان هناك أثر واضح لطبيعة العلاقة بين الهيكل التنظيمي على الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة.

3. الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة على أنه: " **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05 = α) لطبيعة الهيكل التنظيمي والثقافة التنظيمية السائدة، على الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة**".

ولاختبار هذه الفرضية سنقوم باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، **حيث يهدف هذا الأسلوب إلي دراسة العلاقة البينية بين متغير متأثر أو تابع** (y) dependent variable **وأكثر من متغير مؤثر مستقل** Independent Variables(X's) ، بواسطة معادلة رياضية تسمى نموذج الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression Model ويأخذ نموذج الانحدار الخطي المتعدد الشكل $Y = \beta_0 + \beta_1 X + \beta_2 X$.

وبتوفيق نموذج انحدار متعدد بين المتغير التابع (الولاء التنظيمي) والمتغيرات المستقل (الهيكل التنظيمي) و(الثقافة التنظيمية)، كان النموذج بالشكل التالي:

الولاء التنظيمي = 1.886 + 0.365 (الهيكل التنظيمي) + 0.151 (الثقافة التنظيمية)

ولاختبار الفرضية نقوم أولا بصياغة الفرض العدمي والفرض البديل بالشكل التالي:

- الفرض العدمي **(H_0)**: لا يوجد أثر لطبيعة الهيكل التنظيمي والثقافة التنظيمية السائدة، على الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة.
- الفرض البديل**(H_a)**: يوجد أثر لطبيعة الهيكل التنظيمي والثقافة التنظيمية السائدة، على الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة.

وباستخدام جدول تحليل التباين، نستطيع اختبار صحة الفرض العدمي أو البديل كما يلي:

جدول رقم (3)

جدول تحليل التباين ANOVA لدراسة معنوية نموذج الانحدار المقدر

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	اختبار F	القيمة الاحتمالية
الانحدار	2	8.414	8.207	9.491	0.000
الخطأ	97	42.992	0.443	معنوي	
الكلي	99	51.406			

حيث يتضح من جدول رقم (3) والذي يوضح تحليل التباين السابق قيمة اختبار **(F)** تساوي (9.491)، وأن القيمة الاحتمالية **P-Value** تساوي الصفر، أي أقل من مستوى المعنوية (5٪) ، وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي ونستنتج الفرض البديل القائل بان هناك أثر لطبيعة الهيكل التنظيمي والثقافة التنظيمية السائدة، على الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة.

4. الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية الرابعة أنه " **توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في إجابات أفراد العينة حول مستوى الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة، تعزي للمتغيرات الشخصية (النوع، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي)** ".

سنقوم بمناقشة هذه الفرضية باعتبار كل متغير على حده:

1.4 بالنسبة لمتغير "النوع":

باستخدام اختبار (Independent Samples T-test) تم اختبار الفرضية العدمية (H_0) التي تفترض عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في أراء أفراد العينة حول مستوى الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة، تعزي لمتغير النوع.

جدول رقم (4)

نتائج اختبار T-test لدارسة الفروق بين إجابات عينة الدراسة تعزي لمتغير الجنس

الجنس	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	T-test	Sig
ذكر	3.4962	%69.9	0.73736	-0.171	0.864
انثى	3.5211	%70.4	0.71320		

النسب المئوية بالجدول مقربة لأقرب رقم صحيح.

حيث يلاحظ من خلال جدول رقم (4) أن الوزن النسبي لإجابات الذكور والإناث حول موضوع الدراسة كانا متقاربين حيث بلغ الوزن النسبي لإجابات الذكور 69.9% وبلغ الوزن النسبي لإجابات الإناث (70.4%)، كما وكانت قيمة دلالة الاختبار المحسوبة (Sig = 0.864) للتحقق من وجود فرق جوهري كانت أكبر من مستوى (0.05) ويعني ذلك قبول الفرضية العدمية التي تفترض عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في أراء أفراد العينة حول مستوى الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة، تعزي لمتغير النوع.

2.4 بالنسبة لمتغير "العمر":

باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) تم اختبار الفرضية العدمية (H_0) التي تفترض عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في أراء أفراد العينة حول مستوى الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة، تعزي لمتغير العمر، مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تفترض وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أراء أفراد العينة تعزى لمتغير العمر، والجدول رقم (5) أدناه يوضح نتيجة الاختبار.

جدول رقم (5)

نتائج اختبار الفروق في أراء عينة الدراسة حسب متغير العمر

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	اختبار F	القيمة الاحتمالية
بين المجموعات	3	2.245	0.748	1.461	0.230
داخل المجموعات	96	49.161	0.512	غير معنوي	
الإجمالي	99	51.406			

حيث يتضح من جدول رقم (5) والذي يوضح تحليل التباين الأحادي السابق، أن قيمة دلالة الاختبار المحسوبة (Sig = 0.230) للتحقق من وجود فرق جوهري كانت أكبر من مستوى دلالة (0.05)، ويعني ذلك قبول الفرضية العدمية التي تفترض عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين أراء أفراد العينة حول مستوى الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة، تعزي لمتغير العمر.

3.4 بالنسبة لمتغير "المؤهل العلمي":

باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) تم اختبار الفرضية العدمية (H_0) التي تفترض عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في أراء أفراد العينة حول مستوى الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة، تعزي لمتغير المؤهل العلمي، مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تفترض وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أراء أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي، والجدول رقم (6) أدناه يوضح نتيجة الاختبار.

جدول رقم (6)

نتائج اختبار الفروق في أراء عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	اختبار F	القيمة الاحتمالية
بين المجموعات	2	2.452	1.226	2.429	0.093
داخل المجموعات	97	48.954	0.505	غير معنوي	
الإجمالي	99	51.406			

يتضح من جدول رقم (6) والذي يوضح تحليل التباين الأحادي السابق، أن قيمة دلالة الاختبار المحسوبة (Sig = 0.093) للتحقق من وجود فرق جوهري كانت أكبر من مستوى دلالة(0.05)، ويعني ذلك قبول الفرضية العدمية التي تفترض عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين أراء أفراد العينة حول مستوى الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة، تعزي لمتغير المؤهل العلمي.

4.4 بالنسبة لمتغير "سنوات الخبرة":

باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) تم اختبار الفرضية العدمية (H_0) التي تفترض عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في أراء أفراد العينة حول مستوى الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة، تعزي لمتغير سنوات الخبرة، مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تفترض وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أراء أفراد العينة تعزى لمتغير سنوات الخبرة، والجدول رقم (7) أدناه يوضح نتيجة الاختبار.

جدول رقم (7)

نتائج اختبار الفروق في أراء عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	اختبار F	القيمة الاحتمالية
بين المجموعات	2	1.495	0.747	1,452	0.239
داخل المجموعات	97	49.911	0.515	غير معنوي	
الإجمالي	99	51.406			

يتضح من جدول رقم (7) والذي يوضح تحليل التباين الأحادي السابق، أن قيمة دلالة الاختبار المحسوبة (Sig = 0.239) للتحقق من وجود فرق جوهري كانت أكبر من مستوى دلالة (0.05)،

ويعني ذلك قبول الفرضية العدمية التي تفترض عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين أراء أفراد العينة حول مستوى الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة، تعزي لمتغير سنوات الخبرة.

<u>وفي هذا السياق لا بد من توضيح تفاصيل الفرضية الرابعة في المتغيرات الشخصية (الفرعية) التالية باستخدام أداة Chi Square Test:</u>

- **دراسة مدة وجود علاقة بين كل من متغير العمر ومتغير المؤهل العملي، وذلك على النحو التالي:**

في البداية نقوم بصياغة الفرض العدمي والفرض البديل كما في الشكل التالي:

- الفرض العدمي (**H_0**): لا يوجد علاقة بين متغير العمر ومتغير المؤهل العلمي.
- الفرض البديل (**H_a**): يوجد علاقة بين متغير العمر ومتغير المؤهل العلمي.

وبتطبيق اختبار Chi Square Test **ينتج لدينا ما يلي:**

جدول رقم (8)

نتائج اختبار X^2 لاختبار العلاقة بين متغير العمر ومتغير المؤهل العلمي

درجات الحرية	إحصائية الاختبار X^2	القيمة الاحتمالية P-value
6	20.158	0.003

ومن جدول رقم (8) السابق نجد أن قيمة **P-value** تساوي (0.003) وهي أقل من مستوى المعنوية (**0.05**)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل البديل القائل بوجود علاقة بين كلاً من متغير العمر ومتغير المؤهل العلمي وذلك عند مستوى دلالة($\alpha = 0.05$).

- **دراسة مدي وجود علاقة بين كل من متغير العمر ومتغير سنوات الخبرة، وذلك على النحو التالي:**

في البداية نقوم بصياغة الفرض العدمي والفرض البديل كما في الشكل التالي:

- الفرض العدمي (**H_0**): لا يوجد علاقة بين متغير العمر ومتغير سنوات الخبرة.
- الفرض البديل (**H_a**): يوجد علاقة بين متغير العمر ومتغير سنوات الخبرة.

وبتطبيق اختبار Chi Square Test **ينتج لدينا ما يلي:**

جدول رقم (9)

نتائج اختبار X^2 لاختبار العلاقة بين متغير العمر ومتغير سنوات الخبرة

درجات الحرية	إحصائية الاختبار X^2	القيمة الاحتمالية P-value
6	62.457	0.000

ومن جدول رقم (9) السابق نجد أن قيمة **P-value** تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (**0.05**)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل البديل القائل بوجود علاقة بين كلاً من متغير العمر ومتغير سنوات الخبرة وذلك عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

- **دراسة مدى وجود علاقة بين كل من متغير المؤهل العلمي ومتغير سنوات الخبرة، وذلك على النحو التالي:**

في البداية نقوم بصياغة الفرض العدمي والفرض البديل كما في الشكل التالي:

- الفرض العدمي (H_0): لا يوجد علاقة بين متغير المؤهل العلمي ومتغير سنوات الخبرة.
- الفرض البديل (H_a): يوجد علاقة بين متغير المؤهل العلمي ومتغير سنوات الخبرة.

وبتطبيق اختبار Chi Square Test **ينتج لدينا ما يلي:**

جدول رقم (10)

نتائج اختبار X^2 لاختبار العلاقة بين متغير المؤهل العلمي ومتغير سنوات الخبرة

درجات الحرية	إحصائية الاختبار X^2	القيمة الاحتمالية P-value
4	13.575	0.009

ومن جدول رقم (10) السابق نجد أن قيمة **P-value** تساوي (0.009) وهي أقل من مستوى المعنوية (5٪)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل البديل القائل بوجود علاقة بين كلاً من متغير المؤهل العلمي ومتغير سنوات الخبرة وذلك عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

رابعا: نتائج البحث والتوصيات:

في ضوء نتائج تحليل الدراسة الميدانية أستطاع الباحث استخلاص عدد من النتائج الهامة وهي على النحو التالي :

1. وجود مستوى متوسط من عوامل البيئة الداخلية في جامعة الأقصى بغزة، بوزن نسبي (64٪).
2. وجود مستوى عالي من الولاء التنظيمي في جامعة الأقصى بغزة، بوزن نسبي (70٪).
3. يوجد تأثير لطبيعة العلاقة بين الهيكل التنظيمي على الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة بمقدار (54.5٪).
4. يوجد تأثر لطبيعة العلاقة بين الثقافة التنظيمية على الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة بمقدار (40.2٪).
5. يوجد تأثير واضح لطبيعة الهيكل التنظيمي والثقافة التنظيمية السائدة معاً، على الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة.
6. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في أراء أفراد العينة حول مستوى الولاء التنظيمي للموظفين الإداريين في جامعة الأقصى بغزة، تعزي لمتغير النوع ، العمر ، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

كما خلصنا إلى مجموعة من التوصيات نجملها في ما يلي :

1. الاهتمام بتحسين جميع عناصر بيئة العمل الداخلية في جامعة الأقصى بغزة لتترك أثرا ايجابيا على الولاء التنظيمي للموظفين.
2. العمل على معالجة الأسباب المهنية التي تؤدي إلى تحسين ظروف المناخ التنظيمي والتي من شأنها التأثير إيجاباً على الولاء التنظيمي للموظفين.
3. مراعاة حقوق الموظفين بتوفير بيئة عمل داخلية أكثر مناسبة.
4. تمكين الموظفين من خلال التدريب والتطوير المتواصل وإتاحة الفرص للإبداع.
5. العمل على معالجة الأسباب التي تترك أثرا سلبيا على الموظفين.

قائمة المراجع:

1 . ناصر العديلى، السلوك الإنساني والتنظيمي، معهد الإدارة العامة، الرياض، 1995 .

2 . محمد سعيد سلطان، السلوك الإنساني في المنظمات، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2002 .

3 . صلاح الشنواني، إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية، مطابع الشرق الأوسط، الرياض،1986 .

4 . عبد الرحمن عبد العزيز، بيئة العمل وأثرها على كفاءة الأداء الأمني، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2003 .

5. على أحمد حماد، الاغتراب من منظور علم الاجتماع، الكتاب السنوي الثالث، الجمعية المصرية للدراسات النفسية، القاهرة، 1995.

6. كامل محمد المغربي، الإدارة والبيئة السياسية العامة، ط1، عمان، 2001.

7. فؤاد الشيخ سالم وآخرون، المفاهيم الإدارية الحديثة، (ط4)، مركز الكتب الأردني، عمان، 1994.

8. محمود العميان، السلوك التنظيمي في مؤسسات الأعمال ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2002.

9. سوسن الشيخ، أبعاد الثقافة التنظيمية في الفقه الإداري الإسلامي، المجلة العلمية لكلية التجارة، المجلد(9)، العدد(12)، القاهرة ، 1995.

10. جيرالد جرينبرج و روبرت بارون، إدارة السلوك في المنظمات، ترجمة: إسماعيل بسيونى رفاعي ، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004.

11. شوقي جواد، السلوك التنظيمي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، 2000.

12. موسى المدهون ، و إبراهيم الجزراوي، تحليل السلوك التنظيمي: سيكولوجيا وإداريا للعاملين والجمهور، (ط1)، المركز العربي للخدمات الطلابية، عمان، 1995.

13. محمد قاسم القريوتى، السلوك التنظيمي: دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في المنظمات المختلفة، ، دار الشروق، عمان ، 2000.

14. حسين حريم، السلوك التنظيمي: سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، 2004.

15. سعود العتيبى وآخرون، الولاء التنظيمي لمنسوبي جامعة الملك عبد العزيز والعوامل المؤثرة فيه، المجلة الإدارية، المجلد(19)، العدد(70)، الرياض ، السعودية ص18 ،1997.

16. طلال بن عايد الاحمدى، الولاء التنظيمي وعلاقته بالخصائص الشخصية"، المجلة العربية للإدارة، المجلد(24)، العدد(1)، 2000.

17 . سعد بن عميان الدوسرى، ضغوط العمل وعلاقتها بالولاء التنظيمي في الأجهزة الأمنية، دراسة ميدانية على مستوى المنطقة الشرقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2005.

18 . عادل عز الدين الأشول وآخرون، التغير الاجتماعي و اغتراب شباب الجامعة، أكاديمية البحث العلمي، القاهرة، 1985 .

19 . عوض سعيد الاسمرى، أثر بيئة العمل على الموظف، مجلة الخدمة المدنية، المجلد(15) ، العدد (153) ، الرياض، 1990.

20. ابتهال شبير، أثر بعض عناصر الثقافة التنظيمية على الاستعداد لمواجهة الأزمات في مستشفى ناصر ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة ، 2007.

21. محمد أبو العلا ، ضغوط العمل وأثرها على الولاء التنظيمي- دراسة تطبيقية على المدراء العاملين في وزارة الداخلية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية بغزة ، 2009.

22. حسين حريّم، وشاكر الخشالي، اثر أبعاد الهيكل التنظيمي في بناء المعرفة التنظيمية، دراسة ميدانية على المستشفيات الأردنية الخاصة، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، المجلد(8)، العدد (1)، 2006 .

23. زينب الشيخلي، الأداء الاستراتيجي في ظل تغييرات أبعاد الهيكل التنظيمي للمنظمات ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (25) ، العدد (2)، سوريا، 2009.

24 . Hofstede , Geert. , Attitudes, Values and Organizational Culture: Disentangling the Concepts, Institute for Research on Intercultural Cooperation , Maastricht and Tilburg, Holland, 1998.

25. Ritchie ,Michael., Organizational Culture: An Examination of Its Effect on the Internalization Process and Member Performance, University of South Carolina, Aiken ,USA,2000.

26. Nedem Yuzbasioglou. , Analysis of Environmental Factors That Affects: The Success and Failure of the Small and Medium Sized Tourism Enterprises (SMETE) and Implication of Relational Strategic Management Model , University of Nigde , School of Business , Nigde , Turkey ,1999.

التسويق الاجتماعي كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية في المنظمة

د. إلياس شاهد
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير - جامعة الوادي
chahed_ilias@yahoo.fr

ملخص:
تعالج هذه الدراسة أحد مجالات التسويق، وهو التسويق الاجتماعي كمجال معرفي متزايد الأهمية لمعالجة القضايا والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية من أجل تعزيز المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة ، من خلال توظيف التسويق الاجتماعي. كما تبرز دور في نشر التوعية من أجل خلق الوعي وترسيخه داخل المنظمة.

Résumé:
Cette étude porte sur l'un des domaines de la commercialisation, le marketing social comme un domaine qui est de plus en plus important pour les questions de traitement cognitif et les problèmes économiques et sociaux afin de promouvoir la responsabilité sociale dans l'organisation, par l'emploi de marketing social. Il souligne également le rôle de sensibilisation afin de faire connaître et de consolidation au sein de l'organisation.

تمهيد:

إن تطور الفكر التسويقي وصولا لما هو عليه الآن، حيث سدت مفاهيم مختلفة للتسويق، ويمثل التسويق الاجتماعي المفهوم الأحدث في فلسفة إدارة التسويق كونه يمثل العمليات الديناميكية للمؤسسات والتي تحدث التكامل في منتجاتها مع أهداف وقيم المجتمع. وبالتالي فإنه يتم التركيز على القرارات المتخذة من قبل الأفراد وبما يتناسب مع القيم الفردية لهم ولعموم المجتمع، وبما يمكن المؤسسات من تلبية حاجات ورغبات المستهلكين وتحقيق رضاهم.

من جانب آخر فإن المسؤولية الاجتماعية وبمنظورها التسويقي تمثل التحدي الأكثر وضوحا لإدارات التسويق في تفاعلها مع البيئة المحيطة بها، وذلك نظرا لما حصل من تغيير اجتماعي وبيئي كبير ألزم المؤسسات اليوم في أن تنظر إلى تحقيق الحياة النوعية للأفراد، إن لم يكن أكثر من سعيها لتقديم منتج ناجح إلى الأسواق، فالنظرة الحديثة لتسيير المؤسسات تنصب على كونها تمتد وظائفها إلى أرجاء المجتمع ولا تقتصر علي حدود المنتج.

ويهدف هذا المقال إلى إبراز الدور الذي يلعبه التسويق الاجتماعي في تفعيل التوجه المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة، وإيضاح العلاقة التوافقية بين التسويق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال المحاور الرئيسية التالية:

أولا: المسؤولية الاجتماعية (المفهوم وبعدها التاريخي)

ثانيا: المسؤولية الاجتماعية بين التأييد والمعارضة.

ثالثا: الإطار المفاهيمي للتسويق الاجتماعي .

رابعا: حماية المستهلك وتعزيز المسؤولية الاجتماعية في المنظمة.

أولا: المسؤولية الاجتماعية (المفهوم وبعدها التاريخي)

تتعرض المؤسسات وفي مختلف مراحل حياتها إلى العديد من المتغيرات، والتي تدفع بها إلى النجاح المستمر أو العكس (الفشل)، ولكن معظم الدراسات التي أشارت إلى هذا الجانب ، ترى بأن المتغير الأساس في بقاء المؤسسة أو انسحابها من العمل ، يمكن في انسجامها وتطابقها مع البيئة التي تعمل بها، ومدى 'استجابتها لحاجات ومتطلبات المجتمع، ومقدار تفاعلها مع المؤسسات الأخرى. فالمؤسسات الحديثة تملك قوتها وتأثيرها الفاعل من خلال الانتماء للمجتمع، ومقدار تفاعلها معه. بما يجعل القرارات التي تتخذ لا تنتهج المنحى الاقتصادي البحت، أو الجانب المتعلق بالكفاءة الإنتاجية فقط. وإنما تمتد إلى الجانب الإنساني والحياتي لعموم المجتمع. وبما يجعلها مطالبة اليوم أن تأخذ الاهتمام المتزايد بالمتغيرات الاجتماعية باتجاه تحقيق مساهمتها الفعالة في تحسين نوعية حياة الفرد.

1. مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

يكون من الصعب في كثير من الأحيان الاتفاق على تحديد تعريف معين يفي بإعطاء ومضمون شامل وجامع ومتعمق لظاهرة ما، وتزداد هذه الصعوبة كثيرا إذا ما اقترنت بالعلوم السلوكية والبحث في المجتمع.

وكذا الأمر في تعريف المسؤولية الاجتماعية فإن الصعوبة تكمن في الآتي:[1]

- انطلاق الباحثين والدارسين من خلفيات مخلفة في تحديدهم لهذا المفهوم انعكس على التباين في التعاريف، وبالتالي حدود المسؤولية الاجتماعية.
- التباين الزمني والمراحل التاريخية التي مر بها الفكر الإداري، ونظرته للمسؤولية الاجتماعية انعكس بدوره على تحديد التعريف الذي يمكن أن يحصل الإنفاق عليه.
- التباين الحاصل في الأنظمة الاجتماعية السائدة في عموم أرجاء العالة والمشكلات التي تعاني منها، تنعكس على قبول هدا التعريف أو رفضه وبالتالي مدى انسجامه مع الواقع، وتحقيقه للأهداف التي حدد لها.
- هناك تسميات مرادفة للمسؤولية الاجتماعية، وبالرغم من شيوع هذه التسمية وعمقها التاريخي قياسا بالمصطلحات الأخرى، إلا أن ذلك لا يعني التقليل من أهميتها، وخصوصا أن البعض قد أخذ حيزا واسعا في الفكر الإداري والاجتماعي، ولعل من أبرز هذه التسميات

1 . ثامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص25.

المرادفة، أخلاقيات المجتمع، الضمير الاجتماعي، التكافل الاجتماعي.....الخ. وبالتالي فإن وجود هذه المرادفات يضيف صعوبة جديدة لتحديد التعريف.

- طالما كان العلم في حالة تطور مستمر فإن أي تعريف يمكن تحديده قد تورد عليه ثغرات في فترة زمنية قادمة، أو اجتهادات فكرية جديدة، وبالتالي فإنه لا يستطيع استيعاب المتغيرات الجديدة التي أضيفت للظاهرة وتحديد معناها الدقيق.

ولكن وبالرغم من هذه الصعوبات أو غيرها فإن ذلك لا يمنع من استعراض عدد من التعاريف التي تنطلق من زوايا ووجهات نظر مختلفة تمكننا في النهاية من الإحاطة بشمولية المعنى للمسؤولية الاجتماعية.

فقد عرفت بأنها " بمثابة عقد اجتماعي ما بين منظمات الأعمال والمجتمع، لما تقوم به المنظمة من عمليات تجاه المجتمع "[1].ويشير التعريف ضمنيا إلى أن المسؤولية الاجتماعية ماهي إلا نظام فرعي أو جزء من العقد الاجتماعي و الذي ينظر الباحثون الاجتماعيون على أنه اتفاق والتزام وأعراف ما بين المنظمة والأفراد . مع إشارة ضمنيا إلى أن المسؤولية الاجتماعية ما هي نظام فرعي أو جزء من العقد الاجتماعي الذي يحكم العلاقة السائدة في عموم المجتمع المعني، وبما يحقق التزامات ومهام متفق عليها ضمنيا نحو إسعاد المجتمع.

وهناك تعريف آخر يعزز هذا المنظور حيث يشير إلى أنها " العلاقات المتفق عليها والالتزامات والواجبات المتصلة بالمؤثرات المشتركة في تحقيق سعادة ورفاهية المجتمع "[2]. وهو يركز على جوهر رئيسي للمسؤولية الاجتماعية يتمثل في تحقيق السعادة و الرفاهية للمجتمع.

وهناك من ذهب إلى أبعد من ذلك بقوله " الدرجة التي يؤدي بها مديرو المنظمات أنشطتهم نحو حماية المجتمع وتحسينه بعيدا عن السعي لتحقيق المنافع الفنية والاقتصادية المباشرة للمنظمة"[3]. إن هذا التعريف قد لا ينسجم مع استراتيجية وأهداف المنظمة والتي تهدف إلى تحقيق الربح كأساس مهم في استمراريتها وبقائها. ولكنه قد يتفق مع المؤسسات الخيرة، أو تلك التي لا تهدف إلى الربح والتي صممت في عقدها التأسيسي أن تكون في خدمة المجتمع.

وعرف البعض المسؤولية الاجتماعية بأنها " بمثابة موقف سلمي نابع من التأثير الايجابي في الإقناع لإحداث التغير المطلوب في الآخرين، وهي التفكير السليم للتعايش بود وتعاون جيد مع الآخرين "[4].

نخلص إلى القول بأن هذه التعاريف قد تباينت في محتواها، ومضامينها، والجوانب التي تم التركيز عليها، وإن اشتركت في هدف أو أكثر تمثل في تفاعلها واتجاهها لخدمة المجتمع.

---

1 Josephine Previte, Susan Dann. Confronting the challenges in social marketing , Western Australia, 2005,P8
2 Grier, S Bryat,C ;Socail marketing in public health , Public health Journal, 2005, p 319.

3. التويجري محمد إبراهيم، المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للادارة، المجلد الثاني عشر، العددالرابع، 1999، ص201.

4. ثامر ياسر البكري، مرجع سابق، ص 28.

2.البعد التاريخي للمسؤولية الاجتماعية:

إن الظاهرة المعروضة تحت عنوان المسؤولية الاجتماعية هي ليست نتاجا للقضايا المعاصرة والمعروفة لدينا بشكل دقيق، أو أنها ترتبط بالجوانب الذاتية للموضوع فقط. إذ أن علاقتها ترتبط بالمتغيرات الأساسية الحاصلة في المجتمع وبشكل موضوعي. وبالتالي ليست بظاهرة جديدة، أو حالة سطحية تمثل استجابة للضغوط الاجتماعية الطارئة. فنشوء فكرة المسؤولية الاجتماعية بمرحلتها الأولى ارتبطت مع قيام المشاريع الصناعية واعتقاد رجال الأعمال بأنهم يمتلكون هدفا واحدا يسعون إلى تحقيقه وهو تعظيم الأرباح، ولكن الشيء الوحيد الذي يكبح جماحهم في مطاردة وتحقيق هذا الهدف . حيث أن زيادة الثروة القومية والتي تنعكس على تعظيم المنفعة للصالح العام، والتي تمثل في جوهرها المسؤولية الاجتماعية. وقد ظلت هذه الفكرة سائدة خلال القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين، ليس على مستوى الفكر الاقتصادي فحسب، بل حتى على مستوى القيم والأهداف السائدة في المجتمع.

أما المرحلة الثانية فقد برزت خلال الفترة التي أعقبت عام 1920 كنتيجة للانتقادات الموجهة نحو الهدف الأحادي الذي اعتمدته منظمات الأعمال، والمتمثلة بتعظيمها للأرباح. فقد ظهرت تيارات أخرى تطالب بتأمين السلامة والأمان في العمل، تقليص ساعات العمل، حماية حقوق الأطراف المختلفة وذات الصلة بالمنظمة، وبالتالي أن تكون أهداف أخرى مضافة إلى هدف الربح الذي تسعى لتحقيقه منظمة الأعمال. وعليه فقد تعالت الأصوات المطالبة بأن تكون المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال أبعد من ارتباطها بمصلحة المالكين والمستثمرين، وسعيها لتحقيق الأرباح فقط، بل يجب أن تمتد في تحقيق الموازنة في تلك المسؤولية حيال الأطراف الأخرى والمتمثلة في المستهلكين، العاملين في المنظمة، الوردين...الخ.

نخلص إلى القول بأن هذه المرحلة تمثلت ببروز اتجاه يدعوا إلى توسيع مفهوم ومعنى المسؤولية الاجتماعية ليشمل أطرافا أخرى، وللتجاوز النظرة الضيقة والمحصورة محدودة ومنفعة المالكين والمستثمرين، و أن تلبية حاجات المجتمع معيار مهم في وجود المنظمة ونجاحها.

أما المرحلة الثالثة فيمكن حصر بدايتها في عام 1960 وما أعقبها من أحداث تجلت بشكل خاص في المتغيرات الكبيرة في استخدام التكنولوجيا، التلوث البيئي الناجم من أسباب و أفعال مختلفة سواء كانت عرضة أو مقصودة. لكل ذلك أصبحت الضرورة لازمة في انتقال المسؤولية الاجتماعية إلى مراحل أخرى أكثر استيعابا للبيئة ومتغيراتها الواسعة وأصبحت التسمية لهذه المرحلة تحت عنوان " الحياة للفرد" وتقديم المزيد من السلع والخدمات وبما يتناسب مع الارتقاء النوعي الحاصل في مستوى الحياة التي يعيشها الأفراد.

وبهذا الصدد فقد دعت لجنة التطوير الاقتصادي في أمريكا في عام 1971 منظمات الأعمال إلى أن تعيد النظر في أفقها الاجتماعي وأن يكو تأسيسها معتمدا على كونها منظمة اقتصادية، اجتماعية وأن لا يقتصر عملها على مواجهة وتحقيق الأهداف الاقتصادية دون الأهداف الأخرى والتي يواجهها المجتمع بشكل كبير.

ثانيا: المسؤولية الاجتماعية بين التأييد والمعارضة

المنظمات على اختلاف حجمها تسعى إلى مجموعة من الأهداف لبلوغها، مما يتطلب الموازنة بين عاملين الأول، أن تضع درجة من الانسجام والتوافق فيما بين أهدافها وأهداف العاملين فيها، والثاني، وضع أهدافها بما ينسجم مع أهداف المجتمع، ومدى قبوله لتلك الأهداف، إذ أن المنظمة ما هي إلا جزء صغير من المجتمع.

وتأسيسا على ذلك يمكن القول بأن المشكلات التي يعاني منها المجتمع، تكون بمثابة هدف متعاكس الاتجاه لكل من المنظمة والمجتمع. إذ ترى المنظمة بكونها فرصتها المناسبة في تقديم الحل لما يعانيه المجتمع وتلبية حاجاته، ولتحقق بنفس الوقت منفعتها الذاتية المعبر عنها بالأرباح التي تساعدها على البقاء والاستمرارية. وتشير الكثير من الدراسات إلى كون الهدف الأول لمنظمات الأعمال يتمثل بتحقيقها للربح، ومن ثم تأتي الأهداف الأخرى تباعا، ومن بينها المسؤولية الاجتماعية وإن اختلفت في درجة الأهمية والترتيب نسبيا.

وهناك اتجاهان فيما يخص تبني المنظمة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية هما[1]:

1. الاتجاه المؤيد لتبني المنظمة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:

هناك أسئلة كثيرة يمكن إثارتها حول المسؤولية الاجتماعية ومن ثم تطبيقها. فهناك وجهتا نظر متضادتان تظهران في هذا المجال تجاه تحمل المنظمة لمسؤوليتها الاجتماعية أو من عدمه. وتخلص معظم الدراسات على أن الحجج وراء قيام المنظمة بتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومتغيراتها المختلفة إلى النقاط الأساسية الآتية:[2]

- تعد مجالا مناسبا في العلاقة بين المنظمة والمجتمع وبما يمكنها من البقاء في السوق.
- تحقيق حالة ال\باع للحاجات ويعني مساهمتها في تحقيق الربحية الاجتماعية لعموم المجتمع.
- تعمل على تحسين وتطوير صورة المنظمة أمام المجتمع.
- تمثل الحالة الأفضل للمستثمرين، وذلك عن طريق رفع قيمة الأسهم على الأمد الطويل، لما تحظى به المنظمة من ثقة لدى المجتمع، وما تقوم به للحد من المخاطر التي يمكن أن تلحق به مستقبلا.
- القوانين والتشريعات لا يمكن أن تستوعب كل التفاصيل المرتبطة بالمجتمع. ولكن بوجود المسؤولية في الأعمال فإنها ستمثل قانونا اجتماعيا.
- إن لم تقم المنظمة بمهامها في تحقيق المسؤولية الاجتماعية ومساعدة المجتمع في معالجة وحل المشكلات التي يعاني منها فإنها يمكن أن تفقد الكثير من قوتها التأثيرية في المجتمع.
- الوقاية من المشكلة أفضل من علاجها، لذلك من المناسب ترك المنظمة لتعمل في المجتمع ولتتجنب المشاكل وقبل أن تتفاقم ويصعب علاجها.

1. فؤاد حمودي العطار، المسؤولية الاجتماعية في ترشيد الاستهلاك، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة بغداد، 1988، ص89.
2 . التويجري محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص235.

2. الاتجاه المعارض لتبني المنظمة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:

تنطلق الآراء المعارضة لقيا المنظمة بتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية، بكون هذه المهام تتعارض مع الهدف الرئيسي للمنظمة والمتمثل في تحقيق الربح. وبالتالي فهي تنسجم تماما مع الأفكار المنطلقة من مفهوم الكلاسيكي للمسؤولية الاجتماعية والتي تتعارض وجود هدف يفوق أو يوازي الهدف الأحادي للمنظمة وهو تحقيق الربح.

وعليه فإنه ا ما أردنا أن نحدد الآراء التي تدعوا لعدم تبني المنظمة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية فيمكن حصرها بالآتي[1]:

- تعد المسؤولية الاجتماعية مسألة معقدة وصعبة، لأن القرارات المتعلقة بها تكون معمقة، ومتضمنة العديد من المتغيرات والتي يصعب استيعابها في الكثير من الأحيان.
- المسؤولية الاجتماعية تكاليفها عالية ، والتي بدورها ستنعكس على المجتمع، وبما يؤدي إلى زيادة في قيمة وأسعار المنتجات.
- محدودية الخبرة والمهارة المتاحة لدى المنظمة في معالجة المشكلات الاجتماعية التي تعترض عملها.
- تضعف الأهداف الرئيسية الأخرى للمنظمة اذا تم القيام بها، لكونها تستنزف طاقة ليست بالقليلة من جهد المنظمة.
- اذا انفردت المنظمة بإنفاق المباغ على تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية ودون المنافسين الآخرين، فإن ذلك يعني تحملها كلفا إضافية من شأنها أن تنعكس على زيادة الأسعار التي تتعامل بها، وبالتالي تنعس سلبا على موقفها وقوتها التنافسية في السوق.
- لا تمتلك قوة القانون في إلزامية التنفيذ من قبل المنظمات الأخرى، أي أنه عمل طوعي تقوم به المنظمة ولا يحدد بالقانون.

ثالثا : الإطار المفاهيمي للتسويق الاجتماعي

يمكن القول بأن التطور في الفكر التسويقي وصولا لما هو عليه الآن، لم يأت منقطعا عن الحالة التاريخية الممتدة منذ فترة ليست بالقصيرة. انطلاقا من المفهوم الإنتاجي، ثم المفهوم البيعي ويليه المفهوم التسويقي الذي تعرض لجملة من الانتقادات والتي نوجزها فيما يلي:

- ارتفاع التكلفة المترتبة عن الأداء التسويقي مما ينعكس من أسعار المنتجات.
- حصول المستهلك على معلومات مضللة وناقصة وغير صحيحة في بعض الأحيان مما ينعكس على دقة وسلامة القرارات التسويقية التي يتخذها.
- النظام التسويقي سمح بمرور المزيد من المنتجات التي تنتج عن استخدامها مخاطر صحية ومخاطر الأمان.

---

1 . ثامر ياسر البكري، مرجع سابق،ص39.

- بروز وسيادة مفاهيم اجتماعية انعكست على فلسفة التسويق وخصوصا فيما يتعلق بتعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

وعليه فقد برز مفهوم جديد وهو الأحدث في فلسفة إدارة التسويق يتمثل في التسويق الاجتماعي. وأول من أشار لهذا المنحى في دراسة التسويق هو **بيتر دغوكر** (Peter Drucker) عام 1957 بقوله " إن التسويق يتمثل بالعمليات الديناميكية لمنظمات الأعمال والتي تحدث التكامل بمنتجاتها مع أهداف وقيم المجتمع "[1].

1.**تعريف التسويق الاجتماعي**:

إن حداثة هذا المخل نسبيا مع المفاهيم الأخرى في دراسة التسويق، وتشابكه مع مجالات إنسانية أخرى، قد يجعل من الصعوبة إعطاء تعريف محدد ودقيق يمكن أن يفي بكامل المتطلبات. إذ هناك تسميات مرادفة لها ومنها، تسويق الفكرة الاجتماعية، تسويق القضايا العامة، التسويق المجتمعي، التسويق غير الهادف للربح.

حيث عرف كل من **كوتلر ونانسي لي** (Kotler & Nancy Lee) لي التسوق الاجتماعي على أنه " هو عبارة عن استخدام مبادئ وتقنيات التسويق للتأثير على الجمهور المستهدف من أجل قبول أو رفض أو تعديل أو التخلي عن سلوك ما طواعية لصالح أو فائدة الأفراد، الجماعات، أو المجتمع ككل"[2].

كما أود **غرير وبريت** (Grier & Bryat) تعريفا مختلفا للتسويق الاجتماعي مرتبطا بعملية تخطيط هذا النوع من التسويق، فذكرا أن التسويق الاجتماعي "[3] هو عملية تخطيط برامج تطبق مفاهيم وأساليب التسويق التجاري، من حيث الترويج لتغيير السلوك الاختياري للأفراد، إذ يعمل التسويق الاجتماعي على تسهيل قبول، رفض، تعديل، التخلي، الحفاظ على سلوكيات معينة من جانب الأفراد المشار إليها بالجمهور المستهدف، ذلك الجمهور الذي يؤثر على صانعي السياسات، والذين يتناولون قضايا اجتماعية عديدة."

أما كلودنسكي و رينولدز(Kolodinsky & Reynolds) ، فقد عرفا التسويق الاجتماعي " على أنه حملة تغيير اجتماعي تنظمها مجموعة من الأفراد والتي يطلق عليها اسم القائم على حملات التسويق الاجتماعي بهدف إقناع الآخرين وهم الجمهور المستهدف بقبول، تغيير أو التخلي عن سلوكيات، عادات أو أفكار معينة "[4].

نخلص إلى أن تعريف التسويق الاجتماعي وكما اتضح من خلال التعاريف السابقة يرتكز على تلبية حاجات المستهلك ورغباته من قبل المنظمة. وأن تستمر في تحقيق الرضا للمستهلك من خلال المزيد من الكفاءة والفاعلية التسويقية، أكثر من الاعتماد على المنافسة في تحقيق رضا المستهلك والمجتمع

---

1 Hoiioway,Robert J &Hancock, Robert S. Environment of Marketing Managemement,3Ed, New York. ,John Whley,1995,P215.
2 Kotler,Philip & Armstrong, Gary Marketing,An Introduction,2 ed,Intrnal EDITION ? 1990 P289.
3 Grier, S Bryat,C .Opcit, p352.
4 Kolodinsky,J.Reynolds,T : Segmentation of overweight Americans and opportunities for social marketing International journal of Behevioral Nutrition Physical Activity vol 6,2009,P112.

بشكل عام. إذ يتوجب الموازنة ما بين ثلاثة معايير أساسية هي: إشباع حاجات ورغبات المستهلكين، تحقيق الأرباح، ومراعاة مصلحة ورفاهية المجتمع.

2. المسؤولية الاجتماعية للتسويق:

الحديث عن هذا الموضوع يتطلب تجزئته إلى فقرات، تمكن من إعطائه الوضوح والتسلسل المنطقي في مناقشة الأفكار فضلا عن إبراز بعض الجوانب التي نعتقد بأنها قد تتداخل إذا طرح الموضوع بشموليته.

يمكن القول أن المسؤولية من حيث معناها هي واحدة وفي شتى الوظائف الإدارية. إلا أنها تختلف في درجتها وتأثير ممارستها، تبعا للمستوى الإداري الذي تمارس فيه. كما أن المسؤولية ترتبط وبشكل دقيق مع الصلاحية الممنوحة للموقع الوظيفي. ودون الدخول في تفاصيل هذا الموضوع، والاقتصار حصرا بحدود موضوعنا المبحوث فيه، نستطيع القول بأن هناك ثلاثة شروط رئيسية في تحقيق المسؤولية هي: الدور، ويتمثل بالأنشطة المعبر عنها بالتزامات محددة ومؤطرة بالشكل الوظيفي، السببية، وتمثل الحالة التي تكون مصدرا للمشكلة والتي يتطلب اتخاذ موقف لتصحيح المسار، المقدرة، والمقصود بها الإمكانيات والمؤهلات الواجب توفرها للقيام بالمسؤولية. مما يعني أن المسؤولية التسويقية تنحصر في تقديم المنتج بالنوعية الملائمة وبالسعر المعقول للمستهلكين، وتهيئة الأجواء السليمة في بيئة العمل مع تقديمها للأجور المناسبة للعاملين، والسعي لتحقيق الأرباح للمستثمرين.

ولكن في الوقت الحاضر لم تعد المسؤولية التسويقية تنحصر في هذا الإطار الضيق بل امتدت إلى عمق الهيكل الاجتماعي، والمتمثلة في مراعاة التلوث البيئي، والذي ينعكس على المستهلك بطرق مختلفة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة. كما يمتد أيضا إلى الأضرار التي يتحملها المستهلك جراء الاستخدام والاستهلاك للمنتجات غير السليمة.

وعليه فإن التسويق لا يسعى إلى تحيق أهداف المنظمة فقط، بل يهدف إلى تحقيق رفاهية المجتمع وسعادته. وذلك من خلال المسؤولية الملقاة على عاتقه والمتمثلة في:

- توجه إدارة التسويق للاهتمام بمشاكل المجتمع، هو تحقيق لمنفعتها الذاتية في نفس الوقت.
- العديد من المشكلات الحاصلة في المجتمع وخصوصا فيما يتعلق بتحقيق نوعية الحياة، تقديم المنتوج الأفضل، مواجهة البطالة، استياء وتذمر المستهلكين، يمكن تقليل آثارها وتذليلها عن طريق اعتماد المسؤولية الاجتماعية.
- تبرز المسؤولية الاجتماعية في المنظمات الكبيرة والعاملة في المجال التسويقي أكثر وضوحا مما هو عليه الحال في المنظمات الصغيرة. وذلك كانعكاس طبيعي لحجم تأثيرها الواسع على المجتمع.

رابعا : حماية المستهلك وتعزيز المسؤولية الاجتماعية في المنظمة

تجمع معظم الدراسات أن سنة 1950 بأنه التاريخ الحديث لظهور الحركة الاستهلاكية في العالم. وذلك بظهور قوى اجتماعية مختلفة، تهدف إلى الحد من التأثيرات السالبة والناجمة عن أداء المنظمات المختلفة اتجاه المستهلكين، والعمل على حمايته، والحد من الأضرار التي تصيبه. إلا أن عام 1962 يعتبر التاريخ الرسمي لنشأة الحركة الاستهلاكية والذي تمثل بالرسالة التي تقدم بها الرئيس جون كندي والتي عرفت بقائمة حقوق المستهلك. بحيث عدت في العالم بأنها الوضوح الحقيقي لمعاني هذه الحركة.

وقد عرفت الحركة الاستهلاكية بأنها "حركة اجتماعية تهدف إلى تثبيت حقوق الأفراد والمستهلكين وتذكير بعض المسوقين بمسؤولياتهم الاجتماعية وعدم إهمالها". وبالتالي فهي حركة تركز على حقوق الأفراد جميعا والتذكير لبعض المسوقين بعدم تناسي مسؤولياتهم الاجتماعية تجاه المستهلك خاصة وأفراد المجتمع بصفة عامة

1. مفهوم حماية المستهلك:

عبر المراحل الزمنية المختلفة التي مرت بها حماية المستهلك، تباينت المجالات التي تركزت عليها في الدفاع عن المستهلك والأسلوب المعتمد في ذلك. إذ كانت تعتمد المعاملات الوقائية والحد من تأثيرها المباشر عليه، وذلك من خلال حمايته من عمليات الخداع والتضليل التي تمارس في مختلف العمليات والأنشطة التسويقية، وكشف المخاطر الناجمة عن استخدام المنتجات المختلفة.

وعليه فإن حركة حماية المستهلك ترتبط مع المشاكل الحاصلة في السوق وانعكاساتها على المستهلك. وبالتالي فإن أهداف هذه الحركة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- حماية المستهلك تجاه أساليب الخداع والتضليل والذي يصيبه جراء الطرق المختلفة والمعتمدة في مجال البيع، سواء كان ذلك من قبل المنتجين أو الوسطاء.
- مساعدة المستهلك في الحصول على ما يحتاجه في ظل التعقيد الكبير الذي تشهده الأسواق من جراء تعدد وتنوع المنتجات.
- تقديم المساعدة لذوي الدخل المنخفض والمعوزين من أفراد المجتمع في الحصول على المنتجات الأساسية التي يحتاجونها.
- التعاون مع باقي المنظمات في تقديم المعلومات المتعلقة بالمستهلك.

هذه الأهداف لم تعد في نهاية المطاف لهذه الحركة بل أصبحت جزءا من أبعاد أخرى مخلفة برزت في أنشطة الحركة ومسؤولياتها. حيث أصبح التغيير الحاصل في اتجاهات المستهلكين والقيم التي يحملونها والبيئة، مجالات جديدة لعمل الحركة.

من جانب آخر فإن المفهوم الحديث لحركة حماية المستهلك لا يبحث في البيانات التي يحتاجها المستهلك سواء كانت متغيرة أو ثابتة، والمرتبطة بخصائص و صفات المنتج، بل إنه يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، متمثلا بالعمليات الهادفة إلى تعليم المستهلك وتثقيفه، وبما ينعكس إيجابا على منهجه

الاستهلاكي. والتسريع في عمليات التعلم وبما يتوافق مع الحاجات التي يرغب في الحصول عليها والتعامل معها.

ومقابل ذلك لا بد من الإشارة إلى أن الحركة وبالرغم من مناداتها بحقوق المستهلك، إلا أنها لم تغفل حقوق الطرف الآخر وهو المنتج، حيث أرت بما يلي:

- طرحه لأي منتوج وبأي حجم أو نمط، على أن تتسم هذا المنتوج بالسلامة والأمان.
- ممارسة أي نشاط ترويجي للسلع والخدمات المقدمة. على أن لا يتضمن ذلك أي نوع من الخداع والتضليل للمستهلك.

2. حقوق المستهلك:

حركة حماية المستهلك في جوهرها تهدف إلى الارتقاء بالحياة النوعية للأفراد، والعيش في عالم يسوده الوضوح في العلاقات التسويقية. وبالرغم من ظهور حالات واتخاذ إجراءات عديدة لحماية المستهلك عالميا، عدت رسالة الرئيس الأمريكي الأسبق جون كندي عام 1962 الوثيقة الرسمية لحقوق المستهلك في العالم والتي تضمنت لأربعة حقوق هي: حق الأمان، حق الحصول على المعلومة، حق الاختيار، حق سماع رأيه. وأضيفت فيما بعد حقين آخرين هما: حق التمتع ببيئة نظيفة وصحية، حقوق الفقراء والقاصرين.

1.2 **حق الأمان**: يعني ذلك ما يجب أن يمتلكه المستهلك من حق الحماية ضد المنتجات التي تكن سببا في إحداث الأضرار والحوادث الصحية في حياته. بحيث أصبح المنتج يرتبط بتحمله المسؤولية الاجتماعية تجاه المستهلك. وتبدأ المسؤولية منذ التفكير بإعداد التصميم النهائي للمنتج.

لذلك وجب توفر شروط أساسية تمثل في حقيقتها خطوات متعاقبة يكفل من خلالها المنتج كفاءة وسلامة المنتوج المقدم وهي:

- توقع الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها المستهلك جراء التصميم المعتمد من المنتج.
- تطوير المعايير المتعلقة برفع مستوى الرقابة على النوعية.
- تقديم المعلومات للمستهلك عبر العديد من الوسائل والطرق المعتمدة في الاتصال معه.
- تقديم الأدلة والضمانات المسبقة على دقة وكفاءة المنتوج

هذه الخطوات في حقيقة الأمر الجوهر والأساس التي تجرى عليه تقييم المستهلك لسلامة المنتوج والأمان الذي يحصل عليه عند استخدامه له، ومن جانب آخر يبقى الخطر القائم من جراء استخدام المنتوج هو العنوان الرئيسي لحق المستهلك في الأمان، ووجوب تحمل المنتج للمسؤولية الناجمة عن ذلك، وإيجاد الطرق الكفيلة بإزالة الخطر أو حتى التوقع لما يمكن أن يحصل.

1.1.2 **حق الحصول على المعلومات**: لأجل تثبيت هذا الحق ومساعدة المستهلك في بلوغه لابد من توفر شرطين أساسيين هما:

- كفاية المعلومات: ويعني تحديد حجم المعلومات التي تقدم للمستهلك، ومدى حاجته لها، والطريقة التي تمكنه في الحصول عليها، حيث لا يمكن إعطاء إجابة موحدة ولكافة

التساؤلات التي يطرحها المستهلكون. ولكن يمكن تقديم معلومات أساسية للأفراد تمكنهم من الوقوف بشكل ثابت و برؤيا واضحة لاتخاذ القرارات التي هم بحاجة إليها وفي مواقف معينة.

- مصداقية المعلومات: يحرص المستهلك كل الحرص في الحصول على المعلومة الصادقة والحقيقية، والتي تجنبه الوقوع في العديد من المشكلات. لذلك فإن مصداقية المعلومات المقدمة للمستهلك وبخاصة ضمن النشاط الترويجي ستنعكس على المستهلك من خلال الجانب التالية:
  - إعطاء صورة صادقة وحقيقية عن أنشطة المنظمة والمنتجات التي تتعامل بها.
  - إحداث تغيير جوهري في مواقف المستهلك لا أن يكن الأثير ظرفيا فقط.
  - عن طريق صدق المعلومات يمكن تغير وجهة المستهلك، وتكون بالتالي مفتاحا لنجاح المنظمة في تعاملها مع المستهلك.

2.1.2 **حق الاختيار**: من حق المستهلك أن تتاح له فرصة الاختيار ما بين المنتجات التي يرغب في الحصول عليها، بحيث إذا انعدم حق الاختيار للمستهلك، فإن السوق سوف تسودها حالة الاحتكار ومن قبل الباعة. وعليه فإنه يتطلب وضع برنامج يمكن المستهلك من تجاوز التعقيد الحاصل في حق الاختيار، ويتمثل فيما يلي:

- مساعدة المستهلك في اتخاذ قرار الشراء، أي توضيح توضيح ما يرتبط من جوانب معينة تخص المنتوج لتمكنه من إجراء المقارنة والاختيار في ضوء ذلك.
- توضيح الجوانب الفنية التي يتضمنها المنتوج عند استخدامها والتي قد تكون حائلا دون اختياره لها.
- زيادة المعرفة عند المستهلك حول طبيعة أعمال المنظمة والسوق والتفاعلات الحاصلة بين مختلف هذه المتغيرات ليتمكن من اتخاذ القرار الصحيح في اختياره وبما يلبي حاجته.

3.1.2 حقوق المستهلك في إسماع رأيه:

يستوجب على البائع فسح المجال أمام المستهلك لإبداء رأيه، وبشكل خاص فيما إذا كانت معرضة لاحتمالات التلف أو الإضرار بصحته، فهذا الحق يعني التأكد من المنافع التي يحصل عليها.

4.1.2 حق التمتع ببيئة نظيفة وصحية:

تلوث البيئة يكون نتيجة لمخلفات الإنتاج والإهمال الحاصل أثناء وبعد عملية الإنتاج، انعكست على المياه والأرض والجو مما دعت للمطالبة بوجود بيئة نظيفة كحق من حقوق الأفراد لذا فقد أصبحت المطالبة بحماية البيئة واحدة من المجالات الأساسية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

5.1.2 حقوق الفقراء والقاصرين:

المنظمات مطالبة بتوفير فرصة العمل للأفراد، وبالتالي منحهم فرصة التمتع بالحياة، لذلك فإن بحوث التسويق يمكن أن تسهم في تقديم صورة واضحة لتلك الاحتياجات الإنسانية والحلول الممكنة

لها، لانتشال العديد من حافات الفقر والجهل إلى خانة المساهمة مع الآخرين من أفراد المجتمع في بناء حياة أفضل لهم والعيش في ظلها.

خلاصة:

إن برامج التسويق الاجتماعي التي تضعها المنظمة تسعى إلى نشر الأفكار والمفاهيم والسلوكيات الاجتماعية لدى المستهلكين مما يؤدي إلى تكوين الاتجاهات الايجابية وزيادة القاعدة المعرفية لديه وتحقيق جودة الحياة.

ويرجع الاهتمام بالتسويق الاجتماعي إلى أنه من أساسيات التغيير الاجتماعي التي تشمل الكثير من المواقف الاجتماعية التي تتطلب التغيير لسلوك المستهلكين. ومن العرض السابق نستخلص بعض النتائج التي تتعلق بدراسة الموضوع نوردها فيما يلي:

- استراتيجية موضوع المسؤولية لاجتماعية، وبالتالي فهو يتجاوز حدود المناقشة على مستوى التسويق الاجتماعي.
- تكتسب المنظمة الأهمية والقبول بالنسبة للمستهلكين وكافة أفراد المجتمع إذا ما تبنت المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.
- يلعب التسويق بشكل مباشر أو غير مباشر أهمية كبيرة في تبني المنظمة للمسؤولية الاجتماعية والترويج لها.
- تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المنظمة يعتبر ميزة تنافسية لها.

قائمة المراجع:

1 . ثامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص25.

2. التويجري محمد إبراهيم، المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للادارة، المجلد الثاني عشر، العددالرابع، 1999، ص201.

4. فؤاد حمودي العطار، المسؤولية الاجتماعية في ترشيد الاستهلاك، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة بغداد، 1988، ص89.

5. Josephine Previte, Susan Dann. Confronting the challenges in social marketing , Western Australia, 2005.

6. Grier, S Bryat,C ;Socail marketing in public health , Public health Journal, 2005.

7. Hoiioway,Robert J &Hancock, Robert S. Environment of Marketing Managemement,3Ed, New York. ,John Whley,1995,P215.

8.Kotler,Philip & Armstrong, Gary Marketing,An Introduction,2 ed,Intrnal EDITION ? 1990 .

9. Kolodinsky,J.Reynolds,T : Segmentation of overweight Americans and opportunities for social marketing International journal of Behevioral Nutrition Physical Activity vol 6,2009.

دور اتجاهات نشر المسؤولية الاجتماعية في دعم
نظام الإدارة البيئية داخل المؤسسة

أ. بن عواق شرف الدين أمين
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير - جامعة سطيف1
ben_amine1984@yahoo.fr

ملخص:

تعتبر فكرة الاهتمام بالجوانب البيئية في المؤسسات الاقتصادية الحديثة ركيزة أساسية ومطلباً ضرورياً لزيادة وتعزيز قدرتها التنافسية وتعظيم أرباحها، خاصة بعد أن أصبحت مسألة حماية البيئة والمحافظة عليها من أهم سمات بيئة الاعمال الدولية الجديدة أين تحتل فيها المعايير البيئية موقعاً متقدماً ومتميزاً في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، سيما تلك التي تتم في ظل وتحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة حيث صار تطبيق هذه المعايير شرطاً أساسياً في عمليات التجارة الدولية وهو الأمر الذي يعتبر تحدي كبير أمام كثير من الدول النامية ومؤسساتها، خاصة تلك التي مازالت لا تولي اهتمام لنظم الإدارة البيئية وكل ما يتعلق بالاهتمام بالجوانب البيئية.

في المقابل يظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة الاقتصادية كوسيلة لتوسيع دورها من التركيز على الجوانب الاقتصادية ليشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية تحت ما يعرف بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يخلق نوع من التعاون والتنسيق والتكامل بين المؤسسة الاقتصادية والدولة والمجتمع، سيما لما يساهم في القضاء على التلوث البيئي وتطوير أداء البيئي للمؤسسة ومن ثم تقليل التكاليف وزيادة كفاءة العاملين، نظرا لأن المؤسسة التي تولي اهتمام للبيئة وتسعى للمحافظة عليها بإمكانها ان تكتسب سمعة وصورة جيدة في المحيط الذي تنشط فيه، الامر الذي قد ينجم عليه زيادة في حصتها السوقية واكتساب عملاء جدد.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، نظم الإدارة البيئية، المؤسسة الاقتصادية، المتغيرات البيئية، الاستخدام الأمثل للموارد.

تمهيد:

تسعى هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على تلك العلاقة التفاعلية الموجودة بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة الاقتصادية و نظم الادارة البيئية فيها، أي بمعنى آخر توضيح أهمية ودور المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية كأداة داعمة لتبني نظم الإدارة البيئية بداخلها.

1. **مشكلة البحث:** أصبح اليوم من مصلحة المؤسسة عدم التغاضي على الجوانب المتعلقة بحماية البيئة والموارد البيئية المختلفة وذلك ضمن انشطتها المختلفة سواء في المدى القصير أو البعيد، نظرا لأن مسألة تبني نظم الادارة البيئية اصبح امراً ضرورياً لضمان استمراريتها وكذا لتحسين أدائها الاقتصادي،

فضلا على المحافظة بصورتها ضمن المحيط الذي توجد فيه، خاصة أن معظم عناصر إنتاجها مصدرها البيئة. كما انه مع ازدياد الضرورة للاهتمام بالجوانب البيئية سالفة الذكر اصبح لزاماً على المؤسسات تبني نظم فعالة لتحسين اداء نظم الادارة البيئية فيها، ولعل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية تعتبر هي الأداة فعالة التي يمكن من خلالها للمؤسسات تحقيق هذا الغرض. عليه تحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال الجوهري التالي: **فيما يتمثل دور اتجاهات نشر المسؤولية الاجتماعية في دعم نظم الإدارة البيئية داخل المؤسسة؟**

تتفرع من هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو المقصود بنظم الادارة البيئية وما متطلبات تطبيقها في المؤسسة الاقتصادية؟
- فيما يظهر دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق مصالح المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؟
- كيف تؤثر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على نظم الادارة البيئية فيها وكيف تدعمها؟

2. **فرضيات البحث:** تقوم هذه الدراسة على فرضيتين أساسيتين هما:

- تعتمد المؤسسة على نظم الادارة البيئية في تجسيد تطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية داخلها.
- تعد المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم الاقتصادية الهامة التي تجمع بين تحقيق المصلحة الاقتصادية وبين الدور الاجتماعي والبيئي للمؤسسة الاقتصادية.
- تعتبر المسؤولية الاجتماعية أداة هامة وفعالة في دعم نظم الادارة البيئية وكذا تحقيق أهداف المؤسسة سيما البيئية منها.

3. **أهداف البحث:** تتمحور أهداف هذه الدراسة حول:

- تسليط الضوء على المفاهيم النظرية الأساسية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية خاصة تلك المرتبطة بالجوانب البيئية نظراً للأهمية القصوى لمثل هذا النوع من الدراسات في الوقت الحالي والتي تهتم بالبحث في العلاقة بين هذين المتغيرين خاصة مع التغيرات الحاصلة في بيئة الاعمال الجديدة؛
- الوقوف على تلك العلاقة التفاعلية بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ودورها في دعم وتعزيز نظم الادارة البيئية ومن ثم تحقيق الاهداف المرجوة منها.

4. **منهج البحث:** نظرا لطبيعة هذه الدراسة وخدمة لأهدافها فإنه تم الاعتماد بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي وأيضا لكونه الأنسب لمعالجة هذا النوع من الدراسات، أين تم الاعتماد في ذلك على جميع المعلومات حول موضوع الدراسة ومن ثم تحليلها بشكل مفصل ودقيق، بغرض الوصول الى بعض النتائج والاقتراحات التي يمكن الاستفادة منها.

5. **تقسيمات البحث:** قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية توزعت على النحو الآتي:

- المحور الأول : مفاهيم أساسية حول المسؤولية الاجتماعية في ظل المعطيات البيئية.
- المحور الثاني : التأصيل النظري لنظم الادارة البيئية ومتطلبات تطبيقها.
- المحور الثالث: دور المسؤولية الاجتماعية في دعم نظم الادارة البيئية داخل المؤسسة الاقتصادية.

أولا: مفاهيم أساسية حول المسؤولية الاجتماعية في ظل المعطيات البيئية

إن عالم الأعمال اليوم يعرف تغييراً كبيراً اين تتحول فيه الاسواق وتتطور التكنولوجيا ويتضاعف فيها المنافسون، كما يكثر الحديث على الجوانب البيئية وتوقعات المجتمع واحتياجاته، خاصة في انتشار مفاهيم التنمية المستدامة. كل هذه المعطيات لم تكن في السابق ضمن الاهتمامات الأساسية للمؤسسات، حيث انصب الاهتمام بشكل كبير على تحقيق وتعظيم الارباح حتى ولو على حساب المجتمع والبيئة، لكن اليوم أصبحت المؤسسات مطالبة اكثر من وقت مضى بتحمل جزء من مسؤولياتها المجتمعية والبيئية تحت ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية.

1. **نبذة تاريخية حول ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية:** ظهرت فكرة المسؤولية الاجتماعية كنتيجة لتراكم المشكلات وظهور الازمات كثيرة داخل المؤسسة الاقتصادية، حيث ارتبطت أساساً بنظرة المؤسسة لمصالحها الذاتية المحققة على حساب المجتمع والمحيط الذي تنشط فيه وأيضا تزامناً مع ظهور موجة جديدة من الوعي الاجتماعي والبيئي، فضلاً على انتشار مفاهيم تركز في مجملها على مفهوم العطاء الاجتماعي للمؤسسات الذي يتطور مع نمو احتياجات المجتمع، الامر الذي من شأنه ان يدعوها الى ضرورة تبني هذا الاتجاه .

يعود ظهور المسؤولية الاجتماعية بشكل واضح عقب الثورة الصناعية حيث ارتبط نشوئها بقيام تلك المشاريع الصناعية الكبرى، اين كانت المؤسسة الاقتصادية آنذاك في عصرها الذهبي بفضل ظهور الاختراعات العلمية والتي ساهمت بشكل كبير في تعظيم ارباحها مستنزفة في ذلك كل الموارد المتاحة الطبيعية منها والبشرية، حيث ساد الاعتقاد ان مسؤولية المؤسسة تنحصر فقط في انتاج سلع وخدمات مفيدة للمجتمع ومن ثم تحقيق عوائد للمالكين.

بعد ذلك برزت مرحلة جديدة أصبحت مسألة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية قضية داخلية في المرحلة الأولى خاصة مع ارتفاع حجمها الذي قابله استغلال مفرط للأيدي العاملة وبأجور متدنية، فضلا على بروز تكتلات نقابية، حيث تجسدت النشاطات الاجتماعية للمؤسسة في تأمين السلامة والأمن الوظيفي وتقليص ساعات العمل وكذا الرعاية الصحية... ، لتنتقل فيما بعد هذه المسؤولية لتصبح قضية خارجية اين اتجهت هذه المؤسسات للاهتمام المتزايد بمسؤولياتها الخارجية المتعلقة بالبيئة، الزبائن المنافسين، الموردين، الدولة ... [1].

---

[1]. طاهر محسن المنصور الغالبي، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الاعمال: الاعمال والمجتمع، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الأردن، 2008، ص ص:54-62.

جاء بعدها مرحلة اخرى جديدة ظهر فيها اتجاه يدعوا لتوسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية، اين يتم فيه تجاوز تلك النظرة الضيقة السابقة، اصبحت المؤسسة الاقتصادية اكثر استيعاباً للبيئة ومتغيراتها من خلال محاولة تقديم المزيد من السلع والخدمات تتناسب مع التطور النوعي الحاصل في مستوى الحياة التي يعيشها الأفراد[1](2). كما تجدر الاشارة انه في عام 1972 أوصى المؤتمر المنعقد بجامعة كاليفورنيا تحت شعار " المسؤولية الاجتماعية للبيئة والمساهمة في التنمية الاجتماعية والتخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيد" بضرورة ادخال التوازن بين الابعاد البيئية والاجتماعية ضمن أهداف وخطط واستراتيجات نشاط المؤسسات وتحقيق أبعادها الاقتصادية، الامر الذي لقي استحسان كثير من الهيئات الدولية وخاصة غير الحكومية منها وقابله استجابة كبيرة لعديد من المؤسسات الاقتصادية لهذا الطرح الجديد الذي فرضته المعطيات البيئية ودفعها لتبني مسؤولياتها الاجتماعية ببعديها الداخلي والخارجي من خلال وضع ضوابط وقواعد قانونية تعطي صفة الالزام لهذه المؤسسات وتؤكد على ان الاداء الاجتماعي لم يعد خياراً وإنما هو أمر ملزم لاستمرارها وبقائها ضمن المجتمع. وفي السياق نفسه دعت كثير من المنظمات الدولية المتخصصة الحكومية منها وغير الحكومية مثل لجنة التطوير الاقتصادي بأمريكا، أنه على المؤسسات الاقتصادية ضرورة اعادة النظر في خططها الاجتماعية، اين تعتمد في ذلك على تحولها الى مؤسسات اقتصادية/اجتماعية تجمع بين تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية[2].

كل تلك الظروف السابقة وتزامنها مع ازدياد الوعي الاجتماعي في بيئة الاعمال الدولية كان نتاجها إحداث تطوير في مفهوم المسؤولية الاجتماعية أين اصبح من الضروري ادماجها ضمن الخطط والأهداف والسياسات العامة للمؤسسات خاصة في ظل عصر الاقتصاد المعرفي وكذا التكنولوجي وثروة المعلومات المتزامنة مع ظهور تيار العولمة ودفعت بالمؤسسات الاقتصادية الى إدخال النظرة الاجتماعية اتجاه مختلف أصحاب المصالح[3].

2. **تعاريف مختلفة حول المسؤولية الاجتماعية:** أوردت الأدبيات المختلفة عدة تعاريف للمسؤولية الاجتماعية واختلفت كل واحدة منها بحسب اختلاف مصدره والجهة المسؤولة على وضعه، اذ لا يوجد تعريف موحد يحظى بالقبول على المستوى العالمي، كما لا يوجد توافق بشكل نهائي حول القضايا التي يشملها هذا المصطلح إلا أنه يبقى القاسم المشترك بين غالبية التعاريف هي ان المسؤولية الاجتماعية مفهوم تقوم بموجبه المؤسسات بإدراج البعد الاجتماعي والبيئي ضمن سياساتها والأنشطة الخاصة بأعمالها قصد تحسين اثرها في المجتمع. من هذه التعاريف نذكر:

تعريف المفوضية الأوربية:" هي عملية توحيد الاعتبارات والاهتمامات البيئية والاجتماعية لمنظمات الأعمال مع انشطتها وعملياتها وفعاليتها وتفاعلها مع ذوي المصلحة على أساس طوعي".

---

1. تامر ياسر البكري، " التسويق والمسؤولية الاجتماعية" ، دار وائل للنشر ط2، عمان، الاردن، 2001، ص:7.

2. نفس المرجع، ص:9.

3. طاهر محسن المنصور الغالبي ،" تباين الاهداف المتوخاة من تبني المسؤولية الاجتماعية في المنظمات الحكومية والخاصة"، مداخلة بقسم ادارة الاعمال لجامعة الزيتونة وجامعة بترا، عمان، 2006، ص: 23.

يوجد من ينظر إلى المسؤولية الاجتماعية على أنها تركز على الجمع بين ثلاث أبعاد أساسية: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، حيث ينبغي على المؤسسات ان تتبناها ضمن مسؤولياتها بشرط أن تكون بشكل متوازن وتقوم على أرضية محسوبة بدقة وفق معايير الموثوقية والشفافية التامة لكل عملياتها وأنشطتها.

كما يعرفها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بالسلوك الاخلاقي للمؤسسة اتجاه المجتمع وتشمل سلوك الادارة المسؤول في تعاملها مع الاطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسات الاعمال وليس مجرد حاملي الأسهم، حيث قد يغطي هذا المفهوم ايضا القيم المرتبطة بحماية البيئة[1].

من خلال ما سبق يمكن اعتبار المسؤولية الاجتماعية هي مفهوم بموجبه تهتم المؤسسات الاقتصادية بمصالح المجتمع من خلال الاخذ بعين الاعتبار تأثير انشطتها على المستهلكين والموظفين وحملة الاسهم والمجتمع والبيئة وذلك في مختلف اوجه انشطتها وعملياتها.

3. **تعاريف الفرص والفوائد الناجمة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية:** إن قيام المؤسسة الاقتصادية بدورها اتجاه المسؤولية الاجتماعية يمكن ان يفتح الباب امامها لتحقيق كثير من المنافع والفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي ترجع بالفائدة على المؤسسة والمجتمع على حد سواء، نذكر[2]:

- الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة من شأنها أن تدفع جميع افراد المجتمع بدعم أهدافها وسياساتها التنموية وكذا الاعتراف بممارساتها ومن ثم المساهمة في انجاح خططها وأهدافها؛
- إمكانية خلق مناصب عمل جديدة جراء اقامة المشاريع الخيرية والاجتماعية ذات الطابع التنموي؛
- رفع الأداء المالي وقيمتها السوقية جراء تلك العلاقة الحقيقية الموجودة بين الممارسات الاجتماعية للمؤسسة وأثره على أدائها المالي، حيث تشير بعض الدراسات التي أجريت سنة 1999 أن المؤسسات التي تقوم بالالتزامات ذات طابع اخلاقي واجتماعي حققت ارتفاع في قيمة اسهمها السوقية بمقدار 2 الى 3 مرات مقارنة بمثيلاتها من المؤسسات التي لم تقم بهذه الالتزامات؛
- إن المؤسسات التي تتبنى برامج تحسين ظروف الموظفين كالتأمينات والتسهيلات فإنها ستحد من ظاهرة التغيب والتلاعب في صفوف الموظفين، نظرا لأن برامج الرعاية الصحية ستزيد من انضباطهم وتخلصها من تكلفة التغيب بنسب معتبرة، ومن ثم تزداد قدرتها على

---

[1]. مؤتمر الامم المتحدة والتنمية "كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع والاتجاهات والقضايا الراهنة"، منشورات الامم المتحدة، نيويورك، جنيف، 2004، ص:27.

[2]. أحمد عبد الكريم، " المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال: مجالاتها ومعوقات الوفاء بها" ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 11، عمان، الأردن، 1997. ص: 55.

الاحتفاظ بالموظفين الاكفاء وترتفع انتاجيتهم وتتقلص في المقابل تكلفة التوظيف والتكوين لعاملين جدد؛

- المؤسسات الاقتصادية المزاولة للمسؤولية الاجتماعية يمكنها ان تمتلك سمعة متميزة في اوساط المجتمع والمحيط الذي تنشط فيه، مثل المؤسسات التي تشغل الاطفال والنساء كعمالة رخيصة وكذلك تلك التي لا تلحق أضرار بالبيئة فإنها ستمتلك اسم تجاري جذاب ومتميز يمكن ان يساهم في رفع حجم مبيعاتها وخلق ولاء والتزام اقوى لدى عملائها اتجاه سلعها وخدماتها.

من خلال ما سبق يمكن القول انه في عصر العولمة والانفتاح العالمي الذي تشهده بيئة الاعمال الدولية الجديدة فإنه قد بات نجاح المؤسسات الاقتصادية قائم على قيامها بمسؤولياتها الاجتماعية والذي يعتمد بشكل اساسي على التزاماتها بثلاث معايير اساسية: احترام المؤسسة لبيئتها الداخلية والخارجية ودعم المجتمع ومساندة وحماية البيئة.

4. **مؤشرات تقييم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية**: في العموم توجد 04 مؤشرات اساسية يعتمد عليها في عملية تقييم الانشطة والأداء الاجتماعي للمؤسسة وهي[1]:

- مؤشر الاداء الاجتماعي لحماية البيئة: يشمل جميع التكاليف التي تتحملها المؤسسة لحماية افراد المجتمع والمحيط الجغرافي الذي تعمل ضمن نطاقه من خلال سعيها بجدية لرد وتعويض الاضرار الممكن حدوثها جراء مزاولتها لأنشطتها المختلفة، مثل تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة البحرية والنباتية وتلوث المياه ... .
- مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع: يتضمن كافة تكاليف وإسهامات المؤسسة اتجاه خدمة المجتمع مثل مشاركتها في وضع برامج تعليمية وثقافية ورياضية وخيرية لأبناء الموظفين وأفراد المجتمع او المشاركة في الاعياد والمناسبات الوطنية، وأيضا في حالة الكوارث الطبيعية.
- مؤشر الاداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة: يحتوي على كل التكاليف اتجاه العاملين بالمؤسسة ماعدا الاجر الاساسي فضلا على الالتزامات التي توفرها لهم كالاهتمام بحالتهم الصحية وعائلاتهم وكذا برامج تدريبهم وتحسين اوضاعهم الاجتماعية والثقافية بعد انتهاء فترة خدماتهم، الامر الذي من شأنه أن يخلق نوع من الولاء والاحترام والانتماء لموظفيها وعائلاتهم ومن ثم افراد المجتمع.
- مؤشر الاداء الاجتماعي لتطوير الانتاج: يتضمن كافة التكاليف التي تصب الى تحسين خدمة المستهلكين مثل التكاليف المقدمة في اطار مراقبة جودة الانتاج وكذا تكاليف البحث والتطوير وأيضا تلك الخدمات والضمانات المقدمة ما بعد البيع، كل هذه الالتزامات

---

1. حارس كريم العاني، "دور المعلومات المحاسبية في قياس و تقويم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية"، المؤتمر العلمي الرابع : الريادة و الإبداع (استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات الأعمال)، جامعة البحرين، مملكة البحرين، 2005/03/15 -16.

من شأنها أن تحسن العلاقة وتخلق حالة رضا لدى المستهلكين اتجاه المؤسسات جراء المنافع المتأتية من سلعها وخدماتها.

5. المسؤولية الاجتماعية بين آراء التأييد والمعارضة: إن المتتبع للمواضيع والأدبيات التي تهتم بدراسة موضوع المسؤولية الاجتماعية نجد ان آراء المتخصصين والخبراء حولها تنقسم بين فريق مؤيد وآخر معارض فيما يخص الاداء والدور الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية.

1.5 الآراء المؤيدة للمسؤولية الاجتماعية: ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من فكرة مفادها أن على المؤسسات الاقتصادية ان تحافظ على مصلحة المجتمع في الوقت الذي تعمل فيه على تحقيق مصالحها الذاتية، حيث يعتبرون انه ليس هناك مبرر ولا جدوى لهذه المؤسسات اذا لم تكن تهتم بقضايا مجتمعها الأساسية، كما تعتبر هذه الوظيفة الجديدة المؤسسة بمثابة رد للاعتبار وتحسين لصورتها في اذهان افراد مجتمعها مدعمين رأيهم بالحجج التالية[1]:

- اعتبار المؤسسة انها نظام مفتوح وجزء لا يتجزأ من المجتمع الذي تنشط فيه، لذلك فهي مطالبة بتحقيق اهدافها المختلفة (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية ...)؛
- إن وظيفة المسؤولية الاجتماعية تعتبر استثمار مستقبلي مهم للمؤسسة حتى وان كان مكلفاً فان ثماره تأتي في الاجل الطويل من خلال خلق فضاءات التواصل الايجابي مع المجتمع ومن ثم رفع عوائدها مستقبلا؛
- يتجه انصار هذا الاتجاه الى ان المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لا تعني تخليها عن هدفها الاساسي في تحقيق وتعظيم الربح وإنما لابد ان يكون بشكل متوازن بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي، حيث ان دورها الاجتماعي من شانه ان يعزز من ميزتها التنافسية ويعمل على تحسين صورتها وسمعتها في وسط مجتمعها؛
- المسؤولية الاجتماعية من شأنها ان تحسن العلاقة القائمة بين الدولة والمؤسسة وكذا التقليل من الاجراءات الحكومية وقوانينها المتدخلة في شؤون اعمالها، فمشاركة المؤسسة في حل المشاكل التقليدية الملقاة على عاتق الحكومة يقطع الطريق امام الراغبين في تقييد وعرقلة حرية نشاطها من رجال دولة أو سياسيين ويفتح لها الباب في المقابل للحصول على امتيازات تشجيعية لتوسيع دائرة نشاطها نظرا لأنه تعتبر عنصر فاعل وفعال في المجتمع؛
- المسؤولية الاجتماعية تقوم بتخفيض حدة التضارب والتعارض الموجود بين اصحاب المصلحة المختلفين، فبالنسبة للمالكين فانه من الممكن ان يتعزز موقف المؤسسة وتزداد مبيعاتها عندما تساهم اجتماعيا في إنعاش الوضع العام للدولة، كما أن فكرة المردود المستقبلي الناتج من الأثر الحسن الذي تتركه المساهمة الاجتماعية في نفوس الافراد ليس من شانه ان

[1]. طاهر محسن المنصور الغالبي، المرجع السابق، ص ص: 73- 75.

يعطي فقط عوائد آنية بل حتى مستقبلية، فضلا عل امكانية ان يصبح الدور الاجتماعي مدخلاً فعالاً لخلق وزيادة الثقة وعدم تعارض وتضارب المصالح بين الاطراف المختلفة.

2.5 الآراء المعارضة للمسؤولية الاجتماعية: ينظر اصحاب هذا الاتجاه وترتكز وجهة نظرهم من زاوية النظرية الاقتصادية حيث يرى الاقتصادي "ملتون فريدمان" ان على اصحاب المؤسسات ان يعملوا من منطلق الاقتصاد الحر وليس انطلاقاً من مبادئ المسؤولية الاجتماعية، لان الهدف الاساسي لأي مؤسسة هو تعظيم الربح وان اي تصرف خارج هذا المجال يعتبر انفاق في غير مجاله وهو تصرف غير اقتصادي، حيث يقدم اصحاب هذا التيار الحجج التالية[1]:

- ان تبني المؤسسة الاقتصادية للأدوار الاجتماعية، خاصة تلك التي يقوم بها القطاع الخاص تؤدي الى خرق قاعدة تعظيم الربح والتي هي جوهر وجود اي مؤسسة ومسؤولياتها الاولى، نظرا لأنها وجدت اساسا للعمل وتقديم سلع وخدمات بنوعية عالية وبأسعار مقبولة، لكن من خلال مزاولتها لنشاطها فإنها تقوم بعمليات التوظيف ودفع الضرائب للمجتمع والمساهمة في تحسين ميزان المدفوعات وما يتبعها من اثار ايجابية على المجتمع؛
- امكانية تقليص الاهداف الاقتصادية الاساسية مع مرور الوقت مقابل زيادة مطالب المجتمع والدولة بتبني الاهداف الاجتماعية، يجعل المؤسسة عاجزة على الارتقاء بالإنتاجية والاستثمار في مجال البحث والتطوير وتطوير التكنولوجيا وتقديم منتجات جديدة وبالتالي سيضعف ادائها الاقتصادي ومن ثم ستتراجع مبادرتها الاجتماعية؛
- تتحمل المؤسسة الاقتصادية تكاليف عالية جراء الانشطة والأهداف الاجتماعية، نظرا لان هذه الاخيرة في بعض الحالات تفوق امكانيات المؤسسة ومن ثم ستعرضها الى مخاطر، في هذا السياق نذكر تلك المقولة الشهيرة لأحد مديري شركة Général Motors حين قال: " إن كل ما هو جيد وصالح لشركة جنرال موتورز هو بالتأكيد لصالح امريكا ولكن ليس كل ما هو جيد وصالح لأمريكا هو جيد وصالح لشركة جنرال موتورز"؛
- قلة الخبرة والكفاءات الضرورية في المؤسسة التي تمكنها من القيام بالدور الاجتماعي او حل المشكلات الاجتماعية خاصة مع توفر بعض المؤسسات المتخصصة بهذا الدور الاجتماعي، فالأفضل لها ان تسخر هذه الامكانيات لما هو اهم مثل تعزيز ادائها الاقتصادي والتنافسي وكذا تنشيط الاقتصاد؛
- صعوبة المراقبة والمحاسبة والمسائلة القانونية في حالة الانشطة الاجتماعية وعدم توفر معايير متطورة لقياس بدقة الاداء الاجتماعي للمؤسسة.

من خلال ما سبق يمكن القول انه بالرغم من التعارض في الآراء بين المفكرين فانه تبقى الوظيفة الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية أمر ضروري ومهم سواء حققته بشكل مباشر من خلال

[1]. المرجع نفسه.

تسخير الامكانيات المادية والبشرية اللازمة، او بطريقة غير مباشرة من خلال سعيها لتحقيق الاهداف الاقتصادية فإنها في المقابل ستحقق اهداف اجتماعية لموظفيها وأفراد المجتمع.

ثانيا: التأصيل النظري لنظم الادارة البيئية ومتطلبات تطبيقها

تتجه كثير من المؤسسات الاقتصادية في الوقت الحاضر للاهتمام بالاعتبارات البيئية في استراتيجيات اعمالها وخططها طويلة الاجل، حيث يعد هذا الاتجاه أساسياً لبقائها في السوق ولمنافسة نظرائها من المهتمين بالبيئة ويضمن لها تطبيق المواصفات البيئية في انشطتها المختلفة، عليه فانه اصبح من الضروري ان تتوفر هذه الاخيرة على ادارة بيئية بمستويات متميزة وفعالة تساعد على التخطيط والرقابة وتطوير الاداء البيئي بما يتلاءم مع السياسة البيئية، عليه فانه سيعترض هذا الجزء بعض المفاهيم الاساسية حول الادارة البيئية من خلال ايضاح مفهومها والأسباب المؤدية لتبنيها وكذا متطلبات تطبيقها وفي الاخير التعريج على اهم الاثار المترتبة على تطبيق نظام الادارة البيئية.

1. **نشأة وتطور الإدارة البيئية:** يرجع الاهتمام بالإدارة البيئية الى زمن قديم، لكن الانطلاقة الفعلية لهذا الحقل والمجال كانت مع ظهور الثورة الصناعية في أوربا للفترة ما بين (1760- 1820) وما نجم عنها من تلوث وتسريبات للمواد الكيميائية السامة، صاحبها ازدياد الوعي البيئي للمواطنين ودفعهم بالحكومة والمؤسسات آنذاك بضرورة اتخاذ الاجراءات والتدابير البيئية الوقائية اللازمة، نتج عنها اصدار جملة من القوانين المعالجة للتلوث مثل قانون النفايات لسنة 1889 وقانون الصحة العامة لسنة 1912 بالولايات المتحدة الامريكية وكذا قانون الصحة العامة عام 1936 وقانون حماية الانهار عام 1951 ببريطانيا، فضلا على صدور كتاب "الربيع الصامت" للكاتبة راشيل كارسن عام 1962 الذي اشارت فيه الى خطورة استخدام الموارد الطبيعية دون رقابة والآثار الخطيرة الممكن ان تلحق بمستقبل حياة وصحة الانسان جراء التلوث والمشاكل البيئية[1].

كل هذه الظروف دفعت بالجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1968 الى اقتراح عقد مؤتمر يهتم بالمشاكل البيئية والذي عرف في ما بعد بمؤتمر ستوكهولم عام 1972 وخاصة مع ظهور مجموعة من الوكالات البيئية ووكالة حماية البيئة الامريكية. كما انه في عام 1987 تم وضع اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة (لجنة برندتلاند) هذه الاخيرة قامت بنشر تقريرها تحت اسم "مستقبلنا المشترك " الذي كان من اهم افكاره التركيز على مفهوم التنمية المستدامة، حيث ان هذا التقرير بدوره حث المؤسسات الاقتصادية على ضرورة اعطاء اهمية خاصة للاعتبارات البيئية اثناء ادارة انشطتها الانتاجية، وهو ما تم التأكيد عليه في قمة ريو دي جانيرو عام 1992[2].

---

1. نجم العزاوي، "الادارة البيئية –نظم ومتطلبات iso14000 – " ط 1، دار المسيرة، عمان، الاردن، 2007، ص ص: 115- 116.
2. عبد الصمد نجوى، "الادارة البيئية للمنشآت الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي"، المؤتمر العلمي الدولي حول: الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة 08- 09 مارس 2005، ص:135.

بعد هذه الفترة قامت الأمم المتحدة بتشكيل هيئة دولية تحت اسم "مداولة الأمم المتحدة في البيئة والتنمية "التي تفرع منها مجلس اعمال التنمية المستدامة المرتبط بالمنظمة الدولية للتقييس (ISO) والذي اهتم بإصدار مواصفات خاصة بإدارة البيئية ونظامها، كما انه بحلول سنة 1992 ظهرت مؤسسة المعايير البريطانية للمواصفة (BS7750) التي كانت من الوسائل الاساسية لبناء انظمة الادارة البيئية (EMS) في المؤسسات والتي لوحظ بأنها ليست فعالة لتحسين نوعية البيئة، الامر الذي دفع الى ظهور المواصفة الاوروبية (EMAS) عام 1995 ، غير ان تطبيق هذه الاخيرة من طرف المؤسسات فرض عليها تكاليف باهظة وضغوط كبيرة، نجم عنها ظهور سلسلة مواصفات(ISO 14000) كأحد الحلول التي تمكن المؤسسة من تقليص الضغوط الممارسة عليها.

2. **تعريف الإدارة البيئية:** اختلف الباحثون والكتاب في اعطاء تعريف دقيق للإدارة البيئية باختلاف مدارسهم وانتماءاتهم الفكرية، فمن بين أهم التعاريف الموجودة نذكر:

تعريف الاقتصادي الدنماركي .THOMAS H; Christensen": بأنها عبارة عن هيكل المؤسسة ومسؤولياتها وسياساتها وممارستها وإجراءاتها وعملياتها وموادها المستخدمة في حماية البيئة وإدارة الامور البيئية، حيث يحدد نظام الإدارة البيئية فلسفة المؤسسة اتجاه القضايا البيئية ووضع اهداف للبرامج البيئية وتطوير برامج الأداء البيئي"[1].

عرفت المواصفة الفرنسية (NFX30200) الادارة البيئية بأنها " مجموعة انشطة الادارة التي تحدد السياسة البيئية الاهداف والمسؤوليات والتي تنفذ بوسائل مثل تخطيط الاهداف البيئية قياس النتائج والتحكم في الاثار البيئية"[2].

كما عرفتها المنظمة العالمية للتقييس (ISO) "ان الادارة البيئية جزء من النظام الاداري الشامل الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات والممارسات والإجراءات والعمليات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقاتها ومراجعتها والحفاظ عليها"[3].

نشير أيضا إلى أن نظام الادارة البيئية يشكل جزءاً من استراتيجية الإدارة بالمؤسسة، حيث صمم لتحقيق متطلبات المواصفة القياسية (ISO) في مجال ادارة البيئة[4].

يعتبر نظام الإدارة البيئية جزء من نظام ادارة شاملة لمؤسسة ما وهو يشمل البناء التنظيمي، انشطة التخطيط والمسؤوليات والممارسات والإجراءات والعمليات ومصادر التطبيق والمحافظة على

---

1. المرجع نفسه.
2. عبد الصمد نجوى، المرجع السابق، ص:134.
3. نجم العزاوي، المرجع السابق، ص: 122.
4. عز الدين دعاس، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،"اثار تطبيق نظام الادارة البيئية من طرف المؤسسة الصناعية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2010- 2011، ص:44.

الأداء البيئي الجيد، حيث يشمل اوجه الادارة التي تخطط وتنمي وتطبق وتراجع وتحافظ على السياسة البيئية للمؤسسة وأغراضها وأهدافها[1].

من خلال ما سبق يمكن تعريف الإدارة البيئية بأنه جزء من الهيكل التنظيمي للمؤسسة تقوم من خلالها بإدارة انشطتها الداخلية لترشيد واستغلال الموارد بشكل امثل ومن ثم تقليل تأثيراتها السلبية على البيئة الداخلية والبيئة المحيطة بها. كما انه ايضا يمكن اعتبار نظام الادارة البيئية بأنه ذلك النظام الفرعي من النظام الكلي للمؤسسة والذي يستخدم فيه نظم الادارة البيئية بشكل عملي، حيث تقوم من خلال هذه الادارة بدور حلقة ربط بين المؤسسة والبيئة بكل معطياتها بالشكل الذي يضمن لها الاستمرار والتوفيق معاً دون وجود اي نزاعات او اضرار.

3. **الأهداف المرجوة من وراء تبني نظام الادارة البيئية:** تسعى كل مؤسسة من خلال تبنيها لنظام الإدارة البيئية تحقيق التكيف والاستعداد الجيد والايجابي لتعاملها مع القضايا البيئية وإدارتها ضمن سياسة واضحة تأخذ فيها بعين الاعتبار الاجراءات والقوانين البيئية السائدة ومن ثم تحقيق الاهداف التالية[2]:

- مساعدة المؤسسة الاقتصادية على وضع الاهداف والسياسات الخاصة بالإدارة البيئية؛
- توجيه المؤسسات نحو المتطلبات والتشريعات ذات الصلة بأساليب وسلامة الإدارة البيئية؛
- السماح للمؤسسات الاقتصادية بالتفاعل مع القضايا البيئية بمعطياتها وعناصرها المختلفة؛
- تشجيع المؤسسات الاقتصادية الحصول على شهادة المطابقة المتعلقة بسلامة البيئة من الجهات المختصة ومن ثم تمتلك مزايا تنافسية في الاسواق، خاصة مع ازدياد الطلب على المنتجات والسلع غير الملوثة للبيئة (منتجات صديقة للبيئة) والمحافظة عليها.

4. **دوافع تبني نظام الادارة البيئية:** تنقسم هذه الأسباب الى دوافع خارجية و اخرى داخلية، فالأولى تكون عبارة عن الضغوطات التي تكون المؤسسة مجبرة على تبنيها وتطبيقها مثل تطبيق لقوانين ومتطلبات المواصفة البيئية بينما الثانية فان المؤسسة يمكنها ان تتحكم فيها والتي تكون جملة من المزايا الناجمة عن تبنيها لنظام الإدارة البيئية.

1.4 **الأسباب الخارجية:** نلخصها في ما يلي[3]:

1.1.4 **طلب السوق:** مع ازدياد انتشار الوعي البيئي لدى المنتجين والمستهلكين فقلد اصبحت قوى السوق تصب في خانة المنتجات المسؤولة بيئياً وتقاطع المنتجات المضرة بالبيئة، حيث تقوم كثير من المؤسسات حالياً بالاهتمام بالجوانب البيئية نظرا لأنه توجد بعض البحوث والدراسات حول المجتمع

---

1. المرجع نفسه.
2. عز الدين دعاس ، المرجع السابق، ص:47.
3. يوسف حجيم الطائي وآخرون، " نظم ادارة الجودة في المنظمات الانتاجية والخدمية، دار اليازوري، عمان، الاردن، 2009، ص: 390.

الأمريكي التي تشير الى ان 80٪ من الزبائن يستخدمون ويعتمدون على المعايير البيئية ضمن سلوكهم الشرائي.

2.1.4 **المساهمين والمقرضين والمستثمرين:** تعرف المؤسسة ضغوطا متزايدة من قبل المساهمين والمقرضين والمستثمرين في يخص معلومات الاداء البيئي وكذا المعلومات المتعلقة بالأداء المالي، حيث يرجع هذا الاهتمام لتلك العلاقة الموجودة بين تدهور الممارسة والأداء البيئي للمؤسسة الذي يمكن ان ينجم عليه ازدياد التكاليف والمخاطر ومن ثم تقليص الأرباح[1].

3.1.4 **الفرص المتاحة في السوق:** تستفيد المؤسسات المنتجة للسلع غير المضرة بالبيئة بحصة سوقية كونها تساعد عملائها على تحقيق اهدافهم البيئية، مستخدمة في ذلك وسائل انتاج متطورة وتكنولوجيا نظيفة وعالية، حيث ان كل هذه المعطيات الجديدة من شأنها أن تدعم القدرة التنافسية للمؤسسة خاصة إذا استطاعت هذه الأخيرة أن تحصل على شهادة نظام الإدارة البيئية او شهادة المطابقة للجودة العالمية، فإن هذه المعطيات تمنح للمؤسسة ميزة عند مثيلاتها كونها تعكس مدى اهتمامها بالجوانب البيئية.

4.1.4 **الإلتزامات الحكومية:** تلعب الدولة دوراً حاسماً وفعالاً في تفعيل الاداء البيئي عن طريق وضعها لقوانين وفرضها لسياسات وأنظمة بيئية، حيث تشير البيانات والإحصائيات أن كثير من الدول حالياً قد قطعت أشواطاً كبيرة في دعم هذا الاتجاه (الدول المتقدمة) وأصبحت تفرض القواعد البيئية كعوائق امام الدول النامية لدخول منتجاتها الى اسواقها وفي التجارة الدولية، خاصة في ظل الاتفاقيات الصادرة من قبل المنظمة العالمية للتجارة.

2.4 **الأسباب الداخلية:** نوجزها في ما يلي:

- إمكانية المؤسسة تحسين ادائها وفعاليتها الناجمة عن عمليات الاستغلال الامثل للموارد؛
- إمكانية زيادة الكفاءة التشغيلية الناجم عن تقليل الهدر للمواد الاولية وكذا الوقاية من التلوث؛
- التحكم الجيد في سلوك المستهلك وأساليب الحديثة في الادارة المحتملة ذات علاقة بالبيئة؛
- تكوين عاملين قادرين على حماية البيئة وزيادة وعيهم بالمحيط والمجتمع والقضايا البيئية.

5. **متطلبات تطبيق نظام الإدارة البيئية:** يتكون نظام الإدارة البيئية حسب اللجنة (207) التابعة للمنظمة العالمية للتقييس ووفقا للمواصفة(ISO 14000) من خمسة مكونات أساسية[2]:

---

[1]. محمد عبد الوهاب العزاوي، "انظمة ادارة الجودة البيئية"، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الاردن، 2002، ص:194.

[2]. فاتح مجاهدي وشراف براهيمي،" الادارة البيئية كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة الصناعية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول : المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، يوم 09و10 نوفمبر 2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، ص ص:6- 7.

1.5 **السياسة البيئية**: يقصد بها المبادئ والأهداف المتعلقة بالأداء البيئي الشامل للمؤسسة الصناعية والتي يتم من خلالها تحديد الإطار العام لعملها البيئي، حيث تقع مسؤولية وضعها على عاتق الادارة العليا اما المستويات الادارية الاخرى فتهتم بالمشاركة في عملية تنفيذها واقتراح التعديلات اللازمة ان استوجب الامر ذلك.

2.5 **التخطيط**: في هذه الخطوة يتم تحديد الجوانب البيئية وترتيبها حسب الأهمية والأولوية ومن ثم تحديد المتطلبات القانونية التي تتوافق معها، وبعد ذلك يتم تطويرها الى غايات وأهداف بيئية ليتم في الاخير اعداد برنامج عمل يتم من خلاله انجاز هذه الاهداف بالشكل الذي يتناسب مع ما هو مطلوب والمعلومات المستخدمة.

3.5 **التنفيذ والتشغيل**: يتم في هذه المرحلة تحديد الهيكل التنظيمي المناسب للإدارة البيئية يتم فيه تحديد وتقسيم المهام المسؤوليات والسلطات، اضافة الى تكوين وتوعية الموظفين ورفع مهاراتهم خاصة تلك المتعلقة بالجوانب البيئية شرط ان تتم هذه العمليات تحت اشراف نظام اتصال مناسب داخلياً وخارجياً يخدم اهداف المؤسسة بشكل عام، لتنتهي هذه المرحلة بتوثيق لنظام الادارة البيئية باعتباره قاعدة بيانات بيئية مرجعية، تتبع بعمليات وأنظمة رقابة على كل الانشطة البيئية الهامة وتكون في حالة استعداد تام لكل التغيرات الحاصلة.

4.5 **إجراءات الفحص والتصحيح**: تعتبر هاتين العمليتين من الانشطة الاساسية في الإدارة البيئية كونهما يضمنان التوافق بين اداء المؤسسة مع ما هو مخطط عن طريق متابعة وقياس كل ماله تأثير مباشر على الجوانب البيئية حيث يتم توثيقها وتنظيمها وحفظها مراجعتها ضمن سجلات الادارة البيئية يمكن الرجوع اليها كإجراءات تصحيحية ووقائية.

5.5 **المراجعة الإدارية**: تعتبر آخر ما تحتاج اليه نظام الادارة البيئية والتي تتم على النحو التالي:

- القيام بعملية المراجعة بصفة دورية ولفترات زمنية مختلفة؛
- جمع المعلومات الضرورية لعملية التقويم والتصحيح والتوثيق لعمليات المراجعة؛
- توضيح مدى الحاجة لتغيير السياسات والأهداف العامة.

في الأخير يمكن القول أن الهدف العام لكل من هذه العمليات سالفة الذكر يكمن في تشكيل بما يسمى انشاء عملية التحسين المستمر لكل عمليات وأنشطة المؤسسة والتي يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل1 : مراحل ومتطلبات تطبيق نظام الإدارة البيئية

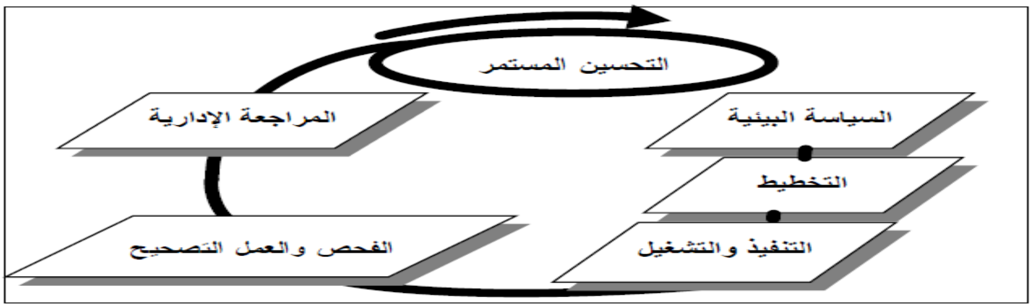

المصدر: فاتح مجاهدي وشراف براهيمي،" الادارة البيئية كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة الصناعية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول : المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، يوم 09و10 نوفمبر 2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، ص ص:6- 7 .

6. الآثار المترتبة من تطبيق نظام الإدارة البيئية: يمكن تقسيم آثار تطبيق الادارة البيئية الى[1]:

1.6 الآثار الاقتصادية: يمكن حصرها في أربعة محاور أساسية وهي: زيادة الإنتاجية، وفورات في التكاليف، وفورات مالية في مجالات متنوعة، تحقيق مزايا تسويقية. نذكر منها ما يلي:

- تقليل هدر الموارد والطاقة وترشيد استخدامها؛
- زيادة انتاجية العاملين بجعل محيط العمل مناسب بيئياً، حيث تشير بعض الدراسات الحديثة ان الأبنية المناسبة بيئياً يمكن ان تزيد بنسبة 15٪ من انتاجية العاملين في المؤسسات التي تشتغل في مثل هذه البنايات؛
- اعادة استغلال النفايات ورسكلتها وبالتالي تخفيض تكاليف التخلص منها؛
- تقليص التكاليف التشغيلية الناجمة عن تخفيض استهلاك الطاقة والموارد الاخرى؛
- تخفيض الأعباء المالية المفروضة بسبب التلوث الناتج عن انخفاض مصاريف التامين والتعويضات اتجاه الاضرار البيئية؛
- الاستفادة من مزايا تمويلية نظير التزامها بالتشريعات البيئية مثل ان تحصل على قروض ميسرة او ان تحصل على إعانات حكومية أو دولية؛
- تحسين علاقتها مع محيطها الخارجي (مستهلكين، عملاء، موردين، الدولة) ومن ثم تحسين سمعتها على المستوى المحلي والأجنبي، الامر الذي قد ينجم عليه ارتفاع في حصتها السوقية.

2.6 الآثار الاجتماعية: تتمثل في ما يلي

- المساهمة في تقليص المخاطرة المؤثرة على صحة وامن الانسان الناجمة من انشطة القطاع الصناعي؛

[1]. محمد عبد الوهاب العزاوي،"انظمة ادارة الجودة والبيئة"، دار وائل للنشر،ط1، عمان ،الاردن،2002، ص ص: 239 - 244.

◆ يمكن ان تساعد في انشاء لغة مشتركة وتفكير معين حول الجوانب البيئية مما يساهم في تحقيق التواصل بين المؤسسات والمجتمعات والدول في شكل شبكات تعاون والعمل مع بعضها البعض في هذا المجال؛

3.6 **الآثار البيئية**: نلخصها في:

◆حماية الانظمة البيئية والطبيعية؛

◆ تحقيق اهداف التنمية المستدامة عن طريق الحد من الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية؛

◆ المساهمة في معالجة المشاكل البيئية التي يعرفها كوكب الارض والتي تهدد مستقبل جميع المخلوقات مثل مشكلة الاحتباس، ثقب الاوزون... .

4.6**الآثار الإدارية**: نذكر اهمها:

◆ زيادة رضا العاملين؛ الناجم عن اشراكهم في تنفيذ متطلبات نظام الادارة البيئية وكذا زيادة وعيهم البيئي؛

◆ الاستفادة من مراجعة الادارة للأنظمة البيئية كآلية ادارية متميزة تسهم في التحسين المستمر للأداء العام للمؤسسة؛

كما تجدر الإشارة أنه بالرغم من تلك المزايا والآثار الإيجابية الناجمة عن تبني المؤسسة الاقتصادية لنظام الإدارة البيئية فانه هذا لا يعني عدم وجود بعض الآثار السلبية لهذه الاخيرة، حيث أن تكاليف تنفيذ المؤسسة لهذا النظام والتي تتفرع إلى تكاليف هيكل التنفيذ مثل تكلفة إعداد نظام الإدارة البيئية وطرق إدارته وتكلفة الحصول على الشهادة والتي تعتبر من أهم ما يثقل كاهل المؤسسة ويعرقل سيرها ويضعها في بعض الحالات أمام ضغوطات والتزامات تفوق قدرتها والموارد المتاحة لها، لكن في العموم فإن الآثار الإيجابية المتوقعة من تبني نظام الإدارة البيئية يبقى إلى حد ما أكبر من حجم المخاطر والآثار السلبية لها.

ثالثا: دور المسؤولية الاجتماعية في دعم نظم الادارة البيئية داخل المؤسسة الاقتصادية

في ظل الاهتمامات المتزايدة بالبيئة والحفاظ على مواردها المختلفة ظهرت مفاهيم ادارية أصبحت تسخر لتحقيق هذا الهدف في المؤسسات الاقتصادية، ومن بين اهم هذه المفاهيم وأكثرها شيوعاَ هي المسؤولية الاجتماعية التي تتضمن ذلك الدور الذي تقوم الذي تقوم به المؤسسات اتجاه المجالات الاجتماعية والبيئية، حيث توجد كثير من الدراسات التي تدعو الى اهمية استخدام المسؤولية الاجتماعية كأداة لدعم نظم الادارة البيئية ومن ثم تحقيق التكامل فيما بينهما، وهو الأمر الذي يسعى هذا المحور لتغطيته من خلال تسليط الضوء على تلك العلاقة الموجودة بين اتجاهات المسؤولية الاجتماعية وبين متطلبات وحيثيات نظم الادارة البيئية.

1. مجالات المسؤولية الاجتماعية ذات صلة بالمفاهيم البيئية:

أصبح المجتمع في الوقت الحالي معني بشكل كبير ومتزايد بالآثار البيئية التي تتركها أنشطة وممارسات المؤسسات الاقتصادية على صحة الانسان اولاً وعلى الطبيعة اكثر من أي وقت سابق فمنذ الاحتفال بيوم الأرض عام 1970 كانت نظرة مدراء المؤسسات اتجاه القائمين بهذا الاتجاه على انهم مجموعة من المعارضين لحرية الاستثمار والعمل، اما حالياً فان جماعات حماية البيئة عن التلوث أصبحوا قوة حقيقية ضاغطة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، كلمتهم مسموعة وآرائهم محترمة محلياً ودولياً، كما أنه ازداد الاهتمام بالجوانب البيئية وبالتأثيرات السلبية للمؤسسات الصناعية على البيئة من قبل مدراء المؤسسات خصوصا بعد أن أصبح هذا التهديد على المدى الطويل بتجسيده في تدمير طبقة الاوزون الامر الذي ينجر عنه انبعاث الغازات تعود بآثار سلبية على حياة الانسان والطبيعة وتحدث تغييرات في المناخ من جهة، ومن جهة اخرى تدعم الاهتمام بهذا الاتجاه بعد صدور السلسلة الخاصة بالأمان البيئي والمتمثلة في (ISO14000) حيث انه من ابرز الوسائل التي تتصاعد اهميتها في مسألة تقييم مشكلات التلوث البيئي لمنتجاتها في كل مرحلة من مراحل حياته بدءاً بالحصول على المواد الخام ثم التصنيع والتوزيع وأخيراً الاستهلاك[1].

2. العلاقة الموجودة بين مفهومي التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية:

بالرجوع إلى الأدبيات المختلفة التي تتناول البحث في مفهوم المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة نجد أنه هناك نوع من التداخل والنقاط المشتركة بين هذين المفهومين في كثير من المحاور خاصة تلك المتعلقة بالجوانب البيئية، فالمفهوم الأول يقوم بالدمج بين الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أما المفهوم الثاني فهو بدوره يسعى للتنسيق بين الجوانب والاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية حيث نلاحظ ان نفس العناصر تقريباً التي تحتويها المسؤولية الاجتماعية هي نفسها التي تدعوا اليها المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة، الأمر الذي من شأنه أن يوحي للوهلة الأولى بأن هذين المفهومين متكاملين وغير متضاربين سواء على مستوى الأهداف والمجالات التي يشملها كل واحد منهما[2].

كما نشير إلى أن المؤسسة الاقتصادية في علاقتها مع المجتمع فإنها يمكنها أن تساهم في تحسينه او تخريبه من خلال انشطها الاقتصادية، لذلك فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يدعوها الى ضرورة توفير الجو الملائم للعمل يعود عليها بالمنفعة في الاجل الطويل والذي يُفضل أن يجمع بين المفاهيم الاقتصادية والتجارية من جهة وبين المفاهيم الاجتماعية من جهة اخرى، نظراً لأنه في حالة غياب محيط عمل غير مستقر وكذا نسيج اجتماعي متماسك (رأس المال الاجتماعي) فمن شأنه أن يهدد مصالح المؤسسة وتواجدها، عليه فلا بد على المؤسسة الاقتصادية الحديثة أن تبرز عن التزاماتها اتجاه المجتمع من خلال مساهمتها في حل المشاكل الاجتماعية البيئية (تقليص البطالة حماية

---

[1]. دافيد ريتشمان وآخرون، "الادارة المعاصرة" ترجمة رفاعي محمد رفاعي، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،2004، ص:89.

[2] . *Lise Moutamalle; » l'intégation du développement durable au management quotidien d'une enteporise »; éditions l'Harmattan; Paris; 2004; p: 126.*

المستهلك، احترام حقوق الإنسان حماية البيئة، الاستغلال الرشيد والأمثل للموارد المتاحة والحفاظ على حقوق الأجيال اللاحقة) حيث يلاحظ ان هذه الاهداف هي نفسها المبادئ التي يدعوا اليها مفهوم التنمية المستدامة وتؤكد مرة أخرى على تلك العلاقة الوثيقة بين هذين المفهومين[1].

في السياق نفسه فانه نجد المؤسسات الاقتصادية اليوم اصبحت تولي اهتماماً كبيراً لمفهوم التنمية المستدامة وكل المجالات التي يشملها الاقتصادية منها والاجتماعية والبيئية من خلال اعداد تقارير دورية تصنف على اساسها ضمن هيئات دولية معتمدة في عملية اعدادها على المواصفات المتعلقة بنظم الادارة البيئية ومعايير (ISO 14000).

من خلال ما سبق يمكن القول انه اصبح من الضروري على المؤسسة الاقتصادية الحديثة احترامها والتزامها للمبادئ التي يحملها مفهوم التنمية المستدامة من خلال ابرازها وتطبيقها لالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية عن طريق وضع سياسات واستراتيجيات واضحة، خاصة في ظل وجود ذلك التداخل والتكامل والتنسيق الموجود بين مفهومي التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

3. علاقة المسؤولية الاجتماعية بالسياسة البيئية للمؤسسة الاقتصادية:

تستطيع المؤسسة تطبيق أسس ومعايير للإدارة البيئية وجعل الجوانب البيئية أولى الاهتمامات من خلال ذلك الدور الذي تقوم به الإدارة العليا في تحقيق التكامل في العلاقة بين تطبيقات نظم الإدارة البيئية وربطها بالاهتمام الدائم بمتابعة المشكلات البيئية، حيث يتم ذلك بتخصيص لها جهاز خاص داخلها توكل له مسؤولية تحديد هذه العلاقة والأسباب الرئيسية التي من ورائها وكذا التركيز على احداث فيها التطوير المستمر والتعلم من الاخطاء وتقويمها، بشرط ان يتحلى هذا الجهاز بالديناميكية والمرونة المناسبة في معالجة المشاكل البيئية التي قد تظهر مستقبلاً[2].

كما يمكن للإدارة العليا بالمؤسسة أن تقوم بتوجيه العاملين فيها بكافة تخصصاتهم ومستوياتهم أن يساهموا في إنجاح دور الإدارة البيئية من خلال تعزيز مهاراتهم وتدريبهم على تنفيذ مبادئ المسؤولية الاجتماعية خاصة بتلك الجوانب المتعلقة بالمسؤولية البيئية فيها، وأن تجعلهم على دراية بكل الآثار والمستجدات البيئية من خلال فتح دورات تكوينية وتحسيسية اتجاه القضايا البيئية وتأثيراتها على أنشطة المؤسسة الاقتصادية، يفتح فيها المجال لكل عامل بأن يقدم أفكارا جديدة واقتراحات من شأنها أن تطور هذه الإدارة البيئية[3].

من خلال ما سبق يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها أن آليات نشر اتجاهات المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة بأبعادها ودعائمها المختلفة تعتبر حلاً مناسباً وفعالاً لتحفيز الالتزام البيئي للمؤسسة ويعطيه الاطار التنظيمي المناسب نظرا لأنها من خلال الواجبات الاجتماعية للمؤسسة اتجاه القضايا البيئية فإنها ستجد نفسها مجبرة على وضع خطة ذات كفاءة تتضمن تحديد المؤسسة اهدافاً

---

[1] . *Cécile Renouard; la responsabilité éthique des multinationales; Presses universitaires de France; Paris; 2007 ;p :140.*

[2] .*Michel Capron et Françoise Quairel-Lanoizelée; la responsabilité d'entreprise; éditions la découverte; Paris; 2007; p: 23*

[3] . خالد مصطفى قاسم، "إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصر"، الدار الجامعية، مصر 2007،ص:92.

معينة لتطوير أدائها البيئي، يتبعها اختيار لنظم الإدارة البيئية اللازم تطبيقه ومن ثم اختيار فريق عمل توكل إليه مسؤولية التنفيذ يكون قادر على التعامل وتحليل القضايا وحلها، كما يمكنه أن يعقد اجتماعات دورية تقوم بتوعية وتحسيس المسؤولين والعاملين في كل المستويات المختلفة بمستجدات القضايا البيئية وانعكاساتها على المؤسسة.

عليه فإن للمسؤولية الاجتماعية دوراً رئيسياً وتعتبر ركيزة محورية في تحديد السياسة البيئية للمؤسسة، لأنه من خلال ضمها للالتزامات الاجتماعية ضمن رسالتها ورؤيتها الاستراتيجية وفق اطار عام يتم من خلاله استنباط الأهداف البيئية الكبرى في المؤسسة ومن ثم تحويلها إلى خطط وممارسات عملية، حيث أن مظاهر الالتزام الاجتماعي للمؤسسة خاصة تلك المتعلقة بالبيئة تسهل عليها عملية إعداد سياستها البيئية من خلال تحديد الخطوات التنفيذية المحورية لكيفية تعامل المؤسسة مع المعطيات البيئية ووضع الخطوات التنفيذية التي يعتمد عليها في رصد ومتابعة المستجدات والأحداث البيئية وأيضا في تحسين الوضع البيئي للمؤسسة.

4. المسؤولية الاجتماعية أداة لتنفيذ الالتزامات البيئية في ظل الثقافة التنظيمية للمؤسسة الاقتصادية :

تلعب الثقافة التنظيمية للمؤسسة دوراً هاماً في تطوير وتدعيم المفاهيم الخاصة بالإدارة البيئية والحفاظ عليها داخل المؤسسة حيث أنها لا تكون فعالة إلا اذا كانت تراعي الجوانب والالتزامات الاجتماعية (الجوانب الاقتصادية، الجوانب الاجتماعية، الجوانب البيئية)، كما أنها تدعم وضع ومكانة المؤسسة في السوق والمجتمع كلما كانت هذه الثقافة تحمل مبادئ راقية وتعكس احتراماً للإنسان والمجتمع والبيئة[1].

من جهة أخرى فإنه يظهر دعم الثقافة التنظيمية لمفاهيم الإدارة البيئية والمعطيات البيئية اذا كان تسعى لخلق الادراك والوعي بأهمية الحفاظ على البيئة وكيفية حمايتها وتنميتها بالطرق المتعددة عند جميع المستويات المختلفة فيها (العليا، المتوسطة، التشغيلية) وبالشكل الذي يتلائم مع قدرات المؤسسة المادية البشرية. كما تجدر الإشارة أن المؤسسة الاقتصادية من خلال انشطتها الاجتماعية التي تجسدها ضمن مبادئ ثقافتها التنظيمية تسعى لإيجاد النظم التي من خلالها تعمل على تحسين صورتها العامة امام المجتمع، حيث تحاول أن تعطي صورة على أنها تحترم الانسان والطبيعية وأنها لا تلحق ضرر بالبيئة (مؤسسة صديقة للبيئة)، كما أنه من أجل تحقيق هذين الهدفين لابد عليها أن تخلق إطارا تنظيمي للإدارة البيئية تحدد فيه مسؤولياتها وتضع فيه آليات التقييم والمتابعة، آخذة بعين الاعتبار الآثار والاهتمامات البيئية في كل القرارات التي تصدرها حالياً ومستقبلاً[2].

---

[1] . *Michel Capron et Françoise Quairel-Lanoizelée; op ;cit ;p :34.*
[2] . *Cécile Renouard; la responsabilité éthique des multinationales; op ;cit ;p :151*

الخلاصة:

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية احدى الوسائل الضرورية والفعالة التي تستطيع من خلالها الربط والتنسيق بين الجوانب والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تنعكس في انشطة وعمليات والتزامات معينة اتجاه المجتمع والبيئة، حيث أن هذه الممارسات ستساهم بشكل كبير في تحقيق اهداف التنمية المستدامة داخل المؤسسات الاقتصادية.

كما نشير إلى أن المؤسسة في سعيها لدمج وضم الاهتمامات البيئية عن طريق المسؤولية الاجتماعية فإنها ستجد نفسها مجبرة لمزاولة مجموعة من الانشطة والالتزامات عند صنع قراراتها معتمدة في ذلك على سياسات واستراتيجيات مرنة ومتطورة تسمح لها بتحقيق الأهداف المنشودة، كل هذا لابد أن يدعم بقيامها بأنشطة بيئية ونشر للثقافة البيئية بين أوساط موظفيها، فضلا ضرورة بقائها على اتصال دائم بالجهات المتخصصة والهيئات الرسمية من اجل معرفة المستجدات وكذلك لتقييم عملياتها ومقارنتها مع المعايير البيئية، خاصة إذا كانت مقيدة بمواثيق واتفاقيات محلية ودولية حول البيئة أو متحصلة على شهادات عالمية للبيئة.

أما بالنسبة لتلك العلاقة الموجودة بين مفهومي المسؤولية الاجتماعية نظم الادارة البيئية فانه ليس بوسع اي مؤسسة اقتصادية حديثة تبني او تطبيق التزاماتها أو مسؤولياتها دون الاخذ بعين الاعتبار المفاهيم والجوانب البيئية نظراً لان العلاقة بينهما هي علاقة الجزء بالكل، فالالتزامات والمسؤوليات البيئية هي جزء من الالتزامات والمسؤوليات الاجتماعية للمؤسسة ككل، حيث انه تعتبر هذه العلاقة متينة ووثيقة ومتكاملة نظراً لأن بيئة الأعمال الجديدة تدفع بالمؤسسات الاقتصادية الناشطة فيها بضرورة تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومن ثم فهي مجبرة على تبني ودعم نظم الإدارة البيئية بها.

عليه يمكن القول أن للمسؤولية الاجتماعية دوراً اساسياً وفعالاً في دفع المؤسسة الاقتصادية لتبني نظم الإدارة البيئية ضمن هيكلها التنظيمي والأخذ بعين الاعتبار بالمفاهيم التي تشملها ضمن الأهداف والقرارات التي تصدر منها، حيث تجسد ذلك ضمن خطط واستراتيجيات وسياسات وعمليات نظراً لما تحققه المسؤولية الاجتماعية من فائدة للمؤسسات والمجتمعات والبيئة في الوقت نفسه، ينتج عنه تحسين لصورها الاجتماعية وسمعتها التجارية وتسهل عليها عملية الانفتاح على العالم والمجتمع الدولي وكذا التواصل معه ومن ثم امكانية ارتفاع حصتها السوقية وعوائدها المالية.

في الأخير تأتي الدعوة إلى جميع المؤسسات الاقتصادية المتواجدة في الدول النامية عموماً والوطنية على وجه الخصوص الى ضرورة الإسراع لتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي سيدفعها إلى وضع واحترام مبادئ نظم الادارة البيئية ضمن خططها وسياساتها وأنشطتها من خلال تسجيل نفسها ضمن قائمة المؤسسات المسؤولة اتجاه مجتمعاتها والمحترمة لمحيطها وبيئتها التي نشط فيها، خاصة بعد أن أصبحت المعايير البيئية تستعمل كأسلحة مضادة من قبل الدول المتقدمة امام

المنتجات التي تقدمها المؤسسة الموجودة في الدول النامية بالشكل الذي يعرقل من دخولها الى الاسواق الدولية ويقلل من ميزتها التنافسية تحت غطاء المواثيق والبرتوكولات والاتفاقيات البيئية التي تصدر عن المنظمات الدولية مثل المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعتبر هذه المفاهيم الاجتماعية والبيئية شرطاً اساسياً مطلوباً في المؤسسات الاقتصادية الحديثة واللغة الوحيدة المتداولة والمفهومة في بيئة الاعمال الجديدة يمكن من خلالها لمؤسسات الدول النامية التكيف مع التغييرات الحاصلة واكتساب تأشيرة الدخول إلى الاسواق الدولية بالشكل الذي يمكنها من تعظيم أرباحها وتحسين سمعتها وضمان بقائها واستقرارها واستمراريتها.

المراجع:

1. طاهر محسن المنصور الغالبي "المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الاعمال: الاعمال والمجتمع "، دار وائل للنشر ط2،عمان، الاردن ،2008.

2. تامر ياسر البكري، " التسويق والمسؤولية الاجتماعية" ، دار وائل للنشر ط2، عمان، الاردن، 2001.

3. طاهر محسن المنصور الغالبي ،" تباين الاهداف المتوخاة من تبني المسؤولية الاجتماعية في المنظمات الحكومية والخاصة"، مداخلة بقسم ادارة الاعمال لجامعة الزيتونة وجامعة بترا ، عمان، 2006.

4. مؤتمر الامم المتحدة والتنمية "كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع والاتجاهات والقضايا الراهنة"، منشورات الامم المتحدة، نيويورك، جنيف، 2004.

5. احمد عبد الكريم، " المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال: مجالاتها ومعوقات الوفاء بها" ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 11، عمان، الاردن، 1997.

6. حارس كريم العاني، "دور المعلومات المحاسبية في قياس و تقويم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية"، المؤتمر العلمي الرابع : الريادة و الإبداع (استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات الأعمال)، جامعة البحرين، مملكة البحرين، 15/03/2005 -16.

7. نجم العزاوي، "الادارة البيئية –نظم ومتطلبات iso14000 – " ط 1، دار المسيرة، عمان، الاردن، 2007.

8. عبد الصمد نجوى ، "الادارة البيئية للمنشآت الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي "، المؤتمر العلمي الدولي حول : الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة 08- 09 مارس 2005.

9. عز الدين دعاس، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،"اثار تطبيق نظام الادارة البيئية من طرف المؤسسة الصناعية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010- 2011.

10. يوسف حجيم الطائي وآخرون، " نظم ادارة الجودة في المنظمات الانتاجية والخدمية، دار اليازوري، عمان، الاردن، 2009.

11. محمد عبد الوهاب العزاوي، "انظمة ادارة الجودة البيئية"، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الاردن، 2002.

12. فاتح مجاهدي وشراف براهيمي،" الادارة البيئية كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة الصناعية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول : المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، يوم 09و10 نوفمبر 2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

13. محمد عبد الوهاب العزاوي،"انظمة ادارة الجودة والبيئة"، دار وائل للنشر،ط1 ، عمان ،الاردن، 2002.

14. دافيد ريتشمان وآخرون، "الادارة المعاصرة" ترجمة رفاعي محمد رفاعي، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004.

15. خالد مصطفى قاسم، "إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصر"، الدار الجامعية، مصر 2007.

16. *Lise Moutamalle; » l'intégation du développement durable au management quotidien d'une entreporise »; éditions l'Harmattan; Paris; 2004.*

17. *Cécile Renouard; la responsabilité éthique des multinationales; Presses universitaires de France; Paris; 2007.*

18. *Michel Capron et Françoise Quairel-Lanoizelée; la responsabilité d'entreprise; éditions la découverte; Paris; 2007.*

تفعيل دور المورد البشري لتحقيق تميز المؤسسات الاقتصادية في ظل الاقتصاد اللامادي

أ. خالدي فراح
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير - جامعة بسكرة
samira.walid1@gmail.com

أ. سامية بعيسى
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير - جامعة بسكرة
sabrinel_biskra@yahoo.fr

ملخص:

فرض الاقتصاد اللامادي خصائصا وظروفا جديدة، ألزمت المؤسسات الاقتصادية البحث عن مختلف السبل التي تمكنها من التكيف معها من أجل التجديد المستمر واللحاق بالتطورات كالارتقاء إلى مستوى المؤسسة المتعلمة والافتراضية والذكية، وكلها تعتمد على الموارد اللامادية بالدرجة الأولى من معارف وإبداع وابتكار، وامتلاك خبرات ومهارات عالية وعقول متميزة، ومن أجل التكيف مع هذا الوسط نجد أن الاهتمام بتفعيل المورد البشري أصبح يفرض نفسه أكثر فأكثر وباتت هذه الحقيقة أمرا حتميا لا جدال فيه نتيجة إدراك الدور الذي يؤديه في تحقيق تميز المؤسسة الاقتصادية.

Abstract:

The immaterial economy impose new conditions and characteristics committed economics enterprises to search for different ways to enable them to adapt a renewal constant and to catch up the developments such as the supremacy of t the level of the virtual, smart and learning organization that all depend on the immaterial resources primarily those related to knowledge, creativity and innovation, also to create a possess of experience and high skills as well as distinct minds in order to be appropriated. In this field, we find that the interest in activating the human resource became imposing itself more and more, and this fact has become inevitable indisputable result of the role's realization in playing an excellent achieving in economic enterprise.

Key words: *Activation the role of human resources, the immaterial economy, renewal constant.*

تمهيد:

نتيجة البروز القوي والواضح المعالم لأهمية الموارد اللامادية في البيئة التي تنشط فيها المؤسسات الاقتصادية اليوم، والتي تمثل فيها المعارف والمهارات والكفاءات الدعامة الأساسية للتفوق والنجاح، أصبح تفعيل دور المورد البشري أمرا ضروريا ومهما جدا لاكتساب الأداء المتميز الذي يمكن مؤسساتنا من تجديد وعصرنة وتطوير نفسها، ولا يتعلق هنا الأمر بالاستفادة من الأداء البشري فقط بل ينطوي على كيفية تفعيله لتحصيل الاستفادة القصوى، وهو ما يدعو لطرح الإشكال التالي:

كيف يمكن للمورد البشري أن يساهم بفعالية في تحقيق تميز المؤسسة الاقتصادية؟

أولا: دوافع الاهتمام بدراسة المورد البشري في الاقتصاد اللامادي:

عندما نتحدث عن أهمية المورد البشري فإننا نعني بذلك قيمة الإنسان أهم وأعظم كائن خلقه الله سبحانه وتعالى، لذلك فإن أهميته موجودة منذ خلقه، ولكن لفت الانتباه للدور الأساسي الذي يلعبه في تحقيق الأهداف لم يتم إدراكه من طرف المؤسسات إلا بعد بروز العديد من المتغيرات والتطورات التي فرضها الاقتصاد الجديد؛ وقبل استعراض تلك التحديات نتعرف أولا على ماهية الاقتصاد اللامادي.

I. مفهوم الاقتصاد اللامادي: شهد القرن الواحد والعشرين تطورا كبيرا في مجال التكنولوجيا والاتصال حتى أصبح يعرف بالقرن الالكتروني، لذلك يعتبر الاقتصاد اللامادي مفهوما جديدا نسبيا أنشأه عصر الاتصالات عن بعد، وهو اقتصاد يقوم أساسا على إنتاج الفكر الإنساني بحيث تكون الموارد البشرية أهم موارده واضعة في خدمتها الاتصالات الحديثة، ويصبح هنا الذكاء بمثابة رأس المال الاساسي في هذا المجال.

وعليه يمكننا تعريف **الاقتصاد اللامادي** بأنه: " اقتصاد تمثل فيه المعارف والمهارات والعقول المبتكرة النواة الأساسية، لذلك يهتم بإنتاج المعرفة اعتمادا على موارد غير ملموسة والتي تتمثل في رأس المال البشري، ورأس المال الفكري، كما يعتمد بدرجة كبيرة على تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

من هنا نستنتج أن أهمية الموارد المادية تتضاءل في الاقتصاد المبني على المعارف والمرتكز على الابتكارات والإبداع، لأن الجهود تنصب وتوجه نحو زيادة الاهتمام بالمورد الأكثر فعالية في بناء مزايا تنافسية وتحقيق التميز، وهو المورد البشري المسؤول والقادر على تكوين رأس المال المادي، وإحداث التغيير الايجابي بصفة عامة.

II. تحديات تعظيم الاهتمام بالمورد البشري: هناك مجموعة من العوامل جعلت هذا المورد يحظى باهتمام كبير، ولا يعد ذلك خيارا على المؤسسة بقدر ما يعتبر أمرا مفروضا عليها، من هذه التحديات نذكر:

1. الرؤية الإسلامية للدور البشري وأهميته في إحداث التغيير: يعتبر خلق الله سبحانه وتعالى للإنسان أهم دافع يستوجب الاهتمام به، مصداقا لقوله عز وجل " **وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ، فَإِذَا سَوَيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ** ".[1]

وبذلك فضل الله الإنسان عن سائر المخلوقات بخلق عظيم، إذ صوره سبحانه وتعالى في أحسن تقويم وميزه بالعقل الذي يمكنه من التفكير، ووهب له جسما قادرا على الكد والعمل، فأُمر بالعمل لقوله عز وجل: "**وَقُلْ اعملوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ**".[2]

[1] . سورة الحجر، الآية (29).

[2] . سورة التوبة، الآية (10).

فالعمل إذن ميزة خص بها الله عباده دون غيرهم، وهو محصلة بذل مجهود عضلي يعتمد على القدرات البدنية، ومجهود فكري يرتكز على القدرات العقلية والذهنية، وبفضل هذه الأخيرة يمكن للمورد البشري أن يبتكر ويبدع حتى يمنح للمؤسسة كل جديد قد يساهم في تفوقها.

2. المنافسة العالمية والعولمة: لم تكن العولمة شاخصة أمام المؤسسات ولكنها اليوم أضحت مفروضة عليها وأصبح بقاؤها مرهونا بالتكيف مع التغيرات التي يفرزها المحيط وقد أثرت أيضا على السياسات المتعلقة بالموارد البشرية، حيث سمحت بـ[1]:

- توجه المؤسسات نحو استقطاب الموارد البشرية من سوق العمل العالمي بهدف حصولها على أفراد أكثر كفاءة بغض النظر عن الاعتبارات الجنسية والمواطنة وغيرها؛
- الاهتمام بقضايا العمل من طرف الهيئات العالمية بهدف ارساء العدالة الإنسانية وحفظ حقوق الإنسان وتنمية الكوادر البشرية؛
- العمل على تنمية مهارات المدير المعاصر إذ يجب أن يتميز بـ: مهارات وخبرات فائقة نضوج الشخصية واتزانها، فضلا عن تمتعه بالحس الاجتماعي وقدرته على التعامل مع الصراعات والاتصالات بكفاءة وفعالية؛
- تزايد هجرة الأدمغة بسبب عدم الاهتمام بالكفاءات مما يشجعها على الهجرة، أما استيراد المعرفة دليل على ضعف القدرة على تأهيل المورد البشري محليا تأهيلا ملائما.[2]

3. اقتصاد المعرفة: في ظل مرحلة تميزت بالتركيز على التنافسية أين أضحت الاستمرارية مرهونة بالقوة والسرعة، انصب الاهتمام على التطور التقني والعلمي أكثر من التركيز على التطور الكمي في الإنتاج، لذلك توجه الاقتصاد نحو إنتاج المعرفة، وأصبح الرأس المال المعرفي الركيزة الأساسية لضمان التفوق، ذلك أن رأس مال المؤسسة لم يعد يقدر فقط بكمية الأموال المادية، وإنما بكمية المعارف والمهارات المكتسبة مما يجعل قيمتها تفوق قيمة الموارد المادية من هذا المنظور يمكن اعتبار المعارف والكفاءات تأشيرة الاندماج الإيجابي في اقتصاد المعرفة، الذي يشير في مفهومه إلى ذلك " النمط الاقتصادي المتطور القائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الأنترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي مرتكزا بقوة على المعرفة والابداع وعلى تكنولوجيات الاعلام والاتصال".[3]

4. تكنولوجيات الإعلام والاتصال: أدى بروز العصر الرقمي إلى نشوب ثورة معلوماتية تسببت في تضاعف المعرفة الإنسانية خاصة منها المعرفة التكنولوجية، وقد لعبت تكنولوجيا الإعلام والاتصال دورا مهما في تسريع عملية إنشاء ونقل المعرفة، وأمام هذه الثورة لابد من وجود التعليم كوسيلة فاعلة لتمكين الإنسان من زيادة وتطوير خبراته ومؤهلاته، لأن الفرد يتعلم كي يعرف، ويتعلم كي يعمل،

---

[1] . أحمد محمد غنيم، "**أساسيات الإدارة في عصر العولمة**"، دار الحارثي، بدون ذكر بلد النشر 2005، ص ص، 18- 19.

[2] . أحمد سيد مصطفى، " **إدارة الموارد البشرية – الإدارة العصرية لرأس المال الفكري –** " الناشر المؤلف، القاهرة، 2004، ص 4.

[3] . سالمي جمال، "**سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 11، 2007، ص 109.

ويتعلم كي يستطيع التكيف مع الأوضاع ويتعلم كي يحقق ذاته كما أن التحول إلى اقتصاد مبني على المعارف يتطلب ضرورة وجود شريحة عريضة من المجتمع من قوى عاملة على مستوى تعليمي عال ومتطور وقادر على الإبداع والابتكار، وهذا يمثل تحديا للمؤسسات يلقي عليها مسؤولية سرعة تطوير نفسها بحيث تصبح منتجة للمعرفة وقادرة على استعمال وإدخال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

ثانيا: مساهمة المورد البشري الفعال في تحقيق تميز المؤسسة الاقتصادية: مهما بلغ تقدم أي مؤسسة ومهما احتوت على تقنيات وأجهزة حديثة ومتطورة وموارد مالية ضخمة فإنها لن تحصل على النتائج المرجوة ما لم تتوفر على المورد الذي يقوم باستغلالها وهو المورد البشري بما يتمتع به من قدرات ومهارات ومعارف؛ وبالتالي لا يمكن تجاهل أهمية دوره الحيوي والأساسي في المؤسسة في ظل عصر أصبح فيه التنافس قائما على المهارات والإبداع والمعارف.

I. مفهوم الفعالية: تمثل الفعالية معيارا للحكم على النجاح وبلوغ الأهداف المنشودة الناتجة عن إحداث الأثر الايجابي وحسن استثمار جميع الموارد بما فيها المورد البشري، وهي تعبر عن " مدى تحقيق النتائج المنجزة نتيجة استغلال موارد معينة ".[1]

من التعريف نلمس وجود فرق بين الفعالية والكفاءة والذي يمكن توضيحه كما يلي:

- **الكفاءة**: تمثل المدخلات من المواد الخام والمورد البشري ورأس المال والتكنولوجيا.
- **الفعالية**: تمثل المخرجات الناتجة عن استعمال تلك المدخلات والمجسدة في السلع والخدمات والأرباح المحصل عليها.

وبذلك نجد أن الفعالية تعكس مدى تحقيق الأهداف وتفوق المؤسسة، أما بالنسبة لكيفية قياسها فقد اختلف المهتمين بدراستها حول المعايير المناسبة لتقديرها نظرا لوجود العديد منها، إلا أنه سيتم التعرف على بعض منها في ما يلي:

1. مؤشرات الحكم على الفعالية: يعتمد في الحكم على فعالية المؤسسة على مجموعة من المعايير التي يتم وضعها سواء كانت كمية أم نوعية أم كليهما معا، من بين هذه المعايير نذكر[2]:

أ. **المؤشرات الداخلية**: تمثل العوامل المرتبطة بالبيئة الداخلية:

- **تخطيط وتحديد الأهداف**: تمثل مقدرة المؤسسة على تحديد الأهداف والتخطيط لمسارها.
- **المهارات الاجتماعية للمدير**: المجسدة في علاقته بالمرؤوسين وقدرته على حل المشاكل التي تواجههم زيادة على تحفيزهم لدفعهم أكثر نحو العمل.
- **المهارات العملية**: العالية والمتميزة التي يتمتع بها المدير والعاملين بالمؤسسة.

---

[1]. إبراهيم كشت، "**ومضات إدارية– صور من الواقع الإداري وأفكار إدارية عرضت بأسلوب القصة والخاطرة والحوار**"، دار وائل، عمان، 2004، ص 266.

[2]. صالح بن نوار، "**فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية**"، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، 2006، ص ص، 213- 214.

•**التحكم في سير الأحداث داخل المؤسسة:** من أجل تفعيل عملية التسيير نلجأ إلى أسلوب اللامركزية في التسيير وتفويض السلطة مع محاولة السيطرة على سلوك الأفراد وتوجيهه.

•**المشاركة في اتخاذ القرارات**: التي تعتبر نوعا من الحوافز التي تساهم في رفع الروح المعنوية لديهم تعمل على تحقيق الرضا الوظيفي مما يزيد من ولائهم للمؤسسة.

•**إدارة الصراع:** حتى يتم التخفيف من حدته ومنع حدوثه مجددا.

•**الحوادث وإصابات العمل:** من خلال وضع برامج وقائية لتفادي وقوعها والتدخل السريع لتقديم العلاج الفوري والسريع أثناء حدوثها.

•**التأخر والغياب عن العمل**: يمكن التعبير عنه بإهدار وقت العمل.

•**كفاءة استخدام الموارد المتاحة**: بهدف ترشيد استخدامها وبالتالي تخفيض التكاليف.

•**الدافعية لدى العاملين والرضا الوظيفي:** حيث يظهر تأثيرهما على الأداء بوضوح لأن الرضا يعبر عن مدى إشباع رغبات العاملين، مما يثير رغبتهم ويدفعهم إلى تحسين أدائهم.

•**تنمية وتأهيل المورد البشري**: بهدف تطوير القدرات والمهارات البشرية، والحفاظ على صحتهم وتقوية علاقاتهم الاجتماعية....الخ

ب. المؤشرات الخارجية: تمثل العوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية منها:

•**السلع والخدمات**: حيث يمكن الحكم على فعالية المؤسسة من خلال قدرتها على إنتاج ما تم تخطيطه ومراعاة مدى قبولها من طرف المستهلكين ومدى تغطيتها للسوق باستمرار.

•**الجودة**: تعد الجودة عنصرا مهما في الحكم على مدى فعالية المؤسسة خاصة في العصر الحالي الذي أصبح يركز أكثر على الجودة كعامل أساسي في تحقيق التميز.

•**تحقيق الأرباح**: حتى تستمر المؤسسة وتحافظ على مركزها في السوق تسعى دائما إلى تحقيق الربح كهدف أساسي.

•**القدرة على التكيف والتأقلم**: مع الظروف الداخلية والخارجية من خلال الإحاطة بالمعلومات اللازمة الخاصة بالتقلبات الحادثة في البيئة، حيث يجب أن تكون المؤسسة متيقضة دائما للتحولات التي قد تطرأ من حين لآخر وتكون مستعدة لمواجهتها.

•**التطور والنمو:** عن طريق إدخال التكنولوجيا الحديثة واستعمال البرامج التدريبية للرفع من القدرات والمهارات البشرية بشكل يتماشى مع التطور العلمي.

أما فيما يخص اختيار أنسبها والتركيز على أهمها يمكن القول أنها مترابطة ومتداخلة فيما بينها، أي أن تحقق عنصر معين قد يساهم في تحقيق عنصر آخر، فعلى سبيل المثال يؤثر الرضا الوظيفي على زيادة وتحسين الانتاجية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اختيار هذه المعايير واعتمادها كمؤشرات لقياس الفعالية من طرف المؤسسات ليس موحدا، بل تركز كل واحدة منها على ما يناسبها من معايير تبعا لظروفها ونمطها

التنظيمي، فالتي تتبنى نظام تسيير الجودة الشاملة مثلا، تركز على الجودة وأسلوب المشاركة في اتخاذ القرارات والسعي إلى تحقيق الرضا الوظيفي.

II. تفعيل دور الموارد البشرية لتحقيق تميز المؤسسة الاقتصادية: تهدف المؤسسة من وراء تفعيل الأداء البشري إلى تعزيز تنافسيتها كون التميز في الأداء هو القاعدة الأساسية لبناء المزايا التنافسية، ويعتمد ذلك على الفهم الصحيح والتحليل الموضوعي لمتطلبات الأداء وعلى الإدراك الجيد لخصائص ومميزات موردها البشري؛ ويمكن اعتبار ذلك الخطوة الأولى لمباشرة عملية تأهيله و الرفع من أدائه سعيا إلى تعظيم مساهمته، وقبل استعراض أهم متطلبات عملية تفعيل دور المورد البشري نتعرف أولا على أهمية المورد البشري الفعال بالنسبة للمؤسسة.

1. أهمية المورد البشري الفعال: العامل الفعال في المؤسسة هو الفرد القادر على إظهار الأداء المتميز في إنجاز المهام والراغبين فيه بشكل جاد وملتزم، والذين يعملون على النحو الذي يتعين أن تتكامل وتتفاعل فيه القدرة مع الرغبة وتزداد أهمية المورد البشري الفعال لأنه يعتبر[1]:

أ. الثروة الحقيقية للمؤسسة: عادة ما يتم التعبير عن الثروة بالأموال أو بالموارد المادية كالعقارات والتجهيزات وغيرها، والمشكل لا يتعلق بمقدار هذه الثروة بقدر ما يتعلق بأهمية من يحرزها ويجلبها ويعظمها، لذلك يعد المورد البشري أهم ثروة للمؤسسة، ونخص بالذكر المورد الكفء القادر على الإبداع والتطوير، صاحب الأداء المتميز.

ب. مخفض فاتورة التكنولوجيا المستوردة: تستفيد المؤسسة من العقول المبدعة والمبتكرة في توفير أو تخفيض تكاليف التكنولوجيا المستوردة، فبدلا من استيراد الاختراعات والابتكارات بأسعار جد مرتفعة تتولى مهمة اكتشافها، وبذلك تصبح حقا من حقوقها يمكنها أن تستفيد منها شخصيا كما يمكنها أن تتحصل على إيرادات من خلال منح تراخيص براءات الاختراع، لذلك تعد العقول المبدعة أساس نجاح المؤسسات في بيئة الأعمال المعاصرة، فمع تزايد حدة المنافسة أصبح السبق في الاختراع والابتكار من أساسيات ومقومات نجاح واستمرار المؤسسات.

ج. مُعظِم القيمة المضافة: تمثل القيمة المضافة القيمة التي تضيفها عملية الإنتاج إلى قيمة عوامل ومستلزمات الإنتاج، ويعد عنصر العمل الذي يمثل اليد العاملة أهم هذه العناصر، لأن الموارد المادية تتناقص قيمتها لكن المورد البشري تتزايد قيمته بالخبرات والمعارف المتراكمة فهو إذا المسؤول عن مزج تلك العناصر، من هنا يتضح الدور الفعال في تعظيم القيمة المضافة.

إن المؤسسة التي تستحوذ على مورد بشري فعال بإمكانها تحقيق عدة مزايا كتخفيض التكاليف وتحسين الإنتاجية وزيادتها، إضافة إلى حل المشاكل بالطرق المعقولة والمناسبة ويمكن التأكيد على أهمية هذا المورد من خلال الوقوف على أسباب تفوق الإدارة اليابانية، التي ركزت أكثر على رأسمالها البشري نتيجة إدراكها لقدراته الفكرية ومؤهلاته العلمية ومهاراته الفنية،

---

[1]. أحمد سيد مصطفى، مرجع سابق، ص34.

فمصدر نجاحها يعود أساسا إلى اعتمادها على أسلوب العمل الجماعي وأسلوب دوائر الجودة، والتسيير بالمشاركة وغيرها، كما أن العامل الياباني متمسك بقيم وتقاليد مجتمعه، لا يتخلى عنها أينما تواجد كحبه للعمل، وانضباط سلوكه المهني مع التحلي بأخلاق المهنة واحترامها، وبصفة عامة فإن اليابان عملت على تطوير وتنمية القدرات البشرية بتركيزها على مجموعة من المقومات اعتمدتها انطلاقا من معتقداتها فحاولت الحفاظ على تلك القيم بتطبيقها في تسيير مؤسساتها، وبالتالي نجد أن عملية تأهيل المورد البشري وفقا لمتطلبات الوضع الراهن تعتبر مهمة جدا حتى تستطيع المؤسسة التكيف مع هذه المرحلة الجديدة.

II. متطلبات تأهيل المورد البشري: يعد تأهيل المورد البشري مسألة مهمة جدا بالنسبة للمؤسسة فهو يعبر عن رفع نجاعة العنصر البشري وتحسيسه بالمسؤولية وإعطائه قوة القرار ولكي تتم هذه العملية بنجاح هناك عدة متطلبات أو أسس تقوم عليها هذه العملية، وهي متعلقة بالتوافق والتكوين الفكري والنفسي والاجتماعي والمعرفي، وبذلك فإن هذه المقومات تشمل عدة جوانب مختلفة وضرورية، نوجزها في ما يلي:

1. الجانب الصحي والاجتماعي: يعمل الفرد في المؤسسة في ظروف مادية واجتماعية معينة وهو ما يعكس التأثير المتبادل بينه وبين مختلف المتغيرات المحيطة به، وقد تكون سلبية كتعرضه لصدمات نفسية أو حوادث مهنية، كما قد تكون إيجابية ناتجة عن وضعه الاجتماعي مع رفاقه في العمل، لذلك فالمؤسسة ملزمة بـ:

أ. توفير السلامة المهنية والأمن الصناعي: يقصد بالسلامة المهنية " سلامة الفرد من الحوادث وتجنبه الإصابة بها، زيادة على حماية مقومات الإنتاج المادية من التلف نتيجة لتلك الحوادث وذلك باتخاذ كافة التدابير الوقائية "،[1] أما **الأمن الصناعي** فهو يمثل " توفير بيئة آمنة خالية من العوامل المسببة للخطر إذ يجب على المؤسسة أن تحرص على الوقاية دائما، بدلا من تحمل تكاليف العلاج، وتفادي ما ينجر عنها من ضغوطات نفسية بالنسبة للعامل".

وعليه نجد أن هناك برامج وقاية وأخرى علاجية مسخرة من أجل المحافظة على المورد البشري نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): البرامج الوقائية والعلاجية للحفاظ على المورد البشري

البرامج الوقائية	البرامج العلاجية
❖القيام بالفحوصات الدورية. ❖تهيئة وتوفير الإرشادات الصحية. ❖الحرص على شروط الصحة والنظافة الأمنية. ❖تهيئة الأطباء وهيئة تمريض تتمتع بالكفاءة. ❖تهيئة معدات ولوازم الحالات الطارئة.	❖ اعتماد برنامج للإسعاف الفوري. ❖ التأمينات والتعويضات الاجتماعية. ❖ إعادة تأهيل المصابين لشغل وظائف تناسبهم.

[1]. يوسف حجيم الطائي، مؤيد عبد الحسين الفضل، هاشم فوزي العبادي، "**إدارة الموارد البشرية- مدخل إستراتيجي متكامل**"، دار الوراق، عمان، 2006، ص447.

❖اختيار المكان المناسب لوضع الآلات وتدريب العامل على كيفية التعامل معها.	

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على المرجع التالي: عامر خضير الكبيسي، " **إدارة الموارد البشرية في الخدمة المدنية "**، منشورات المنظمة العربية الإدارية، القاهرة، 2005، ص ص 226 - 227.

ب. **تحقيق الرضا الوظيفي والرفع من الروح المعنوية:** وسعيا للحفاظ على الصحة النفسية التي تعبر عن " مدى توافق الأفراد مع أنفسهم ومع الآخرين، بما يحقق أقصى قدر من الرضا والفعالية "[1]، لذلك يستلزم الأمر رفع الروح المعنوية للمورد البشري من أجل تحقيق الرضا الوظيفي الذي يعبر عن: " الحالة التي يتكامل فيها الفرد مع وظيفته، أي إيجاد التفاعل بينه وبينها من خلال طموحه الوظيفي ورغبته في النمو والتقدم، وتحقيق أهدافه الاجتماعية ".

ج. **تشجيع العمل الجماعي:** عرف الإنسان بطبعه الاجتماعي كونه يرغب دائما أن يكون عنصرا منتميا إلى مجموعة، تربطه علاقات تفاعلية بأعضائها، حيث يؤثرون فيه ويتأثر بهم نتيجة لوجود صفات وسمات متشابهة تجمعهم، تجعلهم يرغبون في العمل مع بعضهم البعض وعليه يعتبر العمل الجماعي وسيلة فعالة للتأثير على الأداء البشري لأنه يسمح بـ:

- الاتصال الدائم بينهم مما يتيح تبادل المعارف وتنمية القدرات والمهارات.
- قوة تأثير القرارات الجماعية التي تتأثر بنشاط أعضاء المجموعة.
- إحساس الموظف بكيانه الذاتي داخل الجماعة حيث يشعر بالقوة والأمان.

تحقيقا لهذه المزايا وغيرها على المؤسسة أن تعمل على توفير المناخ المساند لتنمية التواصل بين العاملين، وأن تحرص على الانضباط من خلال احترام القوانين والتحلي بأخلاق المهنة.

2. الجانب الأخلاقي والانضباط المهني: على الرغم من التطور الاقتصادي الذي يشهده العالم اليوم، إلا أن هناك تدهور من جانب آخر وهو الجانب الأخلاقي الذي يعتبر مهما جدا بالنسبة للأفراد في الحياة العامة، كما يعتبر كذلك بالنسبة للعاملين بالمؤسسة كونه يهدف إلى صلاح الذات وانضباط السلوك البشري، ففي ظل غياب السلوك الأخلاقي السوي يتعين وضع برنامج انضباطي يتضمن قوانين العمل التي يجب احترامها وتطبيقها من طرف الجميع.

لذلك على المؤسسة أن تنتبه كثيرا لهذا الموضوع وأن تعطيه أهمية، فالانضباط المهني يعني تحقيق التوافق بين سلوك المورد البشري وضوابط ومقاييس السلوك المقبول المحددة من قبل الإدارة إضافة إلى السلوكات المتعارف عليها في العمل.

كما يضم النظام الانضباطي مجموعة من المبادئ مستمدة من عدة مصادر منها: الديانات السماوية والأعراف الاجتماعية والإدارية، ....الخ، وعلى غرار ذلك تشكل البيئة الإسلامية البيئة التي يلتزم فيها الأفراد والمؤسسات والحكومة بالشريعة الإسلامية قولا وعملا، فقد بين هذا الدين أسس التقويم السلوكي والاعتدال من خلال التحلي بالأخلاق الفاضلة التي تيسر على الإنسان حياته، كما

---

[1] *WWW. SAMEHAR.WORDPRESS.COM, 06/08/2007.*

حرص على غرس وتعميق القيم السوية والسلوكات النبيلة في الإنسان من: النزاهة العرفان بالحق والواجب، التعاون، التضحية، الصدق، الإخلاص والأمانة.[1]

3. الجانب العلمي والمعرفي: يشير مفهوم المعرفة العلمية إلى جملة المعارف والحقائق العلمية التي تكتسب من خلال مواصلة التعليم والتعلم، ففي الآونة الأخيرة تبلورت مفاهيم عديدة كلها تسعى إلى الاهتمام الفائق بالتعليم في جميع مراحله الابتدائية والمتوسطة والثانوية حتى المرحلة الجامعية كما أدى الانتشار الهائل لتكنولوجيا الاعلام والاتصال إلى بروز مفهوم جديد للتعليم والمتجسد في التعليم الالكتروني، الذي تصاحبه المعرفة الدقيقة بتقنيات الأنترنت وخبايا العالم الافتراضي، وللتأقلم مع هذه المتغيرات يستلزم الأمر إعادة هيكلة النظام التعليمي.

نتيجة لهذه المستجدات أصبحت المؤسسات تعتمد على أجهزة متطورة وأساليب حديثة للتسيير ركزت على استخدام الحاسبات الآلية وبرامجها المختلفة، وهو ما أثر على ضرورة تغيير اليد العاملة، أو إعادة تأهيلها، لتصبح بذلك كيانا متعلما، وقد أثرت هذه الثورة على المورد البشري من ناحية:

أ. نوعية الموارد البشرية المطلوبة للصناعات الحديثة.

ب. كمية المورد البشري المطلوبة لهذه الصناعات.

وعليه يجب أن تركز المؤسسة اليوم على التجديد الدائم للمعارف والمهارات وتشجع التعلم المستمر الفردي والجماعي في أماكن العمل، فالعمل أصبح متغيرا والقدرة على التعلم أصبحت معيارا أساسيا في الأداء، حيث يتطلب ذلك توفير الظروف الملائمة والمشجعة على تعبئة القدرات وبناء المهارات.

4. الجانب الإداري: يتبلور المنطق الأساسي لحركة العلاقات الإنسانية في اعتبار الإنسان محور العمل الإداري، نظرا لأن عملية اتخاذ القرار تحتل أهمية بالغة في ممارسة العمليات الإدارية ومن أجل ترشيد تلك القرارات يشترط أن يكون متخذ القرار كفؤا ومناسبا للوظيفة التي يشغلها مما يستدعي تفعيل آدائه.

وتتطلب عملية تفعيل الأداء تكريس الجهود وتكثيفها من خلال اعتماد بعض الأساليب الإدارية التي تساهم في تحقيق الأداء الفعال من خلال تقوية مواطن الضعف فيه وتطوير مواطن القوة من خلال الاعتماد على ما يلي:

أ. التدريب: ترمي العملية التدريبية إلى تغيير سلوكات الفرد والجماعة وتمكينهم من إتقان العمل وفك الإبهام والغموض، وبالتالي تعمل على تطوير المهارات والقدرات واكتساب المعارف الجديدة لأن التدريب هو ذلك " النشاط المخطط الهادف إلى تحسين وتطوير القدرات والمهارات الفنية والسلوكية

[1]. عبد الحميد الغزالي، "**الإنسان أساسي المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية**"، المعهد الإسلامي للبحوث، السعودية، بدون تاريخ، ص 46.

للأفراد العاملين لتمكينهم من أداء فاعل ومثمر يؤدي إلى بلوغ أهدافهم الشخصية وأهداف المؤسسة".[1]

ونظرا لأهمية التدريب في المؤسسة تجدر الإشارة إلى أنه لم يعد مفهوما تقليديا يقتصر على تنظيم الدورات التدريبية التقليدية ومنح شهادات الاجتياز، بل أصبح خيارا استراتيجيا في منظومة استثمار وتنمية المورد البشري، حيث يعد من مكونات التنمية البشرية لأنه يستهدف عملية التغيير الدائم لقدرات الفرد، وقد يتداخل مفهومه مع مفهوم كل من التعلم والتعليم.

ب. **مفهوم التعليم**: في إطار تنمية المورد البشري يضطلع التعليم بدور محوري من خلال إعداد الطاقات البشرية القادرة على ابتكار واستغلال الأفكار الجديدة، فالفائدة من وراءه تكمن في اكتساب الفرد للمعارف والمهارات، حيث يرى " **ألفريد مارشال** " أن التعليم يعد نوعا من الاستثمار البشري وأنه سلعة اقتصادية لأنه متصل بحاجات المجتمع عموما، كما يعد وسيلة فعالة لتدريب اليد العاملة الفنية، ويمكن التفريق بين التدريب والتعليم من ناحيتين:

- **الناحية العلمية**: يعتبر مفهوم التعليم واسع النطاق نظرا لتعلقه بالمؤسسات الأكاديمية مثل المدارس والمعاهد والكليات والذي يهدف في النهاية إلى توسيع معارف الفرد، في حين يعتبر التدريب ضيق النطاق لأنه يستهدف تنمية قدرات الفرد في مجالات محددة للعمل، كما أن عائد التدريب يتحقق في الأجل القصير بينما يتحقق هدف التعليم في الأجل الطويل.
- **الناحية الوظيفية**: عادة ما يتزامن التدريب والتعليم حيث يتم البدء بتعريف الفرد بجوانب الوظيفة وأصول الممارسة الصحيحة وعلاقتها بالوظائف الأخرى، كما يهدف إلى إمداد الفرد بالأسس العريضة التي ينطلق منها ويساهم في زيادة رصيده الفكري والمعرفي، الأمر الذي يستدعي ضرورة استمراريته لأن العلم دائما في تطور مستمر.

على الرغم من وجود فرق بينهما إلا أنهما متلازمان ومكملان لبعضهما حيث يهدف الأول إلى علاج الثغرات التي قد تنتج عن قصور محتوى الثاني (التعليم)، أوضعف مستوى الفرد إضافة إلى تكوين وصقل المهارات العملية والسلوكية التي لا يتناولها ذلك الأخير.

ج. **مفهوم التعلم**: يعبر عن التغير في أداء الفرد بحيث يتأثر المتعلم بالملاحظة والتقليد والتفاعل مع البيئة التي ينتمي إليها، ويمكن القول أن التعلم وجد منذ أن وجد الإنسان ويتم عن طريق الممارسة والخبرة وتفاعل الفرد مع الإطار الفيزيقي والإطار الاجتماعي الذي ينتمي إليه.

من خلال ذلك يتضح أن التعلم صفة ملازمة للفرد كما سبق الذكر، فهو بطبعه يرغب في التعلم وكسب المعارف من جراء احتكاكه بمختلف العوامل المحيطة به، بينما يعبر التدريب عن إجراء منظم يسمح بزيادة المعارف وتطوير القدرات.

[1] أحمد سيد مصطفى، مرجع سابق، ص 225.

III. دور المورد البشري في تحقيق مزايا تنافسية: يمكن بناء المزايا التنافسية أو تطويرها من خلال إضافة قيمة للعميل وتحقيق التميز، عن طريق استغلال الإمكانيات والموارد المختلفة التي يأتي في مقدمتها المورد البشري، فتحقيق التميز لا يتوقف على امتلاك الموارد الطبيعية أو المالية أو التكنولوجية، بل يرتكز بالدرجة الأولى على مدى قدرتها على استقطاب وتوفير نوعيات خاصة من المورد البشري، واستمرار عملية تفعيله من أجل تعظيم الاستفادة من معارفه، وتطوير دوره في تحقيق عدة أنشطة للمؤسسة، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

1. دور المورد البشري في إعداد وتنفيذ الاستراتيجية: تمتلك المؤسسة العديد من الهياكل والعمليات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند إعداد وتنفيذ استراتيجية ما والمتمثلة في: تصميم المهام، اختيار وتدريب وتنمية الأفراد، نظام الحوافز، نظم المعلومات، ونظرا لتنوعها تقوم المؤسسة باختيار أنسبها، ويبقى النجاح الاستراتيجي متوقف على مدى توافر المهارات والقدرات اللازمة لأداء المهام وفق مقتضياتها من أجل تحقيق الإنجاز الفعال لتلك المهام.

ويعد تسيير المورد البشري ذا صلة مباشرة و وثيقة بالمتغيرات الخمسة السالفة الذكر، لأنها تدخل ضمن ممارساته مثل تحليل وتصميم الوظائف، الاستقطاب، أنظمة الاختيار، برامج التدريب والتنمية أنظمة تقييم الأداء أنظمة الحوافز.

بناء على ذلك يمكن تلخيص دور وظيفة المورد البشري في جانبين:

أ. ضمان توافر الأعداد الكافية من العاملين ذوي المواصفات والمهارات المطلوبة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية.

ب. تنمية أنظمة رقابية والتي تضمن قيام العاملين بأداء مهامهم بالطريقة التي تساعد على إنجاز الأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية.

2. دور المورد البشري في تحسين الإنتاجية: تعتمد الأعمال الإنتاجية على الجهد الإنساني ومن أهم المداخل التي تمثل مساهمة المورد البشري في تحسين الإنتاجية نذكر:

أ. اندماج العاملين: يشير هذا المفهوم إلى مجموعة واسعة من الممارسات التي تفوق مجرد مناقشة أفكار العاملين بشأن تحسين العمل من خلال الجماعات الصغيرة أو تشكيل فرق العمل وهو يمثل " مجموعة الاستراتيجيات التي تسمح للعاملين بتحمل أكبر قدر من المسؤولية والمساءلة عن إعداد وعرض السلع أو الخدمات "،[1] لذلك يعتبر وسيلة لترسيخ مساهمتهم في كل النواحي الإدارية.

ب. دوائر الجودة: ظهر هذا الاسلوب في اليابان عام 1969، وهو يعبر عن " اشتراك مجموعة من العاملين يتراوح عددهم ما بين 4 و 10 أشخاص في حل مشاكل العمل شرط أن يكون العمل تطوعي".[2]

---

1. مصطفى محمود أبو بكر، مرجع سابق، ص 46.
2. سعد صادق بحيري، "إدارة توازن الأداء"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 72.

إذن فهي مرتبطة بتطوع مجموعة صغيرة من العاملين يؤدون عملا متشابها أو مترابطا بشكل دوري، بغية تحديد وتحليل وحل المشكلات المتعلقة بالجودة والإنتاج وتحسين الأداء.

3. **دور المورد البشري في تقديم الاستشارات الإدارية:** تتيح هذه الاستشارات فرصة إبداء الرأي للأفراد الذين يمتلكون الخبرات والمهارات الإدارية والاستفادة منهم، فقد أصبحت الاستشارات الإدارية مهنة راسخة تدعمها معرفة إدارية وفنية متخصصة تتمسك بقانون أخلاقي يحرص المستشارون على تنفيذ بنوده، ولا تنحصر هذه الاستشارات في جانب معين، بل تتعدد المجالات التي يعمل فيها المستشارون بتعدد المداخل والنماذج الفكرية التي يستخدمونها في تشخيص المشكلات، وعليه تعتبر **الاستشارة** " خدمة يقدمها شخص أو عدة أشخاص مؤهلين تهدف إلى تقديم المساعدة في تحديد مشكلات إدارية تتعلق بالتنظيم أو السياسات أو الإجراءات أو الطرق والأساليب المتبعة في مؤسسة ما، كما تتضمن تقديم توصيات بخصوص تلك المشكلات "[1] وتتميز بالخصائص التالية:

- تعتبر خدمة مستقلة تهدف إلى تقديم النصح والإرشاد؛
- تعتمد على كفاءات ومهارات متميزة؛
- تتعلق بالمشاكل الإدارية العملية، وتنطوي على اقتراح حلول للمشاكل الصعبة والمعقدة.

وفيما يتعلق بأهميتها، نقول أن المؤسسة تستفيد منها في تحقيق جملة من الفوائد منها:

- رغبة المؤسسة في تطوير نفسها ومواجهة شدة المنافسة من خلال النصائح المقدمة في حل المشكلات، مما يتيح اتخاذ القرارات بسرعة في حالة ما إذا كان القرار لا يحتمل التأخير؛ كما يمكن الاستفادة منها في مجال البحث والتطوير؛
- اكتشاف المواهب والمؤهلات لدى الأفراد العاملين والذين يمكن الاعتماد عليهم في حل المشاكل الصعبة الخاصة العمل.

ولممارسة هذه الوظيفة يتعين أن تتوافر بعض المتطلبات في المستشار الإداري نذكر منها[2]:

1. **المتطلبات العلمية والمهنية:** منها
   - الحصول على مؤهل علمي عال؛
   - المعرفة الكلية بالمنهجية العلمية في القيام بالأعمال؛
   - خبرة عملية متعددة شاملة لعدة تخصصات.
   - التطوير الذاتي المستمر والالتزام بأخلاقيات المهنة وميثاقها.
2. **المتطلبات الشخصية والعامة:** منها
   - قوة الشخصية والثقة بالنفس والقدرة علي التشخيص والتصور الشامل للمواقف؛
   - توافر الدافع المستمر للإنجاز والتميز، والتفكير المنظم والعرض المؤثر؛

---

[1] . عبد الباري إبراهيم درة، "**تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات : الأسس النظرية ودلالاتها في البيئة العربية المعاصرة**"، المنظمة العربية الإدارية، القاهرة، 2003، ص 134.

[2] *WWW.SEDDIKAFFIFI.COM, 2008/02/17.*

- القدرة على التخيل والابتكار وعلى تكوين الرأي المستقل وإصدار الأحكام السليمة؛
- توافر مهارات التعامل الفعال مع الآخرين.

الخلاصة:

تُعدّ عملية التأهيل أمرا مهما جدا لتحسين الأداء وتفعيل دور المورد البشري من أجل اكتساب وتحقيق مزايا تنافسية، وتتوقف هذه العملية على عدة مقومات أو متطلبات مختلفة، فمن الجانب الصحي يجب المحافظة على الصحة الجسدية والنفسية للعامل لأنها تلعب دورا هاما في التأثير على الأداء من حيث القدرة والرغبة، حيث نجد أن الراحة النفسية يمكن أن تقوي الرغبة في العمل، كما تؤدي السلامة المهنية إلى التمتع بقدرات بدنية سليمة.

وباعتبار أن الإنسان اجتماعي بطبعه، فإن العلاقات الاجتماعية في العمل، تعد عاملا مشجعا على رفع الروح المعنوية وتحقيق الرضا الوظيفي، كما تساهم أخلاقيات المهنة في انضباط السلوك البشري وصقل الشخصية، وتتوقف تنمية المعارف على استمرار التعلم والتعليم في ظل اقتصاد قائم على المعرفة، ويؤدي كل ذلك إلى تسهيل التنمية الإدارية، ذلك أن المورد المؤهل يستطيع استيعاب وفهم الأساليب الإدارية بشكل أسرع وأفضل، وبذلك يساهم في بناء وإيجاد وتعزيز المزايا التنافسية للمؤسسة الاقتصادية ويمكنها من تحقيق التميز بفضل دوره الفعال.

تداعيات أزمة الديون الأوروبية على الاقتصاديات المغاربية

ـ مقاربة نظرية ـ

أ. سليمان شيبوط
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير - جامعة الجلفة
Chibout.slimane@gmail.com

تمهيد:

على الرُغم من تعدد المؤلفات حول الحوادث التاريخية للأزمات المختلفة التي صادفت البشرية خلال القرون الماضية، إلا أن الإسهام النظري العلمي من أجل تأسيس نظرية متكاملة لعلم الأزمات مازال محدوداً حتى اليوم. فتفسير الأزمات وبحث جوانبها أمر شاق وصعب، فسبر أغوار الأزمة والتعرف على حقيقة العوامل التي ساهمت في نشوئها والتي أدت إليها وعدم الانخداع بالأعراض التي تشكلها الظاهرة الخارجية أمر غير ميسور.

وبسبب العولمة المالية، والأزمات الدورية التي يتعرض لها النظام الرأسمالي، أًصيب الاقتصاد العالمي بجروح اقتصادية خطيرة جداً. لم يشهدها العالم، ولعل أن الأزمة المالية الأخيرة التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي انتقلت عدواها إلى الدول الأوروبية هي خير دليل، ولم تُستثنى منها الدول النامية.

لذلك يواجه الاتحاد الأوروبي مصاعب اقتصادية متنامية، أصبحت تهدد مستقبل عملته الموحدة اليورو، كما أصبحت تهدد تواجد العديد من الدول داخل مجموعة اليورو. بسبب ضعف اقتصادياتها وعدم قدرتها على مواكبة السياسة المالية الداخلية، وكانت اليونان مركز الهزة التي ضربت الاتحاد الأوروبي، وجعلته الآن، يسارع لمواجهة ارتداداتها.

كما أكد مجموعة من الخبراء أن الدول المغاربية ستكون من بين أكبر الدول المتضررة من أي انهيار للاقتصاديات الأوروبية، وهذا يعود لارتباط اقتصاد المغرب العربي ما بين 45% و 60% مع الاقتصاد الأوروبي.

ومن خلال ما تقدم يمكن أن نطرح التساؤل التالي: **ما هي معالم الأزمة الاقتصادية الأوروبية، وما هي آثارها وتداعياتها على الاقتصاديات المغاربية ؟**

أولاً: معالم أزمة الديون الأوربية: البداية من اليونان

بدأت معالم الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها الاتحاد الأوروبي*، عبر بوابة اليونان والتي أظهرت المشاكل والتصدعات التي يعيشها الاتحاد الأوروبي في الجانب الاقتصادي، وقَضيت اليونان التي تحولت مع الوقت إلى قُنبلة موقوتة قد تفجر تماسك الاتحاد الأوروبي[1]، بدأت مع دخول اليونان إلى الاتحاد الأوروبي والقبول بشروطه وربط اقتصادها باقتصاديات الدول الأوروبية، وتطبيق معايير التقارب، والتي تسمى بمعايير اتفاقية ماستريخت** لاعتماد اليورو والتي ينبغي على كل دولة أن تنظم إلى منطقة اليورو*** أن تلتزم بهذه المعايير.

1. قراءة في أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي:

بدأ الحديث مؤخراً عن انتقال تداعيات الأزمة المالية العالمية لتُصيب الأوضَاع المالية السيادية لبعض الدول في الاتحاد الأوروبي، حيث بدأت تظهر مشكلة تفاقم الديون العامة والعجز في الموازنات العامة في معظم دول الاتحاد الأوروبي. خاصة اليونان، التي تفاقمت ديونها العامة، وأصبحت تهدد استقرارها الاقتصادي بل تهدد الاستقرار الاقتصادي الأوروبي وتضع علامات استفهام على مستقبل العملة الأوروبية الموحدة، وتنذر بأزمة مالية عالمية كبيرة، وذلك قبل أن يتأكد خروج الاقتصاد العالمي من الأزمة العالمية الناجمة عن الرهن العقاري في الولايات المتحدة.

1.1 حقيقة أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي:[2]

إن القراءة الاقتصادية لأزمة الديون السيادية في دول الاتحاد الأوروبي تكشف بشكل واضح أن هذه الأزمة رغم اختلافها تعد المرادف الأوروبي لأزمة الرهن العقاري الأمريكية، التي نتجت عن عمليات الإقراض الواسعة لأصحاب الملاءات المالية الضعيفة ومن دون ضمانات، التي نجم عنها امتداد الأزمة المالية لجميع دول العالم خلال عامي 2008 و2009.

في هذه الأزمة المالية الإقليمية أدى تحمس الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى استيفاء شروط الانضمام إلى اليورو إلى الإفراط في الاقتراض من أجل رفع معدلات النمو وتحسين الأداء الاقتصادي، وكذلك تَعمد تجميل بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي، خاصة ما يتعلق بمؤشر عجز الموازنة العامة، وهو ما جعل بعض هذه الدول تتبين. أو بمعنى أصح. تعلن في وقت متأخر حقيقة وضعها المالي، وحقيقة نسبة عجز

---

* الاتحاد الأوروبي يشمل منطقة اليورو بالإضافة إلى بلغاريا، جمهورية التشيك، المملكة المتحدة، لاتفيا، رومانيا، السويد، المجر، بولندا، ليتوانيا، الدنمارك.

** منطقة اليور وتضم 17 دولة وهي: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، اليونان، قبرص، بلجيكا، فنلندا، سلوفاكيا، البرتغال، هولندا، النمسا، مالطا، لوكسمبورغ، سلوفينيا، إيرلندا، إستونيا.

1. رضا شنوف، **زهور اليونان تفجر أزمة أوروبا الاقتصادية وتهدد مستقبل الأورو**، نقلا عن جريدة الخبر الجزائرية، يوم الاثنين 17 أكتوبر 2011، ص10.

*** تنص هذه المعاهدة على مجموعة من المعايير تتمثل فيما يلي: 1- عجز عام محصور بنسبة 3% من إجمالي الناتج المحلي؛2- دين شامل يتأرجح حول نسبة 60% من إجمالي الناتج المحلي؛3- معدل تضخم لا يفوق بأكثر من 1.5% متوسط معدلات الدول الثلاث الأفضل في الإتحاد؛4- معدلات فائدة على المدى الطويل لا تفوق بأكثر من 2% متوسط معدلات الأداء الثلاثة الأفضل في الدول الأوروبية؛5- مشاركة سنتين على الأقل في النظام النقدي الأوربي. وللتوضيح أكثر يمكن الرجوع إلى: سمير صارم، **اليورو** ، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1999.

2. حبيب الشمري، **أزمة اليورو: 6 تداعيات على الاقتصاد العالمي أبرزها "الدولرة"**، مجلة الاقتصادية، العدد 6095، السعودية، 19 جويلية 2010.
http://www.aleqt.com/2010/06/19/article_408387.html

الموازنة ونسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي، وكانت المؤشرات الحقيقية مفاجئة في كثير من هذه البلدان، خاصة في اليونان والبرتغال وإسبانيا وبريطانيا.

وبذلك وقعت معظم هذه الدول في فخ المديونية السيادية صعبة السداد، وأصبحت بعض هذه الدول أمام خيارين، وهما إما إعلان الإفلاس عن سداد هذه الديون ومن ثم التسبب في أزمة كبيرة للقطاع المصرفي الأوروبي ومن ثم العالمي، وإما طلب المساعدة من الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي، وبعد تأخر الدول الأوروبية كان حسم خيارها في هذا الشأن لمصلحة وضع برنامج لإنقاذ الدولة الأكثر انكشافاً من الناحية المالية، وهي اليونان، تم تطويره لاحقاً لبرنامج لإنقاذ منطقة اليورو ككل بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.

وعليه نقول أن الديون السيادية تنشأ عندما تقوم الحكومات بإصدار سنداتها، وتباع هذه السندات إما إلى جهات محلية مثل المواطنين أو المؤسسات المالية المحلية، أو أن تباع السندات إلى جهات حكومية محلية مثل هيئات التأمين والمعاشات، ويطلق على هذا الدين دين ما بين الحكومة، ويمثل هذا الإشكال من الدين ما يطلق عليه الدين المحلي، أو أن تباع السندات إلى أجانب، وهو ما يطلق عليه الدين الخارجي .هذه التفرقة بين الدين المحلي والدين الخارجي تعد أمرا مهما، ذلك أن مشكلة الدين الخارجي هي أن مدفوعات خدمة هذا الدين تذهب إلى خارج الدولة، وتعد بالتالي تسربا من التدفق الدائري للدخل في الدولة، وتختلف نسبة الدين المحلي إلى إجمالي الدين العام بصورة واضحة بين دولة وأخرى[1].

جدول رقم 01: نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول الاتحاد الأوروبي خلال عام 2010

اليونان	البرتغال	اسبانيا	بريطانيا
%14	%8.7	%10.4	%11.4

المصدر: بيانات وزارة المالية اليونانية سنة 2010، نقلا عن:
http://www.aleqt.com/2011/08/27/article_573645.html

2.1 عمق أزمة الديون السيادية اليونانية:[2]

وقع الاقتصاد اليوناني في فخ المديونية العامة صعبة السداد، فقد توسعت اليونان في الاقتراض من أجل الإنفاق العام وتحسين مستويات المعيشة ورفع الرواتب ومعاشات التقاعد وإنعاش الاقتصاد، لكن هذه الديون تفاقمت بشكل مبالغ فيه حتى بلغت نحو 406 مليارات دولار (300 مليار يورو) بنهاية عام 2009، وهذه الديون تمثل نحو 120%من الناتج المحلي الإجمالي، والخطورة في هذه الديون، فضلاً عن أنها تمثل نسبة بالغة من الناتج المحلي الإجمالي، أنها تستحق على آجال قصيرة وليست طويلة، أي يصعب ترحيلها، والخطورة الأكبر أنها مصحوبة بعجز في الموازنة العامة في حدود 14 % ونسبة بطالة نحو 10 %، وهو ما يجعل حل المشكلة معقداً من الناحية الاقتصادية، حيث إن تسديد هذه الديون أو تقليصها يتطلب سياسات اقتصادية لا تتوافق مع أهداف مواجهة البطالة وزيادة الانتعاش الاقتصادي ورفع معدلات النمو.

---

[1]. محمد إبراهيم السقا، **الديون السيادية.."قنبلة موقوتة" تهدد الاقتصاد العالمي**، مجلة الاقتصادية، العدد 6656، السعودية، 01 جانفي 2012.
http://www.aleqt.com/2012/01/01/article_612187.html

[2]. حبيب الشمري، مرجع سبق ذكره.

ومن ثم أصبحت اليونان أمام خيار صعب وهو إعلان إفلاسها والتوقف عن سداد ديونها السيادية للدائنين الذين يتركز معظمهم في دول الجوار الأوروبي. خاصة في ألمانيا وفرنسا ، وهو ما يعني مرة أخرى هزة عنيفة للجهاز المصرفي. لكن هذه المرة في الاتحاد الأوروبي، ومن ثم بدأت دول الاتحاد الأوروبي ومؤسساته وصندوق النقد الدولي بالدخول على الخط لإيجاد حلول للمشكلة قبل أن تتسبب في أزمة عالمية جديدة.

وحتى ندرك مدى عمق أزمة الديون اليونانية لا بد من إبراز عدة مؤشرات مرتبطة بحقيقة هذه الديون، وكذلك توضيح متطلبات مواجهتها وما يلزم من سياسات وإجراءات لتجنيب اليونان إعلان إفلاسها والتوقف عن سداد الديون، ومن أهم هذه المؤشرات والمتطلبات ما يلي[1]:

❶ وصول نسبة الديون الحكومية في اليونان إلى نحو 120٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهى نسبة تراكمت على مدار عشر سنوات منذ تخلت اليونان عن عملتها الوطنية وانضمت إلى اليورو عام 2001.

❷إن مشكلة الديون السيادية في اليونان مصحوبة بارتفاع في معدل البطالة وارتفاع في نسبة العجز في الموازنة العامة، حيث وصل معدل البطالة إلى نحو 10 %، وعجز الموازنة إلى نحو 14 %عام 2009، وهو ما يعني أن سياسات التقشف المالي كحل لمواجهة مشكلة الديون ستعمل على تعميق الأزمة أكثر، ومن ثم ليس أمام اليونان سوى الحصول على مساعدة سخية من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وتطبيق برنامج للإصلاح لتجاوز هذه الظروف أو إعلان الإفلاس والتوقف عن سداد الديون.

❸ إن السياسات الاقتصادية اللازمة لمواجهة اليونان مشكلة الديون تتمثل في خفض عجز الموازنة من 14 % إلى نحو 3 %من الناتج المحلي الإجمالي، وخفض نسبة الدين من 120 %إلى 60 %، (كما هو متفق عليه في معاهدة ماستريخت الخاصة بشروط الوحدة النقدية الأوروبية)، لكن المؤكد أن خفض عجز الموازنة بنسبة 11% يتطلب خفضاً هائلاً في الإنفاق الحكومي ورفع معدلات الضرائب، وهو ما يعني زيادة معدلات البطالة وزيادة مدفوعات إعانة البطالة للعاطلين عن العمل، أي أن هناك صعوبة كبيرة لمواجهة المشكلة من خلال السياسات الاقتصادية التقليدية المتعارف عليها، لأنها سياسات لن تلقى شعبية لدى المجتمع اليوناني، وستؤثر في الاستقرار السياسي والاجتماعي، وكذلك لأن السياسة النقدية التي تلتزم بها اليونان تُرسم في البنك المركزي الأوروبي والسياسة المالية ترسم لديها، أي أن اليونان لا تملك خيار خفض قيمة العملة لزيادة الصادرات ورفع معدلات النمو لمواجهة مشكلة الديون السيادية.

كل هذه المشاكل التي ظهرت في بعض الدول الأوروبية كان بداية لظهور أزمة اليونان، وعدم التزامها بأحكام معاهدة ماستريخت والتي سبقنا الإشارة إلى معايير الانضمام إليها. فقد تفجَّرت الأزمة اليونانية مع إعلان الحكومة الجديدة التي تشكلت في أعقاب الانتخابات البرلمانية الأخيرة، بأنَّ حجم العجز المالي يعادل نسبة 14٪ من إجمالي الناتج المحلي للعام 2009، وأنَّ الحكومات السابقة عمدت إلى التضليل وتزييف الإحصاءات، وساعدها في ذلك أجهزة جمع البيانات الإحصائية التابعة للاتحاد الأوروبي نفسه.[2]

---

[1] . حبيب الشمري، مرجع سبق ذكره.

[2] نزيرة الأفندي، **الاقتصاد الدولي بين التأرجح الأوروبي والاقتصادات الصاعدة**، السياسة الدولية، السنة السادسة والأربعون، العدد 180، أبريل/نيسان 2010، ص52.

جدول رقم 02: تطور نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في اليونان

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
%120.6	%120.4	%113.4	%99.2	%95.6	%97.1	%100

المصدر: بيانات وزارة المالية اليونانية سنة 2010.

http://www.aleqt.com/2011/08/27/article_573645.html

2.1. أزمة اليونان:

تجدر بنا الإشارة إلى أن اليونان لم تكن محل اهتمام بحثي من الاقتصاديين في عالمنا العربي والعالم عموما. لأنها بلد صغير تعداده 11 مليون نسمة وناتجه القومي الإجمالي لا يزيد عن 319.2 مليار دولار سواء تم تقييمه بسعر الصرف السائد أو بتعادل القوة الشرائية، وهو يشكل أقل من 2.5% من قيمة نواتج مجموع النواتج القومية لدول منطقة اليورو. [1]

قبل انضمام اليونان إلى مجموعة اليورو كان الدين اليوناني يشكل 6% من إجمالي الناتج الوطني، أما في عام 2009 فقد وصلت تلك النسبة إلى حوالي 50% وفي نهاية العام ذاته ارتفع الرقم إلى 115%؛ ذلك إلى ارتفاع الإنفاق من الحكومات اليونانية المتعاقبة الذي كان يمول عن طرق الاقتراض في أسواق رأس المال، وظهور عجز توأمي في كل من الموازنة العامة والحساب الجاري أعلى مما هو مسموح في ميثاق الاستقرار والنمو في منطقة اليورو.[2]

و لم تكن أزمة الديون السيادية حديثة بالنسبة للاقتصاد اليوناني ذلك أن الاقتصاد اليوناني ظل يعاني من آثار الأزمة المالية لعام 2008 التي تسببت في تعثر قطاع الخدمات الذي يشكل 75% من الناتج المحلي الإجمالي، وبخاصة قطاع السياحة الذي تعرض للشلل من جراء تلك الأزمة، هذا إلى جانب ظواهر الفوضى والفساد الاقتصادي التي توسعت في اليونان في السنوات الأخيرة، إضافة إلى عوامل كثيرة أخرى كانت وراء الأزمة اليونانية كالارتباط بسعر صرف اليورو الذي لم يكن ملائما للصادرات اليونانية، وقيام البنوك اليونانية بتقديم القروض الضخمة لدول البلقان، وغيرها من المشاكل الاقتصادية التي كانت دولة اليونان تعاني منها منذ أمد بعيد.

هذه المعطيات جعلت الأعباء تثقل كاهل الاقتصاد اليوناني الضعيف مقارنة بالاقتصاديات الأوروبية الكبرى كألمانيا وفرنسا، وبدأت تتوسع الأزمة مع الوقت من المدن الكبرى والمناطق الصناعية لتصل إلى المدن الصغرى.

ثانياً: انعكاسات الأزمة الأوروبية على اقتصاديات المغرب العربي

أكد خبراء في الاقتصاد بأن بلدان المغرب العربي يمكن أن تكون من بين أكبر الدول المتضررة من أي انهيار للاقتصاديات الاوروبية، مشيرين إلى ما بين 45 و60% من اقتصاد دول المغرب العربي مرتبط بأوروبا.

---

[1]. The World Bank, ***World Development Indicators*** *2010, p 32.*

[2] . بوصبيع صالح رحمة، **التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية: دراسة في العلاقة السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي،** مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011/2010، ص 138.

ولا حظ الخبراء أن انعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية الأوروبية، بدأت تبرز تدريجيا خاصة على المغرب وتونس اللتين تتأثران بصورة مباشرة بالأزمة الحاصلة في عدد من بلدان الاتحاد الأوروبي.

1. **المغرب:**

سجلت المغرب تراجعا وانكماشا في سنة 2011 في توافد السياح الأوروبيين. حيث قدرة نسبة التراجع بحوالي 25% ، علما أن الدول الأوروبية هي أهم مصدر للسياح في المغرب، وفي نفس السياق تعرف عمليات التحويل المالي للجالية المغربية بـ5.5 مليار يورو انخفاضا حيث بدأت الجالية المغربية في اسبانيا والبرتغال تعاني من البطالة وتراجع النشاط الصناعي والاقتصادي، كم تعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتأتية من أوروبا اتجاه المغرب هذه السنة.[1]

2. **تونس:**

نفس الشيء بالنسبة لتونس سجلت كذلك تراجعا في النمو الاقتصادي بسبب المرحلة التي تمر بها، وبسبب الظروف الأمنية بعد الثورة، فقد سجلت كذلك تراجع للسياح الأوروبيين بنسبة 65%، وبخصوص عمليات تحويل الجالية التونسية فشهدت انخفاضا والمقدرة بأكثر من 3.5 مليار يورو. بالإضافة إلى تراجع نصيب تونس من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أوروبا.[2]

3. **الجزائر:**

أما حال الجزائر فلا يختلف عن باقي بلدان المغرب العربي، حيث يحذر الخبراء من أن الجزائر يمكن أن تتأثر في حال استمرار الأزمة مع إمكانية انكماش الطلب العالمي على النفط، وبالتالي حدوث كساد عام يؤثر على أسعار النفط بصورة كبيرة، كما يمكن أن تتأثر الجزائر بفعل ارتفاع نسب التضخم للمواد المصنعة التي تستوردها الجزائر بالأورو أخيرا تراجع قيمة التوظيفات الجزائرية من احتياطي الصرف، خاصة الجزائر أنها توظف نسبة 55% من احتياطي الصرف بالعملة الأوروبية اليورو وجزءً منه بسندات الخزينة على مستوى بنوك أوروبية من الدرجة الأولى. ويمكن للأزمة بعد تفاقمها أن تؤدي إلى تراجع قيمة السندات المقيدة باليورو بنسب كبيرة.

وفي هذا الصدد، أشار الخبير الاقتصادي أرسلان شيخاوي، أن أثر الأزمة الأوروبية على الجزائر يمكن أن يكون ملموسا على المديين القصير والمتوسط على ثلاثة مستويات: انخفاض مداخيل المحروقات جراء تراجع استهلاك الطاقة في أوروبا وتشديد الإجراءات على تدفق الهجرة، وفي الأخير زيادة الصادرات الأوروبية نحو بلدان الصفة الجنوبية من المتوسط ومنها الجزائر.

وأضاف ذات الخبير أنه وبسبب التقشف التي اعتمدتها البلدان المتضررة من الأزمة فانه من المحتمل أن يكون هناك انخفاض لاستهلاك الطاقة في تلك البلدان مما ستكون له أثر مباشر على صادراتنا من الغاز وبالتالي على مداخيلنا مستبعدا في ذات الوقت إمكانية تسجيل انعكاسات فورية لتلك الوضعية. وأضاف شيخاوي أن البلدان الأوروبية ستقوم بتطوير علاقاتها التجارية أكثر فأكثر مع بلدان الصفة الجنوبية من

---

1. حفيظ صواليلي، **دول المغرب العربي أكبر المتضررين من الأزمة الأوروبية**، نقلا عن جريدة الخبر الجزائرية، يوم الاثنين 17 أكتوبر 2011، ص10.
2. نفس المرجع والصفحة.

المتوسط سيما مع تلك التي تتوفر على احتياطات مالية معتبرة على غرار الجزائر بهدف تنشيط الآلة الصناعية لديهم، وتعد بلدان الاتحاد الأوروبي أهم الشركاء التجاريين بنسبة 51 % من الواردات و 3.49 % من الصادرات سنة 2010.

وتعد إيطاليا ثاني زبون للجزائر بعد الولايات المتحدة متبوعة بإسبانيا وفرنسا وهولندا ، أما من حيث الممونين فإن فرنسا احتلت المرتبة الأولى سنة 2010 متبوعة بالصين واسبانيا وألمانيا.

أما الاقتصادي مصطفى مقيدش فقد أوضح أن الأزمة في الاتحاد الأوروبي التي قد تمتد إلى مجموع المنطقة والتي سيكون لها أثر كبير على الجزائر، وتابع يقول لقد دخلنا في مسار لإقامة سوق للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي وأن الأمور تتفاقم في الوقت التي تنوي فيه الجزائر مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي وذلك ليس في صالحنا لأن هوامش تحرك الاتحاد الأوروبي تتقلص بشكل ملموس.

وأبلغ محافظ البنك المركزي الجزائري محمد لكصاسي بأن سنة 2009 " سنة صدمة خارجية " حيث خلفت أثرا بالغا على المالية العامة للدولة من جراء تعرض العالم للأزمة حيث أدت إلى تآكل ما نسبته 41% من إيرادات الميزانية بعد تدهور أسعار النفط، مما أدى إلى عجز 7.1 % للخزينة.[1]

والعامل الآخر الناتج عن أزمة اليونان هو ارتفاع سعر صرف الدولار والعملات العربية المرتبطة به مقابل اليورو، إذ يتداول الدولار الآن عند نحو 1.23 دولار لليورو والتوقعات بأن يتراجع اليورو إلى أقل من ذلك خلال الأسابيع أو الأشهر القادمة. فالاقتصاد الأمريكي يشهد بداية دورة نمو اقتصادي قوية ستؤدي إلى عودة أسعار الفائدة على الدولار للارتفاع مقارنة بنمو بطيء في أوروبا يتطلب الإبقاء على أسعار الفائدة على اليورو عند معدلاتها المالية المنخفضة. وقد يصل اليورو إلى مستوى دولار واحد إذا انتقلت الأزمة لتشمل دولا أوربية أخرى. فمثل هذه التطورات إذا ما حدثت ستنعكس سلبيا على دول شمال إفريقيا ونخص بالذكر دول المغرب العربي –الجزائر و تونس والمغرب- بما فيها مصر، و إيجاباً على دول المنطقة الأخرى التي ترتبط عملاتها بالدولار، سواء من ناحية تقليص الضغوطات التضخمية المستوردة من الخارج، أو لكون مثل هذه التطورات تساعد على جذب المزيد من التدفقات الرأسمالية إما بشكل ودائع مصرفية أو استثمارات موجهة إلى أسواق الأسهم والسندات الإقليمية[2] .

ثالثاً : الخطوط الرئيسية لبرامج التثبيت للتخفيف من آثار الأزمة

كما تفضلنا سابقاً، ترجع بوادر مشكلة الديون السيادية في منطقة اليورو إلى أواخر عام 2009 عندما بدأ البنك المركزي الأوروبي في السحب التدريجي لحزم المساعدة المالية التي سبق أن وفرها لدول المنطقة إبان الأزمة المالية العالمية، والتي شملت خطوط إئتمان وضمان للديون الحكومية. وأدت تلك الخطوة إلى إعادة تقييم الأسواق لمخاطر أدوات الدين الحكومية ببعض الدول التي تعاني مشكلات ضخمة في

---

1. بسهيل، **الأزمة النقدية العامية أدت إلى تآكل ما نسبته 41 بالمئة من إيرادات الميزانية**، نقلا عن جريدة الخبر الجزائرية، يوم الثلاثاء 22 نوفمبر2011، ص11.

2. هنري عزام، **تفاقم أزمة الديون السيادية وتأثيرها على دول المنطقة العربية**، مجلة الاقتصادية، العدد 5926، السعودية، 01 جانفي 2010.
http://www.aleqt.com/2010/01/01/article_398542.html

ماليتها العامة، عزز منها تراجع معدلات النمو الذي أثر سلبا على الإيرادات العامة، وفي ترجمة لاهتزاز ثقة السوق تم الإعلان في ماي 2010 عن تخفيض التقييم السيادي لكل من اليونان والبرتغال.

جدول رقم 03: أكثر الديون السيادية في العالم خطورة

الترتيب الحالي	الدولة	الإحتمال التراكمي للتوقف عن السداد (5 سنوات)	تصنيف CMA الضمني	الترتيب السابق
1	**اليونان**	58.8	CMA-ccc-	تدهور بمركز واحد
2	فنزويلا	51.4	CMA-ccc+	تحسن بمركز واحد
3	**إيرلندا**	41.2	CMA-b	تدهور 3 مراكز
4	**البرتغال**	35.9	CMA-b	تدهور 5 مراكز
5	الأرجنتين	35.4	CMA-b	تحسن مركزين
6	أوكرانيا	30.6	CMA-b+	تحسن بمركز واحد
7	**إسبانيا**	26.7	CMA-bb-	دولة جديدة
8	دبي	25.5	CMA-bb-	تحسن بدرجة واحدة
9	المجر	23.6	CMA-bb-	دولة جديدة
10	العراق	23.1	CMA-bb-	تحسن بدرجتين

Source*: www.cmavision.com.*

بالإضافة إلى الاقتراض في إطار الاتحاد الأوروبي لجأ اليونان وأيرلندا وأسبانيا والبرتغال إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي، وارتبطت ببرامج للتثبيت تستهدف تخفيض عجز الموازنة العامة والدين الحكومي.

وتمثلت الخطوط الرئيسية لبرامج التثبيت في إتباع سياسة تقشفية تركز على تخفيض النفقات العامة الجارية والاستثمارية في الموازنة العامة للدولة مع العمل على زيادة الإيرادات العامة، ليس فقط بالسعي لزيادة الإيرادات الضريبية ولكن بالتوسع الكبير في عمليات الخصخصة. وفيما يلي الخطوط الرئيسية للبرامج التي تم إبرامها مع صندوق النقد الدولي في كل من اليونان والبرتغال وأيرلندا :[1]

1. **برنامج التثبيت في اليونان** : وقد ركزّ البرنامج على الجوانب الآتية :

1.1 **في جانب الإيرادات العامة:**

- تحقيق حصيلة تراكمية للخصخصة خلال عامين تصل إلى 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي.
- تجديد تراخيص شركة الاتصالات وتمديد عقود امتياز المطارات.
- اتخاذ إجراءات لتحسين كفاءة تحصيل الضرائب والمتأخرات.

2.1 **في جانب النفقات العامة:**

- تخفيض أجور العاملين في المشروعات العامة وتخفيض عدد العاملين في الحكومة.
- تخفيض الإنفاق العام على الدواء وزيادة حصة المساهمة في تكاليف العلاج بالمستشفيات من جانب المواطنين.
- ترشيد فاتورة التحويلات الاجتماعية للقطاع العائلي.
- تخفيض تحويلات الدعم للمشروعات العامة.

[1] تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2011، **استمرار نمط النمو المعتمد عل الاستدانة في الدول الصناعية المتقدمة**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، 2011، ص321.

2. **برنامج التثبيت في البرتغال**: وقد ركزّ البرنامج على الجوانب الآتية

1.2 **في جانب الإيرادات العامة**:

- رفع المعدل الموحد لضريبة القيمة المضافة وضرائب الدخل على الأشخاص والمشروعات.
- توسيع قاعدة اشتراكات التأمين الاجتماعي.
- تطبيق ضريبة جديدة على القطاع المصرفي.

2.2 **في جانب النفقات العامة**:

- تخفيض الأجور وأعداد العاملين في الحكومة.
- تجميد المعاشات.
- تخفيض التحويلات الاجتماعية للقطاع العائلي.
- تخفيض الإنفاق الرأسمالي والاستهلاك الوسيط.
- تخفيض الإنفاق على الخدمات الصحية والأدوية.
- تخفيض تحويلات الدعم لكل من المشروعات العامة والمحليات.

3. **برنامج التثبيت في إيرلندا**:

1.3 **في جانب الإيرادات العامة**:

- مراجعة شرائح الضرائب على دخل الأشخاص.
- تضييق نطاق الإعفاءات الضريبية على الاشتراكات في نظم التأمين الخاص.

2.3 **في جانب النفقات العامة**:

- تخفيض بند الأجور.
- تثبيت معدل الإنفاق على المزايا الاجتماعية.
- تثبيت معدل الإنفاق الرأسمالي.

وتشير الخطوط الرئيسية لبرنامج التثبيت المبرمة مع صندوق النقد الدولي إلى أنها تدور حول الحد من دور الدولة في النشاط الاقتصادي وأن عبأها يقع بالدرجة الأولى على الطبقة المتوسطة والطبقات محدودة الدخل، حيث يقع في القلب منها تخفيض الإنفاق على الأجور والمعاشات والتأمين الصحي والدعم والمزايا الاجتماعية.

وكان من الطبيعي أن تنطلق المظاهرات والاحتجاجات الجماهيرية في مواجهة تلك السياسات التي أسفرت على الفور عن ارتفاع معدلات البطالة لتصل في فيفري 2011 إلى نحو 16% في اليونان و 14% في أيرلندا و12.4% في البرتغال.

كما أتفق الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي على خطة قوامها 110 مليار يورو تنفذ على مدى 3 سنوات وتبلغ الفائدة على هذه القروض نحو 5.2% ، وقد خفضت الفائدة في قمة بروكسل لقادة الاتحاد الأوروبي في مارس 2011. حيث تقرر تخفيض الفائدة بنحو 1 % لتصح 4.2% فيما تم زيادة فترة

السداد إلى 7 سنوات ونصف، وقد اشترط على اليونان للحصول على القرض القيام بإجراءات تقشف تهدف إلى خفض الإنفاق.

وبحسب الخطة يتعين على اليونان خفض العجز في ميزانيتها إلى 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي في العام الحالي و 7.6% في عام 2011 و 6.5% في عام 2012. ويتوقع أن ينخفض العجز إلى أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي وهو الحد الأقصى بحلول 2014. في حين سيرتفع الدين العام إلى نحو 150% من الناتج المحلي الإجمالي في 2013 قبل أن يبدأ تراجعه من عام 2014.[1]

وحرصا على أن لا تستفحل الأزمة على بقية دول الاتحاد الأوروبي ذات الدين العمومي المرتفع خاصة في إسبانيا والبرتغال قرر الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بعد فترة وجيزة طرح ضمانات للقرض بقيمة 750 مليا ريور و عن طريق تأسيسه لصندوق ضخم سمي بصندوق الاستقرار الذي ساهم فيه صندوق النقد الدولي بالثلث لتمكين الحكومة اليونانية وغيرها من الحكومات التي قد تحتاجها من الاقتراض دون دفع الفائدة المرتفعة التي تطلبها أسواق السندات.

كما ساهم صندوق النقد الدولي في برنامج ضمانات القروض الذي بمقدور الدول الأعضاء الاستفادة منه بقرض قيمته 220 مليار يورو. والجدول التالي يبين حجم المساعدات المالي التي قدمها صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي لمواجه الأزمة.

جدول رقم 04: المساعدات المالية لدول أزمة الديون الأوروبية

البلد	تاريخ الموافقة	الاتحاد الأوروبي	صندوق النقد الدولي	إجمالي المساعدات المالية
اليونان	ماي 2010	80بليون يور (115 بليون دولار)	30 بليون يورو	110 بليون يورو
ايرلندا	ديسمبر2010	45 بليون يورو (65 بليون دولار)	22.5 بليون يورو	67.5 بليون يورو
البرتغال	ماي 2010	52 بليون يورو (75 بليون دولار)	26 بليون يورو	78 بليون يورو

المصدر: صندوق النقد الدولي

فخطة الإنقاذ المقترحة من قبل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لا تتعدى كونها حلاً لسد الفجوة التمويلية الحالية ولا تتطرق لمعالجة المشكلات الجذرية التي تواجهها اليونان وبعض الدول الأوروبية الأخرى من ضعف في الإنتاجية وفي قدراتها التنافسية وفي ارتفاع معدلات البطالة والمديونية .فالخطة تركز في المرحلة الأولى على توفير المساعدة لليونان لخدمة ديونها للأعوام القليلة القادمة، في حين أن ما تحتاج إليه اليونان هو إسقاط جزء من هذه الديون المستحقة أو إعادة هيكلتها على فترة زمنية أطول وهذا من شأنه أن يعزز استقرار منطقة اليورو ويقلص من عوامل عدم اليقين. غير أن مثل هذه الحلول الهيكلية هي من الأمور المحظور تطبيقها في الوحدة النقدية الأوروبية [2].

خلاصة: من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي هبوطا في مؤشرات النمو خلال السنوات القادمة مقارنة بالنمو الذي شهده في عام 2010، وذلك نتيجة للصدمات التي هزت الاقتصادات المتقدمة، وخاصة الاضطرابات المالية

---

[1] لخضر فراط، **أوروبا تقرر مساعدة اليونان لإنقاذ اليورو**، مجلة الأخبار، العدد 1641، 2012/02/22.
www.al-akhbar.com/node/35726

[2] هنري عزام، مرجع سبق ذكره.

التي تمر بها منطقة اليورو، وتفاقم مشكلة الديون السيادية لليونان خلال عام 2011، مما ساهم في تزايد المخاوف من مدى قدرة البلدان على تثبيت دينها.

ولهذا تشير التنبؤات على أن استمرار الأزمة في أوروبا سيزيد من مشاكل القارة العجوز حيث أنها ستواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية بين بلدان الاتحاد، من جراء سياسات التقشف التي سترفع من الضرائب لمواجهة النفقات حيث ستفلس مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وستؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في منطقة اليورو.

كل هذا بالفعل سينعكس سلبا على اقتصاديات المغرب العربي بعد تراجع العرض في أوروبا الذي سيؤدي إلى ارتفاع كبير للأسعار وبالتالي ارتفاع فاتورة الواردات المغاربية التي ينجم أكبر جزء منها من أوروبا.

وعليه يجب على صناع القرار في الدول المغاربية السعي إلى تقليص التبعية إزاء الواردات الأوروبية عن طريق مخططات تنموية مستعجلة لتشجيع الإنتاج الوطني وتنويعه، كما يجب عليها إعادة تفعيل التكتل المغاربي من جديد وإزالة الحواجز السياسية من أجل تحسين التجارة البينية بين دول المغرب العربي.

المراجع:

1. رضا شنوف، **زهور اليونان تفجر أزمة أوروبا الاقتصادية وتهدد مستقبل الأورو**، نقلا عن جريدة الخبر الجزائرية، يوم الاثنين 17 أكتوبر 2011.

2. حبيب الشمري، **أزمة اليورو: 6 تداعيات على الاقتصاد العالمي أبرزها "الدولرة"**، مجلة الاقتصادية، العدد 6095، السعودية، 19 جويلية 2010.
http://www.aleqt.com/2010/06/19/article_408387.html

3. محمد إبراهيم السقا، **الديون السيادية.."قنبلة موقوتة" تهدد الاقتصاد العالمي**، مجلة الاقتصادية، العدد 6656، السعودية، 01 جانفي 2012.
http://www.aleqt.com/2012/01/01/article_612187.html

4. نزيرة الأفندي، **الاقتصاد الدولي بين التأرجح الأوروبي والاقتصادات الصاعدة**، السياسة الدولية، السنة السادسة والأربعون، العدد 180، أبريل/نيسان 2010.

*7.The World Bank, **World Development Indicators** 2010.*

5. بوصبيع صالح رحمة، **التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية- دراسة في العلاقة السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي-** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2011/2010.

6. برهوم أسماء، برهوم هاجر، **أزمة اليونان**، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات يومي 27 و28 فيفري 2012، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر.

7. تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2010، **أوروبا في قلب الموجة الثانية من الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، 2010.

8. حفيظ صواليلي، **أوروبا لن تتخلى عن اليونان لأن انهيارها يعني سقوط إسبانيا وإيطاليا**، نقلا عن جريدة الخبر الجزائرية، يوم الاثنين 17 أكتوبر 2011.

9. التقرير الاقتصادي ،**الديون اليونانية وأزمة اليورو: الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي**، يصدر عن مجلس الغرف السعودية، العدد 19، يوليو 2010.

10. شريف طلبة، **وسط أسوا أزمة اقتصادية أوروبية " اليورو"..يترنح**، مجلة شهرية، العدد الثالث، البنك الأهلي المصري، مصر، يوليو 2012.

11. هوزيه كارتاس، **تراجع الدولرة في أمريكا اللاتينية**، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، المجلد 47، مارس 2010.

12. محسن أحمد الخضيري، **الاقتصاد العالمي والدولار**، هلا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008.

13. حفيظ صواليلي، **دول المغرب العربي أكبر المتضررين من الأزمة الأوروبية**، نقلا عن جريدة الخبر الجزائرية، يوم الاثنين 17 أكتوبر 2011.

14. هنري عزام، **تفاقم أزمة الديون السيادية وتأثيرها على دول المنطقة العربية**، مجلة الاقتصادية، العدد 5926، السعودية، 01 جانفي 2010.
http://www.aleqt.com/2010/01/01/article_398542.html

15. تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2011، **استمرار نمط النمو المعتمد عل الاستدانة في الدول الصناعية المتقدمة**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، 2011.

16. لخضر فراط، **أوروبا تقرر مساعدة اليونان لإنقاذ اليورو**، مجلة الأخبار، العدد 1641، 2012/02/22.
www.al-akhbar.com/node/35726

*17. IMF . **World Economic Outlook** , April 2010 .*
18. The Economist, London, May 22nd, 2010.

تقنية نظم النقل الذكية كاستراتيجية لتطوير قطاع النقل

أ. ابتسام بولقواس
جامعة الحاج لخضر - باتنة -
ibtissem_87@yahoo.com

ملخص:

يعد الارتقاء بمستوى قطاع النقل والمواصلات في وقتنا الحاضر أحد أهم المعايير أو المؤشرات الدالة على مستوى التنمية العمرانية والتطور الحضري، حيث يتم قياس تقدم الدول بتقدم وسائل ونظم النقل فيها لا سيما إذا اعتمدت هذه الأخيرة على تطبيقات تكنولوجية وأنظمة ذكية حديثة .

وسنحاول خلال دراستنا هاته التوقف والحديث عن احدث التقنيات التي يتوقع عند اكتمال تطبيقها أن تحدث نقلة أو ثورة جديدة في أساليب النقل المعروفة ألا وهي تقنية نظم النقل الذكية التي بدأت بعض تطبيقاتها في الانتشار .

ويقصد بتقنيات نظم النقل الذكية التي ستكون محور دراستنا استخدام أساليب الحاسب الآلي والالكترونيات والاتصالات والتحكم لمجابهة العديد من التحديات التي تواجه النقل البري مثل تحسين مستويات السلامة والإنتاجية والحركة العامة .

الكلمات المفتاحية: قطاع - نقل - استراتيجية - نقل ذكي - تطوير النقل .

Abstract:

The promotion of the transport sector nowadays is one of the most important criteria or indicators of the urban development level and the civilization development, so that the states progress is measured with the development of its transport means and systems, especially if this last has adopted a technological application and intelligent systems up to date.

We will try, through this study, to talk about the latest technologies, that are expected when its application is completed, to occur a pass or a new revolution in the methods of the known transportation techniques namely Intelligent Transportation Systems, which some of its applications has been started to spread.

The Intelligent Transportation Systems which will be the focus of our study is the use of computer methods, electronics, communications and the control to avoid many challenges that facing the road transport, such as improving safety levels, productivity, and the general movement.

***Keywords**: sector, transport, strategy, intelligent transport, transport development.*

تمهيد:

يعتبر قطاع النقل الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني حيث يمثل هذا القطاع بأنشطته المختلفة دعامة أساسية من دعائم التقدم، إذ لا يمكن تصور تحقق النمو المتوازن بين قطاعات الاقتصاد الوطني لأي بلد من البلدان دون تامين احتياجات تلك القطاعات من النقل .

ويعتبر نمط النقل البري من الأنماط التي تهدف إلى التلبية الحقيقة لحاجات المواطنين للنقل ضمن شروط أكثر فائدة للمستعملين من حيث التكلفة والوفرة والتسعيرة وجودة الخدمات وضمان الأمن، كما انه يعطي الأولوية لتطوير النقل العمومي الجماعي ووسائله .

ولكن وبالرغم من أهمية النقل البري في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تسهيل حركة نقل المسافرين والبضائع، إلا أن له تأثيرات سلبية على البيئة الحضرية، حيث تشهد المدن الكبرى اليوم حركة مرورية سريعة نتيجة لتزايد وسائل النقل الأمر الذي من شانه أن يزيد من الأضرار البيئية الناجمة عن استخدام وسائل النقل، إذ تمثل السيارات مصدرا رئيسيا وأساسيا لتلويث البيئة الحضارية وازدياد الاختناقات المرورية وحوادث المرور.

وقد أثبتت التجارب الدولية أن التأخر في حل مشكلات النقل داخل المدن يكلف كلا من الاقتصاد والمجتمع خسائر كبيرة، وأن تلك التكلفة سترتفع وتتضاعف بمرور الوقت إذا لم يتم التصدي لها، وأن تكلفة إيجاد الحلول وتنفيذها أقل من تكلفة خسائر التباطؤ فيها، كما أن سرعة الحلول لها نتائج ايجابية مباشرة وغير مباشرة على التنمية الشاملة في المدى القريب .

ولهذا السبب فقد عملت مختلف دول العالم على تبني عدة استراتيجيات لحل مشاكل النقل لعل أهمها على وجه الإطلاق استراتيجية نظم النقل الذكية التي بدأت بعض تطبيقاتها في الانتشار .

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام يتمثل أساسا فيما يلي : **هل تمكنت تقنية نظم النقل الذكية من حل مشكلات النقل داخل المدن أم لا ؟ وما هي أهم الآليات التي تم تبنيها في هذا الصدد من أجل تفعيل هاته التقنية ودفعها للانتشار على مستويات أوسع ؟**

وللإجابة عن هاته الإشكالية سنحاول خلال دراستنا هاته بيان ودراسة تقنية نظم النقل الذكية كاستراتيجية لتطوير قطاع النقل والنتائج المترتبة على تبنيها وذلك على النحو التالي :

أولا: ماهية نظم النقل الذكية

قبل أن يتم التوصل إلى تقنية نظم النقل الذكية كآلية لتطوير قطاع النقل العام وتحقيق النقل المستدام اعتمدت الدول العديد من التجارب والاستراتيجيات نذكر منها ما يُعرف اصطف واركب أو المواقف التحفيزية (*Park-and-Ride* أو *Incentive parking*) والتي هي عبارة عن مواقف سيارات متصلة بوسائل النقل العام التي تسمح للركاب بالتوجه إلى مراكز المدن، وترك مركباتهم والسفر عبر الحافلات، القطارات، أو الوسائل سريعة التردد، وغيرها، كما يمكن أن ترتبط بنظام تقاسم الركوب للأجزاء المتبقية من الرحلة.

ويتم حفظ المركبات بموقف السيارات خلال اليوم وتُعاد لصاحبها حين عودته، وتقع هذه المواقف بشكل عام في ضواحي المدن أو في مناطق التجمع الحضرية وفي الأطراف الخارجية للمدن الكبرى، يتم اختصار المصطلح بكلمة "P+R" في علامات الطرق، كما يُطلق عليها اسم R & P بين العامة.

وقد تم استخدام الحافلات لأول مرة ضمن خدمة الاصطفاف والركوب في أوكسفورد، المملكة المتحدة في بداية الستينيات من القرن العشرين، حيث تم تشغيل أول جدول من هذا القبيل في هذه الفترة،

وقد قامت مواقف "*Better Choice*" بتقديم هذه الخدمة في مواقف مطار غاتويك في لندن عام 1978. وتشغل مدينة أوكسفورد حاليا 5 مواقف مخصصة حول المدينة، وأصبحت مدينة نوريتش سنة 2005 تحوي على أكبر موقف من هذا النوع في المملكة المتحدة، حيث يُشغّل من 6 مناطق منفصلة حول المدينة.[1]

وبالنسبة للدراجات الهوائية، فيوجد نظام مشابه يُطلق عليه (*Bike and ride* أو *B+R*) وهي صناديق الدارجات التي تقع بالقرب من محطات النقل العام، وتكون في الغالب مترافقة مع خدمة الاصطفاف والركوب، ويتم تشجيع استخدام هذا النظام من خلال أجرة وتذاكر متكاملة مع نظام النقل العام.

ولتشجيع استخدام وسائل النقل العام ظهر أيضا ما يعرف باسم مشاركة المركبات أو كاربوول (*Carpooling* أو *Car-sharing* أو *Ride-sharing* أو *Covoiturage*) والذي يعد نظاما لتقاسم الرحلات البرية عبر السيارات بحيث يسافر أكثر من شخص في سيارة واحدة، وقد ظهر في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، ثم عاد بقوة في سبعينيات القرن العشرين بعد أزمة الوقود التي نجمت عن حرب 1973، وهو اليوم من أكثر الوسائل شعبية في كثير من البلدان حول العالم، ولقد قلل هذا النظام التكاليف المترتبة على كل شخص، كالوقود، وقطع الغيار، بالإضافة إلى مجهود السواقة.

ويعد في هذا الصدد نظام المشاركة صديقا للبيئة، وطريقة مستدامة للسفر كون الرحلات المتشاركة تقلل من انبعاثات الكربون، والاختناقات المرورية على الطرق، والحاجة لمواقف سيارات، وتشجع السلطات غالبا على استخدام نظام تقاسم الركوب، خاصة خلال فترات التلوث العالية وأسعار الوقود المرتفعة، وقد مثّل نظام تقاسم الركوب سنة 2009 حوالي 43.5٪ من جميع الرحلات بالولايات المتحدة.

ولكن وعلى الرغم من أهمية هاته التجارب وغيرها والتي لم يتسع المجال لذكرها كوسائل لتطوير قطاع النقل وتحقيق النقل المستدام إلا أنها عجزت عن تحقيق الغرض الذي أنشأت من اجله والأكثر من ذلك أن مأخذها أكثر من فوائدها ذلك أنها لم تتمكن من تحسين السلامة للنقل البري ولا من التقليل من الآثار الناجمة عن النقل البري على البيئة وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يُعرف بنظم النقل الذكية .

وقد برز مؤخرا استخدام مصطلح نظم النقل الذكية (*ITS*) *Intelligent Transportation Systems* كلفظ موحد لما كان يعرف سابقا باسم النظم الذكية للمركبات والطريق في و. م . أ (*Intelligent Vehiche – Highway Systems*) (*IVHS*)، واسم تقنيات المعلومات للنقل على الطريق (*Road Transport Informatics*) (*RTI*) أو التقنيات المتقدمة للمعلومات والاتصالات في النقل

[1]. مصطفى بابكر، " السياسات البيئية"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الخامس والعشرون، يناير 2014، السنة الثالثة، ص ص 15، 17.

(Advanced Transport Telemetric) (ATT) في أوروبا، وأحيانا بجمع الاسمين كليهما في اليابان، ذلك على اعتبار أن المصطلح الجديد يعتبر مصطلحا أكثر شمولية بالنظر لكونه لا يقتصر على الطريق والمركبة فقط كما كان عليه الوضع سابقا، وإنما يتسع هذا المصطلح ليشمل كل ما يتصل بهما من نظم اتصال وإدارة وغيرهما .[1]

ويقصد بنظم النقل الذكية تلكم النظم التي تعتمد على استخدام تقنيات الحاسب الآلي والالكترونيات والاتصالات والتحكم بغية الحصول على معلومات تتعلق بأداء مرافق النقل، وأحيانا عن الطقس والظروف الجوية والبيئية بغية مجابهة العديد من التحديات التي يمكن أن تواجه الأفراد أثناء عملية النقل البري، وهو الأمر الذي من شانه أن يساهم في تحسين مستويات السلامة والإنتاجية والحركة العامة .

كما يقصد بنظم النقل الذكية أيضا تلكم النظم التي تعمل على تطبيق مختلف التكنولوجيات الحديثة في النقل من اجل التوصل إلى تحقيق ما يلي[2]:

- المساعدة في قيادة المركبات وتحديد المواقع، خاصة استعمال نظام تحديد المواقع الجغرافية *(GPS) (Geographic positioning system)* .
- تسيير حركة المرور وتسهيل انسياب تدفقات الحركة المرورية وذلك عن طريق التحكم في الإشارات الضوئية المرورية .
- إدارة السلامة المرورية عن طريق إرسال معلومات لمستعملي الطريق (مثلا إرسال معلومات حول الأحوال الجوية كالضباب ... الخ) .

فنظم النقل الذكية وبالمعنى السالف ذكره تمثل التطور الطبيعي للبينة التحتية للنقل وذلك من خلال عملها على تحديث هاته الأخيرة لتواكب عصر المعلومات، وهو الأمر الذي من شانه أن يساهم في توفير طاقة استيعابية أكبر وبكفاءة أعلى دون الاعتماد الكلي على إنشاء مرافق نقل جديدة .

وتشير في هذا الصدد الدراسات إلى أن الجمع بين نظم النقل الذكية والإنشاءات الجديدة أمر من شانه المساهمة على استيعاب النمو المروري المستقبلي وذلك بتوفير قدره 35 % مما يلزم تجهيزه لتلبية الطلب المروري نفسه من خلال الإنشاءات الجديدة فقط.[3]

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أن نظم النقل الذكية تسعى لتحقيق جملة من الأهداف التي نذكر منها ما يلي :

1. **تحسين السلامة للنقل البري** : وذلك عن طريق العمل على تطوير وتطبيق مجموعة متكاملة ومتناسقة من الإجراءات الهادفة لرفع مستوى السلامة، والتقليل من عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث

---

[1] - علي سعيد عبد الله الغامدي، مفاهيم أساسية في علم المرور، الطبعة الأولى، الرياض، 1420 هـ، ص 421.
http://faculty.ksu.edu.sa/Ali_Alghamdi/book3/12.pdf

[2] - تعريف موسوعة ويكيبيديا الحرة لنظام النقل الذكي .

[3] - سعد بن عبد الرحمن القاضي، نظم النقل الذكية أهم مواضيعها وفرص تطبيقها في المملكة العربية السعودية، ص 2 .
http://faculty.ksu.edu.sa/Ali_Alghamdi/Research/Intelligent%20transport%20systems%20in%20the%20Kingdom.pdf

النقل، وكذا التقليل من حجم الخسائر الاقتصادية والاجتماعية التي تسببها الحوادث، وهو الأمر الذي لا يمكن له أن يتحقق إلا من خلال اتخاذ الإجراءات التالية :

- **التحكم المروري :** وذلك من خلال القيام بتقييم أداء الطرق السريعة والشوارع المزودة بإشارات مرورية والتنسيق بينها وبين عمليات النقل العام لموازنة الطلب مع السعة ضمن نظام النقل .[1]
- **إدارة الأحداث الطارئة** : وذلك عن طريق توفير إجراءات تدخل ذات كفاءة عالية في حالات الأحداث المرورية الطارئة والظروف الجوية السيئة، وأعمال الطرق، وفي المناسبات الخاصة، فالتقنيات المتقدمة للنقل تركز على استشعار وجود الحوادث الطارئة والتأكد من وقوعها من اجل تحسين زمن الاستجابة لها وإرسال الفرق الملائمة لها من حيث الأفراد والمعدات .[2]
- **إدارة الطلب على الانتقال :** وذلك عن طريق تنفيذ نظام استخدام الحارات المرورية المخصصة للمركبات عالية الإركاب، وكذا التحكم بمواقف السيارات وتكلفتها وتسعيرة الدخول للطرق، واستخدام أساليب إعطاء أفضلية الحركة.

2. **زيادة الطاقة والكفاءة التشغيلية لشبكة النقل البري** : وذلك عن طريق :

- زيادة السرعات وتقليل التوقفات .
- تقليل التأخير عند نقاط التحويل بين وسائط النقل .
- التخفيض الملموس للتكاليف المصاحبة للازدحام .
- زيادة الطاقة الاستيعابية لمستخدمي الطرق الحالية عن طريق تشجيع الزيادة في متوسط سعة المركبة.
- تقليل التكاليف التشغيلية للبنية التحتية .
- الزيادة في عدد الأفراد وكمية البضائع التي يمكن نقلها على المرافق الحالية .

3. **تحسين مستويات الحركة والراحة للمتنقلين** :

إذ تساهم في هذا الإطار نظم النقل الذكية في تمكين المتنقلين (السائقين) من الحصول على المعلومات وتحليلها وعرضها عليهم، وهذا كله بهدف مساعدتهم على الحركة من مكان انطلاقهم وصولا إلى مقصدهم الذي يرغبون في الوصول إليه، إذ تقوم في هذا الصدد نظم النقل الذكية بتقديم تلك المساعدات بأفضل طريقة ممكنة تحقق احتياجات المتنقلين من حيث السلامة والكفاءة والراحة .

والى جانب عمل نظم النقل الذكية على توفير الراحة للمتنقلين فإنها تساهم أيضا في تحسين مستويات الحركة للمتنقلين وذلك من خلال قيامها بـ [3]:

---

[1] - جامعة الملك عبد العزيز، التخطيط العمراني و الاستراتيجي و الإدارة الاستراتيجية للمدن، الإصدار 15، مركز الإنتاج الإعلامي، ص56 .

[2] - وزارة النقل، الاستراتيجية الوطنية للنقل، المملكة العربية السعودية، 2011، ص 26 .

[3] - انظر في هذا الصدد: علي سعيد عبد الله الغامدي، ص 401 .

- سعد بن عبد الرحمن القاضي، مرجع سابق، ص 3 .

◆ تحسين الوصول إلى نظام النقل البري لكل مستويات الدخول والأعمار وفي كل المناطق الجغرافية.

◆ تخفيض زمن الرحلة وزيادة موثوقيته والتقليل من تكلفته .

◆ تخفيض مستوى الجهد المصاحب للرحلة .

4. **التقليل من الآثار الناجمة عن النقل البري على البيئة والطاقة** : وذلك عن طريق[1]

◆ التقليل من انبعاثات العوادم الضارة من المركبة .

◆ التقليل من الوقود المهدر بسبب الازدحام وعدم اختيار الطريق المناسب .

◆ التقليل من التلوث الضوضائي ومضايقة المرور للأحياء السكنية .

◆ احترام متطلبات الحفاظ على البيئة والحياة الفطرية عند تصميم وتنفيذ البنية التحتية للنقل .

◆ الحد من استهلاك المواد المضرة بالبيئة .

5. **تحسين تشغيل المركبات التجارية** :

إذ تعمل نظم النقل الذكية على تطبيق مختلف التقنيات الذكية المتوافرة والممكنة على غرار التخليص الالكتروني للمركبات التجارية والفحص الآلي للسلامة على جانب الطريق ... الخ وذلك كله بهدف :

◆ تحسين سلامة وكفاءة المركبات التجارية (الشاحنات والحافلات خصوصا) .

◆ تحسين حركة نقل البضائع والتخفيض من زمن الانتقال وتكلفته .

◆ الحفاظ على امن البضاعة وسلامتها .

◆ تحقيق السلامة لا سيما إذا تعلق الأمر بمتابعة المواد الخطرة .

6. **التحكم بالمركبة وسلامتها** :

يمكن الهدف من وراء التحكم في المركبة في تحقيق مستويات سلامة أعلى للمركبة وتخفيف حدة الازدحام في الطرق السريعة الحضرية، وكذا تحقيق مستويات أفضل لإنتاجية الطرق بين المدن مما يؤدي لإيجاد مفاهيم مبتكرة لخدمات النقل البري .

وعلى العموم فان النظم المتقدمة للتحكم بالمركبة وسلامتها تساهم في تحقيق ما يلي[2]:

◆ تفادي الاصطدام الطولي .

◆ تفادي الاصطدام العرضي .

◆ التحذير من التصادمات عند التقاطعات والتحكم بها .

◆ الجاهزية للسلامة (التحذير من الإعاقات) .

---

[1]. وزارة النقل، الاستراتيجية الوطنية للنقل، مرجع سابق، ص 28

[2]. انظر في هذا الصدد كلا من :- الفصل 12، ص 401 / 402 .

- سعد بن عبد الرحمن القاضي، مرجع سابق، ص 3 .

ثانيا : تطبيقات نظام النقل الذكي كآلية لتطوير قطاع النقل العام والنتائج المترتبة على تبنيه

بالنظر لأهمية نظم النقل الذكية التي سبق الإشارة إليها أنفا فقد عملت عدة دول من العالم على تطبيقها إذ قامت وزارة النقل الأمريكية بإنشاء برنامج الطرق الأوتوماتيكية (*Automated Highway System*) لتحقيق هدف النظام الذكي البعيد المدى الأكثر تحديا من الناحية الفنية للحصول على نظام للطرق والمركبات كامل من الناحية التشغيلية يقوم بجعل عملية السياقة عملية أوتوماتيكية .

ويقصد بأوتوماتيكية عملية السياقة إمكانية السيطرة من خلال الطريق الذكي على المركبة عند دخولها إليه مما يجعل سيطرة السائق على مركبته منعدمة، الأمر الذي من شانه أن يجعل المركبات تلتزم السير ضمن مسار واحد، كما يساعد في خفض السرعات ويجعل المسافات بين المركبات منتظمة .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان تبني نظام الطرق الأوتوماتيكية أمر من شانه أن يعمل على تحقيق نتيجتين هامتين وهما :

- **تحسين السلامة المرورية** : وذلك عن طريق التقليل من الخطأ البشري خاصة في الطرق المزدحمة الأمر الذي من شانه أن يساهم في انخفاض عدد الوفيات والإصابات وضياع الممتلكات الناتجة عن الحوادث المرورية خاصة إذا علمنا أن هناك دراسات بينت أن الخطأ البشري يشكل عنصرا رئيسيا يقف وراء 90 % من جميع حوادث المرور في بعض الدول .
- **تحسين كفاءة الطريق** : ذلك أن السيطرة الأوتوماتيكية على حركة المركبات على الطريق وما ينتج عنها من انتظام لسرعة المركبات والمسافات بينها داخل كل مسار سيرفع من معدل تدفق المركبات، الأمر الذي من شانه أن يزيد من السعة التشغيلية للطريق لتصل إلى ما نسبته 30 % حسب ما أشارت إليه الأبحاث المعدة في هذا المجال .[1]

أما شيكاغو وفي إطار تبنيها لاستراتيجية نظم النقل الذكية فقد قامت بوضع كاميرات مراقبة أمام قطع الإشارات المرورية (كاميرات الضوء الأحمر) (*Red light cameras*) .

وقد أثبتت هذه الكاميرات أن باستطاعتها المساعدة في الحد من حوادث الطرق في تلك التقاطعات، غير أن هذا النظام الذي تبنته شيكاغو قد تعرض للانتقاد ذلك أن البعض قد اعتبره بمثابة نظام لجمع المال للدولة فقط، في حين رأى البعض أن هذا النظام قد يكون حد من الحوادث والوفيات في التقاطعات ولكنه زاد من عدد الحوادث من جراء الارتطام بخلفية المركبات عند الإشارات . [2]

أما مدينة أتلانتا وباعتبارها جزءا من ولاية جورجيا فإنها تمتلك نظام لمعلومات النقل الذكية، والذي هو عبارة عن جهد متكامل بين إدارة النقل في جورجيا وإدارة النقل للحكومة الفدرالية وهيئة

[1] ـ على سعيد عبد الله الغامدي، ص ص 409 - 410 .

[2] ـ منتدى الرياض الاقتصادي نحو تنمية اقتصادية مستدامة، دراسة تطوير النقل داخل المدن في المملكة العربية السعودية، الدورة 5، 2011 ، ص 62 .

النقل السريع للمدينة وهيئة منطقة أتلانتا ، تستعمل من خلاله 1300 كاميرا وتسجيل فيديو للتحكم في المرور وجمع المعلومات عن حركة المسارات .

وقد عملت أتلانتا على الاستفادة من نظام المعلومات الجغرافية وتقنية إدارة المعلومات لإعطاء أوقات حقيقية عن الرحلات ، وهي آليات تطبق لمعرفة مواقع الاختناقات ليتم توجيه السائقين وللإسراع في حل الاختناقات ولإشعار السائقين عن طريق 100 لوحة إعلانية وشاشات رقمية على الطريق .[1]

أما اليابان فقد قامت بتبني خطة نجحت من خلالها في تحقيق التوازن في حجم المرور بين الطرق العادية والسريعة وإزالة التضيقات المرورية الحرجة وتوفير المعلومات حول حركة المرور من خلال منظم المعلومات الذكية (ITS) .

هذا باختصار شديد فيما يتعلق بأبرز تطبيقات نظام النقل الذكي في عدد من دول العالم أما فيما يتعلق بالنتائج المترتبة على تبنيه فانه يمكننا إبرازها وتحديدها في نتيجتين هامتين أولهما إصدار توصية متعلقة بأنظمة الاتصالات الراديوية بالموجات المليمترية لتطبيق نظام نقل ذكي [2]، وثانيهما إنشاء مجموعة برامج أي في يو لبلوغ المستوى الأمثل في النقل .

1 . إصدار التوصية ITU-R M.1452-1 المتعلقة بأنظمة الاتصالات الراديوية بالموجات المليمترية لتطبيقات نظام نقل ذكي [*]: وقد صدرت هاته التوصية عن جمعية الاتصالات الراديوية للاتحاد الدولي للاتصالات، وقد وضعت هاته الأخيرة عند إصدارها لهاته التوصية جملة من الاعتبارات العامة والخاصة .

فبالنسبة للاعتبارات العامة فقد لاحظت جمعية الاتصالات الراديوية للاتحاد الدولي للاتصالات ما يلي:

- أن أنظمة النقل الذكية (ITS) قد تساهم كثيراً في تحسين النقل والسلامة العامة .
- أن المعايير الدولية قد تسهل تطبيقات أنظمة النقل الذكية في العالم وتتيح تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير من خلال تقديم تجهيزات أنظمة النقل الذكية وخدماتها إلى الجمهور الواسع .
- أن توحيد تطبيقات أنظمة النقل الذكية مرتبطة بتوزيعات طيف راديوي مشترك .
- أنه لا بد من أنظمة نقل عالية القدرة للأنظمة الراديوية ITS من أجل دعم تطبيقات متعددة الوسائط باستبانة عالية .
- ضرورة توافر أنظمة نقل منخفضة القدرة للأنظمة الراديوية ITS من أجل دعم توفير السلامة لسير العربات مثل النظام الراداري لتجنب الاصطدامات .

---

[1] . منتدى الرياض الاقتصادي نحو تنمية اقتصادية مستدامة ، مرجع سابق، ص 63 .

[2] . انظر في هذا الصدد :. الاتحاد الدولي للاتصالات ITU-R، أنظمة الاتصالات الراديوية بالموجات المليمترية لتطبيقات نظام نقل ذكي، قطاع الاتصالات الراديوية في الاتحاد الدولي للاتصالات، التوصية ITU-R M.1452-1، (10 / 2009)، السلسلة M، الخدمة المتنقلة وخدمة التحديد الراديوي للموقع وخدمة الهواة و الخدمات الساتلية ذات الصلة .

[*] وقد عملت هاته التوصية على بيان المتطلبات و الخصائص التقنية و التشغيلية لأنظمة الاتصالات الراديوية العاملة بالموجات المليمترية في تطبيقات أنظمة النقل الذكية وذلك من أجل استعمالها لأغراض تصميم هذا النظام. كما تشمل نظام رادار منخفض القدرة لتجنب اصطدام السيارات يعمل في النطاقات GHz 61-60 وGHz 77-76 وGHz 81-77، إلى جانب أنظمة الاتصالات الراديوية بالموجات المليمترية لأغراض تطبيقات أنظمة النقل الذكية (ITS) في مدى الترددات GHz 66-57، وذلك للاتصالات من عربة إلى عربة والاتصالات بين العربة وبين جانبي الطريق.

- أن نظام رادار مدمج في الاتصالات الراديوية مفيد لسلامة القيادة وراحة السائق .
- أن الخصائص التقنية والتشغيلية للأنظمة المدمجة الراديوية بالموجات المليمترية لأغراض التطبيقات ITS تحتاج إلى نظام تعرف لتيسير نشرها عالمياً كنظام .

أما بالنسبة للاعتبارات الخاصة فقد لاحظت جمعية الاتصالات الراديوية للاتحاد الدولي للاتصالات ما يلي :

- أن المنظمة الدولية للتقييس (ISO) نشرت معايير بشأن الجوانب غير الراديوية لأنظمة النقل الذكية في المعيار ISO/TC204 آخذة في الاعتبار أعمال المنظمات الخارجية المعترف بها .
- أن المعهد الأوروبي لمعايير الاتصالات (ETSI) نشر معايير بشأن الجوانب غير الراديوية لأنظمة النقل الذكية في المنشور ETSI/ERM (المواءمة الكهرمغنطيسية وقضايا الطيف الراديوي) الذي قد يساهم أيضاً في الجهود المبذولة في قطاع الاتصالات الراديوية للاتحاد .
- أن معهد المهندسين الكهربائيين والإلكترونيين (IEEE) يضطلع بوضع معايير اتصالات بالموجة المليمترية للشبكات اللاسلكية الشخصية في مدى الترددات 57-66 GHz في المعيار IEEE 802.15.3c.
- أن كتيب الخدمة المتنقلة البرية (المجلد 4 عن أنظمة النقل الذكية) يحتوي على معلومات عن الاتصالات بالموجات المليمترية بما في ذلك خصائص الانتشار للاتصالات من عربة إلى عربة والاتصالات داخل العربة والرادار .
- أن النطاق 76-77,5 GHz موزع عالمياً على أساس أولي لخدمة علم الفلك الراديوي، وهو مهدد بصورة خاصة بالانقطاع جراء تطبيقات أنظمة النقل الذكية المتنقلة بسبب الإشارات الكونية شديدة الضعف الخاضعة للدراسة وبسبب إمكانية تواجد العربات على مقربة من التلسكوبات الراديوية .

وبناءا على هاته الاعتبارات العامة والخاصة فقد أصدرت جمعية الاتصالات الراديوية للاتحاد الدولي للاتصالات توصيتين هامتين تتعلق الأولى بضرورة استعمال الخصائص التشغيلية والتقنية في الأنظمة الراديوية بالموجات المليمترية في تطبيقات أنظمة النقل الذكية الواردة في الملحق 1 بوصفها مبادئ توجيهية لأغراض تصميم النظام* وهذا كله بهدف تجنب الاصطدامات .

---

*. وتتمثل متطلبات تحقيق هذا النظام فيما يلي :

1**نطاق التردد الراديوي**:

النطاق 60 GHz : 60-61 GHz. يقع هذا المدى في نطاق امتصاص شديد جداً لأكسجين الجو ولا يستعمل إلا للاتصالات القصيرة المدى جداً بسبب التوهين الكبير الذي ينجم عن المسافة.

النطاقان 76 GHz و79 GHz: الترددات 76-77 GHz و77-81 GHz. الامتصاص الجوي أقل بكثير في هذا النطاق مقارنةً مع النطاق 60-61 GHz.

2**. طريقة الرادار وطريقة التشكيل**

فيما يلي طرائق الرادار الأربع (مع طرائق التشكيل) الموصى بها :

- الطريقة FM-CW (بتشكيل التردد).
- طريقة النبضات (تشكيل النبضة).
- قفزات تردد النبضات.
- طريقة الموجة المستمرة بترددين (دون تشكيل أو تشكيل ترددات).
- طريقة تمديد الطيف (تمديد الطيف في تتابع مباشر).

3**. قدرة الإرسال وكسب الهوائي** : تتحدد قدرة الإرسال (القدرة المرسلة إلى الهوائي) من خلال مدى الكشف والمدى الزاوي وعرض النطاق.

4**. عرض النطاق المحدد**: يصل إلى 4,0 GHz. (انظر في هذا الصدد : الاتحاد الدولي للاتصالات، أنظمة الاتصالات الراديوية بالموجات المليمترية لتطبيقات نظام نقل ذكي، ص 5) .

في حين تتعلق التوصية **الثانية** بضرورة استعمال الخصائص التشغيلية والتقنية للأنظمة الراديوية بالموجات المليمترية لتطبيقات أنظمة النقل الذكية ورسائل البيانات بين عربة وعربة، وبين عربة وجانبي الطريق على النحو الوارد في الملحق 2 بوصفها مبادئ توجيهية لأغراض تصميم النظام*.

وفيما يلي جدول يبين الخصائص التقنية لأنظمة الاتصالات الراديوية بالموجات المليمترية في تطبيقات أنظمة النقل الذكية بناءا على توصية جمعية الاتصالات الراديوية للاتحاد الدولي للاتصالات.

الجدول 1 : الخصائص التقنية لأنظمة الاتصالات الراديوية بالموجات المليمترية في تطبيقات أنظمة النقل الذكية بناءا على توصية جمعية الاتصالات الراديوية للاتحاد الدولي للاتصالات

البند	الخصائص التقنية		
	النظام A	النظام B	النظام C
طريقة الاتصال	اتجاه وحيد، إرسال باتجاه واحد، نصف مزدوج، مزدوج، توزيع متعدد		
طريقة التشكيل	لم تصغ طريقة التشكيل كيما تتوافق مع تحديث استعمالها في المستقبل		
نطاق التردد	GHz 63,0-64,0	GHz 66,0-59,0	GHz 64,0-57,0
قدرة المرسل (القدرة إلى الهوائي)	dBm 40	mW 10 أو أقل	mW 10 أو أقل
القدرة e.i.r.p.			
عرض النطاق المشغول المسموح به		GHz 2,5 أو أقل	
كسب الهوائي	23 dBi أو أقل (توهين الفص الجانبي dB 20)	dBi 47 أو أقل	dBi17 (dBi 17 للتطبيقات من نقطة إلى نقطة)

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات ITU-R، أنظمة الاتصالات الراديوية بالموجات المليمترية لتطبيقات نظام نقل ذكي، قطاع الاتصالات الراديوية في الاتحاد الدولي للاتصالات، التوصية ITU-R M.1452-1، (10 / 2009) .

2 . إنشاء مجموعة برامج أي في يو IVU suite لوسائط النقل العامة.

تعتبر مجموعة برامج أي في يو IVU suite لوسائط النقل العامة شركة محدودة المسؤولية تم تأسيسها عام 1976 مقرها الرئيسي في برلين (ألمانيا الاتحادية) ولها فروع في 7 دول هي ألمانيا، المملكة المتحدة، كولومبيا، الإمارات العربية المتحدة، ايطاليا، تشيلي، هولندا، ويبلغ عدد موظفيها 350 موظف .

وتتولى مجموعة برامج أي في يو IVU suite لوسائط النقل العامة يوميا العمل على ضمان التحكم بمئات الآلاف من التحركات الفردية** وضمان تحقيق أعلى نسبة من الكفاءة، فهي وبوصفها

* . تتمثل هاته الخصائص التقنية العامة فيما يلي :

1. **طريقة الاتصالات**: اتجاه واحد، إرسال باتجاه واحد، إرسال نصف مزدوج، إرسال مزدوج، توزيع متعدد.
2. **طريقة التشكيل**: وفق متطلبات التطبيق.
3. **نطاق التردد**: GHz 66,0-57,0 (ستحدد ترتيبات القنوات الواجب استعمالها لكل منطقة أو بلد على حدة).
4. **قدرة المرسل** (القدرة المنقولة إلى الهوائي)/القدرة المشعة المكافئة المتناحية (e.i.r.p): mW 10 أو أقل/dBm 40 أو أقل.
5. **عرض النطاق المشغول المسموح**: GHz 2,5 أو أقل. (انظر في هذا الصدد : الاتحاد الدولي للاتصالات، أنظمة الاتصالات الراديوية بالموجات المليمترية لتطبيقات نظام نقل ذكي، ص 6) .

** . تتولى مجموعة برامج أي في يو التحكم في التنقلات الفردية و ذلك عن طريق قيامها باتخاذ المهام و الإجراءات التالية :

- تخطيط المسارات
- تشغيل الحافلات
- تزويد الركاب بالمعلومات
- ضمان الترابط المطلوب بين الخطوط المتعددة
- التحكم بإشارات المرور
- السهر على سلامة الأساطيل وكفاءتها

أنظر في هذا الصدد مجموعة برامج أي في يو IVU suite لوسائط النقل العامة، الشركة المحدودة المسؤولية، الطبعة الأولى، 2012، ص 2.

صاحبة الحلول المتكاملة للأنظمة تدعم منذ ما يزيد على 35 سنة أكثر من 500 شركة مواصلات في شتى أنحاء العالم لتساعدها على تحقيق جميع متطلباتها وأهدافها .

وحتى تتمكن مجموعة برامج أي في يو من تحقيق أهدافها وبلوغها للمستوى الأمثل في النقل فقد اعتمدت على جملة من الأدوات والبرامج سنتولى بيانها بشيء من التفصيل وذلك على النحو التالي :

أ . أدوات مجموعة أي في يو IVU suite لبلوغ المستوى الأمثل في النقل :

في سبيل تحقيقها لأهدافها اعتمدت مجموعة **إي في يو** على جملة من الأدوات التي نذكرها منها ما يلي[1]:

① الجمع بين أبحاث رياضية ومهارات وخبرات هندسية : فعلى اعتبار أن عملية التحسين تعني تحقيق أفضل نتيجة ممكنة مع الأخذ بعين الاعتبار جميع المتطلبات، فانه لو كان المطلوب هو مجرد العثور على اقصر طريق بين نقطتين لكان الحل بسيط، ولكن العثور على أسرع طريق يربط عددا من النقاط مع اخذ ظروف أخرى مختلفة في الاعتبار يعتبر مهمة حسابية غاية في التعقيد، إذ أن المهام المتعددة الطبقات وعمليات اتخاذ القرارات يمكن تنفيذها بمساعدة تكنولوجيا المعلومات والرياضيات فقط .

ولهذا السبب تتعاون مجموعة برامج **أي في يو** IVU suite من اجل تحسين جداول دورات المركبات مع قسم التحسين في مؤسسة KONRADZUS BERLIN (ZIB) لتكنولوجيا المعلومات، وهذا كله بهدف زيادة الإنتاجية وإرضاء العاملين في شركات النقل .

② إصدار جداول زمنية وخطط عمل العربات وفق عدد الركاب المتوقع ومواصفات العربات والتكرارات.

③ تفعيل ميزة إعادة جدولة المهام .

④ تحديد قوائم المهام بناء على القواعد والقدرات لمجموعات مختلفة من الأفراد والمستودعات .

⑤ تحسين الجدول الأسبوعي وتدعيم توزيع العمال التلقائي .

ب . برامج ووسائط النقل العام لمجموعة أي في يو IVU suite لبلوغ المستوى الأمثل في النقل [2] :

بغية تحسين وتطوير قطاع النقل قامت مجموعة **أي في يو** بتطوير العديد من المنتجات والوسائط والبرامج الالكترونية التي نذكر منها ما يلي :

① IVU PLAN : والذي من خلاله تدار الشبكة بأكملها وتنجز برامج الرحلات بدءا من التخطيط الاستراتيجي انتهاء بالاستثناءات اليومية .

وتعتمد هاته الأخيرة على خوارزميات ذكية للوصول بدورة المركبات والخدمات إلى الحد الأمثل.

---

[1] . مجموعة برامج أي في يو IVU suite لوسائط النقل العامة، مرجع سابق، ص 4 .

[2] . مجموعة برامج أي في يو IVU suite لوسائط النقل العامة، مرجع سابق، ص 16 .

② IVU POOL : في هذا المركز يتم تجميع البيانات من كافة أنظمة التخطيط المتعلقة بعمل شركة النقل فتكون بذلك قاعدة بيانات متكاملة لتزويد الركاب بمعلومات مدمجة واضحة.

③ IVU COOKPIT : وهو عبارة عن برنامج حاسوب محمول على متن المركبة يمكن تشغيله على IVU . BOX أو على أجهزة الكمبيوتر المحمولة أو الأجهزة الالكترونية كالهواتف الذكية.

ويتولى هذا البرنامج تبيان موقع السائق الراهن ومدى تقدمه في الجدول الزمني ويزود الركاب بالمعلومات، وينظم الاتصال الضوئي المتبادل مع مركز التحكم .

④ IVU TICKET . BOX IVU . BOX : وهو عبارة عن جهاز سهل الاستعمال يركب في الحافلات أو القطارات ويعتمد على مكونات منمطة، وله واجهة لكل أنظمة الاتصال وتحديد المكان GPS والاتصالات اللاسلكية التناظرية والرقمية والهواتف المحمولة من أنظمة (tetra . umts . gsm) .

ويتحكم هذا الأخير بكامل بيئة العربة بالإضافة إلى طباعة التذاكر فهو نظام يدعم كل أشكال السيطرة على إدارة التذاكر الكترونيا.

⑤ IVU ALIDATOR :- وهو عبارة عن جهاز الكتروني لإصدار التذاكر، وقد صمم هذا الأخير ليستخدم كجهاز مراقبة التذاكر عند الدخول إلى العربات أو كوكالة بيع قائمة بذاتها فواجهة المستخدم فيه توفر سهولة التعامل وفق تقنية اللمس الاختياري .

⑥ IVU REALTIME : ويعمل هذا الأخير على تمكين الركاب من رؤية مركز التحكم مباشرة، أما وظيفته فتتمثل أساسا في معالجة كافة المعلومات الآتية والواردة إلى مركز التحكم ومن ثم عرضها على الركاب بوسائط متنوعة، كما يعرض مباشرة على أجهزة الهاتف المحمول وبذلك يمضي زمن الانتظار على الركاب أسرع مما هو عليه في الواقع مما يبعد عنهم الملل ويزيدهم متعة واطمئنانا.

⑦ IVU FLEET : يمتاز هذا الأخير بالقدرة على معرفة البيانات الآتية للمركبات وخدمات القطارات في جميع الأوقات، ويمكن فضلا عن أمور أخرى عرض بيانات على خارطة رقمية تتضمن حالة المرور الراهنة وموقع جميع المركبات وكافة الاضطرابات في حال وجودها أو نشوئها على الفور.

هذا كما يوفر ذات البرنامج فضلا عن وظائف متعددة الطبقات وحدات تحكم مع حلول فعالة، كما يراقب أيضا تنفيذ تلك الحلول ويضمن القدرة على الاتصال بكل المركبات ويسجل حركاتها، كما انه يتصل بواسطة PPT NOLP VIA GPRS أو الراديو (تناظري آو رقمي) مع الحاسب المحمول على متن العربة.

⑧ IVU CROW: وتتولى هاته الأخيرة إدارة كافة شؤون جدولة الموظفين من تخطيط العطل طويلة الأمد إلى تخصيص المهام اليومية وحساب أجورها .

ونشير في هذا المقام إلى انه وعلى اعتبار أن شركة النقل العام في زيوريخ تولي أنظمة توزيع المهام عناية خاصة على اعتبار أنها لا تكتفي بمراعاة رغبات السائقين 1300 من حيث أفضلياتهم الزمنية بل تأخذ كذلك بعين الاعتبار مواعيد ارتباطاتهم الهامة كزيارات الأطباء أو الامتحانات، فقد وجدت

هاته الشركة ما كانت تبحث عنه في _IVU CROW_المنتج الذكي الذي يحقق الاحتياجات الخاصة إذ يجدول المواعيد ويرسلها كملف PDF للسائق كتذكرة بالموعد .

الخلاصة :

في ختام دراستنا المطولة والمستفيضة لموضوع تقنيات نظم النقل الذكية كاستراتيجية لتطوير قطاع النقل يمكننا القول بان هاته الاستراتيجية الجديدة والمستحدثة بغية تطوير قطاع النقل لها فائدة اقتصادية ستساعد من دون أدنى شك في إنقاذ الأرواح وتوفير الوقت والمال، كما أنها ستضاعف من جهة أخرى من فاعلية الصرف المالي على إنشاء مرافق الطرق والعبور وصيانتها ، وستزيد من فائدة النقل العام وجذب الناس له ، كما ستفتح المجال أمام فرص العمل والاستثمار .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان تقنية نظم النقل الذكية ستساهم من دون أدنى شك في التقليل من الحوادث الثانوية وكذا من الازدحام المروري، هذا إلى جانب مساهمتها في تحسين خدمات النقل العام، والحد من استهلاك الوقود وتلويث البيئة نتيجة للسيطرة على الازدحام . كما أن الهوامش العالية للسلامة التي توفرها تقنيات النظام الذكي بواسطة تقنية الإنذار وتفادي الاصطدام ستساهم من دون أدنى شك في التقليل من عدد الحوادث المرورية وكذا من خطورتها.

كما أن تجميع المعلومات الكثيرة واستخدامها المطور سيساعد جميع شرائح مستخدمي الطريق في اتخاذ القرارات التي تناسب ظروفهم ورحلاتهم . ومع أن برنامج النظام الذكي سيكشف العديد من أوجه تحسين النقل، فان الاهتمام الأكبر هو سلامة السائقين والركاب، لذلك فان التقنيات الخاصة بالنظام الذكي ستقدم أمانا اكبر لمستخدمي الطريق في المستقبل القريب .

ولكن وعلى الرغم من أهمية تقنية نظم النقل الذكي في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية إلا أنها قد لا تكون ذات جدوى في الدول النامية لعدة أسباب منها محدودية إلمام المجتمع بصناعة المعلومات واستخدامها ، ومحدودية الوسائط البديلة المتوفرة للنقل داخل المدن، وكذا عدم إدراك قيمة الوقت من قبل كثير من العامة .

وبناء عليه ومن خلال ما سبق بيانه سنتولى إيراد بعض المقترحات لتطوير استراتيجية نظام النقل الذكي وذلك على النحو التالي :

- إكمال الأطر القانونية لنظام النقل الذكي وتطبيقها بصرامة .
- القيام ببرامج وحملات التوعية بأهمية نظام النقل الذكي.
- ضرورة تطوير وتفعيل نظام النقل الذكي طويل المدى مرن ومتكامل مع الرؤية للنقل .
- ضرورة تبني رؤية مبنية على رغبات المستخدمين للنقل لمعرفة أرائهم وتوجهاتهم بهدف تحسين الخدمة .
- توجيه وتمويل الإدارة العامة للمرور والجهات ذات العلاقة لتوفير نظم المعلومات والإدارة الذكية للنقل .
- تدريب وابتعاث كوادر فنية متخصصة في الإدارة الذكية وهندسة المرور .

- ضرورة إيجاد بيئة يمكن من خلالها تطوير النظام الذكي للطرق والمركبات وذلك عن طريق :

★ البدء ببرامج صناعية تساند هذه التقنية وتدعم الحركة التجارية في السوق المحلي .

★ تنويع وإعادة توجيه منظومة النقل عن طريق البرامج التعليمية والتدريبية الجديدة وتوفير الفرص للأفراد والمؤسسات ذات المهارات المختلفة للمساهمة في برامج وزارة النقل والجهات الأخرى المرتبطة بالنظام الذكي للطرق والمركبات .

★ دعم وإنشاء هيكل مؤسس لتطوير التقنية وتحويلها ونشرها عن طريق تحفيز التعاون والمشاركة بين المصالح الحكومية والجامعات والقطاع الخاص .

مساهمة الاستثمار في رأس المال البشري في تسيير المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية

"دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل – فرع جنرال كابل بسكرة-"

د. عيسى خليفي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد خيضر بسكرة
Khelifissa@yahoo.fr

أ. ربيحة قوادرية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد خيضر بسكرة
kouadriarebiha@yahoo.fr

ملخص:

مما لاشك فيه أن رأس المال البشري أصبح من ضروريات اقتصاد المعرفة، على اعتبار أن رأس المال البشري من أهم مصادر اكتساب الميزة التنافسية نظرا لارتباطه بشكل أساسي بالمعرفة التي تعتبر من أهم مكوناته، ولكون المعرفة عملية معقدة فإن تسييرها يعتبر من أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات من أجل اكتسابها وتوليدها وخزنها ونشرها وتوزيعها وتطبيقها، ومن أجل تسيير ناجح وكفؤ للمعرفة لبد من الاستثمار في هذه المعارف والمهارات والخبرات وذلك من خلال استقطاب أفضل المواهب وتطويرهم والمحافظة عليهم، لذلك جاءت هذه الدراسة لمعرفة "مساهمة الاستثمار في رأس المال البشري في تسيير المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، بالاعتماد على دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل–فرع جنرال كابل بسكرة- وأظهرت الدراسة أن الاستثمار في رأس المال البشري يساهم في تسيير المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، حيث بينت النتائج أن الاستثمار في رأس المال البشري يساهم في اكتساب المعرفة، كما يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في توليد المعرفة، و أيضا يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في نشر وتوزيع المعرفة، وأخيرا يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في تطبيق المعرفة.

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري، الاستثمار في رأس المال البشري، تسيير المعرفة، عمليات تسيير المعرفة.

Abstract:

There is no doubt that human capital has become a necessity of knowledge economy, on the grounds that the human capital of the most important sources of gain competitive advantage because of its connection primarily with the knowledge which is one of the most important components, and the fact that knowledge is a complex process, the conduct is considered one of the most important challenges faced by institutions for acquisition and generation, storage, dissemination and distribution, and application, in order to conduct a successful and efficient knowledge must be to invest in knowledge, skills and expertise through attracting the best talent and develop and maintain them, therefore, this study was to find out "contribution of the investment in human capital in knowledge management in the Algerian economic institution", depending on the case study institution cable industry - Branch General Cable Biskra-, the study showed that the investment in human capital contribute in knowledge management in the Algerian economic institution, where results clarify that the investment in human capital contribute in knowledge acquisition, and investment in human capital contribute in knowledge generation, and also investment in human capital contribute in knowledge dissemination and distribution, finally investment in human capital contribute in knowledge application.

Keywords: *human capital, investment in human capital, knowledge management, process knowledge management.*

تمهيد:

إن التغيرات التي يشهدها العالم اليوم، خاصة فيما يتعلق بالتطور السريع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال والتحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة الذي يعتمد بدرجة كبيرة على المعلومات والمعرفة، والتي فرضت على المؤسسات أن تحسن من أدائها بغرض تحقيق الميزة التنافسية المستدامة التي تضمن لها البقاء في السوق، وهذا ما يفسر سعي المؤسسات في الحصول على المعرفة وتسييرها بأحسن الطرق، فالمعرفة هي الأصل الجديد وهي أحدث عوامل الإنتاج التي يُعتَرف بها كمورد أساسي لإنتاج الثروة مقارنة بكل عوامل الإنتاج الأخرى (الأرض، العمل، رأس المال).

ونظرا لكون الأفراد هم المصدر الرئيسي للمعرفة، أدركت المؤسسات أن العامل الوحيد الذي يبقيها في السوق ويوفر لها ميزة تنافسية في ظل اقتصاد المعرفة هي الموارد البشرية، هنا برزت فكرة الاهتمام بها باعتبارها رأس مال بشري وضرورة أن تستثمر فيها من خلال استقطاب أفضل المواهب وتطويرهم والحفاظ عليهم، وذلك بهدف الحصول على المعارف والمهارات والقدرات وتوليد الأفكار الجديدة مما يساهم في عمليات تسيير المعرفة، فالاستثمار في رأس المال البشري يلعب دورا هاما أثناء عمليات تسيير المعرفة وذلك من خلال المساعدة في اكتساب المعرفة وتوليدها و نشرها وتوزيعها ثم تطبيقها، لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على "مساهمة الاستثمار في رأس المال البشري في تسيير المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، ولدراسة الموضوع قمنا بالتطرق إلى أربع نقاط أساسية: نهتم أولا بعرض الإطار العام للدراسة، بعد ذلك نتطرق للإطار النظري للدراسة من خلال التعرف على تسيير المعرفة والاستثمار في رأس المال البشري ومن ثم معرفة العلاقة التي تربط الاستثمار في رأس المال البشري بتسيير المعرفة، ثم نقوم بعرض وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها، وأخيرا نقوم بعرض النتائج والتوصيات.

أولا: الإطار العام للدراسة

1. **مشكلة الدراسة:** تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الجوهري التالي: **كيف يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في تسيير المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟**

2. **أهمية الدراسة:** تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه الذي يبحث في دراسة مساهمة الاستثمار في رأس المال البشري في تسيير المعرفة، فتواجد المؤسسة في محيط شديد المنافسة وسريع التغير حتم عليها أن تعمل جاهدة لمواكبة كافة التطورات والتغيرات، ومن هنا تفطنت المؤسسات إلى أهمية الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تنمية وتطوير قدراته ومهاراته وتوسيع دائرة معارفه وزيادة حصيلة مكتسباته وذلك لزيادة مساهمته في تسيير المعرفة من خلال اكتساب المعرفة وتوليدها ونشرها وتوزيعها وتطبيقها، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على المؤسسة من خلال بنائها قاعدة معرفية تساعدها على الإبداع والابتكار، وبالتالي فإنها تضمن بقائها واستمراريتها وهذا ما حاولنا أن نركز عليه في هذه الدراسة وهو كيفية مساهمة الاستثمار في رأس المال البشري في تسيير المعرفة.

3. **فرضيات الدراسة**

◆ **الفرضية الرئيسية:** يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في تسيير المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية. ومن خلال هذه الفرضية يمكن تبني الفرضيات الجزئية الآتية:

- يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في اكتساب المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
- يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في توليد المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
- يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في نشر وتوزيع المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
- يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في تطبيق المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

4. **منهجية الدراسة:** بالنظر إلى طبيعة الدراسة وأهدافها اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل الدراسة المعمقة والتحليل الشامل لمساهمة الاستثمار في رأس المال البشري في تسيير المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من الكتب والمجلات والدراسات السابقة ومواقع الانترنت، أيضا البيانات التي تحصلنا عليها من الرؤساء في المؤسسة محل الدراسة.

5. **تقنية وأداة جمع البيانات:** تم الحصول على البيانات من خلال الاستبانة كأداة لقياس متغيرات الدراسة، وتوزيعها على عينة الدراسة، ثم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS.V19(*) في تحويل هذه البيانات إلى أرقام ثم تحليلها، وقد تمّ استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيّمة ومؤشرات تدعم الموضوع وتتمثل هذه الأساليب في:

- اختبار ألفا كرونباخ: وذلك بهدف معرفة صدق وثبات عبارات ومتغيرات الاستبانة ؛
- المتوسط الحسابي: بهدف معرفة تقييم عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة؛
- الانحراف المعياري: لمعرفة مدى انحراف أو تشتت إجابات عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل متغير من متغيرات الدراسة عن وسطها الحسابي؛
- تحليل نتيجة الانحدار الخطي البسيط: وذلك بهدف اختبار فرضيات الدراسة.

6. **مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من الرؤساء في مؤسسة صناعة الكوابل –فرع جنرال كابل بسكرة- ويقصد بهم رؤساء الإدارة العليا والوسطى والدنيا وتشمل الدراسة جميع هؤلاء والبالغ عددهم (49) رئيس، وقد تمّ توزيع الاستبانة عليهم عبر زيارات ميدانية، وكانت الاستجابة (45) رئيس وبذلك فقد بلغت نسبة الاسترجاع (91.83%) وهي نسبة عالية ومقبولة إحصائيا.

7. **اختبار صدق وثبات الاستبانة**

1.7 **اختبار الصدق:** للتحقق من أن أداة القياس (الاستبانة) صالحة لقياس ما تهدف لقياسه، تم ذلك من خلال مرحلتين: المرحلة الأولى قمنا بعرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أساتذة ذوي الاختصاص والأخذ بأغلب ملاحظاتهم من حيث الإضافة و التعديل و الحذف، وفي ضوء ذلك تم إعداد

(*) *Statistical Package For Social Sciences*

الاستبانة في شكلها النهائي، أما المرحلة الثانية فقد تم من خلالها أخذ الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ وذلك للتأكد من مدى تعبير عبارات الاستبانة عن متغيرات الدراسة بصورة مناسبة وقد وجد معامل الصدق (0.90) وهي قيمة عالية ملائمة لأهداف الدراسة، كما أن معامل الصدق لمتغيرات الدراسة كبيرة جدا وملائمة لأهداف الدراسة كما هي مبينة في الجدول رقم (01).

2.7 **اختبار الثبات:** للتأكد من إعطاء نفس النتائج عند إعادة توزيع الاستبانة ، قمنا بحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ كما هو مبين في الجدول رقم (01)، حيث حقق المتغير الأول (الاستثمار في رأس المال البشري) (0.72)، وهي أكبر من المعدل المطلوب (0.6)، مما يدل على أن عبارات المتغير الأول متناسقة بدرجة مقبولة، أما المتغير الثاني (تسيير المعرفة) فإن معامل ثباته ألفا كرونباخ أكبر من المعدل المطلوب(0.6) حيث وجدناه (0.65)، وبذلك يمكن القول أن عبارات المتغير الثاني متناسقة بدرجة مقبولة.

الجدول رقم01: اختبار ثبات وصدق متغيرات الدراسة والاستبانة ككل

المتغير	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق(*)
الاستثمار في رأس المال البشري	14	0.72	0.84
تسيير المعرفة	15	0.65	0.80
الاستبانة ككل	29	0.81	0.90

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل ثبات الاستبانة كلها هو (0.81)، وهذا معناه أن عبارات الاستبانة متناسقة داخليا، كما وجدنا معامل الصدق (0.90) وهذا يعني أن الاستبانة تقيس ما وضعت لقياسه وصالحة لتحليل النتائج.

ثانيا: الإطار النظري للدراسة

1. **تسيير المعرفة:** بعد التطور الإداري الذي عرفه الاقتصاد والتزايد الكبير بالدور الذي تلعبه المعرفة في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المجالات الأخرى، أصبحت المعرفة وكيفية الحصول عليها والمشاركة بها وتطبيقها من أولويات اهتمام المؤسسات التي تهدف إلى الإبداع والتميز.

و نظرا لاتساع موضوع المعرفة فقد اختلف الباحثون في تقديم مفهوم محدد لها حيث عرفت لغة على أنها "دراية، علم، القدرة على فهم الشيء"[1]، ويعرفها قاموس أكسفورد بأنها "الفهم من خلال الممارسة، الخبرة، الملاحظة أو الدراسة التي يمتلكها الفرد"[2]، ويعرفها المنجد الفرنسي (*Larousse*) بأنها "ما نعرفه من التعلم والممارسة"[3]، ويشير (*Harris and Henderson,1999*) إلى أن المعرفة تشكل

(*) تم حساب معامل الصدق بجذر معامل الثبات.

1- محمد شنشونة، نظام المعلومات وأهميته في تسيير المعرفة بالمؤسسة: دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010 /2011، ص84.

2- خضير كاظم حمود، منظمة المعرفة، دار صفاء للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص55.

3- محمد شنشونة، مرجع سابق، ص84.

أحد العناصر الأساسية ضمن سلسلة متكاملة تبدأ بالإشارات *Signals* وتتدرج إلى البيانات *Data* ثم إلى المعلومات *Information* ثم إلى المعرفة *Knowledge* ثم إلى الحكمة *Wisdom*.[1]

في السنوات الأخيرة كان هناك اعتراف على أن استعمال المعرفة له قيمة واضحة جدا في زيادة الكفاءة والفعالية وزيادة قدرة المؤسسات على اغتنام الفرص ومواجهة التهديدات التي تواجهها، لكن توفر المعرفة وحدها لا يكفي بل يجب تطبيقها والاستفادة منها في إنجاز الأهداف، فالمعرفة من أجل الاستفادة منها يجب أن تحول إلى عمل وذلك من خلال تسيير هذه المعرفة، والسؤال المطروح هنا: كيف يمكن تسيير هذه المعرفة؟.

يعتبر تسيير المعرفة من المواضيع الجديدة في مجال التسيير، ورغم حداثة هذا الموضوع إلاّ أن هناك العديد من وجهات النظر حول نشأته فأغلب الباحثين يرون أن جذور تسيير المعرفة كانت في السبعينات من خلال مجموعة من علماء التسيير ومن بينهم (*Peter Drucker*) و (*Humphrey Sturt*) حيث جادلا أنه كما تقدم المجتمع الصناعي فإنه يتحرك نحو اقتصاد المعرفة الذي فيه اهتمام كبير بالمعرفة[2]. إلاّ أن تسيير المعرفة أصبح موضوعا ساخنا في بداية التسعينات، وفي عام 1991 قدم توماس ستيوارت(*A. Stewart*) مقالا بعنوان "تسيير المعرفة ورأس المال الفكري"[3]، وعرف موضوع تسيير المعرفة منذ ظهوره إلى يومنا هذا تقدما ملحوظا وهائلا مما يثبت لنا أهميته غير المحدودة سواء للمؤسسات أو المجتمعات أو الدول.

ونظرا لكون تسيير المعرفة عرف أولا ميدانيا قبل الجانب النظري جعل من إيجاد مفهوم محدد له أمرا في غاية الصعوبة، فقد تعددت التعاريف التي قدمت له، حيث يمكن تعريفه بأنه "العملية المنتظمة التي يتم من خلالها الحصول على المعرفة التي تحتاجها المؤسسة لتحقيق النجاح"[4]، وعرفه من قبل (*UNDP*) بأنه "الخلق والتنظيم والتشارك واستعمال المعرفة لأجل الحصول على نتائج تطويرية"[5]، ويرى (*Wiig*) أن تسيير المعرفة هو "تخطيط وتنظيم ورقابة وتنسيق وتوليد المعرفة وأصول المعرفة المرتبطة برأس المال الفكري، والعمليات والقدرات والإمكانات الشخصية والتنظيمية، بحيث يتم تحقيق أكبر ما يمكن من التأثير الإيجابي لتحقيق الميزة التنافسية".[6]

ويتضمن تسيير المعرفة ثلاثة عناصر رئيسية والتي تساهم فيه وتتمثل في الأفراد والعمليات والتكنولوجيا، فالأفراد هم المصدر الرئيسي للمعرفة، ومن خلالهم يتم توليد المعرفة ويتشاركون بها

---

[1]- يوسف أحمد أبو فارة، العلاقة بين استخدام مدخل إدارة المعرفة والأداء، المؤتمر العلمي الدولي الرابع حول "إدارة المعرفة في العلم العربي"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 2004، ص04

[2]- *Dale Neef, Managing Corporate Reputation and Risk Developing a Strategic Approach to Corporate Integrity Using Knowledge Management, Elsevier Butterworth–Heinemann, U S A, 2003, p124.*

[3]- صلاح الدين لكبيسي، إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005، ص32.

[4] - *Nancy Dubois , Tricia Wilkerson , Knowledge Management: Background Paper for the Development of a Knowledge Management Strategy for Public Health in Canada, National Collaborating Centre for Methods and Tools (NCCMT), School of Nursing, McMaster University, Canada, October 2008, p16.*

[5]- *United Nations Development Programme, Knowledge Management toolkit for the Crisis Prevention and Recovery Practice Area, New York , March 2007, p01.*

[6]- عصام نور الدين، إدارة المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، دار أسامة، عمان، الأردن، 2010، ص32.

ويستعملونها، وهم من يقومون بخلق مناخ تنظيمي يساهم في نشر وتقاسم المعرفة داخل المؤسسة، أما العمليات فهي تعبر عن الطرق التي من خلالها يتم اكتساب، وتوليد ونشر وتوزيع المعرفة، أما التكنولوجيا فتعتبر من الوسائل التي تستخدم في تخزين المعرفة وإعادة إرجاعها عند الحاجة وتساعد في اكتساب ونشر وتوزيع المعرفة من مختلف الأماكن سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها.[1] إذن تسيير المعرفة يقوم على فكرة الاستغلال الأمثل للمعرفة، سواء كانت داخلية أو خارجية وذلك من خلال مختلف العمليات التي تقوم بها من اكتساب ونشر وتوزيع وخزن، وأخيرا تطبيق هذه المعرفة لتعطي لنا في النهاية شيئا جديدا يمكن أن يساهم في خلق قيمة للمؤسسة، وبهذا الصدد فقد اختلف الباحثون في عدد ومسميات هذه العمليات إلاّ أن معظمها يركز على عمليات اكتساب، توليد، خزن، نشر وتوزيع وأخيرا تطبيق واستخدام المعرفة، لذلك سيتم الاعتماد على هذه العمليات في دراستنا هذه.

2. **الاستثمار في رأس المال البشري**: يعتبر رأس المال البشري من أهم مكونات رأس المال الفكري حيث شاع استخدامه في الستينات على يد(*scholtz*) [(*)]، حيث يمكن تعريفه بأنه "حصيلة تفاعل أربعة عناصر تتمثل في: الإرث التاريخي، التعليم، والتجارب، ومواقف الفرد خلال حياته وعمله"[2]، وعرف حسب (*Stewart*) على أنه "الأفراد الذين يملكون المعرفة والمهارات والقدرات والخبرات والاعتقادات والمواقف ومن بين الإستراتيجيات الملائمة لتسييره هو استقطابه وتدريبه والحفاظ عليه وذلك من أجل تشجيع الإبداع والمرونة"[3]. أما (*Scholtz*، 1993) فقد أكد أن رأس المال البشري يعبر عن العنصر الرئيسي للتحسين في المؤسسات والمتمثل في المستخدمين، الذين يعملون على إنتاج المنتجات الجديدة وتحقيق الميزة التنافسية وبيّن أن رأس المال البشري متعلق بالعمليات التي لها علاقة بالتعليم والتدريب ومختلف المبادرات الأخرى التي تساهم في زيادة مستويات المعرفة، المهارات، القدرات، القيمة، حيث تساهم هذه المبادرات في تحقيق الرضا والأداء وفي النهاية تساهم في رفع أداء المؤسسات.[4]

وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها المحيط خاصة التحول نحو الاقتصاد المعرفي، وتطور حجم الأعمال، ظهرت عدة مفاهيم حديثة منها الاستثمار في رأس المال البشري والفكري، مما أجبر المؤسسات على مجارات ومواكبة هذه المفاهيم، من أجل الرفع من قيمة أصولها المعرفية، فضلا عن جعلها مصدرا لزيادة إيراداتها، وبالتالي فإن موضوع الاستثمار في رأس المال البشري احتل مكانة واسعة من استراتيجية المؤسسات. ويمكن تعريفه بأنه "الأسلوب أو الآلية التي يمكن أن تخصص

---

[1]- الطيب داودي، الأمين حلموس، إدارة المعرفة كمدخل لتسيير الموارد البشرية، الملتقى الوطني الأول حول تسيير الموارد البشرية: مساهمة تسيير المهارات في تنافسية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 22/21 فيفري 2012، ص15.

[(*)] تيودور ويليام شولتز(*Theodore William Schultz*) ولد في 30أفريل 1902، اقتصادي أمريكي متخصص في اقتصاد التطوير، ساهم طويلا في التعليم العالي بجامعة شيكاغو، ساهم بشكل فعال في نظرية رأس المال البشري، عين رئيس التجمع الاقتصادي الأمريكي عام 1960 حصل من هذا التجمع على جائزة *walker* عام 1972، ونال جائزة نوبل للاقتصاد عام 1979، توفي في 26 فيفري 1998، للمزيد من المعلومات:
http://fr.wikipedia.org/wiki/Theodor_Schultz

[2] *-Nick Bontis, Jac Fitz-enz , Intellectual capital ROI: a causal map of human capital antecedents and consequents, journal of Intellectual capital, vol 3. N°3, 2002, p225. For more information: http://www.emeraldinsight.com/1469-1930.htm*

[3] *-Teresa Torres cornas, Mario Aria –oliva-, E- human Resources management: managing knowledge people, Idea group Publishing, America, 2005, p37.*

[4] *- Maran Marimuthu and al, human capital development and its impact on firm performance, journal of international social research, vol.2/8, 2009, p266.*

المؤسسة من خلالها مبلغا معينا بهدف تكوين رأس مالها البشري بشكل علمي مما يساهم في تحقيق أهدافها"[1].

إن الهدف من الاستثمار في رأس المال البشري هو الحصول على عوائد في المستقبل أكثر من التكاليف التي أنفقت عليه، حيث أكدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن الهدف من الاستثمار في رأس المال البشري هو تطوير مهارات وقدرات الأفراد للرفع من القيمة الاقتصادية للمؤسسة[2]. وبالتالي فإن العائد الذي تحصل عليه المؤسسة جراء استثمارها في رأس مالها البشري لا يقل أهمية من العائد الذي تحصل عليه نتيجة الاستثمار في رأس المال المالي، ذلك أن المعرفة والمهارات والخبرات التي يمتلكها رأس المال البشري هي المصدر الرئيسي للإبداع والابتكار وتطوير المؤسسات ومواكبة التطورات خاصة فيما يتعلق بالتطورات التكنولوجية المتسارعة والتي تتطلب رأس مال بشري يجيد استخدام هذه التكنولوجيا والاستفادة منها.، وبالتالي فإن أهمية الاستثمار في رأس المال البشري تظهر في زيادة القدرة على الإبداع من خلال تزويد العمال بالمهارات المنتجة والقدرة على تعديل الروتينيات، واستقطاب وجذب العملاء وتعزيز ولائهم للمؤسسة من خلال تقديم منتجات وخدمات جديدة ومفيدة وبأسعار مناسبة من خلال تخفيض التكاليف وإمكانية البيع بأسعار تنافسية، أيضا تعزيز التنافس بالوقت من خلال تقديم المزيد من المنتجات الجديدة أو المطورة وتقليل الفترة بين كل ابتكار والذي يليه، والزيادة في الإنتاجية للمؤسسة[3]، والقدرة على استيعاب الفرص في بيئة ديناميكية وتعزيز القدرة التنافسية.[4]

ونظرا لأهمية رأس المال البشري بات محتما على المؤسسات أن تستثمر فيه في شكل الإنفاق على الاستقطاب والتطوير والمحافظة وهذا من أجل زيادة معارف ومهارات وخبرات الأفراد وسلوكاتهم والرفع من طاقتهم الإنتاجية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(02): مجالات الاستثمار في رأس المال البشري

المجال	المفهوم	كيفية الإنفاق عليه
استقطاب رأس المال البشري	قدرة المؤسسة على البحث عن الخبرات المتقدمة والمهارات النادرة وجذبها للعمل فيها.	– البحث عن الخبرات المتقدمة؛ – جذب المهارات التقنية العالية؛ – توافر نظام معلومات يسهل مهمة الاستقطاب.
تطوير رأس المال البشري	هو مجموعة الأساليب التي تستخدمها المؤسسة لتنمية وتطوير معارف ومهارات الأفراد العاملين.	– التعليم؛ – التدريب.
المحافظة على رأس المال البشري	هو قدرة المؤسسة على الاحتفاظ بمواردها النادرة والقادرين على إنتاج منتجات جديدة.	– التحفيز المادي والمعنوي؛ – إتباع سياسة التمكين الإداري؛ – الحفاظ على صحة العاملين؛ – تقليل فرص الاغتراب الوظيفي.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نجم عبود نجم، إدارة اللاملموسات: إدارة ما لا يقاس، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2010، ص145.

[1]- حسن عجلان حسن، استراتيجيات إدارة المعرفة في منظمات الأعمال، إثراء للنشر، ط1، الأردن، 2008، ص157.

[2]- *Organization for economic co-operation and development (OECD), Human Capital investment An International Comparison, Centre for Educational Research and innovation, OECD publication, France, 1994, p35.*

[3]– أحمد السيد مصطفى، إدارة الموارد البشرية الإدارة العصرية لرأس المال الفكري، الناشر المؤلف، الإسكندرية، مصر، 2004، ص24.

[4] - *T Paul Schultz, Human Capital investment in women and men: micro and macro evidence of economic returns, Press An international center for economic growth Publication, California, 1994, p01.*

3. **علاقة الاستثمار في رأس المال البشري بتسيير المعرفة**: لكون الأفراد هم المصدر الرئيسي للمعرفة فإن الاستثمار فيهم من خلال الاستقطاب والتطوير والمحافظة يلعب دورا مهما في عمليات تسيير المعرفة، من خلال مساهمته في الحصول عليها وتوليدها ونشرها وتوزيعها وتطبيقها وفيما يلي توضيح لكل عملية:

1.3 **مساهمة الاستثمار في رأس المال البشري في اكتساب المعرفة**: يمكن لمصادر المعرفة أن تكون داخلية أو خارجية، فالمصادر الداخلية تتمثل في (مستودعات المعرفة، أو من خلال المشاركة في الخبرات والممارسات وحضور المؤتمرات والندوات والنقاش والحوار والاتصال بين جماعات العمل[1]، أما المصادر الخارجية فتتمثل في المعرفة التي تحصل عليها المؤسسة من خارج حدودها وتتمثل في حضور المؤتمرات، استئجار مستشارين، الصحف والمجلات والإعلانات على شاشة الانترنت، جمع البيانات من خلال الزبائن والموردين والمنافسين وجميع من لهم علاقة بالمؤسسة، توظيف موظفين جدد، التعاون مع مؤسسات أخرى من خلال إنشاء تحالفات وتشكيل أعمال مشتركة ..الخ[2]، وبالتالي فإن استقطاب رأس المال البشري وتوظيفه داخل المؤسسة و تطويره من خلال التدريب والتعليم ومثال ذلك حضور المؤتمرات و الندوات يساعد على اكتساب المؤسسة المعارف التي تحتاج إليها وهو ما يبرز علاقة الاستثمار في رأس المال البشري باكتساب المعرفة.

2.3 **مساهمة الاستثمار في رأس المال البشري في توليد المعرفة**: توليد المعرفة يعني إبداع المعرفة، ويتم ذلك من خلال مشاركة فرق و جماعات العمل الداعمة لتوليد رأس مال معرفي جديد في قضايا وممارسات جديدة تساهم في تعريف المشكلات وإيجاد الحلول الجديدة لها بصورة ابتكارية مستمرة، كما تزود المؤسسة بالقدرة على التفوق في الإنجاز وتحقيق مكانة سوقية عالية في مساحات مختلفة مثل ممارسة الاستراتيجية وبدء خطوط عمل جديدة والتسريع في حل المشكلات ونقل الممارسات وتطوير مهارات المهنيين ومساعدة الإدارة في توظيف المواهب والاحتفاظ بها. وهذا يعزز ضرورة فهم أن المعرفة والابتكار عملية مزدوجة ذات اتجاهين: فالمعرفة مصدر للابتكار، والابتكار عندها يعود و يصبح مصدرا لمعرفة جديدة[3]. وتبرز علاقة الاستثمار في رأس المال البشري بتوليد المعرفة من خلال تطوير مهارات الأفراد للتعريف بالمشكلات الجديدة وإيجاد الحلول المناسبة لها، وتحفيز الأفراد على المشاركة بالمعرفة وتشجيع العمل الجماعي وروح التعاون والإبداع.

3.3 **مساهمة الاستثمار في رأس المال البشري في نشر وتوزيع المعرفة**: على الرغم من أن المعرفة تعتمد على معاني الأفراد الشخصية إلا أنها قابلة للانتقال إلى الأفراد الآخرين خلال عملية التعليم والتدريب، والخبرة، وبذلك يكون هناك مشاركة بالمعرفة[4]، وتستخدم المؤسسات عامة في الوقت الحاضر منهجيات

1- بلال خلف السكارنة، دراسات إدارية معاصرة، دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص270.

2- *Michael J Marquardt, Building the Learning Organization mastering the 5 elements for corporate learning, Second edition, Davies-Black publishing, Australia, 2002, p145.*

3- فريد كورتل، مقيمح صبري، قيادة المعرفة و دورها في تنمية رأس المال الفكري للمؤسسة الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول: إدارة و قياس رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 13 /14 ماي 2008، ص08.

4 - *David Rooney et al, Handbook on the Knowledge Economy, Edward Elgar Publishing Limited, UK and USA, 2005, p81.*

تدريب توجّه نحو تقاسم المعرفة ونشرها، وتشتمل على العديد من طرق تدعمها تكنولوجيا المعلومات مثل: التعلم الافتراضي والكتب الافتراضية وتقنيات تدريب المدربين وغيرها[1]، بالإضافة إلى استعمال الحوافز لكي تشجع العاملين على نشر وتوزيع المعرفة[2]، فالحافز يدفع الأفراد إلى الرغبة في "تقاسم المعرفة"، ولذلك فمن المهم إدارة توقعات العاملين وآليات تحفيزهم[3]، وهو ما يبرز علاقة الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التطوير وتقديم الحوافز بنشر وتوزيع المعرفة.

4.3 **مساهمة الاستثمار في رأس المال البشري في تطبيق المعرفة**: بصدد تطبيق المعرفة أشار (Burk ,1999) إلى أن المؤسسات الساعية للتطبيق الجيد للمعرفة يجب عليها تعيين "مدير المعرفة" الذي يحث على التطبيق الجيد للمعرفة، وأنه يعمل كعنصر مكرس لتطبيقات المشاركة بالمعرفة وأن يؤكد على استخدام وإعادة الاستخدام، ومنه فإن تطبيق المعرفة يسمح بعمليات التعلم الفردي والجماعي، والتي تؤدي إلى عمليات الابتكار[4]. إذا تظهر أهمية الاستثمار في رأس المال البشري في تطبيق المعرفة من خلال تعليم وتدريب وتحفيز الأفراد على تطبيق المعرفة بشكل جيد ومفيد لتحقيق أهداف المؤسسة.

ثالثا: عرض وتحليل البيانات

1. عرض وتحليل نتائج متغيرات الدراسة وفق إجابات عينة الدراسة

1.1 **الاستثمار في رأس المال البشري**: يظهر الجدول رقم (04) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بخصوص متغير الاستثمار في رأس المال البشري كمتغير مستقل يتفرع عنه ثلاث متغيرات تتمثل في الاستقطاب، التطوير، المحافظة على رأس المال البشري.

الجدول رقم(04): إجابات عينة الدراسة حول العبارات التي تقيس الاستثمار في رأس المال البشري

العبارات	المتوسط	الانحراف
المتغير الأول: استقطاب رأس المال البشري	4.52	0.35
تعتمد المؤسسة على المقابلة في عملية التعيين	4.76	0.43
تهتم المؤسسة باستقطاب الأفراد الذين يمتلكون مهارات وخبرات عالية	4.53	0.50
تملك المؤسسة نظام معلومات جيد يسهل عملية الاستقطاب	4.29	0.45
المتغير الثاني: تطوير رأس المال البشري	**4.59**	**0.29**
تخصص المؤسسة مبالغ مالية كافية للقيام ببرامج التعليم والتدريب	4.67	0.47
تؤمن المؤسسة بأن التعليم والتدريب أفضل وسيلة لاكتساب مهارات جديدة	4.44	0.50
تقوم المؤسسة بمشاركة جميع العاملين في البرامج التعليمية والتدريبية لغرض زيادة معارفهم	4.62	0.49
تشجع المؤسسة برامج التعليم الإلكتروني من خلال توفير الوسائل الضرورية لذلك في أماكن عملهم	4.64	0.48
يتم في المؤسسة تقييم أداء المتدربين بعد الانتهاء من التدريب	4.60	0.495
المتغير الثالث: المحافظة على رأس المال البشري	**4.62**	**0.25**
تملك المؤسسة معلومات كافية على أداء العاملين لتحديد نوع الحوافز والمكافئات	4.40	0.53
تملك المؤسسة نظام أجور جيد يتلاءم مع تغييرات المحيط	4.49	0.50
تقدم المؤسسة حوافز مادية ومعنوية لعمالها	4.67	0.47

---

[1]- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب أسيا، منهجية إدارة المعرفة: مقاربة تجريبية في قطاعات مركزية في دول الإسكوا الأعضاء، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2004، ص18.

[2]- *David Schwartz, Encyclopedia of knowledge management, Idea Group Reference, United States of America, 2006, p224.*

[3]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، مرجع سابق، ص18.

[4]- جمال يوسف بدير، اتجاهات حديثة في إدارة المعرفة والمعلومات، كنوز المعرفة، الأردن، 2009، ص62- 63.

تعمل المؤسسة على تقليل فرص الاغتراب الوظيفي لعمالها	4.40	0.49
تعمل المؤسسة على تخفيض ضغوط العمل التي يتعرض لها موظفوها	4.89	0.31
تعمل المؤسسة على تحسين الظروف الصحية لعمالها	4.93	0.25
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الإجمالي	**4.60**	**0.21**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

◆ **استقطاب رأس المال البشري**: حقق هذا المتغير متوسط حسابي (4.52) وانحراف معياري (0.35) وتم قياس هذا المتغير من خلال ثلاث عبارات، ونلاحظ أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة حول العبارات التي تقيس متغير استقطاب رأس المال البشري تتراوح بين (4.29) و(4.76)، وتراوحت انحرافاتها المعيارية بين (0.43) و(0.45) مما يشير إلى أن المؤسسة محل الدراسة تستثمر في استقطاب رأس المال البشري من أجل توظيف أفراد ذوي معارف ومهارات عالية، حيث أظهرت النتائج أن المؤسسة تعتمد على المقابلة لتوظيف الأفراد وهذا للتأكد من المعارف التي يمتلكها هؤلاء الأفراد، كما أنها تهتم باستقطاب الأفراد الذين يمتلكون مهارات عالية، إضافة إلى امتلاكها نظام معلومات جيد يسهل عملية الاستقطاب.

◆ **تطوير رأس المال البشري**: حقق هذا المتغير متوسط حسابي (4.59) وانحراف معياري (0.29) وتم قياس هذا المتغير من خلال خمس عبارات حيث أظهرت جميع الإجابات حول هذه العبارات أن المتوسط الحسابي تراوح بين (4.44) و(4.67) وتراوحت انحرافاتها المعيارية بين (0.47) و (0.50) وهذا يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تشجع على الاستثمار في تطوير رأس المال البشري وهذا ما أثبتته إجابات عينة الدراسة حيث بينت النتائج أن المؤسسة محل الدراسة تقوم بتوفير الوسائل المالية من أجل إنجاح برامج التعليم والتدريب، وتقوم بتقييم أداء المتدربين للتأكد من مدى استفادتهم من البرامج التدريبية وتحديد الاحتياجات التدريبية المستقبلية.

◆ **المحافظة على رأس المال البشري**: حقق هذا المتغير متوسط حسابي (4.62) وانحراف معياري (0.25) وتم قياس هذا المتغير من خلال ست عبارات حيث أظهرت جميع الإجابات حول هذه العبارات أن المتوسط الحسابي تراوح بين (4.40) و(4.93) وتراوحت انحرافاتها المعيارية بين (0.25) و (0.53) وهذا يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تشجع على الاستثمار في المحافظة على رأس المال البشري وهذا ما أثبتته إجابات مبحوثي الدراسة حيث بينت النتائج أن المؤسسة محل الدراسة تقدم حوافز مادية ومعنوية للعاملين كما أنها تملك نظام أجر ملائم وتهتم بالصحة الجسمية والنفسية لعمالها، وتقلل من ضغوط الناتجة عن العمل التي يتعرض لها العمال من خلال منحهم العطل، وفي نفس الوقت تقلل من اغترابهم عن مناسب عملهم.

مما تقدم نستنتج أن المؤسسة تهتم بالاستثمار في رأس المال البشري إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا المتغير (4.60) وانحراف معياري (0.21).

2.1 **تسيير المعرفة**: يظهر الجدول رقم (05) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بخصوص متغير تسيير المعرفة كمتغير تابع يتفرع عنه أربع متغيرات (اكتساب المعرفة، توليد المعرفة، نشر وتوزيع المعرفة، تطبيق المعرفة).

الجدول رقم(05): إجابات عينة الدراسة حول العبارات التي تقيس تسيير المعرفة

العبارات	المتوسط	الانحراف
المتغير الأول: اكتساب المعرفة	**4.66**	**0.30**
تعمل المؤسسة للحصول على المعرفة من مصادرها المختلفة	4.62	0.49
تقوم المؤسسة بعقد الندوات والمؤتمرات التي تساهم في الحصول على المعرفة	4.60	0.495
تعمل المؤسسة على القيام بدورات تدريبية لعمالها خارج المؤسسة	4.69	0.46
تقوم المؤسسة بتوظيف الأفراد المبدعين	4.73	0.44
المتغير الثاني: توليد المعرفة	**4.50**	**0.31**
تشجع المؤسسة على المبادرة وطرح الأفكار القابلة للتطوير والتطبيق	4.56	0.503
يتوفر لدى المؤسسة المناخ الملائم لتفاعل الأفراد مع بعضهم البعض	4.53	0.505
تشجع المؤسسة على الحوار بين موظفيها لتبادل المعارف	4.31	0.46
تشجع المؤسسة على المبادرة الفردية والجماعية بين الأفراد	4.62	0.49
المتغير الثالث: نشر وتوزيع المعرفة	**4.54**	**0.302**
تملك المؤسسة وسائل اتصال حديثة للتشارك بالمعرفة	4.44	0.50
تشجع المؤسسة على العمل الجماعي الذي يساعد على التشارك بالمعرفة	4.58	0.499
تشجع المؤسسة على تبادل المعارف بين الأفراد	4.29	0.45
تسعى المؤسسة إلى اشتراك كل إداراتها في المعرفة	4.87	0.34
المتغير الرابع: تطبيق المعرفة	**4.37**	**0.32**
تشجع المؤسسة على تطبيق الأفكار وتطوير طرق جديدة للعمل	4.29	0.62
تشجع المؤسسة على إبداع المنتجات الجديدة أو التحسين في المنتجات	4.36	0.57
تعمل المؤسسة على تحسين أداء الأفراد و الاستفادة من الأخطاء والتجارب السابقة	4.47	0.54
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الإجمالي	**4.52**	**0.19**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

◆ **اكتساب المعرفة**: حقق هذا المتغير متوسط حسابي (4.66) وانحراف معياري (0.306) وتم قياس هذا المتغير من خلال أربع عبارات حيث أظهرت جميع الإجابات أن المتوسط الحسابي تراوح بين (4.60) و(4.73) وتراوحت انحرافاتها المعيارية بين (0.44) و(0.495)، وهذا يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تعمل على اكتساب المعرفة من مصادرها المختلفة لكي تنشأ أفكار متنوعة وتحصل على المعرفة التي تحتاج إليها وهذا ما أثبتته إجابات أفراد الدراسة حيث بينت النتائج أن المؤسسة محل الدراسة تعمل على الحصول على المعرفة من مصادرها المختلفة، كما أنها تقوم بعقد الندوات والمؤتمرات التي تساهم في الحصول على المعرفة و تعمل على القيام بدورات تدريبية لعمالها خارج المؤسسة، كما تقوم بتوظيف الأفراد المبدعين، مما يساعدها على اكتساب المعرفة.

◆ **توليد المعرفة**: حقق هذا المتغير متوسط حسابي (4.50) وانحراف معياري (0.31)، و أظهرت جميع الإجابات حول هذه العبارات أن المتوسط الحسابي تراوح بين (4.31) و(4.62) وتراوحت انحرافاتها المعيارية بين (0.46) و (0.505)، وهذا يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تشجع على توليد المعرفة، وهذا ما أثبتته إجابات مبحوثي الدراسة حيث بينت النتائج أن المؤسسة محل الدراسة تشجع على المبادرة وطرح الأفكار القابلة للتطوير والتطبيق، و يتوفر لدى المؤسسة المناخ الملائم لتفاعل الأفراد مع بعضهم البعض، وتشجع الحوار بين موظفيها و على المبادرة الفردية والجماعية بين الأفراد، مما يساهم في توليد المعرفة.

◆ **نشر وتوزيع المعرفة**: حقق هذا المتغير متوسط حسابي (4.54) وانحراف معياري (0.302) وتم قياس هذا المتغير من خلال أربع عبارات حيث أظهرت جميع الإجابات حول هذه العبارات أن المتوسط الحسابي تراوح بين (4.29) و(4.87) وتراوحت انحرافاتها المعيارية بين (0.34) و (0.50)، وهذا يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تعمل على نشر وتوزيع المعرفة وهو ما أثبتته إجابات مبحوثي الدراسة حيث بينت النتائج أن المؤسسة محل الدراسة تملك وسائل اتصال حديثة للتشارك بالمعرفة، و تشجع على العمل الجماعي الذي يساعد على التشارك بالمعرفة، و تشجع المؤسسة على تبادل المعارف بين الأفراد، كما أنها تسعى إلى اشتراك كل إداراتها في المعرفة.

◆ **تطبيق المعرفة**: حقق هذا المتغير متوسط حسابي (4.37) وانحراف معياري (0.32) وتم قياس هذا المتغير من خلال ثلاث عبارات حيث أظهرت جميع الإجابات حول هذه العبارات أن المتوسط الحسابي تراوح بين (4.29) و(4.47) وتراوحت انحرافاتها المعيارية بين (0.54) و (0.62) مما يدل على أن تطبيق المعرفة هو الهدف الأساسي للمؤسسة محل الدراسة وتبين ذلك من خلال تشجيعها على تطبيق الأفكار وتطوير طرق جديدة للعمل، و إبداع المنتجات الجديدة أو التحسين في المنتجات، كما تعمل على تحسين أداء الأفراد والاستفادة من الأخطاء والتجارب السابقة.

مما تقدم نستنتج أن المؤسسة محل الدراسة تدرك أهمية تسيير المعرفة وتهتم بتطبيقها إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا المتغير(4.52) وانحراف معياري (0.19).

2. اختبار فرضيات الدراسة

من أجل اختبار الفرضيات قمنا باختبار تحليل الانحدار البسيط *simple linear regression* لاختبار مساهمة الاستثمار في رأس المال البشري في تسيير المعرفة.

1.2 **الفرضية الأولى**: يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في اكتساب المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

الجدول رقم(06): تحليل نتيجة الانحدار للفرضية الأولى

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	R	R^2	F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	2.07	1	0.70**	0.50	43.24	0.000
الخطأ	2.06	43				
الإجمالي	4.14	44				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (06) أن قيمة الارتباط بين المتغير المستقل الاستثمار في رأس المال البشري ومتغير اكتساب المعرفة بلغت (0.70) ومستوى الدلالة (0.000) أي أنها أقل من(0.05) وبالتالي هو ارتباط طردي قوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، بمعنى أنه كلما زاد الاستثمار في رأس المال البشري يتبعها مساهمة فعالة في اكتساب المؤسسة للمعرفة، كما يتضح من خلال الجدول أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (43.24) وهي أكبر من قيمتها الجدولية وهو ما يؤكد قبول هذه

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01).

الفرضية، وبالتالي يساهم الاستثمار في رأس المال البشري بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وبلغ معامل التحديد (0.50) وهذا ما يفسر قدرة المتغير المستقل الاستثمار في رأس المال البشري في تفسير (50%) من المتغير التابع اكتساب المعرفة.

2.2 **الفرضية الثانية**: يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في توليد المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

الجدول رقم(07): تحليل نتيجة الانحدار للفرضية الثانية

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	R	R^2	F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	2.06	1	0.68**	0.46	37.42	0.000
الخطأ	2.37	43				
الإجمالي	4.43	44				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (07) أن قيمة الارتباط بين المتغير المستقل الاستثمار في رأس المال البشري ومتغير توليد المعرفة بلغت (0.68) ومستوى الدلالة (0.000) أي أنها أقل من(0.05) وبالتالي هو ارتباط طردي قوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى(0.05)، وبلغت قيمة F المحسوبة (37.42) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، وبلغ معامل التحديد (0.46) وهذا ما يفسر قدرة المتغير المستقل الاستثمار في رأس المال البشري في تفسير (46%) من المتغير التابع توليد المعرفة وبناء على ذلك يمكن قبول الفرضية: يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في توليد المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

3.2 **الفرضية الثالثة**: يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في نشر وتوزيع المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

الجدول رقم (08): تحليل نتيجة الانحدار للفرضية الثالثة

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	R	R^2	F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	0.52	1	0.35**	0.12	37.6	0.000
الخطأ	3.51	43				
الإجمالي	4.03	44				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (08) أن قيمة الارتباط بين المتغير المستقل الاستثمار في رأس المال البشري ومتغير نشر وتوزيع المعرفة بلغت(0.35) ومستوى الدلالة (0.000) أي أنها أقل من (0.05) وبالتالي هو ارتباط طردي ضعيف ذو دلالة إحصائية عند مستوى(0.05)، كما أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (37.6) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، وبلغ معامل التحديد (0.12) وهذا ما يفسر قدرة المتغير المستقل الاستثمار في رأس المال البشري في تفسير (12%) من المتغير التابع نشر وتوزيع المعرفة. وبناءا على ذلك يمكن قبول هذه الفرضية: يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في نشر وتوزيع المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01).

4.2 **الفرضية الرابعة**: يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في تطبيق المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

الجدول رقم(09): تحليل نتيجة الانحدار للفرضية الرابعة

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	R	R^2	F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	0.031	1	0.083**	0.007	29.01	0.001
الخطأ	4.47	43				
الإجمالي	4.50	44				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (09) أن قيمة الارتباط بين المتغير المستقل الاستثمار في رأس المال البشري ومتغير تطبيق المعرفة قد بلغت (0.083) ومستوى الدلالة (0.001) أي أنها أقل من (0.05) وبالتالي هو ارتباط ضعيف جدا عند مستوى الدلالة (0.05)، كما بلغت قيمة F المحسوبة (29.01) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، وبلغ معامل التحديد (0.007) وهذا ما يفسر قدرة المتغير المستقل الاستثمار في رأس المال البشري في تفسير (0.7%) من المتغير التابع تطبيق المعرفة. وبناء على ذلك نقبل الفرضية التالية: يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في تطبيق المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية رغم أنه ارتباط ضعيف جدا.

5.2 **الفرضية الرئيسية المحورية**: يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في تسيير المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

من خلال الفرضية الأولى والثانية والثالثة والرابعة تبين لنا أن الاستثمار في رأس المال البشري يساهم في تسيير المعرفة حيث وجدنا: يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في اكتساب المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (الفرضية الأولى)، ويساهم الاستثمار في رأس المال البشري في توليد المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (الفرضية الثانية)، ويساهم الاستثمار في رأس المال البشري في نشر وتطبيق المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (الفرضية الثالثة)، ويساهم الاستثمار في رأس المال البشري في تطبيق المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (الفرضية الرابعة)، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة: يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في تسيير المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وبلغت قيمة الارتباط بين هذين المتغيرين (0.72)، كما هو مبين في الجدول رقم (10) وهو ارتباط طردي قوي عند مستوى دلالة (0.05)، كما بلغت قيمة F (24.54) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، وفيما يخص معامل التحديد فقد بلغ (0.53) وهو ما يفسر لنا أن (53%) من التغييرات الحاصلة في تسيير المعرفة ترجع للاستثمار في رأس المال البشري.

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01).

الجدول رقم(10): تحليل نتيجة الانحدار للفرضية الرئيسية المحورية

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	R	R^2	F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	0.90	1	0.72**	0.53	24.54	0.000
الخطأ	0.77	43				
الإجمالي	1.67	44				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

رابعا: النتائج والتوصيات

1. **النتائج:** من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي

1.1 **النتائج النظرية:**

◆ يرى التوجه المعاصر في مجال الاستثمار في رأس المال البشري أن الإنفاق في هذا المجال هو استثمار، فهو ليس بتكلفة بل إنفاق استثماري؛

◆ إن الاستثمار في رأس المال البشري أصبح ضرورة لأي مؤسسة طالما أنها تعمل في بيئة سريعة التغير ذلك من أجل مواكبة كافة التغيرات وضمان استمراريتها في المستقبل؛

◆ إن الهدف من الاستثمار في رأس المال البشري هو تزويد الموارد البشرية بالمعارف والمهارات والخبرات لتأدية الأعمال بصورة جيدة؛

◆ إن الهدف من تسيير المعرفة هو ضمان حصول المؤسسة على المعرفة التي تحتاج إليها، وتوليد المعرفة من خلال تحويل المعارف الضمنية المتواجدة في عقول الأفراد إلى معرفة صريحة تستطيع أن تستفيد منها المؤسسة، ثم تخزين هذه المعرفة وإعادة استرجاعها، ونشرها وتوزيعها، ثم تطبيقها لكي ينتج عنها شيء جديد سواء كان منتوج أو عملية وبالتالي تحقيق الميزة التنافسية.

2.1 **النتائج العملية:**

يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في تسيير المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية وذلك من خلال: يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في اكتساب المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (الفرضية الأولى) حيث حقق معامل الارتباط (r=0.70)، ويساهم الاستثمار في رأس المال البشري في توليد المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (الفرضية الثانية) حيث حقق معامل الارتباط (r=0.68)، ويساهم الاستثمار في رأس المال البشري في نشر وتوزيع المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (الفرضية الثالثة) حيث حقق معامل الارتباط (r=0.35)، ويساهم الاستثمار في رأس المال البشري في تطبيق المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (الفرضية الرابعة) حيث حقق معامل الارتباط (r=0.038).

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01).

2. التوصيات

- التأكيد على أهمية رأس المال البشري وضرورة الاستثمار فيه؛
- ينبغي أن يستمر أداء المؤسسة في خيار التوسع في الاستثمار رأس مالها البشري من خلال استقطاب رأس المال البشري وتطويره والمحافظة عليه وغيرها من المجالات الأخرى للارتقاء بالمستوى الفكري لأفرادها؛
- يجب على المؤسسات قياس الأنشطة المتعلقة برأس مالها البشري وتقييمه من أجل قياس العائد على الاستثمار في رأس المال البشري ورفع قيمته؛
- ينبغي تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسة وتحفيز الأفراد على استخدامها، وهذا للمساهمة في عمليات تسيير المعرفة من خلال اكتساب المعرفة ونشر المعرفة وخزنها داخل المؤسسة؛
- تفعيل الإبداع داخل المؤسسة من خلال تشجيع المشاركة بالمعرفة والعمل الجماعي والمخاطرة والمسامحة عند الخطأ.

المراجعة البيئية للمؤسسات كأداة لتحقيق التنمية المستدامة

أ. أبو حفص رواني
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة غرداية
hafes99@yahoo.fr

ملخص:

أدى التدهور البيئي الذي شهده العالم في العقود الأخيرة إلى ابتكار العديد من الطرق والآليات التي تساعد على الحد من التأثيرات السلبية للتلوث ،ومن بين هذه الآليات المراجعة البيئية والتي تمثل الفحص البيئي لمختلف المؤسسات الاقتصادية وإيصال نتائج الفحص إلى الأطراف ذوي العلاقة . وللمراجعة البيئية مجموعة من المتطلبات منها ما هو متعلق بدراسة التأثير البيئي ،ونظام الإدارة البيئية ومنها ما هو متعلق بالمحاسبة البيئية ،مما يؤدي إلى الحصول على مؤسسة مسؤولة بيئيا، تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة حماية البيئة والعدالة الاجتماعية ،الفعالية

تمهيد:

لقد حصلت تطورات في شتى مجالات المراجعة ، فقد ظهر حديثا ضمن أدبيات المراجعة مصطلح المراجعة البيئية الذي ظهر مع تنامي الإهتمام بالأمور البيئية و بروز مفهوم التنمية المستدامة الأمر الذي جعل المؤسسات تتحمل مسؤوليات عما تسببه للبيئة الخارجية من أضرار ملموسة أو غير ملموسة بسبب ممارستها لنشاطها و أصبحت هذه المؤسسات تعمل وتخضع لعدد متزايد ومتنام من القوانين المنظمة للبيئة التي تستهدف إيجاد بيئة خالية من التلوث، وقد دفع ذلك الإدارة العليا في عدد من المؤسسات والحكومات إلى إدراك أهمية إدخال البعد البيئي من أجل إدارة الأمور و القضايا البيئية و بالنظر للتحديات المتزايدة التي تواجهها المؤسسات و الداعية إلى ضرورة العمل من أجل التطوير المستمر للوصول إلى مستويات من الكفاءة الإنتاجية تبينت للمؤسسات أن المسؤولية البيئية كمنهج إداري تهدف إلى التصدي للمشاكل البيئية وتحقيق الربحية البيئية.

ولتحقيق ذلك يجب أن تكون هناك مراجعة بيئية شاملة للمؤسسة الاقتصادية حيث تتعتبر أداة ووسيلة عملية وفعالة لتقييم السياسات البيئية للمؤسسات الاقتصادية و إدخال البعد البيئي ليس فقط الخطط و السياسات ولكن أيضاً في السلوك الإداري و الثقافة التنظيمية للمؤسسات العمومية و الخاصة.

وبناء على ما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذه المداخلة على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم المراجعة البيئية للمؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة؟

1. المسئولية البيئية للمؤسسات:

لم يعد تقييم المؤسسات يعتمد على ربحيتها فحسب، ولم تعد تلك المؤسسات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، فقد ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم. وكان من أبرز هذه المفاهيم مفهوم "المسؤولية البيئية للمؤسسات"، وقد أصبحت المؤسسات الاقتصادية ملزمة باحترام البيئة الإيكولوجية التي تعمل فيها.

1.1.**ماهية المسؤولية البيئية**: يتمثل المنهج التقليدي لمفهوم المسئولية البيئية للمؤسسة في ضرورة تحقيق أقصى أرباح ممكنة، و ذلك في حدود الإطار القانوني والاجتماعي والبيئي والأخلاقي القائم، وقد استمد هذا المفهوم مقوماته من النظرية الاقتصادية الكلاسيكية،[1] والتي تقوم على أن المعيار الأساسي لأداء المشروع هو أهميته الاقتصادية التي تتبلور في تنظيم المصلحة الذاتية للملاك باعتبارها المسؤولية الأولية للإدارة. وفي أوائل الخمسينات من القرن الماضي ظهر اتجاه يدعو إلى ضرورة التزام المؤسسة تجاه البيئة التي تعمل فيه فأصبحت الإدارة مسؤولة ليس فقط عن تحقيق الكفاية الا قتصادية لأنشطة المؤسسة معبرا عنها بواسطة مؤشر الربحية، ولكن أيضا عن ما يجب أن تؤديه المؤسسة تجاه ا لمشاكل البيئية المترتبة على أداء تلك الأنشطة، بمعنى أن الإدارة أصبحت مضطرة إلى التسليم بالمسؤولية البيئية للمؤسسة إلى جانب مسؤوليتها الاقتصادية. والمسؤولية البيئية ضرورية للمصلحة العامة والبيئة، وفي ضوئها تتحقق الوحدة وتماسك الجماعة وينعم المجتمع بسلامٍ أشمل وأعمق وتكون هناك بيئة نظيفة. بدأ اهتمام المؤسسات بالجوانب البيئية التي تتعدى حدود المنظمة لتشمل بيئتها الإيكولوجية التي تعيش فيها و ذلك بإعداد تقارير حول المسؤولية البيئية تعده المؤسسة و الذي يعكس النشاطات و المساهمات التي قامت بها في سبيل حماية البيئة.

و يمكن تعريف المسؤولية البيئية للمؤسسة هي التزام هذه الأخيرة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، ، بالموازاة مع الحفاظ على البيئة و العمل (الحوار) مع الأطراف ذوي العلاقة و المجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف".

و بالتالي تكمن أهمية المسؤولية البيئية في المؤسسة من خلال أبعادها المختلفة:[2]

- الإنفاق على برامج السلامة و الأمن الصناعي؛
- وجود دراسة تأثير بيئي للمؤسسة الاقتصادية قبل إنشائها في إطار دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية؛
- حصول المؤسسة الاقتصادية على نظام خاص بالإدارة البيئية والتسجيل في مواصفات الإيزو 14001؛

[1]. حسين مصطفى هلالي، **الإبداع المحاسبي في الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير المالية**، مداخلة قدمت في المؤتمر العلمي الأول حول أدوار المحاسبين ومراقبي الحسابات في قرارات الإدارة وتنمية الموارد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر2004، ص.55.

[2]. عياض عادل، **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، مدخل لمساهمة منظمات الأعمال في الاقتصاد التضامني**، الملتقى الدولي حول الاقتصاد التضامني، جامعة تلمسان 21 - 22 نوفمبر 2005، ص ص.1.2.

- تطوير نظام الرقابة الداخلي وإدخال البعد البيئي ضمن أبعاد الرقابة؛
- وجود آلية لتسيير النفايات الصلبة داخل المؤسسة.

2.1. **دراسة التأثير البيئي والمسؤولية البيئية:** يقصد بدراسة التأثير البيئي: الإجراءات العملية أو المنهجية لمعرفة الآثار البيئية لأي نشاط تنموي وتوقعها على البيئة وكذلك على صحة الإنسان و راحته، [1]حيث ظهر هذا المفهوم في الاتفاقيات والندوات العالمية بداية من ملتقى فرصوفيا ببولونيا (سبتمبر 1987) ثم اتفاقية إيسبو حول دراسة التأثير البيئي في فنلندا من(25 فيفري إلى 01 مارس 1991)، وهناك تعريفا آخر لصلاح حجار جاء فيه أن دراسة التأثير البيئي هي عبارة عن دراسة تنبؤية لمشروعات أو نشاطات تنموية ذات تأثير بيئي محتمل لتحديد البدائل المتاحة،وتقييم تأثيرها البيئي، واختيار أفضل البدائل ذات التأثيرات البيئية الأقل سلبية واختيار وسائل التخفيف من التأثير السلبي. [2] أما بالنسبة للدولة الجزائرية فمفهوم دراسة التأثير البيئي ظهر من خلال جملة من القوانين أعدتها الدولة ومن بينها القانون 03- 10[3] المتعلق بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة المؤرخ في 2003/07/20 يمكن تحديد أهمية دراسة التأثير البيئي في:[4]

- ضمان قبول للمشروع والموافقة عليه من السلطات المتخصصة ومنح التراخيص المناسبة؛
- تحقيق مصلحة المستثمر، خاصة في حالة طلب التمويل من الجهات الدولية نظرا لأن كثير من مؤسسات التمويل الإنمائي تطلب من الطالبين للقروض ما يسمى بدراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية؛
- استبعاد مواقع معينة لبعض المشروعات نتيجة لما تحدثه من تلوث وأضرار خطيرة يتعذر إصلاحها؛
- الابتعاد عن المنازعات البيئية بين مالك المشروع وأطراف أخرى ،هذه المنازعات يمكن أن تؤدي إلى مطالبة مالك المشروع بدفع تعويضات ضخمة أو تكاليف كبيرة وذلك من أجل إصلاح الأضرار.

3.1 . **المحاسبة عن المسؤولية البيئية للمؤسسة:** من المعلوم أن المسؤولية البيئية للمؤسسة يفترض أن تغطي محورين أساسين هما: مصلحة المؤسسة ونطاق تأثيرها البيئي الايجابي على مختلف الجهات الطالبة للتقارير والقوائم المالية، ولقد ظهرت محاسبة المسؤولية البيئية كنتيجة للضغوط التي عمت الدول المتقدمة من قبل جمعيات المحافظة على البيئة وتعرف بأنها فرع من فروع المحاسبة يهدف إلى تحديد

---

[1] سامح الغرايبة، يحيي الفرحان، **المدخل إلى العلوم البيئية**، الطبعة4، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2003. ص417.

[2] صلاح الحجار، **دليل الأثر البيئي في المشروعات الصناعية والتنمية**، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، 2002 ص26.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 03- 10**، **المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة** ،العدد43، الجزائر ،20 جويلية2003 ،ص11- 12؛

[4] يحي عبد الغفور أبو الفتوح، **دراسات جدوى المشروعات**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر،2003، ص ص 79- 80؛

نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي من خلال مدخل بيئي باعتبار أن المؤسسة لها علاقة بفئات المجتمع المختلفة و ليس فقط على مصالح المالكين،[1] وتقوم هذه المحاسبة على الافتراضات التالية:

- إن المؤسسة لها التزامات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه ولأطراف وفئات متعددة في المجتمع و عليها تقبل هذه الالتزامات والوفاء بها؛
- إن الموارد المتاحة للمجتمع نادرة و محدودة، لذلك يتوجب استثمارها بفعالية و بما يؤدي إلى تحقيق عائد اجتماعي مقبول عن مثل هذه الاستثمارات؛
- لا توجد موارد مجانية يمكن استغلالها دون أضرار كالماء، والهواء فهي موارد نادرة يتوجب على المؤسسات تعويضها للمجتمع؛
- من حق المجتمع الاطلاع على ما تقوم به المؤسسة من أعمال وخاصة في الإطار البيئي من خلال آلية الإفصاح المحاسبي.

وقد أدت هذه الافتراضات إلى عدم استيعاب الإطار المحاسبي لمتطلبات قياس المسؤولية الاجتماعية و البيئية للمؤسسة والتقرير عنها، وهو ما يتضح جليا من نتائج العمليات المحاسبية في المشروعات على اختلاف أنواعها، ولا يعني هذا خروج مفهوم المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة عن دائرة اهتمام المحاسبين، ففي دراسة قام بها (*Keith Robert*)[2] للتعرف على موقف المحاسبين من الإفصاح عن المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة أرسل استقصاء إلى 200 من المحاسبين القانونيين الأمريكيين استجاب منهم 77 محاسبا فقط، و اتضح من هذه الدراسة أن أكثر من نصف هؤلاء المحاسبين يعترفون بأن النظم المحاسبية القائمة غير كافية للإفصاح عن الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسة بالرغم من أن الأنشطة ذات المضمون الاجتماعي و البيئي يجب أن تدخل في دائرة الوظيفة المحاسبة، و أوصى 58% منهم بضرورة تشجيع المشروعات على تضمين تقاريرها المنشورة معلومات عن مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية.

2. المراجعة البيئية وأهدافها:

المراجعة البيئية ليست وليدة للقرن الحالي، ففي 1991 أشارت غرفة التجارة الدولية *International Chambre of Commerce(ICC)*، إلى أن أحد مكاتب الاستشارات في الولايات المتحدة الأمريكية المتخصصة في القضايا البيئية قد قام بأداء مراجعات بيئية حول العالم منذ 1920 وعلى الرغم من ذلك فإن الاهتمام بالمراجعة البيئية ظل بسيطا حتى عام 1980، حيث أنها منذ ذلك الحين وحتى الوقت الحالي قد أصبحت شائعة الاستخدام في الشركات الرئيسية (لا سيما تلك التي تعمل في مجال القطاعات الاستراتيجية والصناعية والكيميائية) في دول العالم المتقدم، وقد اضطرب نموها بشكل سريع أثناء العقود السابقة من القرن الماضي الذي تميز بكثرة الكوارث الطبيعية.

---

[1]. طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)**، الطبعة 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2005، ص.110.

[2]. محمد عباس بدوي، **المحاسبة عن التأثيرات البيئية و المسؤولية الاجتماعية للمشروع**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 200، ص.78.

1.2. **مفهوم المراجعة البيئية:** أصبح تعبير المراجعة البيئية مألوفا لمختلف المؤسسات الاقتصادية والجهات الحكومية في مختلف الدول، كما أنه يطبق على نطاق واسع من الخدمات، بالإضافة إلى أن له تفسيرات عديدة ويرى البعض أنه يوجد الكثير من الارتباك في السنوات الحالية نتيجة للانتشار الواسع والاستخدام الغير ملائم لتعبير المراجعة البيئية *Environnemental Audit*، ذلك أنه يطلق على الكثير من الخدمات التي يتصف بعضها بصفات المراجعة في المهنة المحاسبية كما أنه يطلق على الكثير من الخدمات التي تتصف بالمهنة الإدارية وغيرها من المجالات الأخرى والتي يمكن حصرها في ما يلي:[1]

- مراجعة الأنشطة *Activities Audit*؛
- مراجعات المشاركة *Associate Audit*؛
- مراجعة الالتزام بالقوانين البيئية *Environmental compliance Audit* ؛
- مراجعة الطاقة *Energy Audit*؛
- مراجعة القضايا *Issues Audit*؛
- مراجعة والسلامة الوظيفية *Safety Audit*؛
- مراجعة أمن العمليات *Process safety Audit* ؛
- مراجعة المواقع *Sites Audit*؛
- مراجعة الصحة *Health Audit* .

بالإضافة إلى مراجعة المخلفات *Waste Audit* [2] ومراجعة كافة العمليات التي تتصل بشكل مباشر بالمسائل البيئية كمراجعة الالتزام بالتأمين، ومراجعة نقل الملكية، حيث لا يمكن استثناء أي نوع من أنواع المراجعة السابقة أو تفضيل أحدها على الآخر.

ومن الأهمية بمكان استعراض التعريفات والمفاهيم المختلفة للمراجعات البيئية على النحو التالي:

أ.**تعريف وكالة حماية البيئة الأمريكية** *U.S Environmental Protection Agency* :

تم تعريف المراجعة البيئية بأنها عبارة عن: فحص انتقادي دوري منظم وموثق وموضوعي بواسطة المنشأة أو بواسطة جهة مستقلة ذات سلطة قانونية للعمليات الإنتاجية وما يرتبط بها من أنشطة فرعية لتحديد تأثيرها على البيئة ومتغيراتها[3].

ب. **تعريف الغرفة الدولية للتجارة** ***International Chamber of Commerce (ICC):***

عرفت غرفة التجارة الدولية المراجعة البيئية بأنها عبارة عن « أداة إدارية داخلية تعمل على التقييم الدوري الموثق والمنظم لمدى كفاءة أداء نظام الإدارة البيئية، ومدى اهتمام الإدارة بحماية البيئة

---

[1] *Schuetze, W. P,* ***Reporting by Independent Auditors on Internal Controls,*** *The Coroporate Accounting and Finance (CPA) Journal, New York, October 1993,PP.40-41.*

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **مستقبل المراجعة في القرن الواحد و العشرين**، قراءة و تطلعات، دار النهضة، القاهرة 2002، ص137.

[3] *MC Mullen , D.A., Raghunandan, K. and Rama, D.V.,* ***Internal Control Reports and Financial Reporting Problems****, Accounting Horizons, U.S.A ,December1996,PP.67-75.*

من خلال رقابة الإدارة على الأنشطة البيئية ومدى تنفيذ البرامج والسياسات المرتبطة بالأنشطة البيئية والتي من خلالها يتم الوفاء بمتطلبات التشريعات والقوانين البيئية[1]» .

ج. **تعريف معهد المعايير البريطانية** (*British Standards Institution BSI*):

تم تعريف المراجعة البيئية بأنها عبارة عن: تقييم منظم لتحديد مدى توافق نظام الإدارة والبيئة للمنشأة مع البرامج المخططة وتحديد مدى فعالية وملائمة ذلك النظام لإنجاز السياسة البيئية للمؤسسة.

مما سبق يتضح أنه يوجد اتفاق عام على مفهوم محدد للمراجعة البيئية إلا أنه يلاحظ على أن معظم تلك التعريفات ركزت على ما يلي:

- المراجعة البيئية هي: عبارة عن فحص منظم، موضوعي ودوري للأداء البيئي؛
- المراجعة يمكن اعتبارها أداة إدارية؛
- الاهتمام المتزايد من جانب المؤسسات الاقتصادية بتأثير أنشطتها على البيئة؛
- المراجعة البيئية تعد بمثابة مظلة تندرج تحت لواءها العديد من مختلف العمليات، البعض منها يندرج تحت خصائص المراجعة والبعض من العمليات لا يتسم بتلك الصفات ومثال ذلك: مراجعة الالتزام بالقوانين البيئية والتي تعتبر عنصر هام من عملية المراجعة البيئية، ولكنها في حد ذاتها لا تعتبر بديل عنها، كما هو الحال كذلك بالنسبة لمراجعة الصحة والأمان ومراجعة الانبعاثات المسببة للتلوث، كما أن هناك خدمات تتم في الواقع العلمي، ولا تعتبر من خدمات المراجعة ومنها على سبيل المثال، الدراسة المتعلقة بإدارة المخلفات، واستهلاك الطاقة.

من خلال هذا فإن تلك المفاهيم قد افتقدت لبعض عناصر مفهوم المراجعة البيئية، بالإضافة إلى أنها قد تضمنت عدد من التناقضات الأساسية على النحو التالي:

- أن التعريفات السابقة لم تحدد مجال ونطاق الجوانب البيئية التي يمكن أن تخضع للمراجعة؛
- يشير تعريف الغرفة الدولية للتجارة إلى أن المراجعة البيئية عبارة عن أداة إدارية أي أنها أداة داخلية لاستخدام المؤسسة فقط وليس للنشر أو الإفصاح العام عنها كتدبير وقائي؛
- لم تنص التعريفات السابقة للمراجعة البيئية صراحة على التقرير عن نتائج تلك المراجعة للأطراف المعنية وبصفة خاصة الأطراف الخارجية.

ربما نلاحظ في تعريف الجهاز المركزي للمحاسبات الأمريكي تعريفا شاملا وملائما وذلك لتضمن العناصر المختلفة للمراجعة البيئية فيه حيث اعتبرت المراجعة البيئية بأنها "المنهج الخاص بمراجعة السياسات والبرامج والأنشطة البيئية الذي يشمل المراجعة المالية ومراجعة كفاءة واقتصاد وفعالية هذه السياسات والبرامج والأنشطة لفحص مدى الالتزام الفعلي بتطبيق القوانين واللوائح التي تحكم الأنشطة والبرامج البيئية بالجهة محل المراجعة، والتأكد من سلامة التصرفات المالية وإبداء

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **معايير المراجعة المهنية للرقابة على جودة أداء مراقبي الحسابات**، دار النهضة العربية القاهرة، 1997، ص147.-149.

الرأي في صحة ودقة البيانات الخاصة بها ومدى الكفاءة والاقتصاد والفعالية في تحقيق السياسات والبرامج والأنشطة البيئية وإعداد تقرير بذلك"[1].

ويتضح من هذا التعريف عناصر عملية المراجعة البيئية والتي هي على النحو التالي:

- تحديد طبيعة عملية المراجعة البيئية واعتبارها بأنها منهج؛
- تتضمن مراجعة السياسات والبرامج والأنشطة البيئية، وبالتالي فإن المراجعة البيئية تشتمل:
  - ★ المراجعة المالية؛
  - ★ مراجعة الكفاءة والاقتصاد والفعالية للسياسات والبرامج والأنشطة الفعلية.
- التأكيد بصراحة على ضرورة إعداد تقرير بنتائج المراجعة البيئية وتوصيلها إلى الأطراف المعنية.

وفي الأخير يمكن اعتبار المراجعة البيئية بأنها فحص منظم وموضوعي للأداء البيئي والذي يتم أدائه لأغراض داخلية للإدارة لغرض التأكد من الالتزام بالقوانين والسياسات البيئية، وتقييم فعالية البرامج الإدارية البيئية وتوصيل النتائج التي يتم التوصل إليها إلى الأطراف المهتمة بها.

2.2 **أنواع المراجعة البيئية** : يتم تصنيف المراجعة من حيث القائم بعملية المراجعة العامة إلى مراجعة خارجية، أي أن المراجعة تتم بواسطة شخص من خارج المؤسسة يكون مستقلا عن إداراتها، ومراجعة داخلية يقوم بها أشخاص معينون في المؤسسة لديهم دراية بعلم الإدارة والتسيير لخدمة أهداف إدارة المؤسسة في مجال الرقابة، هذا ما يمكن تطبيقه على المراجعة البيئية فهناك ما هو داخلي وما هو خارجي.

1.2.2 **المراجعة البيئية الداخلية**: لدراسة عملية المراجعة البيئية الداخلية يجب التعرض إلى تعريف بأهدافها ونطاقها، بالإضافة إلى تحديد الأطراف الذين يتم أداء تلك المراجعة لهم،و لهذا يمكن تحديد أهداف المراجعة البيئية الداخلية في ما يلي:

- التأكد من أن المؤسسة تلتزم بإتباع القوانين واللوائح البيئية؛
- تقييم فعالية الرقابة على المخلفات القائمة ومعالجتها؛
- تحديد الآثار البيئية للعمليات والمنتجات والخدمات الحالية؛
- تحديد وفورات التكلفة المحتملة عن طريق تدنية قيمة المخلفات وإعادة تدويرها؛
- تشخيص نظام الرعاية الصحية والسلامة والبيئة؛
- إدارة المخاطر البيئية التي قد تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية.

ومن خلال ذلك يمكن تحديد نطاق المراجعة البيئية وفقا لما يلي:

- الموضوع و الأنشطة التي يتعين أن تغطيها المراجعة البيئية الداخلية؛
- المعايير البيئية والصحية والوقائية والتي يتعين وضعها أو استخدامها ؛

[1]. أمين السيد لطفي، **المراجعة البيئية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص138.

- الفترة التي يجب أن تغطيها المراجعة.

وبعد التعرض إلى دراسة أهداف ونطاق المراجعة البيئية الداخلية يمكن تحديد إجراءات عملية المراجعة البيئية الداخلية والتي تتماثل تماما مع المراجعة الداخلية المحاسبية من خلال تتبع مجموعة من الخطوات المنطقية والتي تتمثل في الخطوات التالية :

- اكتساب الفهم بالمؤسسة وأثرها البيئي و نظم الرعاية الصحية والسلامة والبيئة؛
- تخطيط عملية المراجعة؛
- جمع أدلة الإثبات؛
- تقييم أدلة الإثبات؛
- التقرير عن نتائج و استنتاجات و توصيات المراجعة؛

2.2.2 ***المراجعة البيئية الخارجية***: يتم التدقيق الخارجي البيئي من خلال الخطوات التالية :

- تحديد إمكانية قبول الارتباط؛
- الاتفاق مع العميل على الأمر موضوع التحقيق ونطاق و شروط الاتفاق؛
- اكتساب فهم شامل لشركة العميل و موضوعاتها ذات الصلة بالبيئة؛
- تخطيط المهمة؛
- أداء إجراءات الالتزام؛
- أدلة إجراءات التحقق الأساسية؛
- أداء إجراءات الإتمام و الفحص؛
- إصدار التقرير؛

3.2 **مزايا و *عيوب المراجعة البيئية***: إن المراجعة البيئة تمتاز بمجموعة من المزايا للمؤسسة الاقتصادية كما أنها تتضمن مجموعة من العيوب.

1.3.2 ***مزايا المراجعة البيئية*** : تتمثل مزايا المراجعة البيئية في كل ما يجعل من المؤسسة قادرة على تحقيق نظام رقابة داخلي سليم وقادرة على تحقيق ربحيتها الاجتماعية والبيئية للوصول إلى الاستدامة.

- تدنية التكاليف ذات الصلة بالبيئة؛
- عمليات تشغيلية أكثر كفاءة؛
- أقساط تأمين منخفضة؛
- قرارات إدارية محسنة تؤدي إلى تعزيز الأداء المالي والبيئي؛
- تحسينات في النظام الإدارة البيئية وأساليب الرقابة الداخلية و نظام التقرير؛
- قرارات استثمارية رشيدة؛
- عدم التعرض إلى منازعات قضائية مع الأطراف المهتمة بالبيئية؛
- الحصول على التمويل من المؤسسات المالية.
- تعزيز حماية البيئية وتحقيق التنمية المستدامة؛
- إدارة محسنة للمخاطر؛

◆ إدارة الرعاية الصحية والسلامة والبيئة بكفاءة للحصول على سمعة جيدة للشركة.

2.3.2 **عيوب المراجعة البيئية:**

◆ تكاليف زائدة و ذلك لتطوير و تنفيذ نظام المراجعة البيئية؛

◆ انتهاكات المتطلبات القانونية للبيئة؛

◆ نتائج معاكسة محتملة للتقرير عن المعلومات البيئية؛

◆ غياب معايير مقبول ومتعارف عليها للتقرير والتحقق البيئي؛

◆تكاليف مرتفعة لإنتاج تقارير البيئية وإخضاعها للتحقيق.

4.2 **أهداف وحتمية المراجعة البيئية:**

إن تحديد أهداف وحتمية المراجعة البيئية يمر عبر تحديد مفهومها وأنواعها في ظل غياب إطار متكامل للمراجعة البيئية .

1.4.2. **أهداف المراجعة البيئية**: بعد تقديم مفهوم عام للمراجعة البيئية يمكن تحديد الأهداف التي من أجلها تم قيام المراجعة البيئية من بينها :[1]

◆ تسهيل تحكم الإدارة بالممارسات البيئية؛

◆ التأكد من التقيد بسياسات المؤسسة والتي تتطلب مراعاة المتطلبات التنظيمية؛

◆ التقيد بالأنظمة والقوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات المتخصصة في حماية البيئة.

◆ التأكد من الالتزام بنظم الإدارة البيئية ونظام الرعاية الصحية والسلامة والبيئة ؛

◆ التأكد من رقابة إدارة المؤسسة على الأنشطة البيئية؛

◆ التأكد من أن البيانات والمعلومات التي تتضمنها القوائم البيئية يمكن الاعتماد عليها، وتفصح عن كافة القضايا البيئية؛

◆ إن التقرير الذي يقدم من المؤسسة والذي يبرز التزام المؤسسة بظروف حماية البيئة يمكنها من تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاج وتحسين جودة المنتجات وتحقيق موفورات مالية حيث تعفى المؤسسة من بعض الضرائب كالضريبة البيئية مثلا هذا فضلا عن المنافع الاجتماعية والبيئية التي تحقق منها ومن بين هذه المنافع:

★ حماية الأنظمة البيئة الطبيعية؛

★ الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية (أراضي، مياه، طاقة)؛

★ تقليل المخاطر المؤثرة على صحة أو أمن الإنسان الناتجة عن انبعاثات صناعية.

◆ قد يسهم تبني النهج البيئي ووجود تقارير بيئية حول نشاط المؤسسة التقليل من المشاكل البيئية التي تضر من هم بداخل وخارج المؤسسة وتحسين العلاقة مع المستهلكين وتعزيز الميزة التنافسية، حيث تشير دراسة ألمانية بأن الحصة السوقية في ألمانيا لشركة *Sony* العالمية قد

[1] غالب عوض صالح، إسماعيل محمود، **دور مدقق الحسابات في حماية البيئة، دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، دمشق،سوريا، العدد2، 1999، ص.292.

انخفضت بنسبة (11 %) في مجال التلفزيونات مقابل زيادة بنسبة (57 %) لشركة *NOKIA* بسبب نشر مجلة المستهلك الألماني تقييما حول التلفزيونات عدت فيه *NOKIA الأفضل* بيئيا[1].

2.4.2. **حتمية المراجعة البيئية**: هناك ضغوط متزايدة على المؤسسات الاقتصادية من جانب أطراف متعددة من أجل تحسين ومراجعة أدائها البيئي وسوف نناقش هنا دور كل من المستهلكين، والمساهمين والمستثمرين والمقرضين، وقوانين حماية البيئة، وجماعات الضغط البيئي، في تحقيق ذلك:

أ. المستهلكون: ترتب على تزايد الاهتمام بحماية البيئة من مختلف الأضرار التي قد تتعرض لها، تغير في أنماط الشراء للمستهلكين، وزيادة إقبالهم على شراء المنتجات التي لا تسبب أضرار للبيئة، ويطلق البعض مسميات متعددة على تلك المنتجات مثل *Green products* أو *Ethical products* أو *Environment friendly products* ، بالإضافة إلى ذلك يوجد في الكثير من الدول جمعيات تحث على استخدام المنتجات التي لا تسبب أضرار للبيئة، وأصبح لها تأثير قوي في أسواق الاستهلاك، وبالتالي فإنها تمثل تحديا حقيقيا لمختلف المؤسسات الاقتصادية، من أجل تطوير عملياتها الإنتاجية ومنتجاتها بهدف حماية البيئة من مختلف الأضرار الذي قد تتعرض لها .

ب. المساهمون والمستثمرون: قد يترتب على التأثيرات البيئية السالبة لأنشطة المؤسسات الاقتصادية، زيادة في المخاطر والالتزامات البيئية، وتخفيض الأرباح التي تحققها ولذلك فإن هناك ضغوطات متزايدة من جانب كل المساهمين والمستثمرون للحصول عن الأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية، وذلك بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالأداء المالي لها، وهناك من يؤكد بقوله أن المستثمرين في حاجة إلى معلومات عن الأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية، لأن لديهم اقتناع بأن الممارسة البيئية السيئة، قد تؤدي إلى زيادة الالتزام وبالتالي المخاطر مما يؤدي إلى تخفيض الأرباح، بالإضافة إلى ذلك يفضل الكثير من المستثمرين استثمار أموالهم في المؤسسات الاقتصادية المسئولة، إذ يؤكد البعض أن هناك نمو جوهري فيما يطلق عليه الاستثمارات الأخلاقية *Ethical Investment* أو الاستثمارات المسئولة بيئيا التي لا تتسبب في أي أضرار عن البيئة.[2]

ج. المقرضون: تحتاج البنوك ومؤسسات الإقراض إلى معلومات بيئية قد لا توفرها القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، ويؤكد البعض على أن تلوث العقارات يعتبر أحد المصادر الأساسية لتعرض البنوك ومؤسسات الإقراض للمخاطر البيئية في حالة منح ائتمان بضمان عقار ملوث، ويضيف البعض الآخر إلى ذلك بقوله أن المراجعة البيئية تساعد في تخفيض تلك الأخطار إلى أدنى حد ممكن، ولذلك يطلب العديد من المقرضين من طالبي الائتمان، تنفيذ مراجعة بيئية بواسطة طرف ثالث، وتنعكس نتيجة تلك المراجعة على قرار منح الائتمان وشروطه، فقد أوضحت بعض الدراسات التي أعدت على البنوك الأمريكية أن حوالي 70% منها قد أجرى تغييرا في السياسات والإجراءات المتعلقة بالإقراض حتى يمكنها من تفادي أي التزامات بيئية محتملة، وأن حوالي 90% من طلبات الحصول على قروض

---

[1] السقا أحمد السقا، **مراجعة الأداء البيئي، إطار مقترح، مجلة الإدارة العامة**، معهد الإدارة العامة، الرياض، العدد2 1999، ص07.

[2] جورج دانيال غالي، **تطور مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة و تحديات الألفية الثالثة**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2001 ص436 .

قد رفضت بسبب المخاطر البيئية التي قد تترب عنها[1].

د. **قوانين وتشريعات حماية البيئة:** تم إصدار عديد من التشريعات سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي لحماية البيئة والحد من الأضرار التي يمكن أن تلحق بها نتيجة للتأثيرات البيئية لأنشطة المؤسسات ، فقد أصدرت اتفاقية مونتريال عام 1987 بكندا جملة من البنود تحث على إتخاذ إجراءات دولية لحماية البيئة نتيجة للأضرار التي حدثت في طبقة الأوزون ،كذلك فقد أعدت العديد من الدول قوانين بيئية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية مع المحافظة على البيئة من الأضرار المختلفة وبالتالي يجب على المؤسسات الاقتصادية الالتزام بالقوانين البيئية المفروضة عليها، وتطوير نظام المراجعة البيئية للتحقق من تنفيذ ذلك و حتى يمكننا من تفادي العقوبات والجزاءات التي قد تتعرض لها نتيجة لمخالفة تلك القوانين والتي يمكن أن تؤثر على مزاولاتها لأنشطتها الاقتصادية.

ذ. **جماعات الضغط البيئي:** تشكل الجماعات البيئية في العديد من الدول وسيلة ضغط فعالة ومتزايدة على منشآت الأعمال والحكومات بهدف المحافظة على البيئة وحمايتها من مختلف الأضرار التي قد تتعرض لها، ومن أمثلة تلك الجماعات البيئية، جماعات حماية البيئة وأحزاب الخضر وجماعات أصدقاء البيئة، ولا شك أن لتلك الجهات تأثيرات هامة تخلق الطلب على خدمات المراجعة البيئية ،وعلى سبيل المثال تمارس وكالة حماية البيئة الأمريكية منذ إنشاءها عام 1978 دورا فعالا في وضع قوانين وسياسات وبرامج على المستوى الفيدرالي لحماية البيئة ومعالجة مشكلات التلوث الحالية ومحاولة الوقاية من الأضرار المستقبلية.

3. **المراجعة البيئية وأبعاد التنمية المستدامة:**

أصبحت التنمية المستدامة تمثل البديل التنموي الأكثر منطقية وعدالة لحل مشاكل عدم المساواة والتباين التنموي ما بين الدول النامية والمتقدمة، وأنماط التنمية المرتبطة بالتدهور البيئي، ومع تنمية الإدارة البيئية أصبحت هناك إمكانية استنباط مؤشرات تدل على وضع معظم القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تعالجها التنمية المستدامة، والتي توفر تقييما لمدى تطور الإدارة البيئية.

1.3 **ماهية التنمية المستدامة:**

يشكل مفهوم التنمية المستدامة في إطاره العام منهجا متكاملا لما يتميز به من ربط عضوي تام ومتكامل، فهو يجمع ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، بحيث لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات الثلاثة بشكل منفصل، فالاقتصاديون يركزون على الأهداف الاقتصادية أكثر من غيرها كما يؤكد البيئيون على أهمية حماية الطبيعة ويشدد الاجتماعيون على مبادئ العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة، ولهذا تختلف تعريفات الاستدامة من اختلاف المنظور.

[1] المرجع السابق ، ص437.

1.1.3 **مفهوم التنمية المستدامة:**

يمكن تعريف التنمية المستدامة بأكثر من طريقة:[1]

- **تعريف01:** تعني التنمية المستدامة ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تؤدي إلى تناقص جدواها المتجددة بالنسبة للأجيال القادمة وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل : التربة و المياه الجوفية و الكتلة البيولوجية.
- **تعريف02:** تعني التنمية المستدامة اقتصادياً الإدارة المثلى للموارد الطبيعية وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية و نوعيتها.

كما أنصبت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن« استخدام الموارد اليوم ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل » و يقف وراء هذا المفهوم الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على المستويات المعيشية في المستقبل أو تحسينها، وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار حيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية و نحسنها.

مكانة الإنسان ضمن التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة.

يشكل الإنسان محور التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية، التعليم، والرفاه الاجتماعي.

- **مكانة التكنولوجيا في تعريف التنمية المستدامة**

تشمل التنمية المستدامة كذلك التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية حيث يجب أن تكون هناك تكنولوجيا تقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، حتى يتسنى الحد من التلوث و المساعدة على تحقيق استقرار المناخ، و إستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي.

- **مكانة العدالة في تعريف التنمية المستدامة.**

العنصر الهام التي تشير إليه مختلف تعريفات التنمية المستدامة هو عنصر الإنصاف أو العدالة، فهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال البشرية التي لم تؤخذ مصالحها في الاعتبار عن وضع التحليلات الاقتصادية ولا تراعي قوى السوق المتوحشة فهذه المصالح، أما الإنصاف الثاني فيتعلق بمن يعيشون اليوم و الذي لا يجدون فرصاً متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو على الخيرات الاقتصادية و الاجتماعية.

1.2.3 **أبعاد التنمية المستدامة:**

من خلال التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة يلاحظ أنها تتضمن أبعاداً متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن

[1]. فادو بلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الطبعة الأولى، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص03.

الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة و متفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية و البشرية و البيئية و التكنولوجية.

- **الأبعاد الاقتصادية :** و تتضمن عدة أبعاد منها :
  - ضمان حق حصول الأفراد على الموارد الطبيعية؛
  - إيقاف تبديد الموارد؛
  - مدى مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث البيئي و معالجته؛
  - الانطلاق الاقتصادي الرشيد للدول النامية من نمط تنموي يقوم على الإعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية و تأمين الاكتفاء الذاتي و بالتالي التوسع في التعامل الإقليمي، وفي التجارة فيما بين البلدان النامية، وتحقيق استثمارات ضخمة في الرأس المال البشري و التوسع و التفاوت في توزيع المداخيل.
- **الأبعاد البشرية والاجتماعية:**
  - **تثبيت النمو الديمغرافي**: النمو السريع يحدث ضغوطاً حادة على الموارد الطبيعية و على قدرة الحكومات على توفير الخدمات، كما أن النمو السريع للسكان في بلد ما أو منطقة ما تحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لأعمال كل ساكن؛
  - **التوزيع الأمثل السكان:** فإن التنمية المستدامة تعنى النهوض بالتنمية القروية النشيطة كالمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر؛
  - **الاستخدام الكامل للمواد البشرية:** كما تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداماً كاملاً، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية و محاربة الجوع، ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية.
  - **توفير الخدمات الصحية و التعليم.**
  - **إبراز دور أفضل للمرأة.**
- **الأبعاد البيئية:**
  - **الحد من إتلاف التربة واستعمال المبيدات؛**
  - **الحفاظ تدمير الغطاء النباتي والمصايد؛**
  - **حماية الموارد الطبيعية:** ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات الآخرين في التزايد؛
  - **صيانة المياه:** التنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة و تحسين كفاءة شبكات المياه، وهي تعني أيضاً تحسين نوعية المياه و قصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا تحدث اضطراباً في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه و قصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تحددها؛

▪ **تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية؛**

▪ **حماية المناخ من الاحتباس الحراري.**

◆ **الأبعاد التكنولوجية:**

▪ **استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية:** وتعني التنمية المستدامة هذا التحول إلى تكنولوجيات أنظف و أكفأ و تقليص من استهلاك الطاقة و غيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد.

▪ **استخدام الإنتاج الأنظف؛**

▪ **الحد من انبعاث الغازات؛**

▪ **استخدام الأنظمة الخبيرة الصديقة للبيئة للحد من التلوث الإلكتروني.**

2.3 **المراجعة البيئية وسبل الوصول إلى المؤسسة المستدامة:**

بروز مفهوم التنمية المستدامة في مؤتمر ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992 ومحاولة إعطاء صورة جديدة للتنمية ابتعادا عن الطرق التقليدية المعهودة للتنمية وأصبحت التنمية تبنى على فكرة تهيئة المتطلبات الأساسية والمشروعة للجيل الحاضر دون أن يكون هناك إخلال بالمحيط الحيوي، على أن يهيئ للأجيال القادمة متطلباتهم، وشملت الاستدامة كل ماله علاقة بالتنمية كالمنتجات وتقنيات أخرى كالمحاسبة بالإضافة إلى المشاريع بظهور مفهوم المشروع المستدام، حيث يناضل هذا المشروع إلى تحقيق مستويات أداء عالية وذلك بخلق قيمة لمستثمريه وعملائه ومورديه وموظفيه والهيئات التي تعتمد عليها أعماله[1]، وهو يركز على النظم البيئية والاجتماعية التي يعتمد عليها للحصول على موارده وتعمل المؤسسة المستدامة على تكامل وتوازن النمو الاقتصادي والحقوق الاجتماعية والإدارة البيئية من خلال ممارستها لأعمالها.

إن الكفاءة والربحية ليستا كافيتين لاستدامة المؤسسة، وأن المؤسسة لا تستطيع المحافظة على البيئة كما هي بسهولة، وإذا تجاهلت المؤسسة التكاليف البيئية فإن ذلك يخلق التزام طويل الأجل.

فقد أظهرت بعض الدراسات أن هناك أسباب تجعل من المؤسسة أكثر استدامة ومسئولية وهي كالتالي:

◆ توفير التكاليف وزيادة الإنتاجية عن طريق تخفيض الآثار البيئية الضارة والمعاملة الجيدة للموظفين؛

◆ دخول عملاء وتوفير أسواق جديدة وذلك من خلال التحسينات البيئية والفوائد الإقتصادية؛

◆ تقليل المخاطر من خلال الاندماج والتداخل مع الجهات المهتمة بالمؤسسة؛

◆ بناء السمعة عن طريق الكفاءة البيئية؛

◆ تطوير رأس المال البشري من خلال الإدارة الجيدة للموارد البشرية؛

◆ تطوير مدخل رأس المال عن طريق حوكمة أفضل.

---

[1]. أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة البيئية** ،مرجع سبق ذكره، ص.33.

هناك مبادئ للأداء المستدام التي يمكن اعتبارها طرق وأساليب لتكوين مؤسسة مستدامة ومسئول بيئيا وهي كما يلي:[1]

- **الشفافية:** أي الإفصاح في التقارير والقوائم المالية عن الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية؛
- **الأفراد:** أي معاملة الموظفين والأفراد باحترام؛
- **إدارة الخطر:** سواء كانت مخاطر اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية؛
- **سلسلة التوريد:** التأكد من احترام أفراد سلسلة التوريد والمشاركين في المشروع للمعايير والمبادئ الخاصة بالمؤسسة؛
- **الحوكمة:** بالالتحام مع المستويات العليا للشركات؛
- **الابتكار:** عن طريق الاستثمار في تطوير المنتجات والخدمات التي تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة ذات كفاءة وفعالية على المدى الطويل؛
- **الاستراتيجية:** حيث ينبغي أن يكون هناك تكامل بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية طويلة الأجل داخل استراتيجية المشروع.

هناك عوامل تجعل من المشروع مسؤول بيئيا ومستدام يأخذ بعين الاعتبار الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بالإضافة إلى الجانب البيئي، و كانت الإدارة و العقلانية للموارد الطبيعية، البشرية والاقتصادية من أهم السياسات التي انبثقت عن مفهوم التنمية المستدامة و التي تسعى إلى استدامة هذه الموارد المحافظة عليها و إلى حماية البيئة من أضرار التلوث المختلفة.[2]

الخاتمة:

بعد الدراسة لموضوع المراجعة البيئية والتنمية المستدامة نرى أن المراجعة البيئية ترتبط بالإفصاح عما تسببه المؤسسة لأضرار ومنافع إتجاه البيئة وأن كفاءة وفعالية المراجعة في تحقيق الاستدامة يتم من خلال تكاثف جهود كل من الحكومة ومتفشيات البيئة والأجهزة القضائية والقطاع الخاص والفاعلين الآخرين بما فيهم الجمهور، ومنه يمكن الوصول إلى مجموعة من النتائج بعضها عام شبه متفق عليه إلا أن ذكرها هنا جاء من باب التأكيد على أهميتها، وبناء على تلك النتائج يمكن طرح مجموعة توصيات للقادة والمدراء من أجل الوصول إلى أحسن النتائج. وذلك على النحو التالي:

- إن من أهم الأسباب التي أدت إلى فساد المؤسسات في العالم- إضافة إلى الأسباب المتعلقة بالإضرار بالبيئة - هي عدم الالتزام بالمسؤوليات البيئية ؛
- إن ظهور مفهوم المراجعة البيئية جاء نتيجة للاهتمام العالمي بالبيئة والمجتمع والاتجاه نحو التنمية المستدامة؛

---

[1]. المرجع السابق، ص.34.

[2]. نادية حمدي صالح، **الإدارة البيئية**: المبادئ و الممارسات، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص.21.

- إن المراجعة البيئية أصبحت اليوم وسيلة متفقا عليها - وشبه وحيدة - من طرف مختلف المهتمين بموضوع المراجعة باعتبارها الوسيلة الأكثر ضماناً للوصول إلى مستويات معتبرة من التنمية المستدامة، مهما اختلفت الطرق والأساليب والمفاهيم المستخدمة المعبرة عن هذه الوسيلة؛

بناء على النتائج السابقة يمكن صياغة التوصيات التالية:

- يجب الأخذ بالمراجعة البيئية كمنهج أساسي لتحقيق استدامة الأنشطة الاقتصادية وبالتالي التركيز على متطلبات المسؤولية البيئية من محاسبة ودراسات جدوى لتحقيق ذلك؛
- كما يجب محاربة الفساد البيئي، واتخاذ خطوات جادة نحو بناء المؤسسات المستدامة باعتبارها هي الطريق السليم للوصول إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي وصيانة المارد الطبيعية؛
- ضرورة العمل على تكوين المراجعين والمحاسبين في مجال المراجعة البيئية .

دوافع وآثار الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر

د. بلعور سليمان
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة غرداية
Bellaouar@univ-ghardaia.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالنظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، والمقارنة بينه وبين المخطط المحاسبي القديم، ومحاولة الكشف عن المبررات والدوافع الحقيقية للتحول وانتقال الجزائر نحو هذا النظام الجديد في المحاسبة، بالإضافة إلى تقييم البيئة المحاسبية في الجزائر لمعرفة مدى مناسبتها لاعتماد هذا النظام.

اعتمدت الجزائر المخطط المحاسبي الوطني منذ 1976، وقد أظهر هذا الأخير عدة نقائص من خلال تطبيقه خلال أكثر من ثلاثين سنة، لذلك كانت تلك النقائص مبررا للانتقال نحو النظام المحاسبي المالي الجديد، الذي يركز على المفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي، ويسد الكثير من تلك النقائص التي ميزت المخطط المحاسبي القديم.

تواجه الجزائر في تطبيق النظام المحاسبي الجديد العديد من الصعوبات التي تجعل البيئة لازالت غير مهيئة بصفة كاملة، لكن هذا لا يعتبر مبررا لترك العمل بهذا النظام، بل من المهم تهيئة البيئة في الوقت الذي يطبق فيه هذا النظام بشكل تدريجي، وتتطلب تهيئة البيئة إعادة هندسة برنامج مقياس المحاسبة في المؤسسات التعليمية، وإعادة الرسكلة الدورية للعاملين في مجال المحاسبة، مع ضرورة تعديل القانون التجاري والنظام الجبائي بما يتماشى مع هذا النظام.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي الجديد، البيئة المحاسبية، المخطط المحاسبي الوطني، المحاسبة.

تمهيد:

بذلت الجزائر جهودا كبيرة للانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر، ولازالت هذه العملية لم تستكمل لأنها تمس العديد من الجوانب والمجالات، وتحتاج إلى تعديل القوانين في شتى الميادين.

ايمانا منها بأهمية المحاسبة وبارتباط أي إصلاح اقتصادي بها، سعت الجزائر إلى الانضمام إلى التوحيد المحاسبي الدولي والعمل بالمعايير المحاسبية الدولية، من خلال اعتمادها للنظام المحاسبي المالي كبديل للمخطط المحاسبي الوطني ودخوله حيز التطبيق ابتداء من الفاتح جانفي 2010.

بالنظر إلى ما سوف يحدثه الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي من تغيير جذري للثقافة والممارسة المحاسبيتين نتيجة القطيعة مع جيل كامل (33 سنة) من الممارسة المستندة إلى المخطط المحاسبي الوطني، سنحاول من خلال هذا البحث التطرق إلى ما كل ما يتعلق بهذا النظام من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي المبررات التي تقف وراء اعتماد النظام المحاسبي المالي في الجزائر، وهل البيئة المحاسبية مناسبة وجاهزة لاعتماده؟

أولا- المخطط المحاسبي الوطني والنقائص التي تميزه

قبل التفصيل في النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، نلقي الضوء على المخطط المحاسبي الوطني الذي كان منظما للمحاسبة في الجزائر قبل النظام الجديد، وأهم النقائص التي ميزته وجعلت من التحول نحو هذا النظام ضرورة ملحة.

1- المخطط المحاسبي الوطني:

ظهر المخطط المحاسبي الوطني[1] PCN ليحل محل المخطط المحاسبي الفرنسي - الذي كانت تعمل به الجزائر منذ 1957، وقد بدأ العمل بالمخطط المحاسبي الوطني ابتداء من 1976/1/1 بعد أن أصدرت الجزائر القانون الذي جاء بهذا المخطط في 1975/4/29، معلنة بذلك استقلالها المحاسبي من جهة، وبناء جهاز محاسبي يستجيب لتوجهات اقتصاد البلاد من جهة أخرى.

2- أهم النقائص التي ميزت المخطط المحاسبي الوطني:

هناك العديد من النقائص التي ميزت المخطط المحاسبي الوطني نذكر منها:

- أصبح PCN لا يتماشى مع الظروف الاقتصادية الراهنة، خصوصا بعد انفتاح الجزائر على الاستثمار الأجنبي الذي يتبنى اقتصاد السوق، في الوقت الذي صمم فيه PCN ليتناسب مع الاقتصاد الاشتراكي الموجه.
- تصنيف حسابات التسيير حسب طبيعتها وإهمال التصنيف الوظيفي، الذي يسمح بتحديد تكاليف الانتاج والتكاليف التجارية والمالية والإدارية دون اللجوء لإعادة معالجة المعلومات المحاسبية .
- اعتماد PCN على مبدأ التكلفة التاريخية لعناصر الذمة المالية وكذا حسابات التسيير لا يعطي الصورة الحقيقية، مما يجعل من القرارات المتخذة غير عقلانية.
- غياب عدد من حسابات في PCN مثل رأس المال البشري، رأس المال المسدد وغير المسدد، المصاريف الموزعة على عدة سنوات، نواتج التحصيل، الديون المقدرة، الخدمات البنكية، ... وغيرها من الحسابات[2]، بالإضافة إلى غياب المعالجة المحاسبية لبعض العمليات المهمة كعمليات قرض الإيجار، والعمليات المنجزة في إطار عقود المناولة، والبنايات المنجزة على أراضي الغير.

- لايوجد أي تمييز أو فصل بين الأصول المتداولة وغير المتداولة ، والخصوم المتداولة وغير المتداولة، حيث إن تصنيف الديون و الحقوق حسب طبيعتها وليس حسب سيولتها ومدة الوفاء بها جعل عملية التحليل المالي صعبة.
- تعالج مصاريف البحث والتطوير على أنها مصاريف إعدادية، وليس على أساس أنها قيم معنوية، حيث أن القيم المعنوية محددة بشهرة المحل وحقوق الملكية الصناعية والتجارية.
- كما أن هناك نقائص مرتبطة بمحتوى المخطط حيث أن هناك بعض الحسابات ليس لها دلالة أو وجودها ليس في صالح جهة ما ومثال ذلك: حـ/ 19 الذي يعتبر مؤونة الخسائر من الأموال الخاصة ويؤدي إلى زيادة رأس المال، فإذا علمنا أن بعض هذه المؤونات غير مبررة فهذا يعني أن جزءا من الأرباح لم يخضع للضريبة وهذا ليس في صالح إدارة الضرائب. من جهة أخرى المصاريف المسجلة مسبقا حـ/468 ومصاريف في انتظار التحميل حـ/469 عند قراءتهما كأننا بصدد دراسة قسم المصاريف رغم كونها حسابي حقوق، وأيضا عند قراءة حـ /426 كفالات مدفوعة و حـ/421 سندات المساهمة يصعب ربطهما بالحقوق، وفي نفس الوقت تحديد علاقتها بالاستثمارات. وكذلك هناك بعض الحسابات في الديون ليس لها مدلولية واضحة مثلا: حـ/525 كفالات مقبوضة و حـ/526 أمانات تحت التسديد ليست لهما أية علاقة مع الاستثمار[3].
- يعتمد ترتيب عناصر الميزانية على مبدأ درجة سيولة الأصول و درجة استحقاقية الخصوم، و لا يأخذ بعين الاعتبار مبدأ السنوية.
- بعض عناصر الميزانية المحاسبية غير موضوعية مثل المصاريف الإعدادية فهي عبارة عن مصاريف و ليست موجودات مادية أو معنوية.
- غياب فكرة الحسابات المركبة على مستوى المخطط المحاسبي الوطني، حيث يطبق الدليل المحاسبي الوطني في صيغته الأصلية على المؤسسات الصغيرة ولا يشير إلى المجمعات التي من أجلها تم تأسيس المعايير المحاسبية الدولية، وهذا سواء من الجانب المحاسبي أو المنهجي.
- كذلك هناك نقائص خاصة بالوثائق المحاسبية، فمثلا شكل الميزانية لا يقدم معطيات عن الدورة السابقة للقيام بالمقارنة، كما أن جدول حسابات النتائج لا يسمح بالتمييز بين النتيجة الجارية والنتيجة المالية، ولا يقدم معطيات عن الدورة السابقة، بالإضافة إلى غياب جدول للتمويل وجدول لتدفقات الخزينة[4].
- ومن أهم النقائص غياب الإطار المفاهيمي ولو بصورة ضمنية مما يتسبب في جمود المحاسبة في الجزائر، وذلك لأن الإطار المفاهيمي يسمح بتحديد أهداف القوائم المالية وعناصرها وخصائصها النوعية وكذا مستعملي المعلومات المحاسبية، ويحدد المبادئ والاتفاقيات المحاسبية.

ثانيا- مفهوم النظام المحاسبي المالي الجزائري

عرف القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 النظام المحاسبي المالي SCF[5] في مادته الثالثة كما يلي :

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية "[6].

يتضمن التعريف السابق خصائص المحاسبة المالية والتي نوجزها في الآتي[7]:

- التركيز عن المفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي؛
- امكانية القياس العددي للمعطيات والمعلومات؛
- كشوف مالية تعكس المركز المالي وأداء المؤسسة؛
- قياس أداء ونجاعة الكيان من خلال جدول النتائج؛
- معرفة رصيد الخزينة وحركة تدفقاتها من خلال جدول تدفقات الخزينة.

وقد نصت المواد (2،4،5) من نفس القانون على نطاق تطبيق هذا القانون، وحددت الكيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية وهي[8]:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون أنشطة اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون لذلك بموجب نص قانوني تنظيمي؛
- يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

ثالثا- أسباب ودوافع الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي

تعتبر النقائص التي ذكرناها في PCN إحدى الأسباب الرئيسية التي دفعت بالتحول نحو SCF، حيث بقي PCN ثلاثون سنة دون تغيير أو تعديل، وهذا مخالف لمعيار مدة تعديل النظام المحاسبي المتعارف عليه وهو عشر سنوات، مما جعل PCN غير قادر على معالجة بعض الحقائق الاقتصادية الجديدة كعمليات قرض الايجار وحقوق الامتياز والعمليات بالعملة الصعبة وتغييرات الأسعار وغيرها.

بالإضافة إلى ذلك هناك أسباب ودوافع أخرى داخلية دفعت بالتحول نحو SCF، وتعتبر في غالبها أوجه قصور أخرى في PCN[9]:

- الصعوبات الكبيرة في تقييم المؤسسات لأجل خوصصتها؛
- المعلومات المضللة التي كان يتم الافصاح عنها عن طريق PCN لكثير من المؤسسات؛
- قصور القوائم المالية في تلبية حاجيات مستخدميها، أي أن المعلومات التي كانت تتواجد في تلك القوائم كانت ناقصة أحيانا وغير حقيقية أحيانا أخرى لاستعمالها في صناعة القرار؛
- الزام المؤسسات بتطبيق طرق محاسبية رغم عدم تماشيها مع واقعها الاقتصادي؛
- ضعف أدوات القياس المعتمدة من قبل PCN؛

- يستجيب PCN بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية، وقد تم وصفه بأنه نظام مؤسس لتحديد الضريبة؛
- النظرة القانونية التي تطغى على النظرة الاقتصادية في PCN؛
- غياب صنف المحاسبة التحليلية وعدم إجبارية المؤسسات على استعمالها رغم كونها أداة فعالة في التسيير؛
- نقص تجانس الحسابات فب التسيير: فرغم أن PCN حاول الحفاظ على تجانس الحسابات داخل الصنف الواحد، إلا أن هناك بعض الحسابات لا تحقق هذه الصفة فمثلا الحسابات 15، 17، 19 لا تتجانس مع بقية الحسابات داخل الصنف الأول.

أما الأسباب والدوافع الخارجية فتتمثل في الآتي:

- اصلاح النظام المحاسبي الجزائري جاء نتيجة التغيرات التي حدثت في الساحة الاقتصادية للبلاد كالتوجه نحو اقتصاد السوق، والشراكة مع الاتحاد الأوربي، والتحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة؛
- ايجاد اطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية، في ظل الانفتاح على الأسواق الخارجية ودخول الاستثمارات الأجنبية وتحرير الأسعار وانشاء البورصة؛
- توحيد القوائم المالية ونوعيتها؛
- اعداد معايير محاسبية مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية، وذلك من أجل ربط الجزائر بالممارسة المحاسبية الدولية ؛
- اشتراط الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية عند طلب الاستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية.

رابعا- أهداف وخصوصيات النظام المحاسبي المالي

يهدف تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر إلى ما يلي:

- مواكبة النظام المحاسبي الجزائري للأنظمة المحاسبية الدولية؛
- تسهيل المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية التي تنشط في الجزائر، سواء كانت وطنية أو أجنبية،
- الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- جعل القوائم المالية والمحاسبية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
- تقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
- الانتقال من المحاسبة التاريخية إلى المحاسبة المالية المستقبلية (أي الانتقال من ميزانية محاسبية مسجلة بقيم تاريخية إلى ميزانية مالية قابلة للتحليل على حالتها دون إجراء تغيرات عليها)؛
- الانتقال من محاسبة المعالجة (comptabilité de traitement) إلى محاسبة الحكم (comptabilité de jugement)؛

- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط الوطني للمحاسبة؛
- المساعدة في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال تقديم معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية؛
- تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة و الفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم؛
- التكفل باحتياجات المستثمرين الحالية أو المحتملة بتوفير معلومات منسقة، قابلة للقراءة، وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار.

ويتميز النظام المحاسبي المالي عن الممارسة المحاسبية السابقة ممثلة في PCN مما يلي[10]:

- أولوية الحقيقة الاقتصادية عن الظاهر أي الحقيقة القانونية؛
- طرق جديدة لتقييم الأصول والخصوم مثل القيمة العادلة؛
- مفاهيم جديدة للأعباء والنواتج أو الإيرادات مثل تغير طرق الإهتلاك والمؤونات؛
- اضفاء الصبغة المالية على المحاسبة، وهذا ما يظهر خاصة في مخرجات النظام؛
- ادراج الاستثمارات المالية ضمن التثبيثات، بينما كانت في PCN ضمن الحقوق؛
- بالإضافة إلى خصوصيات أخرى تميز هذا النظام الجديد تتمثل في الآتي:
- امكانية الكيانات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة؛
- وجود إطار فكري للمحاسبة يحدد بصفة واضحة المبادئ والمفاهيم والأهداف؛
- وصف محتوى كل واحدة من القوائم المالية التي ينبغي أن تقدمها الكيانات، وتقديمها طبقا لتلك المقترحة من قبل لجنة المعايير الدولية؛
- توضيح قواعد تقييم وحوسبة كل العمليات، بما فيها تلك التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني مثل القرض الايجاري الامتيازات والعمليات التي تتم بالاشتراك؛
- تبني القواعد العصرية المتعلقة بتنظيم المحاسبة ولاسيما مسك المحاسبة عن طريق الإعلام الآلي؛
- توسيع مجال التطبيق مقارنة مع PCN، حيث أصبحت كل الكيانات مدعوة إلى تقديم حسابات مهما كان حجمها وقطاع نشاطها.

خامسا- الإطار القانوني والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي

لضمان التطبيق الناجح للنظام المحاسبي المالي أصدرت الجهات الوصية عدد من القوانين والمراسيم والقرارات المحددة لكل الجوانب المختلفة من النظام وتحديد آليات التحول نحوه، وينحصر الإطار القانوني لهذا النظام في الآتي:

- **القانون رقم** 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي: تضمن موضوع التجميع المحاسبي وتعريف المحاسبة ومصطلح الاطار التصوري للمحاسبة المالية، كما أشار إلى القوائم المالية وإلزاميتها.

- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 2008/05/26 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن SCF: تناول الكثير من المواضيع المتعلقة بالمحاسبة المالية للكيانات كالخصائص النوعية الواجب توافرها في القوائم المالية، والمبادئ المحاسبية، مضمون الأصول والخصوم.
- القرار رقم 71 المؤرخ في 2008/07/26: الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات.
- القرار رقم 72 المؤرخ في 2008/07/26: المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاطات المطبقة على الكيانات الصغيرة، بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.
- المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 2009/04/07: الذي يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.
- التعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 2009/10/29: تتضمن الطرق الواجب اتباعها والإجراءات الواجب اتخاذها من أجل الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، وقد أكدت هذه التعليمة عزم الوصاية بدأ تطبيق هذا النظام ابتداء من تاريخ 2010/01/01.

سادسا- الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

ينحصر الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في العناصر التالية:

- تحديد مستعملي القوائم المالية، وكذا طبيعة وأهداف هذه القوائم؛
- تحديد المبادئ المحاسبية، والخصائص النوعية للمعلومات؛
- تحديد المفاهيم الجديدة التي جاء بها هذا النظام.

1- القوائم المالية:

تهدف إلى تقديم معلومات وصورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة وممتلكاتها، ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية، وتكون تلك القوائم مفيدة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وتسمح لهم باتخاذ قراراتهم الاقتصادية[11].

لقد أوجب النظام المحاسبي المالي مجموعة من القوائم المالية هي نفس القوائم الواردة في المعيار المحاسبي الدولي الأول "عرض القوائم المالية" والمعيار المحاسبي الدولي السابع "قائمة التدفق النقدي" والمتمثلة في[12]:

- الميزانية ؛
- جدول حسابات النتائج؛
- جدول تغييرات الأموال الخاصة؛
- جدول تدفقات الخزينة؛
- الملحق.

تعد القوائم المالية في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية، ويتم عرضها لزوما بالعملة الوطنية، وهي توفر معلومات تسمح بإجراء مقارنات من السنة المالية السابقة.

كما نشير إلى أن هناك معلومات واجب توصيلها إلى المستخدمين عن طريق التقارير المالية على غرار القوائم المالية وتتخذ أشكالا مختلفة وتتعلق بموضوعات عديدة. فقد تكون معلومات مالية ومعلومات غير مالية ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة إضافة إلى التنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة.

2- مستعملي القوائم المالية والخصائص النوعية لمعلوماتها

يستعمل للقوائم المالية كلا من:

- المستثمرون؛
- مسيرون، هيئات إدارية؛
- المقرضون (بنوك، مساهمون)؛
- إدارة الضرائب؛
- شركاء آخرون، زبائن، موردون، أجراء؛

وتتمثل الخصائص النوعية التي ينبغي توافرها في معلومات القوائم المالية في الآتي[13]:

- الملاءمة: وتعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثيرات على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية أو المستقبلية، كما أنها تساعد على تصحيح التقييمات الماضية؛
- الدقة والموثوقية: أي الخلو من الأخطاء والإنحرافات، وتكون المعلومة موثوقة وصادقة إذا كانت خالية من الأخطاء ويثق فيها مستخدموها؛
- القابلية للمقارنة: ويتحقق ذلك عندما تقدم بطريقة متناسقة بما فيه الكفاية، ومن بين الأهداف المرجوة من القوائم المالية أنها تسمح للمستخدمين القيام بمقارنات ذات معنى عبر الزمن وما بين المؤسسات من خلال المقارنة عبر الزمن لنفس المؤسسة وتعني استمرارية الطرق، والمقارنة بين المؤسسات وتعني تشابه أو تجانس الطرق؛
- الوضوح وسهولة الفهم: المعلومات القابلة للفهم أو الواضحة هي معلومة سهلة الفهم مباشرة من قبل المستخدمين الذين يملكون معارف أساسية في التسيير والمحاسبة والاقتصاد ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات، فالمعلومة المالية تسمح لمستخدمها بأخذ رؤية واضحة على المؤسسة ونشاطاتها وحساباتها.

3- المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي

تتمثل المبادئ المحاسبية التي أكد عليها النظام المحاسبي المالي في الآتي:

- محاسبة التعهد: تسجيل الحقوق الناتجة عن الصفقات سواء الخاصة بالسلع أو الخدمات حسب قاعدة الاعتراف بالحقوق(الحقوق المحققة) في الوقت الذي تطرأ فيه دون إنتظار تدفقها النقدي، وتظهر في القوائم المالية ضمن النشاط المرتبطة به.
- استمرارية الاستغلال: يعني بناء القوائم المالية بافتراض مواصلة النشاط باستمرار في المستقبل.
- الدلالة: يجب أن تكون المعلومات المالية والبيانات المحاسبية مبنية على وثائق ثبوتية مؤرخة تضمن مصداقيتها، وذات معلومات متبوعة بدلائل حول العملية.

- قابلية الفهم: يقصد بذلك قابلية فهم البيانات من قبل المستخدمين، بحيث يفترض توفر مستوى مقبول من المعرفة لديهم.
- المصداقية: يجب أن تمنح القوائم المالية صورة صادقة للحالة المالية للمؤسسة، وأن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية التي من المفروض أنها تمثلها أو تعبر عنها بشكل معقول اعتمادا على مقاييس وأسس الاعتراف المعمول بها.
- التكلفة التاريخية: تسجل محاسبيا عناصر الأصول والخصوم وكذا التكاليف والإيرادات وتظهر ضمن مختلف القوائم المالية بقيمتها التاريخية، أي اعتمادا على تكلفة الحصول عليها.
- أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني: يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر، بحيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، حيث حسب هذا المبدأ مثلا تسجل استثمارات قرض الإيجار في الميزانية.
- مبدأ الأهمية النسبية: تكون المعلومة ذات أهمية إذا أثر غيابها من القوائم المالية على القرارات المتخذة من طرف المستخدمي تلك القوائم، لذا يجب أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها اتجاه المؤسسة.

بالإضافة إلى تلك المبادئ هناك مبادئ أخرى يعتمدها النظام هي[14] :

- الدورية: يقصد بهذا المبدا أن المحاسبة تقوم على أساس دورة مالية متكونة من اثني عشر شهر تمثل السنة المالية تبدأ من 01 جانفي وتنتهي في 31 ديسمبر.
- استقلالية الدورات المالية: يعتبر هذا المبدأ أن نتيجة كل دورة مستقلة عن الدورة الأخرى.
- استقلالية الذمة المالية: هذا المبدأ يكرس أن المؤسسة وحدة محاسبية مستقلة عن ملاكها، والمحاسبية المالية عادة تقوم على الفصل بين أصول وخصوم وأعباء وايرادات المؤسسة كوحدة اقتصادية وقانونية قائمة بذاتها، منفصلة عن الذمة المالية الخاصة بالمساهمين أو الشركاء فيها.
- وحدة العملة النقدية: يفرض على أي محاسبية تقوم داخل التراب الوطني الجزائري أن تكون مقيمة بالعملة الجزائرية، وحتى إن كانت هناك صفقات تمت بعملة أخرى فيتم تحويلها إلى الدينار الجزائري.
- الحيطة والحذر: وينص على تسجيل الخسائر كأعباء قبل وقوعها أحيانا، بينما لا تسجل التوقعات الخاصة بالإيرادات إلا إذا تمت فعلا.
- ثبات الطرق المحاسبية: وذلك من أجل ضمان الدقة والوضوح في القوائم المالية.
- مبدأ عدم المقاصة: حتى تكون القوائم المالية صادقة وواضحة يجب تسجيل كل العمليات التي تمت بصورة مستقلة دون مقاصتها مع بعضها البعض، إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها قانونا.

سابعا- المقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني

سنحاول المقارنة بين النظام المحاسبي المالي SCF والمخطط المحاسبي الوطني PCN من خلال إبراز أهم الاختلافات بينهما، والتي نوجزها في الجدول التالي[15]:

جدول رقم (01) : أهم الاختلافات بين SCF و PCN

PCN	SCF
رؤية قانونية للمؤسسة: المحاسبة وسيلة للرقابة وأداة للضبط الاجتماعي.	رؤية اقتصادية للمؤسسة: المحاسبة أصبحت عبارة عن معلومات مالية تساعد في اتخاذ القرار.
صورة صادقة عن الحسابات المترجمة للوضعية القانونية لأصول وخصوم المؤسسة (تقييم الأملاك)	صورة صادقة عن الوضعية المالية، الأداء وسيولة (أو تدفقات) الخزينة للكيان الاقتصادي.
أسبقية القانون على الواقع: حيث لا يظهر بالأصول إلا الخيرات التي تمتلكها المؤسسة.	أسبقية الواقع على الشكل: حيث يظهر بأصول المؤسسة الخيرات التي تراقبها (القروض الإيجارية) .
قيمة محاسبية للأصول: تقييم بالكلفة التاريخية.	قيمة سوقية للأصول: إدماج مفهوم القيمة العادلة.
ارتباط وثيق بيم المحاسبة والجباية.	استقلالية المحاسبة عن الجباية، تسيير استراتيجي.
الكشوفات المالية: أولوية جدول حسابات النتائج لأجل قياس المؤشرات الاقتصادية الكلية مع عدم إدماج بعض البيانات في الميزانية (خارج الميزانية) وبالتالي بيانات ناقصة لا تسمح باتخاذ القرار.	الكشوفات المالية: أولوية الميزانية على جدول حسابات النتائج، وهي مطابقة للمعايير IFRS، كما تتضمن زيادة على ذلك جداول تغيرات الأموال الخاصة وجداول تدفقات الخزينة.

المصدر: من إعداد الباحث

ثامنا- مزايا تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الجزائرية

من المنتظر أن يودي تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى آثار إيجابية على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية نوجزها فيما يلي[16]:

- تسهيل مراقبة حسابات المؤسسات لأنها تستند على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح؛
- تحقيق الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في الحسابات والقوائم المالية، والزيادة من مصداقيتها والوثوق بها أمام مستعمليها على المستويين الوطني والدولي؛
- يساعد المؤسسات الجزائرية على جلب الاستثمارات الأجنبية، من خلال تقديمها للمعلومات المالية المطلوبة، وامتثالها إلى المعايير المحاسبية الدولية، كما يساعدها على الإستثمار في الخارج كونها تلقى قبولا في الأسواق الدولية؛
- يساهم في تقديم حلول تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة بموجب المخطط المحاسبي الوطني، ويسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالية؛
- يمكن من إجراء مقارنة أفضل حول الوضعية المالية عبر الزمن لنفس المؤسسة، وفي نفس الفترة بين العديد من المؤسسات؛
- تحسين جودة المعلومات المحاسبية مما يرفع من كفاءة أداء إدارة المؤسسة؛
- رفع مستوى الإفصاح المحاسبي، فقد ارتبط الاهتمام بالمحاسبة في الجزائر بقياس الربحية التي تعتبر أساسا للاقتطاع الضريبي. بالإضافة لتحديد بعض المؤشرات التي تدخل مباشرة في الحسابات

الوطنية المجمعة (مثل القيمة المضافة، الاستهلاك، الإنتاج...) وبالتالي فإن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية كان يجيب في الواقع عن الاحتياجات التي تعبر عنها الدولة، نظرا لملكيتها المطلقة للمؤسسات. وعليه فإن حجم المعلومات المحاسبية والمالية الواقع على عاتق المؤسسات الوطنية نشره، يعد محدودا نظرا لارتباطه بطبيعة القوائم المالية الختامية التي يتم إعدادها في نهاية السنة (الميزانية وجدول حسابات النتائج)، كان هذا في ظل المخطط الوطني المحاسبي أما بعد التحول إلى النظام المحاسبي المالي فإن مستوى الإفصاح قد إرتفع نظرا اتغير بنية بعض القوائم المالية وإضافة قوائم أخرى لم تكن موجودة أصلا.

- ترسيخ التسيير الشفاف، وتعزيز آليات فضح كل المخالفات والاختلاسات والفساد.

تاسعا- صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

أثارت بعض المنظمات المهنية صعوبات وعقبات تحول دون تطبيق المعايير المحاسبية الدولية مباشرة، وتتمثل تلك الصعوبات في الآتي[17]:

- اختلاف درجات التطور المهني بين دول العالم في مجال المحاسبة؛
- اختلاف قوانين الشركات وقوانين الضرائب بين الدول؛
- سرعة التوصيل؛ إذ أن عدم معرفة بعض مزاولي المهنة للغة الإنجليزية قد لايمكنهم من مواكبة تطور المعايير الدولية بالسرعة اللازمة؛
- تباين مستوى التأهيل العلمي والعملي بين الدول؛
- اختلاف الظروف التاريخية التي عاشتها المهنة في كل دولة من الدول.

وبخصوص الجزائر فقد وجدت الكثير من الصعوبات المتعلقة بتبني النظام المحاسبي المالي الذي يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية، وقد نتجت تلك الصعوبات عن خصائص البيئة المحاسبية في الجزائر المتمثلة في الآتي:

- غياب أسواق مالية ذات كفاءة عالية تساهم في تقديم الأسهم والسندات ومشتقاتها بطريقة حديثة؛
- نقص الموارد البشرية المؤهلة علميا وعمليا، حيث أن العديد من الخبراء والمحاسبين والطلاب الأكاديميين لا يعرفون الكثير عن هذا النظام؛
- عدم وجود إجراءات صريحة و واضحة للقيام بتعديلات على محتويات القانون الضريبي لمسايرة النظام المحاسبي المالي، حيث أن هناك بعض العناصر التي تمثل عائقا في التقريب بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي ممثلة في: اهتلاك الأصول الثابتة وخسارة القيمة، تغيير الطرق المحاسبية، مؤرنات أعمال الصيانة الكبرى، عقود إيجار التمويل، الضرائب المؤجلة، المنافع الممنوحة للمستخدمين، تحويل الحقوق والديون بالعملة الأجنبية، تقييم بعض الأصول والخصوم على أساس القيمة العادلة؛

- عدم انسجام القانون التجاري مع أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي، فمثلا القانون التجاري الجزائري لازال يعتبر أن أي مؤسسة فقدت ثلاث أرباع (4/3) من رأس مالها فهي في حالة إفلاس ويجب تصفيتها، في حين أن معايير المحاسبة الدولية تعتبر رأس المال مجرد قيمة متبقية ناتج عن الفرق بين قيمة الاصول والخصوم وهو يتغير من وقت لآخر؛
- بطئ في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين، فمازالت المقررات المحاسبية لم تتغير، وطرق التدريس يغلب عليها تعليم المحاسبة على طريقة القواعد على حساب الإبداع، وهذا راجع أساسا لغياب الوعي المحاسبي وشيوع النظرة الضيقة إلى المحاسبة على أنها تقنية وليست علما قائما بذاته؛
- عوائق مرتبطة بالتقييم خاصة في حالة تحديد القيمة العادلة للتثبيتات المادية، خاصة وأن تحديدها يتطلب سوق تنافسي؛
- غياب نظام معلوماتي للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية؛
- صعوبة التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني الذي تأصل وتجذر في المؤسسات الاقتصادية ولدى المحاسبين والخبراء والأكاديميين لمدة جيل كامل أي (33 سنة).

خلاصة:

جاء النظام المحاسبي المالي في الجزائر بديلا عن المخطط المحاسبي الوطني الذي شهد عدة نقائص جعلته بعيدا عن القواعد المحاسبية الدولية ولا يتماشى مع التحولات الاقتصادية في الجزائر، وبعد أكثر من ثلاث سنوات من بدأ تطبيق هذا النظام ظهرت صعوبات مرتبطة بالدرجة الأولى بالبيئة المحاسبية في الجزائر، ولكن هذا لا يعتبر مبررا للتخلي عن هذا النظام بل دافعا لتوفير البيئة المناسبة له حتى تتجنب الجزائر التكلفة الكبيرة لتطبيقه في ظل بيئة غير مناسبة، حيث أن العمل بهذا النظام أصبح ضرورة للاندماج في الاقتصاد العالمي، وشرطا لضمان التحول الناتج نحو اقتصاد أكثر تفتحا وقوة.

حتى تضمن الجزائر تطبيقا موفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد لابد من مراعاة مايلي:

- ضرورة إعادة هندسة برنامج مقياس المحاسبة في المؤسسات التعليمية وفق النظام الجديد؛
- تعميم تدريس أبجديات البورصة والأسواق المالية؛
- إعادة الرسكلة الدورية للعاملين في مجال المحاسبة لتأهيلهم وتجديد معارفهم؛
- ضرورة تعديل القانون التجاري بما يتماشى مع النظام المحاسبي المالي؛
- تغيير النظام الجبائي لجعله يتوافق مع قواعد وأحكام النظام المحاسبي المالي الجديد؛
- تنظيم لقاءات ونشاطات تحسيسية حول النظام الجديد يشارك فيه كل الفاعلين في مجال المحاسبة من أكاديميين ومهنيين؛
- مد جسر للتعاون بين الجامعات ومراكز التكوين والمهنيين والإدارة المعنية كإدارة الضرائب والضمان الاجتماعي، وذلك لتوحيد الرؤية حول تطبيق النظام المحاسبي الجديد؛

- تنظيم دورات تدريبية من طرف متخصصين تركز على التقنيات المحاسبية الجديدة، وعلى كيفية تجاوز صعوبات التطبيق الميداني لهذا النظام.
- تشجيع إقامة تعاون بين المهنيين الجزائريين والدوليين.

الهوامش والمراجع:

[1]. Plan comptable général

[2]. مداني بن بلغيث، «أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2004)، ص 105.

[3]. حمادي نبيل، «محاسبة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من المخطط إلى النظام،» ورقة قدمت إلى: الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي والمالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS ، المنظم من طرف جامعة سعد دحلب بالبليدة - الجزائر- أكتوبر 2009، ص ص 6- 7.

[4]. مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص105.

[5] Système Comptable Financier

[6]. المادة الثالثة من القانون رقم 11/07 المتضمن "النظام المحاسبي المالي" الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، نوفمبر2007، ص 03.

[7]. مسعود درواسي وآخرون، «مقارنة النظام المحاسبي المالي (SCF) بالمعايير المحاسبية الدولية (قياس وتقييم بنود القوائم المالية) ،» ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA)، المنظم من طرف جامعة سعد دحلب بالبليدة، ديسمبر 2011، ص4.

[8]. الموارد (2،4،5) من القانون رقم 11/07 المتضمن "النظام المحاسبي المالي" الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 74، نوفمبر2007، ص 3.

[9]. للتفصيل أكثر أنظر:

- مسعود بوخالفي، «أثر الإفصاح بالقيمة العادلة على الإبلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية،» (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الأغواط ، 2013)، ص ص 92- 93.
- بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS ، ج1 (الجزائر: دار هومة ، 2010)، ص 16.
- مسعود دراوسي وآخرون، مرجع سابق، ص 4.
- مختار مسامح، «النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل،» أبحاث اقتصادية (كلية الملوم الاقتصادية، جامعة بسكرة – الجزائر-)، العدد 4 (ديسمبر 2008)، ص202.
- صالحي بوعلام، «أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي،» (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2010)، ص ص 65- 66.

[10]. حنيفة بن ربيع، مرجع سابق، ص 23.

[11] Tazdaitau , *Matrise du système comptable Financier* (Alger: Edition ACG , 2009) , P.51.

[12] أنظر:

- المادة 6 والمادة 29 من القانون رقم 07- 11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، 2007.

-A.Kaddouri .A.Minéche, *Cours de comptabilité financière selon les normes IAS/IFRS et le SCF 2007* (Réghaia Algérie: Enag. Edition, 2009), p. 91.

[13]. أنظر:

-Conseil de la comptabilité, ministère des finances, *Projet de système comptable Financier*, Février ,2005, pp 4 - 5.
-Jean François des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux, *Normes IFRS et PME* (Franc: Edtition DUNOD, 2004), p. 20.

[14]. لبوزنوح، مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد، ج1، (بسكرة الجزائر: مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية، 2009) ص ص5- 7.

[15]Salem Naitoubbas, *les normes IAS et IFRS pour une meilleure gestion comptable*, Bulletin Mensuel de la caisse nationale d'assurance chômage, N33, Janvier/Février/Mars , 2008.

[16] . أنظر:

- صالحي بوعلام، مرجع سابق، ص 115- 116.
- بن بلغيث مداني، النظام المحاسبي المالي الجديد وبيئة المحاسبة في الجزائر، ورقة قدمت إلى: الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي والمالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS ، المنظم من طرف جامعة سعد دحلب بالبليدة - الجزائر- أكتوبر 2009، ص 4.

[17]حسين القاضي ومأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها ، ط1(عمان الأردن : دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008) ص ص113- 117.

La prévision des crédits bancaires en appliquant la méthodologie de Box & Jenkins

Boumediène Mohamed Rachid
Université de TLEMCEN

Benramdane Anissa
Université de TLEMCEN

Résumé :
Les entreprises bancaires voudraient limiter leur dépendance vis-à-vis de l'incertitude et réalisent à cet effet des prévisions nécessaires pour la prise de diverses décisions. Depuis le milieu du 20ème siècle, des méthodes mathématiques de prévision ont été développées, basées sur des procédures d'extrapolation plus ou moins complexes. Il est question dans cet article de proposer un modèle de prévision du nombre des crédits pouvant être demandé mensuellement dans une banque, ayant comme exemple l'agence de BDL. La prévision proprement dite dont il est question ici repose sur la théorie des séries chronologiques. La méthodologie que nous avons mise en œuvre dans cet article pour l'analyse de ces séries chronologiques est celle de BOX et JENKINS.
Mots clés : *prévision, méthodologie de Box et Jenkins, produits bancaires, crédits bancaires*

ملخص:

ترغب المؤسسات المصرفية في التقليل من تبعيتها لعدم اليقين ولهذا تقوم بإجراء التنبؤات اللازمة لاتخاذ مختلف القرارات وبحيث تحقق صفة الأمثلية. منذ منتصف القرن العشرين، تم تطوير عدة طرق ونماذج رياضية من بغرض إجراء عمليات التنبؤ وهذا بالاعتماد على الاستقراء الرياضي، وتكون في الغالب نماذج معقدة. لقد قمنا في هذه الورقة البحثية باقتراح نموذج للتنبؤ بعدد طلبات القروض المحتملة شهريا في وكالة بنك التنمية المحلية، وذلك باستخدام منهجية بوكس وجنكينز للتنبؤ بالسلاسل الزمنية.

الكلمات المفتاحية: التنبؤ، منهجية بوكس جنكينز، المنتجات البنكية، القروض البنكية.

Introduction :

Réduire l'incertitude liée à la connaissance du futur, améliorer la qualité de l'information et des décisions qui en découlent demeurent les principaux objectifs de la prévision. Il existe de nos jours un ensemble de méthodes rigoureuses permettant de faire des prévisions, ou la qualité de ces prévisions dépend en grande partie du choix de la méthode utilisée.

L'efficacité des méthodes statistiques de prévision est prouvée à court et moyen terme, car ces méthodes reposent sur la construction de modèles auto-objectif pour lesquels les prévisions sont faites sur la base de la mémoire des séries chronologiques, et sans la connaissance du passé et du présent de la série on ne pourra pas projeter le futur.

La banque est un secteur d'activité très délicat dont l'une des priorités est de mettre ses clients en confiance, de par la qualité, mais aussi ses délais de service. La nécessité de mieux contrôler le risque est le souci des différentes organisations et non seulement des banques, les différentes entités d'une banque font part de leurs besoins auprès d'un service, c'est pour cela que le contrôle de gestion est adapté. Et c'est au contrôle de gestion que revient la tâche d'élaborer le budget, de contrôler les réalisations et les prévisions. On comprend par là l'importance qu'attache une banque à l'élaboration de son budget et à son suivi.

Il s'agit dans cet article de présenter la méthode d'analyse et de prévision des séries chronologiques de Box&Jenkins à fin de prévoir l'évolution des produits bancaires de la

Banque de Développement Local. Nous avons étudié l'évolution des crédits d'exploitation représenté en l'escompte commercial et facilité de caisse, et les crédits d'investissement représenté en crédit à moyen terme dans l'agence BDL de Maghnia.

1. Présentation de la méthode de Box&Jenkins :

George **BOX** *et Gwilym* **JENKINS** *sont deux statisticiens qui ont contribué, dans les années 1970, à populariser la théorie des séries temporelles univariées. Les procédures de modélisation sont présentées dans leur célèbre ouvrage intitulé « Time Series Analysis : Forecasting and control ». Ils ont proposé une démarche générale de prévision pour les séries chronologiques[1]. Cette démarche est fondée sur la notion de processus ARMA et elle comprend quatre phases : l'identification a priori, l'estimation du modèle ARMA identifié, l'identification a posteriori et la prévision.*

1.1 Rappel sur les séries chronologiques :

Une série chronologique est constituée de l'ensemble des observations d'une grandeur effectuées à intervalles réguliers au cours du temps. La représentation graphique des observations est une étape indispensable avant d'entreprendre une analyse plus technique de la chronique. Cette représentation permet d'apprécier l'évolution lente du phénomène (tendance), de dégager les périodes de stabilité. De ce qui précède se dégagent les notions de tendance, saisonnalité qui entrent dans la décomposition d'une série temporelle ou encore une chronique.

L'étude de toute série chronologique passe avant tout par sa décomposition, car l'on suppose qu'elle est constituée d'une partie prévisible (la tendance), d'une partie due aux variations saisonnières (effets saisonniers) et d'une partie non prévisible (le résidu). Les problèmes de décomposition les plus fréquents sont les suivants :

- estimer et enlever la tendance « stationnarisation »;

- estimer et enlever les variations saisonnières « dessaisonalisation ».

- ✓ ***La tendance :*** *La composante fondamentale ou tendance (trend) traduit l'évolution à moyen terme du phénomène. On parle aussi de mouvement conjoncturel ou mouvement extra-saisonnier. La chronique correspondante, notée f_t, t =1…T, est une fonction à variation lente. Elle est le plus souvent estimée sous forme paramétrique (polynôme, exponentielle,...) ou comme le résultat d'une opération de lissage.*
- ✓ ***La composante saisonnière :*** *La composante saisonnière ou mouvement saisonnier représente des effets périodiques de période connue p qui se reproduisent de façon plus ou moins identique d'une période sur l'autre. La chronique correspondante est notée St, (t = 1..T). Elle est généralement supposée rigoureusement périodique : $S_{t+p} = S_t$, et les valeurs $S_j = (S_{ij})$, j = 1…p d'une période sont appelées "coefficients saisonniers". Le bilan de l'effet saisonnier sur une période doit être nul car il est pris en compte dans la tendance. La composante saisonnière permet simplement de distinguer à l'intérieur d'une même période une répartition stable dans le temps d'effets positifs ou négatifs qui se compensent sur l'ensemble de la période.*
- ✓ ***La composante résiduelle :*** *La composante résiduelle ou variations accidentelles est la partie non structurée du phénomène. Elle est modélisée par une suite de variables aléatoires ε_t, (t = 1,…,T)centrées, non corrélées et de même variance, on parle de bruit blanc.*

Certains phénomènes économiques étudiés à très long terme présentent une composante cyclique (cycles d'activité) dont la période, de plusieurs années, est souvent

[1] **Régis BOURBONNAIS,** *Université Paris-IX Dauphine « Manuel et exercices corrigés, Econométrie », DUNOD, 4e édition, 2002, p : 78.*

mal définie. Cette composante est prise en compte dans la tendance sur les séries de taille moyenne.

Les objectifs de l'analyse d'une chronique sont :

- ***Modélisation :** Elle consiste à :*

  - Développer des modèles permettant de décrire le comportement d'une ou plusieurs séries chronologiques.

  - Mettre au point une méthodologie pour spécifier, estimer, valider (juger) un modèle approprié pour des données particulières.

- ***Prévision :** Étant données des observations $X_1;\ldots;X_T$, la prévision consiste à évaluer une valeur non observée, X_{T+h}. La prévision peut être ponctuelle, ou prendre la forme d'un intervalle de prévision.*

1.2 Stationnarité de la série chronologique :

Pour travailler avec des données temporelles, elles doivent conserver une distribution constante dans le temps. C'est le concept de stationnarité. Ainsi, si nos variables passées sont semblables à nos variables futures, on peut utiliser le passé pour tenter de prédire le futur. Si nos données ne sont pas stationnaires, on peut se retrouver avec: un biais de prévision, une prévision inefficace et par conséquent une mauvaise inférence[1]*. Un concept de stationnarité généralement utilisé est celui de la stationnarité de second ordre. Nous dirons qu'une série chronologique X_t est stationnaire au second ordre si les trois conditions suivantes sont vérifiées :*

▷ $E[X_t] = \mu$ (l'espérance ne dépend pas de t)

▷ $\operatorname{var}[X_t] = \sigma^2$ (la variance ne dépend pas de t)

▷ $\operatorname{cov}[X_t, X_s] = \gamma_k$, $k = t\text{-}s$ (la covariance ne dépend que de t-s)

Un processus X_t est dit difference-stationary (DS) ou stationnaire en différence s'il peut s'écrire sous l'une des formes suivante :

(1) $X_t = X_{t-1} + \varepsilon_t$

(2) $X_t = X_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ (avec $\beta \neq 0$)

(3) $X_t = X_{t-1} + \beta + \gamma.t + \varepsilon_t$ (avec $\gamma \neq 0$)

Il sera dit Trend-stationary (TS) ou stationnaire en tendance s'il peut se mettre sous l'une des formes suivantes :

(4) $X_t = \alpha.X_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ (avec $|\alpha| < 1$ et $\beta \neq 0$)

(5) $X_t = \alpha.X_{t-1} + \beta + \gamma.t + \varepsilon_t$ (avec $|\alpha| < 1$ et $\gamma \neq 0$)

La bonne manière de stationnariser une série TS consiste à estimer, en général par les moindres carrés ordinaires (MCO), l'expression de la tendance et à la retirer. Tandis que la stationnarisation des séries DS se fait par passage aux différences.

❖ ***Test de Dickey Fuller Augmenté :***

Dans le test de Dickey Fuller simple le processus ε_t est par hypothèse un bruit blanc, or il n'ya aucune raison pour que, à priori, l'erreur soit non corrélée. Le tes de ADF ne suppose pas que ε_t est un bruit blanc.

Les hypothèses du test de ADF se définissent de la façon suivante :

---

[1] **Simon LEBLOND-Isabelle Belley-Ferris,** *« Guide d'économétrie appliquée »,Département de sciences économiques, Université de Montréal, Document de travail, 2004, p :56.*

$$
\begin{cases}
H_0 : \text{processus non stationnaire, il correspond à une de ces formes de non stationnarité :} \\
[1] \quad \Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{k=2}^{p} \gamma_k \, \Delta y_{t-k+1} + \eta_t \\
[2] \quad \Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{k=2}^{p} \gamma_k \, \Delta y_{t-k+1} + c + \eta_t \\
[3] \quad \Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{k=2}^{p} \gamma_k \, \Delta y_{t-k+1} + bt + c + \eta_t \\
\text{où } \rho = 0 \ , \varnothing_1 = 1 \ \text{ et } \ \eta_t \sim> iid(0, \sigma_\eta^2) \\
H_1 : \ \varnothing_1 < 1.
\end{cases}
$$

D'autres tests sont également utilisés notamment celui de Phillips-Perron, Schmidts-Phillips, Eliott-Rothenberg-Stock (ERS), KPSS .

1.3 Détermination des ordres p et q du processus ARMA :

❖ *Le correlogramme :*

***La corrélation :** Les observations d'une série chronologique n'étant pas indépendantes, le correlogramme permet de déceler les liens entre elles. Il s'agit de la représentation graphique de la fonction d'auto-corrélation qui traduit la corrélation entre les observations à un instant donné, X_t, et les instants précédents X_{t-k}, (où X_t est la série étudiée et k = 0…n, un entier naturel, n'étant le nombre total d'observations)[1].*

La fonction d'auto-corrélation(AC) est la fonction qui à k associe ρ(k). Le correlogramme est le graphique de la fonction d'auto-corrélation.

****Auto-corrélation partielle :** L'auto-corrélation partielle (PAC) entre X_t et X_{t-k} est la corrélation entre X_t et X_{t-k}, l'influence des variables décalées ($X_{t-1}, X_{t-2}, \ldots, X_{t-k+1}$) ayant été retirée. Ainsi, l'auto-corrélation partielle d'ordre k d'une série X_t, notée r(k) ou r_k est définie par le dernier coefficient de la projection linéaire de X_{t+1}sur ces k plus récentes valeurs[2] :*

$$X_{t+1} = c_1 X_t + c_2 X_{t-1} + \ldots + c_{k-1} X_{t-k} + r_k X_{t-k+1}$$

La fonction d'auto-corrélation partielle (PAC) est la fonction qui à k associe r_k. Le correlogramme partiel est sa représentation graphique.

❖ *Les modèles Autorégressifs AR :*

Un processus autorégressif d'ordre p (AR(p)) est tout processus qui peut s'écrire :

$$y_t = \alpha_1 y_{t-1} + \alpha_2 y_{t-2} + \cdots + \alpha_p y_{t-p} + \varepsilon_t$$

où ε_t est un bruit blanc et α_i, (i= 1 ;… ; p) une constante réelle (avec $|\alpha_i| < 1$)

Le correlogramme (graphe de la fonction d'auto-corrélation) d'un processus AR(p) décroît de façon géométrique tandis que le correlogramme partiel (graphe de la fonction d'auto-corrélation partielle) a ses seuls p premiers termes significatifs (différents de 0).

❖ *Les modèles Moyennes Mobiles MA :*

Une série Y_t est dit processus Moyenne mobile d'ordre q (MA(q)) si chaque observation Y_t est générée par une moyenne pondérée d'aléas jusqu'à la q-ième période[3].

$$y_t = \varepsilon_t - \theta_1 \varepsilon_{t-1} - \theta_2 \varepsilon_{t-2} - \cdots - \theta_q \varepsilon_{t-q}$$

---

[1] ***Xavier BRY**, Ecole Nationale de statistique et d'économie Appliquée (ENEA), « Analyse et prévision élémentaires des séries temporelles », X. BRY – ENEA-1998.p :423.*

[2] ***Christophe HURLIN**, U.F.R, « Econométrie Appliquée Séries Temporelles »,Document de cours.*

[3] ***Elisabeth GASSIAT,** Université Paris-Sud, cours de séries chronologiques, Master de Statistique, Université de Yaoundé I, 2005, p.42.*

Où θ_1, θ_2, ..., θ_q sont des paramètres pouvant être négatifs. Le correlogramme d'un modèle MA(q) a ses seuls q premiers retards différents de 0, le correlogramme partiel décroît de manière géométrique.

❖ ***Les modèles Autorégressifs Moyennes Mobiles ARMA :***

On dit qu'un processus Y_t suit un ARMA d'ordre (p,q) (noté ARMA(p,q)) si on peut écrire[1]:

$$y_t - \alpha_1 y_{t-1} - \alpha_2 y_{t-2} - \cdots - \alpha_p y_{t-p} = \varepsilon_t - \theta_1 \varepsilon_{t-1} - \cdots - \theta_q \varepsilon_{t-q}$$

On peut dire, en gros, que si on ne se retrouve pas d'une façon évidente en face d'un processus AR(p) ou MA(q), on a de fortes chances de se trouver en face d'un processus ARMA(p,q).

**Les modèles AR, MAet ARMA ne sont représentatifs que des chroniques stationnaires en tendance et corrigées des variations saisonnières.*

Si la série étudiée est de type DS (stationnaire en différence), il convient de la stationnariser par passage aux différences selon l'ordre d'intégration I = d (le nombre de fois qu'il faut différencier la série pour la rendre stationnaire) la série est alors étudiée selon les modèles BOX-JENKINS (AR(p), MA(q)ou ARMA(p,q)).On parle alors de modèle Autoregressive Integrated Moving averaged'ordre (p,d,q) et on note ARIMA(p,d,q)[2].

Table 01 : Caractéristiques des correlogrammes des processus AR, MA et ARMA

Modèle	Fonction d'autocorrélation (ACF)	Fonction d'autocorrélation partielle (PACF)
AR(p)	Décroissance exponentielle et/ou sinusoïdale	Pics significatifs seulement pour les *p* premiers retards
MA(q)	Pics significatifs seulement pour les *q* premiers retards	Décroissance exponentielle et/ou sinusoïdale
ARMA(p,q)	Décroissance exponentielle ou sinusoïdale tronquée après (*q-p*) retards	Décroissance exponentielle ou sinusoïdale amortie tronquée après (*p-q*) retards

Source : ***Régis Bourbonnais, Jean Claude Usunier,*** *Prévision des ventes :Théorie et Pratique, Ed Dunod, 4e Edition, p :89.*

1.4 Estimation et validation des paramètres :

L'estimation des paramètres du modèle est fondée sur la maximisation d'une fonction de vraisemblance. La validation de la représentation porte sur[3] :

- *Les coefficients du modèle qui doivent être significativement différents de 0. Si un coefficient n'est pas significativement différent de 0, il convient d'envisager une nouvelle spécification éliminant l'ordre du modèle AR ou MA non valide.*
- *L'analyse des résidus (l'écart entre la série observée et la série prévue) permet de vérifier qu'ils sont :*
  - ☑ *De moyenne nulle, dans le cas contraire, il convient d'ajouter une constante au modèle ;*
  - ☑ *Représentatifs d'un bruit blanc. Si le résidu n'est pas un bruit blanc, cela signifie que la spécification du modèle est incomplète et qu'il manque au moins un ordre à un processus.*

[1] ***Régis Bourbonnais, Jean Claude Usunier,*** *Prévision des ventes :Théorie et Pratique, Ed Dunod, 4e Edition, p :88.*
[2] *L'identification a priori consiste, à partir de la lecture du corrélogramme et du test de stationnarité, d'une part à détecter s'il s'agit d'un modèle ARMA ou ARIMA et d'autres part à déterminer les ordres (p,q) du modèle ARMA ou (p,d,q) du modèle ARIMA.*
[3] ***Régis Bourbonnais, Jean Claude Usunier,*** *opcit, p :90.*

La phase de validation du modèle est très importante et nécessite le plus souvent un retour à la phase d'identification.

1.5 La prévision :

Lorsque le modèle est validé, la prévision peut alors être calculée à un horizon h de quelques périodes, limité car la variance de l'erreur de prévision croît très vite avec l'horizon. L'intervalle de prévision donne l'idée de la valeur que pourrait prendre la prévision si l'on tenait compte de ces erreurs.

***Figure 01 :** Algorithme de la méthode de Box-Jenjins*

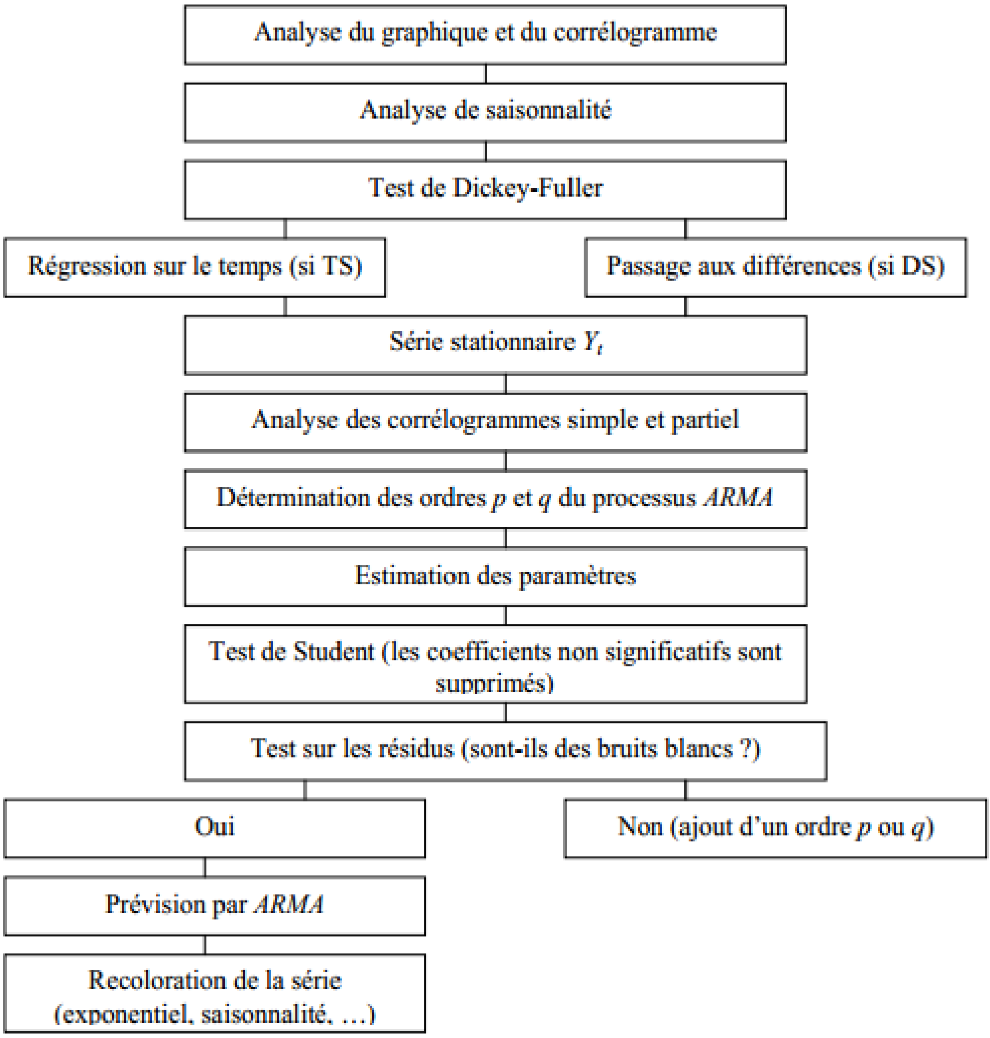

Source : *Régis Bourbonnais, Jean Claude Usunier, opcit, p :91.*

2. Présentation de la Banque de Développement Locale BDL :

2.1 La BDL en bref :

La banque de Développement Local par abréviation BDL est un organisme financier, public, économique qui a été crée par décret n85/85 du 30 avril 1985.

La BDL, qui été dotée d'un capital de 500 millions de dinars, a hérite au départ 39 agences, 1succursale, le siège social et un effectif de 700 agents, issus du Crédit Populaire d'Algérie, dans le cadre de la restructuration du secteur financier.

Le démarrage de l'activité a eu lieu le 1er juillet 1985. Août de la même année, la banque a repris les activités des Caisses de Crédit Municipal d'Alger, d'Oran et de Constantine, regroupées en un réseau de huit (08) agences dont cinq (05) agences spécialisées dans les opérations de prêts sur gages (PSG).

Le démarrage de cette banque a été difficile, même si en 1986, elle a bénéficie de cinq agences issues des ex-caisses de Crédit Municipal, elle a tenté de s'imposer sur un marche déjà conquis par d'autres banques d'envergure national (CPA, BNA, BEA) et qui ont accumulé beaucoup d'expérience.

La BDL ne disposait pas alors de l'outil informatique, tant au niveau central, qu'au niveau des agences. Les opérations étaient donc traitées manuellement d'autre part la création de cette banque a coïncide avec la crise économique qui a secoué le pays, en 1986 en raison de la baisse brutal du prix du pétrole, qui a rendu aléatoire son développement.

Les ressources de la clientèle étaient alors, seulement de deux milliards de dinars et avec cent mille (100.000) comptes clients.

Suite à sa transformation juridique en société par actions (SPA) et sur la base de la loi 88/04 portant sur l'autonomie des entreprises, elle est passée à l'autonomie le 20 février 1989.

Et enfin le siège social de la Banque de Développement Local est situé au 5, rue Gaci Amar Staouéli-wilaya d'Alger.

Le capital social de la BDL est passé successivement de 500 millions de dinars à sa création, à 720 millions de dinars en 1994, à 1 milliard 440 millions de dinars en 1995, à 13.390.000.000 dinars en 2004, puits à 15.800.000.000 dinars en 2010.

L'organigramme général de la banque de développement local (BDL) est composé des structures centrales, d'un réseau de succursales et agences qui entretiennent entre elles des relations hiérarchiques et fonctionnelles, afin de répartir l'ensemble des tâches dévolues à la banque dans la cadre des missions qui lui sont attribuées.

Le schéma général d'organisation de la BDL s'articule autour des structures centrales et d'un réseau de directions régionales et d'agences.

2.2 Missions et objets :

La Banque de Développement Local a spécialement pour mission et ce conformément aux lois et règlements en vigueur, l'exécution de toutes opérations bancaires et l'octroi de prêts et de crédits sous toutes ses formes à savoir :

- ☑ *De contribuer au financement des activités d'exploitation et d'investissement des (PME/PMI).*
- ☑ *De financer des projets à caractère économique des collectivités locales.*
- ☑ *De financer toutes activités économiques industrielles et commerciales.*
- ☑ *De participer à la collecte de l'épargne.*
- ☑ *De traiter toutes opérations ayant trait aux prêts sur gages.*
- ☑ *De consentir à toute personne physique ou morale selon les conditions et formes autorisées.*
- ☑ *Des prêts et avances sur effets publics.*
- ☑ *Des crédits à court, moyen et long terme.*

- ☑ *D'effectuer et de recevoir tous paiements en espèces ou par chèques, virements et domiciliation.*
- ☑ *D'établir des mises à disposition, des lettres des crédits et autres opérations de banque.*

2.3 Produits et services BDL :

➲Les crédits :

- ☑ ***Le crédit d'investissement :*** *Le crédit d'investissement est destiné à financer tout projet de création ou d'extension d'activité et en cas de renouvellement des moyens de production. La durée de remboursement usuelle d'un crédit d'investissement s'étale sur une période pouvant aller sur trois à*

sept ans, une période de différé de remboursement de **6 mois** *à* **2 ans** *peut être accordée (Crédit Moyen Terme).*

☑ ***Le crédit d'exploitation :*** *consiste à Financer les différents besoins d'exploitations « stocks, créances clients ... ». La banque peut se porter garante en faveur de sa clientèle en mettant à leur disposition des cautions et des Avals. Le crédit que nous vous allouons peut revêtir la forme d'un crédit par caisse (escompte commercial, facilité de caisse, découvert, crédit de compagne, avances) et/ou d'un crédit par signature (aval, cautions douanes, soumission contentieuse, cautions CIC, crédits documentaires).*

☑ ***Le crédit documentaire :*** *C'est une opération par laquelle une banque, à la demande suite aux instructions de son client (importateur), s'engage par l'intermédiaire d'une banque correspondante, en faveur de l'exportateur, d'opérer par paiement, acceptation ou négociation le règlement des documents constatant l'expédition d'une marchandise effectuée conformément aux conditions stipulées par l'importateur (ordonnateur) dans sa demande d'ouverture de crédit. C'est un engagement pris vis-à-vis de l'exportateur (bénéficiaire de la lettre de crédit) par la banque de l'importateur de payer, sous condition qu'elle reçoit des documents conformes prouvant l'expédition des marchandises convenues. Il est important pour l'importateur d'avoir à l'esprit que le paiement est lié à la conformité des documents et non pas à celle de la marchandise elle-même, qui n'est pas prise en considération dans son aspect physique.*

☑ ***Crédit immobilier :*** *C'est un crédit à moyen et à long terme ayant pour objet le financement des opérations de promotion immobilière destinées exclusivement à la vente et à la location. Aussi, le crédit à la promotion immobilière peut être affecté au financement de l'acquisition d'un terrain réservé exclusivement à l'édification d'une promotion immobilière (location et/ou vente).*

☑ ***Crédit spécifique :*** *destinés aux promoteurs, ANSEJ, CNAC, ANGEM.*

➲***Les services :***

☑ ***La carte « CIB Classique & CIB Gold» :*** *La carte « CIB Classique » et la carte « CIB Gold », sont deux cartes Interbancaires, elles permettent la facilité de paiement et de retrait au quotidien. La carte CIB GOLD est destinée à la clientèle privilégiée de la banque.*

☑ ***Paiements sur Terminaux de Paiement Electroniques TPE :*** *Le TPE (Terminal de Paiement Electronique) est un instrument de paiement qui vous garantit une plus grande protection contre la fraude, le vol et la contrefaçon. Il vous permet l'acceptation des cartes bancaires, l'enregistrement et transaction automatique. Il vous permet également le règlement de ces transactions en un délai rapide.*

☑ ***Le service MoneyGram :*** *Money Gram est nouveau service rentrant dans la cadre de la stratégie commerciale de la BDL en faveur de la clientèle des particuliers. Les bénéficiaires de ce nouveau service sont les personnes physiques domiciliés aux guichets de la BDL ou les clients de passage. Ce service consiste en une opération de transfert d'Argent « sure et rapide » de n'importe quel point de vente Money Gram dans le monde vers une Agence du réseau BDL. Money Gram est un leader mondial dans le service du transfert d'argent international collaborant avec des partenaires de qualité dans plus de 150 000 points de vente situés dans 170 pays et territoires. ce service consiste pour le moment que l'envoi de l'Argent de l'étranger vers l'Algérie et en aucun cas le transfert de l'argent à partir de l'Algérie.*

☑ ***La Carte VISA:*** *La carte BDL/VISA, est un moyen de retrait et de paiement électronique, matérialisée sous forme d'une carte à puce avec les inscriptions et les logos de « **VISA** » et de la « **BDL** ». Elle est personnalisée au nom du porteur et elle est délivrée à tout client intéressé, domicilié ou non à la BDL et disposant de devises. Chaque carte est identifiée par un Numéro d'Identification de Base « BIN » composé des 6 premiers numéros. La carte BDL/VISA a une validité de deux (02) ans.*

☑ ***La carte Visa International BDL Gold :*** *elle est délivrée à tout client détenteur d'un compte en devises et en dinars ouverts sur les livres de la BDL. Elle fonctionne sur la base de la disponibilité en compte du client. Le renouvellement de la carte est automatique un mois avant la date d'expiration de sa validité, sauf résiliation du contrat porteur.*

3.Application de la méthode de Box-Jenkins à la prévision de quelques produits de la BDL :

3.1 Identification à priori :

➲ ***Analyse du graphique :****Dans notre étude, nous allons étudié l'évolution des crédits d'exploitation représenté en l'escompte commercial « ESC » et facilité de caisse « FC », et les crédits d'investissement représenté en crédit à moyen terme « CMT » dans l'agence BDL de Maghnia.*

<u>Figure 02 :</u> graphiques des séries brutes

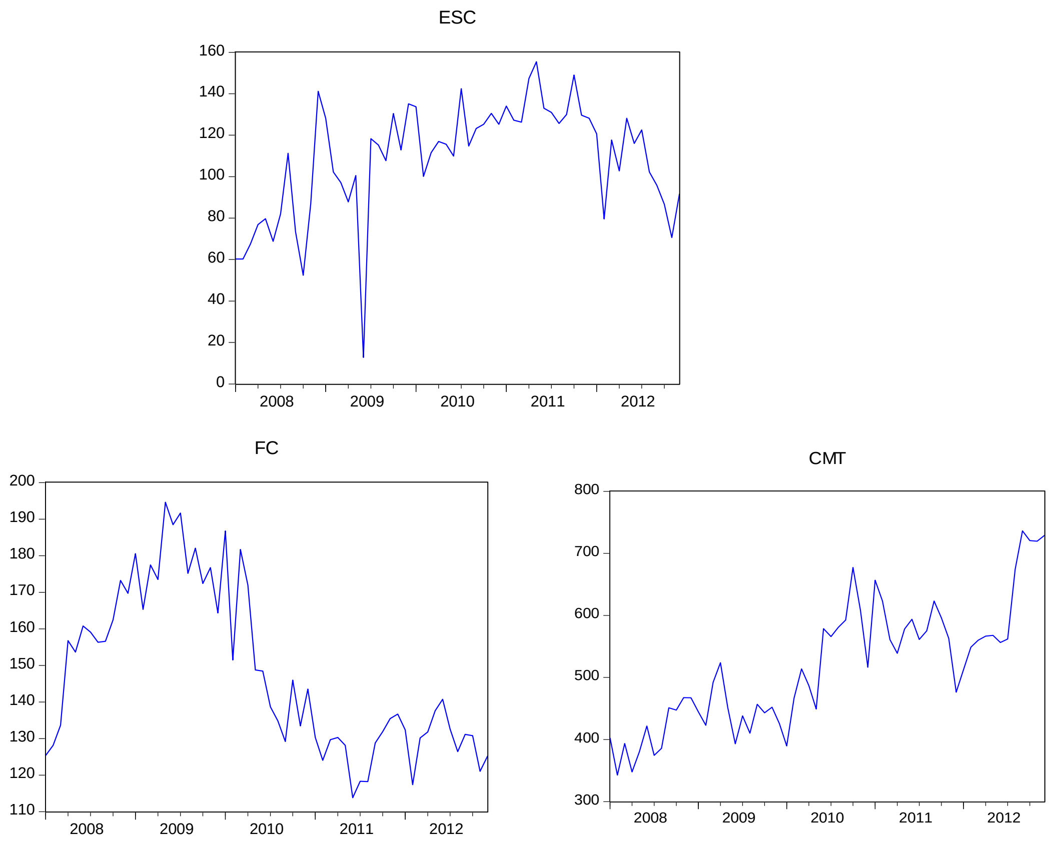

L'allure des graphiques de l'escompte commercial « ESC » et de crédit à moyen terme « CMT » présente un processus à tendance linéaire fortement croissante avec une chute en 2009 concernant l'escompte commercial, nous remarquons aussi une croissance dans les crédits de facilité de caisse « FC » en cous des années 2008 et 2009 qui rebaisse rapidement en cous des années 2010, 2011 et 2012 suivi d'une brusque évaluation à cause des phénomènes conjoncturels internes u externes à la BDL.

La représentation graphique nous suggère l'idée d'un schéma additif car les tendances de nos séries ne sont pas proportionnelles aux oscillations des séries. Nous pouvons aussi constater que les séries ESC, FC et CMT avec leurs fonctions de corrélations (AC) et auto-corrélations partielles (PAC) sont différents du zéro, elles sont donc non stationnaires et doivent être stationnarisés avant toute étude.

➲ ***Analyse de la saisonnalité et de la stationnarité :***

Nos séries ont toutes des tendances soit constantes soit croissantes (voir graphiques à la page précédente) qui ne sont pas proportionnelles aux oscillations des séries. C'est à dire qu'elles ne peuvent être décomposées ni selon le schéma multiplicatif, ni un schéma mixte. Nous les décomposerons donc toutes selon le schéma additif. La dessaisonalisation consistera donc à soustraire l'effet saisonnier des valeurs observées de la série après l'avoir estimé. Ceci nous permettra d'obtenir des séries corrigées des variations saisonnières (CVS) que nous étudierons par la suite. Comme nos séries sont mensuelles, alors la moyenne mobile centrée utilisée pour les désaisonnaliser est la moyenne mobile d'ordre 12.

Les coefficients saisonniers ont été déterminés par la méthode de dessaisonalisation par moyennes mobiles centrées comme nous l'avons déjà indiqué. La CVS est alors obtenue en retranchant ces coefficients de la série initiale, car le schéma adopté est celui additif. Les résultats seront présentés sous forme de tableau récapitulatif à la phase de prévision.

Tableau 02 : Coefficients saisonniers

CVS-séries / Les mois	ESC	FC	CMT
Janvier	12.81	6.27	-11.66
Février	-14.36	-11.06	-2.34
Mars	-3.63	4.70	8.07
Avril	-3.67	2.43	-0.44
Mai	7.34	3.68	-23.32
Juin	-23.98	0.28	-9.81
Juillet	7.11	-1.06	-5.67
Aout	4.58	-6.80	-5.84
Septembre	-4.30	-3.64	33.14
Octobre	0.61	0.66	39.11
Novembre	0.50	2.60	16.68
Décembre	16.99	1.84	-37.90

Source : *fait à partir de* ***Eviews 6.0***

Nous avons procédé au test de stationnarité test de Dickey-Fuller Augmenter. Rappelons qu'on teste la stationnarité en différence contre la stationnarité en tendance, ce test retourne la valeur de la statistique de ADF. L'hypothèse nulle est rejetée si cette dernière est inférieure à la valeur critique contenue dans la table de ADF au seuil correspondant (5%) dans les trois modèles suivants :

$[1]: ESTSA_t = \phi ESCSA_{t-1} + \varepsilon_t$

$[2]: ESTSA_t = \phi ESTSA_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$

$[3]: ESTSA_t = \phi ESTSA_{t-1} + \beta + \gamma_t + \varepsilon_t$

On a le tableau suivant :

Tableau 03 : ***Récapitulatif des statistiques du test ADF :***

		t-stat	Prob			t-stat	Prob			t-stat	Prob
ESCSA	[1]	-0.61	0.4465	**FCSA**	[1]	-0.35	0.5538	**CMTSA**	[1]	1.92	0.9862
	[2]	-3.81	0.0047		[2]	-0.70	0.8361		[2]	0.02	0.9562
	[3]	-3.69	0.0307		[3]	-2.75	0.2189		[3]	-2.20	0.4750

Source : *fait à partir de* ***Eviews 6.0***

A l'issue du test, toutes les statistiques étaient inférieures à la valeur critique au seuil de 5%. Donc toutes les séries sont stationnaires en tendance. La régression sur le temps par moindres carrés ordinaires, suivie du test de significativité de Student sur les coefficients nous permet d'obtenir la tendance de chaque série, que nous prélevons des séries CVS pour les stationnariser. Donc toutes les séries sont stationnaires après les premières différences.

ESCSA *~ I [1]* ***FCSA*** *~ I [1]* ***CMTSA*** *~ I [1]*

➲ ***Lecture des correlogrammes et choix des ordres p et q des modèles :***

Il est question à présent de passer à l'étude des correlogrammes simples et partiel des séries stationnarisées. On a les figures suivantes :

Figure 03 : ***Correlogrammes des séries stationnarisées***

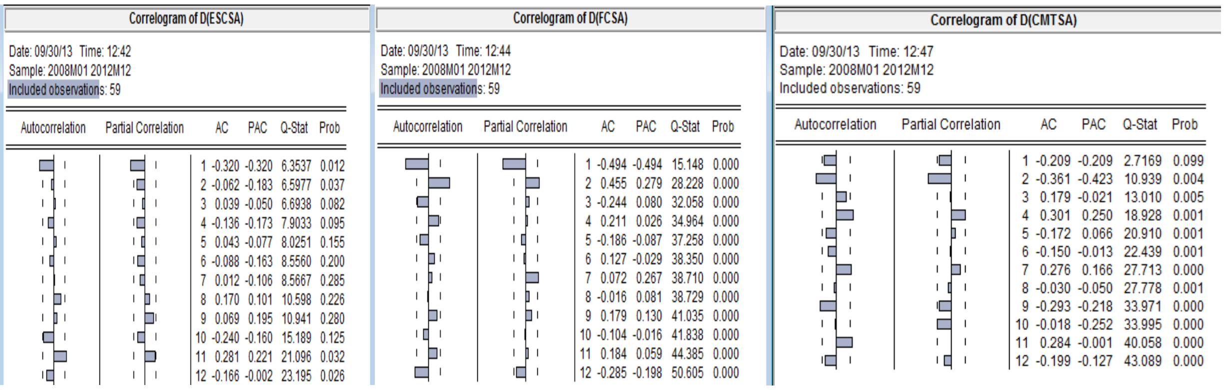

Source : *fait à partir de* ***Eviews 6.0***

Les modèles pressentis après la lecture des correlogrammes sont :

Escompte commercial : ARIMA (1,1,1)

Facilité de caisse : ARIMA (2,1,1)

Crédit moyen terme : ARIMA (2,1,2)

3.2 Estimation des coefficients et validation des modèles :

Après le test de Student sur les coefficients des différents modèles estimés, les modèles retenus sont les suivants :

➲ *Escompte commercial :* $ARIMA(0.1.1): ESCSA_t = -55\varepsilon_{t-1}$

Variable	*Coefficient*	*Std. Error*	*t-Statistic*	*Prob.*
MA(1)	*-0.556276*	*0.109305*	*-5.089196*	*0.0000*

Les résidus s'obtiennent en retirant de la CVS la série stationnarisée. Nous procédons à cette phase au test de normalité (Shapiro.test) et de bruit blanc (Box.test) sur les résidus, ce qui nous donne les résultats suivants :

Il ressort que les p-values obtenues au test de bruit blanc sont supérieures à 5% donc le résidu vérifie l'hypothèse de bruit blanc au seuil de 5%, mais il ne vérifie pas

*l'hypothèse de normalité, au seuil de 5% [**Regarder l'annexe 1]**. Donc le modèle ARIMA(0.1.1) est valide pour la prévision.*

➲ *Facilité de caisse :* $ARIMA(2.1.1): FCSA_t = 0.49FCSA_{t-2} + 0.75\varepsilon_{t-1}$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(2)	0.462537	0.125324	3.690734	0.0005
MA(1)	-0.492341	0.125293	-3.929512	0.0002

*Il ressort que les p-values obtenues au test de bruit blanc sont supérieures à 5% donc le résidu vérifie l'hypothèse de bruit blanc au seuil de 5%, aussi l'hypothèse de normalité est vérifier au seuil de 5% [**Regarder l'annexe 2]**. Donc le modèle ARIMA(2.1.1) est valide pour la prévision.*

➲ *Crédit moyen terme :*

$$ARIMA(2.1.2): CMTSA_t = -0.23CMTSA_{t-1} - 0.96CMTSA_{t-2} - 0.95\varepsilon_{t-1}$$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(1)	-0.234254	0.044311	-5.286621	0.0000
AR(2)	-0.968011	0.049078	-19.72404	0.0000
MA(2)	0.954665	0.044562	21.42315	0.0000

*Il ressort que les p-values obtenues au test de bruit blanc sont supérieures à 5% donc le résidu vérifie l'hypothèse de bruit blanc au seuil de 5%, mais il ne vérifie pas l'hypothèse de normalité, au seuil de 5% [**Regarder l'annexe 3]**. Donc le modèle ARIMA(2.1.2) est valide pour la prévision.*

3.3 Prévision pour 2013 :

Les observations de nos séries sont mensuelles et s'étalent sur une période de sept ans. Ainsi, vu le nombre d'observations, nous avons cru bon de limiter la prévision sur un an.

Ces prévisions ne tiennent pas compte des variables extérieures. Elles seront d'autant plus réalisables qu'aucun phénomène conjoncturel, pouvant bouleverser considérablement l'ordre actuel d'évolution des activités de la banque ne se produisait. Comme il s'agit d'un modèle additif, la prévision sera donc la somme de l'estimation tendancielle (qui est calculée grâce à son estimation polynômiale), la prévision du modèle et le coefficient saisonnier correspondant.

Prévision = Modèle + Tendance + Coefficient Saisonnier

Pour ce qui est des intervalles de prévision (qui sont calculés au seuil de 5%), ils sont obtenus à partir des erreurs sur les résidus. C'est-à-dire intervalles dans lesquels les valeurs attendues devraient tombées avec 95% de chance.

Ainsi, on a les tableaux récapitulatifs suivants:

➲ L'escompte commercial :

Mois 2013	Ordre des obs[1]	Coef CVS	Tendance	modèle	prévision	Interval_inf[2]	Interval_sup
Janvier	61	12.82	90.46	-5.02	**98**	65.96	130.55
Février	62	-14.37	87.45	-1.23	**72**	38.21	105.49
Mars	63	-3.64	84.33	-0.40	**80**	46.58	114
Avril	64	-3.68	81.09	-0.22	**77**	43.48	110.90
Mai	65	7.34	77.73	-0.18	**85**	51.19	118.60
Juin	66	-23.98	74.26	-0.17	**50**	16.40	83.82
Juillet	67	7.11	70.67	-0.17	**78**	43.90	111.32
Aout	68	4.58	66.96	-0.17	**72**	37.67	105.09
Septembre	69	-4.30	63.14	-0.17	**59**	24.96	92.38
Octobre	70	0.61	59.20	-0.17	**60**	25.93	93.35
Novembre	71	0.51	55.14	-0.17	**55**	21.77	89.19
Décembre	72	16.99	50.97	-0.17	**68**	34.08	101.5

➲ Facilité de caisse :

Mois 2013	Ordre des obs	Coef CVS	tendance	modèle	prévision	Interval_inf	Interval_sup
Janvier	61	6.27	130.88	-8.37	**129**	117.57	140
Février	62	-11.06	131.08	-2.53	**117**	106.25	128.72
Mars	63	4.70	131.27	-1.41	**135**	123.10	146.03
Avril	64	2.43	131.47	2.49	**136**	123.99	148.79
Mai	65	3.68	131.66	2.66	**138**	125.41	150.60
Juin	66	0.28	131.86	3.82	**136**	122.44	149.49
Juillet	67	-1.06	132.05	2.61	**134**	119.92	147.28
Aout	68	-6.80	132.25	2.10	**128**	113.65	141.42
Septembre	69	-3.64	132.44	0.56	**129**	115.48	143.25
Octobre	70	0.66	132.64	-0.13	**133**	119.29	147.06
Novembre	71	2.60	132.83	-1.03	**134**	120.50	148.42
Décembre	72	1.84	133.03	-1.14	**134**	119.75	147.77

➲ Crédit à court terme :

Mois 2013	Ordre des obs	Coef CVS	tendance	modèle	prévision	Interval_inf	Interval_sup
Janvier	61	-11.66	663.40	79.75	**731**	656.80	805.80
Février	62	-2.34	668.17	62.18	**728**	646.63	809
Mars	63	8.07	672.94	73.44	**754**	672.11	836.43
Avril	64	-0.44	677.71	60.59	**738**	645.88	829.46
Mai	65	-23.32	682.48	50.27	**709**	611.74	806.73
Juin	66	-9.81	687.25	41.97	**719**	618.21	820.23
Juillet	67	-5.67	692.02	35.31	**721**	618.27	824.69
Aout	68	-5.84	696.80	29.96	**723**	618.37	827.59
Septembre	69	33.14	701.57	25.67	**760**	654.70	865.69
Octobre	70	39.11	706.34	22.22	**768**	661.41	873.55
Novembre	71	16.68	711.11	19.45	**747**	640.61	853.48
Décembre	72	-37.90	715.88	17.22	**695**	588.32	801.67

Conclusion :

A l'heure de la globalisation et de son corollaire d'ouverture des marchés nationaux, les entreprises algériennes ont plus que jamais besoin de connaître les leviers qu'elles peuvent actionner pour ne pas rester en marge de la dynamique économique mondiale. La question est alors de savoir ce qui explique le positionnement actuel des entreprises algériennes au sein de ce vaste marché mondial et quelles sont leurs forces et leurs faiblesses. Evoluant dans un contexte hautement concurrentiel, la maîtrise de ses parts

[1] Désigne l'ordre des observations en mois en mois à partir de janvier 2008 jusqu'au décembre 2012.
[2] Présente les bornes inférieure et supérieures de notre intervalle de prévision.

de marché et son évolution au cours du temps devraient être inscrites dans les priorités de toute entreprise soucieuse de son avenir.

Les mathématiques avec ses théories et ses modèles sont des sciences abstraites qui occupent une place très importante dans l'efficacité des entreprises, nous avons pu aborder à l'aide de ses différents modèles le monde de la prévision, qui recouvre un ensemble de méthodes très diverses qui ont en commun de chercher à réduire l'incertitude liée à la non connaissance du futur.

Nous avons choisi dans cet article la méthodologie de Box et Jenkins, qui est une technique d'extrapolation par référence à une loi de reproduction du phénomène étudié ou l'information permettant de mettre en évidence le processus est contenue dans la série chronologique elle-même sans apport externe, à fin de prévoir l'évolution des produits bancaires de la Banque de Développement Local. Nous avons étudié l'évolution des crédits d'exploitation représentée en l'escompte commercial et facilité de caisse, et les crédits d'investissement représenté en crédit à moyen terme.

L'étude prévisionnelle nous a amené à construire un modèle de prévision pour chacune des crédits de l'agence de BDL, les modèles obtenus, après être soumis aux différents tests de validation, ont été choisis selon les critères statistiques (parmi les modèles valides, ils sont de moindre variance, ils maximisent la vraisemblance et ils sont de moindre AIC).

Ce travail ouvre des portes aux autres études qui, menés sur le parc des comptes de BDL pourraient apporter plus d'informations aux décideurs de cette banque. Ainsi, cette réflexion devrait être approfondie en intégrant d'autres paramètres comme les caractéristiques de la clientèle des différents types de comptes, les montants mensuels d'encaissement et de consommation des comptes d'épargne en termes de prêts à la clientèle ainsi que les différents crédits présentés par cette banque. Ceci pourra permettre d'établir des indicateurs permettant d'apprécier la rentabilité d'une agence bancaire.

Annexe :

1.Test de bruit blanc et test de normalité des résidus de la série ESCSA :

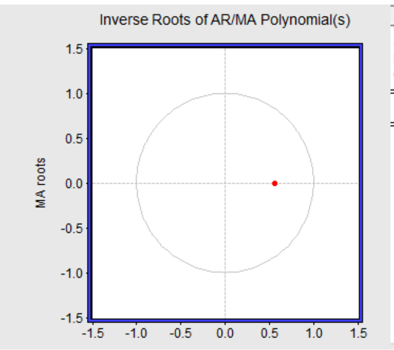

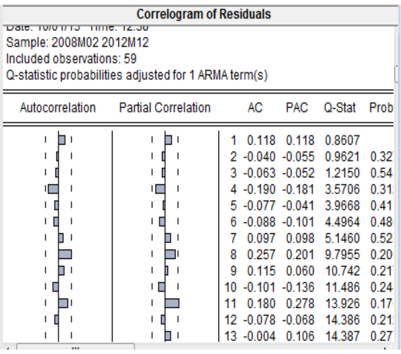
Correlogram of Residuals

Sample: 2008M02 2012M12
Included observations: 59
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term(s)

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.118	0.118	0.8607	
2	-0.040	-0.055	0.9621	0.32
3	-0.063	-0.052	1.2150	0.54
4	-0.190	-0.181	3.5706	0.31
5	-0.077	-0.041	3.9668	0.41
6	-0.088	-0.101	4.4964	0.48
7	0.097	0.098	5.1460	0.52
8	0.257	0.201	9.7955	0.20
9	0.115	0.060	10.742	0.21
10	-0.101	-0.136	11.486	0.24
11	0.180	0.278	13.926	0.17
12	-0.078	-0.068	14.386	0.21
13	-0.004	0.106	14.387	0.27

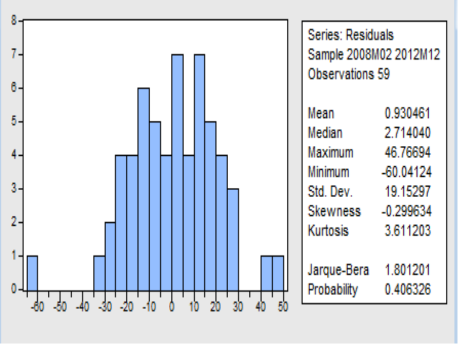

2.Test de bruit blanc et test de normalité des résidus de la série FCSA :

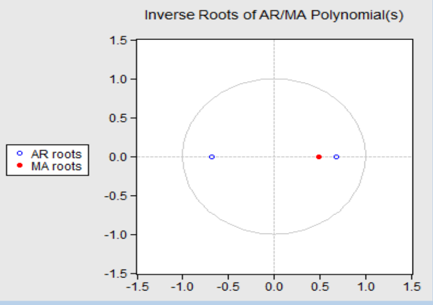

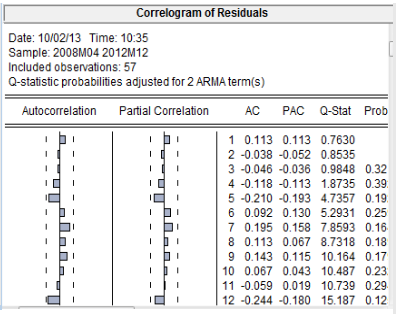
Correlogram of Residuals

Date: 10/02/13 Time: 10:35
Sample: 2008M04 2012M12
Included observations: 57
Q-statistic probabilities adjusted for 2 ARMA term(s)

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.113	0.113	0.7630	
2	-0.038	-0.052	0.8535	
3	-0.046	-0.036	0.9848	0.32
4	-0.118	-0.113	1.8735	0.39
5	-0.210	-0.193	4.7357	0.19
6	0.092	0.130	5.2931	0.25
7	0.195	0.158	7.8593	0.16
8	0.113	0.067	8.7318	0.18
9	0.143	0.115	10.164	0.17
10	0.067	0.043	10.487	0.23
11	-0.059	0.019	10.739	0.29
12	-0.244	-0.180	15.187	0.12

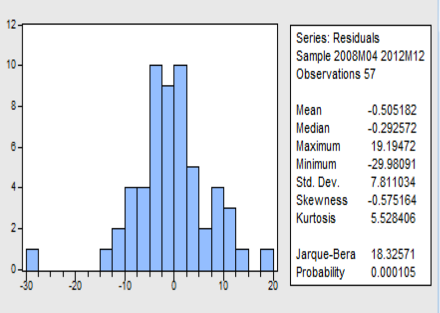

3.Test de bruit blanc et test de normalité des résidus de la série CMTSA :

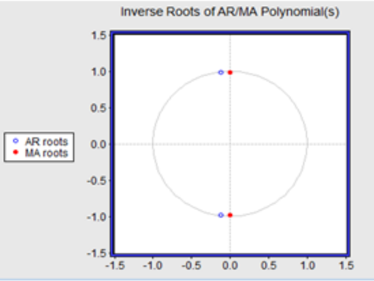

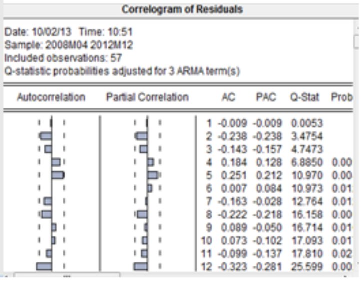
Correlogram of Residuals

Date: 10/02/13 Time: 10:51
Sample: 2008M04 2012M12
Included observations: 57
Q-statistic probabilities adjusted for 3 ARMA term(s)

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	-0.009	-0.009	0.0053	
2	-0.238	-0.238	3.4754	
3	-0.143	-0.157	4.7473	
4	0.184	0.128	6.8850	0.00
5	0.251	0.212	10.970	0.00
6	0.007	0.084	10.973	0.01
7	-0.163	-0.028	12.764	0.01
8	-0.222	-0.218	16.158	0.00
9	0.089	-0.050	16.714	0.01
10	0.073	-0.102	17.093	0.01
11	-0.099	-0.137	17.810	0.02
12	-0.323	-0.281	25.599	0.00

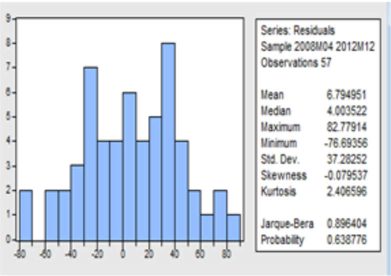

Bibliographie :
[1] Christophe HURLIN, *U.F.R, « Econométrie Appliquée Séries Temporelles »,Document de cours.*
[2] Elisabeth GASSIAT, *Université Paris-Sud, cours de séries chronologiques, Master de Statistique, Université de Yaoundé I, 2005*
[3] Régis BOURBONNAIS, *Université Paris-IX Dauphine « Manuel et exercices corrigés,Econométrie », DUNOD, 4e édition, 2002.*
[4] Régis Bourbonnais, Jean Claude Usunier, *Prévision des ventes :Théorie et Pratique, Ed Dunod, 4e Edition, 2007.*
[5] Simon LEBLOND-Isabelle Belley-Ferris, *« Guide d'économétrie appliquée», Département de sciences économiques, Université de Montréal, Document de travail, 2004.*
[6] Walter ZUCCHINI, Oleg NENADIE, *« Time series analysis with R – Part I», Document de cours.*
[7] Xavier BRY, *Ecole Nationale de statistique et d'économie Appliquée (ENEA), « Analyse et prévision élémentaires des séries temporelles », X. BRY – ENEA-1998.*
[8] *www.bdl-bank.dz*

Peur du flottement et le mécanisme de transfert de volatilité entre le taux d'intérêt et le taux de change

D. Yasser al.mishal
Université de Damas
Yassermishal79@hotmail.com

D. kais khder
Université de Damas
kaiskho@yahoo.fr

Résumé :

Les crises financières des années 90 ont révélé la vulnérabilité des régimes de change intermédiaires et le flottement est apparu comme seule option viable pour les pays émergents. Or, malgré l'adoption officielle du flottement, les économies émergentes ont mis en œuvre une politique monétaire de stabilisation du change assurant, de facto, la survie des régimes intermédiaires, via la peur du flottement. Cette étude s'interroge, à partir de l'analyse des relations entre la politique monétaire domestique et la volatilité du change dans les économies émergentes, sur la nature même des régimes intermédiaires de facto.

Mots clés : *Régime du change, Politique monétaire, Volatilité des taux du change, volatilité de taux d'intérêt, transfère de la volatilité, pays émergents.*

ملخص:

اظهرت الازمات المالية في سنوات التسعينات ضعف نظم الصرف الوسيطة و ظهر نظام الصرف الحر(المعوم) كحل وحيد متاح امام الدول الناشئة. و لكن, و مع اعلان هذه الدول تبني نظام الصرف الحر رسمياً الا انها قد عملت على تطبيق سياسة نقدية تهدف الى استقرار اسعار الصرف و بهذا تكون قد عادت الى تطبيق نظم الصرف الوسيطة عملياً من خلال آلية الخوف من التعويم. تهدف هذه الدراسة الي البحث عن الطبيعة الخاصة لنظم الصرف الوسيطة من خلال دراسة العلاقة بيت تقلبات اسعار الصرف و تقلبات اسعار الفائدة.

الكلمات الافتتاحية: نظام اسعار الصرف, السياسة النقدية, تقلبات اسعار الصرف, تقلبات اسعار الفائدة, انتقال التقلبات , الدول الناشئة

Introduction

À la suite des crises de change dans les pays émergents, la thèse que tous les régimes autres que le flottement libre et la fixité rigide sont instables s'est répandue[1]*. Selon cette théorie du milieu instable, vu la vulnérabilité des régimes intermédiaires (ancrage souple), ces régimes devraient disparaître au profit des deux pôles extrêmes du flottement libre et du rattachement institutionnel. La crise argentine (2002) a ravivé le débat sur le régime de change approprié aux pays émergents. Cette crise a montré les effets vicieux du rattachement rigide. Le flottement semble alors être la solution unique pour les pays émergents.*

Cette position nous amène à nous interroger sur la vérification du flottement de facto. Les pays émergents ont-ils véritablement abandonné la gestion de leur taux de change ou s'agit-il d'un simple changement de la politique de gestion post-crise? Ont-ils réellement appliqué une politique monétaire sans aucun objectif de taux de change?

Calvo et Reinhart (2002) soutiennent que la théorie du milieu instable n'est pas validée pour les émergents : les pays qui prétendent avoir un régime de change flottant

[1] *En se basant sur les classifications de jure du FMI.*

utilisent le taux d'intérêt domestique pour empêcher des fluctuations importantes du taux de change. Calvo et Reinhart définissent « la peur du flottement » par le fait que les pays émergents ne fixent pas leur taux de change dans le sens traditionnel, mais qu'ils ne permettent pas non plus un flottement libre de ce taux.De façon tout à fait explicite, l'analyse de la peur du flottement des économies émergentes est basée sur un mécanisme de transfert de volatilité entre le taux d'intérêt et le taux de change[1]. En effet, le symptôme de cette affection est précisément que le rapport entre la volatilité du change et la volatilité du taux d'intérêt deviendrait plus faible, parce que les autorités monétaires accepteraient, en modifiant les taux d'intérêt pour stabiliser les taux de change, une augmentation de la volatilité de la politique monétaire (du taux d'intérêt) en contrepartie d'une réduction de la volatilité du change.

L'objectif de cetteétude est,en étudiant les liens entre la volatilité de taux du change et la volatilité de la politique monétaire, de vérifier la thèse de de transfert de volatilité entre le taux d'intérêt et le taux de change dans les pays émergents et répondre à la question suivante : le fait que les pays émergents, qui déclarent avoir adopté une régime de change flottant combiné avec un poursuivent leur politique de stabilisation des taux de change via la politique monétaire est-il caractéristique d'une peur du flottement (Calvo et Reinhart, 2000, 2002 ; ou est-ce une autre façon de flotter qui convient mieux aux pays émergents, correspondant à leurs spécificités et leur caractéristique économiques (Edwards, 2001, 2004 ; Hausmann et al., 2001)?.

Nous présentons, dans un premier temps, le débat théorique concernant un mécanisme de transfert de volatilité entre le taux d'intérêt et le taux de change en suite nous examinons empiriquement les liens entre la volatilité des taux de change et la volatilité de la politique monétaire.

1. La volatilité du change et la politique du taux d'intérêt

Ces dernières années, le lien entre le taux de change et le taux d'intérêt dans les pays développés et émergents a fait l'objet d'attentions constantes. Cela est d'abord compréhensible, étant donné le rôle important que ces variables jouent dans la détermination de l'évolution des variables réelles et nominales. Surtout, pour les économies émergentes, cet intérêt a été également stimulé par le fait que beaucoup d'entre elles ont récemment introduit des réformes dans leurs politiques monétaire et de taux de change, en adoptant un ciblage d'inflation qui opère officiellement sous des régimes de change flexible. En étudiant la relation entre le taux de change et le taux d'intérêt dans les pays émergents, on met en évidence les spécificités de ces économies. La pratique du flottement du taux de change dans les marchés émergents.

Des auteurs comme Calvo (2001) Calvo et Reinhart (2001 et 2002) et Eichengreen (2005) ont insisté sur le fait qu'il existe un certain nombre de différences entre les économies avancées et les pays émergents. Ces particularités se caractérisent par la présence d'une degré important de dollarisation des dettes (Eichengreen et Hausmann, 1999), par des problèmes de crédibilité, par un coefficient élevé de pass-through(Ho et McCauley, 2003) et la non stationnarité du processus inflationniste. Calvo et Reinhart (2002) avancent que ces spécificités des économies émergentes sont responsables d'un degré relativement faible de la flexibilité du change dans ces économies qui seraient ainsi sujettes à une « peur du flottement ». Eichengreen (2002) modélise, quant à lui, l'absence de réelle flexibilité du taux de change, serait-ce en régime officiel de

[1] *Ce mécanisme de transfert entre les volatilités du change et de l'intérêt est à l'œuvre pour les PECO en transition vers l'euro (voir Berdot et Léonard, 2007).*

flottement, par les réactions du taux d'intérêt visant à compenser la variabilité des taux de change.

L'analyse de la peur du flottement des économies émergentes est basée sur un mécanisme de transfert de volatilité entre le taux d'intérêt et le taux de change. En effet, le symptôme de cette affection est précisément que le rapport entre la volatilité du change et la volatilité du taux d'intérêt deviendrait plus faible, parce que les autorités monétaires accepteraient, en modifiant les taux d'intérêt pour stabiliser les taux de change, une augmentation de la volatilité de la politique monétaire (du taux d'intérêt) en contrepartie d'une réduction de la volatilité du change.

Inspiré par la modélisation présentée par Calvo et Reinhart (2000) nous présentons un modèle analytique dans lequel le manque de crédibilité représente la cause principale de la peur du flottement. Ils montrent que, pour un pays bien intégré à la globalisation internationale avec un accès aux marchés internationaux de capitaux, les défauts de crédibilité conduisent à la peur du flottement et à une volatilité des taux d'intérêt élevés avec une politique de taux d'intérêt pro-cyclique.Ce qui correspond le mécanisme de transfert de volatilité entre le taux d'intérêt et le taux de change. Autrement dit, les autorités monétaires dans les pays émergents sont prêtes d'accepter une volatilité importante de la politique monétaire afin de réduire la volatilité des taux du change.Même si d'autres raisons peuvent expliquer la réticence des pays ayant adopté la flexibilité à permettre de fortes variations de leurs taux de change.

1.1 Politique monétaire et manque de crédibilité : la peur du flottement

Notre modèle est fondé sur trois équations:

La première équation définit la demande de monnaie réelle (le rapport entre la masse monétaire nominale M et le niveau général des prix P). La demande d'encaisses réelles est une fonction croissante du produit nominal Y et décroissante du taux d'intérêt nominal i. L'élasticité-revenu de la demande de monnaie est positive, tandis que la semi-élasticité intérêt est négative, de sorte que les paramètres α et β sont tous deux positifs.

$$\frac{M_t}{P_t} = \left(Y_t\right)^{\alpha} \exp(-\beta\, i_t)$$

Exprimée sous la forme logarithmique, la demande de monnaie devient :

$$\mathrm{Ln}\,\frac{M_t}{P_t} = \alpha\,\mathrm{Ln}\,Y_t - \beta\, i_t$$

Il est possible de simplifier l'écriture en représentant les variables logarithmiques par les minuscules traditionnelles : $\mathrm{Ln}\,(M_t/P)_t = \mathrm{Ln}\,M_t - \mathrm{Ln}\,P_t = m_t - p_t$ *et* $\mathrm{Ln}\,Y_t = y_t$. *On obtient ainsi la première équation du modèle :*

$$m_t - p_t = \alpha\, y_t - \beta\, i_t \quad (1)$$

La deuxième équation résulte de l'hypothèse de la parité des pouvoirs d'achat. On suppose que le déflateur du produit domestique exprimé en monnaie domestique est égal au déflateur du produit étranger (du reste du monde) P exprimé lui aussi en monnaie domestique. Il est donc nécessaire d'introduire le taux de change S et ce taux de change est coté à l'incertain : une unité de monnaie étrangère est égale à S unités de monnaie nationale.*

Dans ces conditions, il faudra prendre en compte le fait qu'une augmentation du taux de change S correspond à une dépréciation de la monnaie domestique.

La loi du prix unique s'écrit alors comme $P_t = P_t{}^* S_t$, *et cette expression est reformulée sous sa forme logarithmique,* $\mathrm{Ln}\,P_t = \mathrm{Ln}\,P_t{}^* + \mathrm{Ln}\,S_t$, *ce qui permet de*

nouveau de raisonner sur les variables logarithmiques, écrites en minuscules. On obtient alors la deuxième équation du modèle

$$(2) \qquad p_t = p_t * + s_t$$

La troisième équation résulte d'un mécanisme qui joue un rôle fondamental dans l'analyse du taux de change et notamment en ce qui concerne la relation entre taux d'intérêt et taux de change, à savoir la relation de parité des taux d'intérêt non couverte. Cette relation ne fait que traduire une condition d'arbitrage entre les marchés financiers domestique et étrangers.

On peut considérer un agent (neutre au risque) à la date t qui décide d'emprunter une unité en monnaie étrangère pour un taux d'intérêt égal à it, d'échanger cette unité de monnaie étrangère contre St unités de monnaie domestique et de placer cette somme sur le marché domestique au taux d'intérêt it. A la date t+1, l'agent récupère son investissement en monnaie domestique, le transformant en monnaie étrangère, au taux de change St+1, et rembourse son emprunt en monnaie étrangère.*

Le profit anticipé de l'opération φ_{t+1}^{A} *est fonction du taux de change futur anticipé* S_{t+1}^{A} *et il est défini comme*

$$\varphi_{t+1}^{A} = \frac{S_t\,(1+i_t)}{S_{t+1}^{A}} - (1+i_t*)$$

Or, une telle opération se fait à un coût nul, de sorte que les opérations d'arbitrage doivent conduire à un profit nul pour l'agent, soit

$$\frac{S_t\,(1+i_t)}{S_{t+1}^{A}} - (1+i_t*) = 0$$

,

Ce qui conduit à $\mathrm{Ln}\,(1+i_t) + \mathrm{Ln}\,S_t - \mathrm{Ln}\,S_{t+1}^{A} = \mathrm{Ln}\,(1+i_t*)$

Il suffit ensuite d'appliquer les approximations traditionnelles sur les deux termes où figurent les taux d'intérêt domestique et étranger, et de réécrire les variables taux de change sous leur forme logarithmique, pour obtenir la relation traditionnelle de la parité des taux d'intérêt non couverte qui constitue la troisième équation du modèle :

$$i_t = i_t * + s_{t+1}^{A} - s_t$$

Sous l'hypothèse d'anticipations rationnelles, la relation de parité s'écrit, en notant Et l'opérateur d'espérance conditionnelle à l'information disponible en t, comme

$$(3) \qquad i_t - i_t * = E_t(s_{t+1}) - s_t$$

Cette équation révèle qu'un écart de taux en faveur du taux domestique traduit une anticipation de dépréciation de la monnaie domestique.

Il suffit ensuite d'introduire les deux dernières équations dans l'équation de demande d'encaisses réelles, soit $m_t - p_t * - s_t = \alpha\, y_t - \beta\,(i_t * + E_t(s_{t+1}) - s_t) + \varepsilon_t$*, pour pouvoir déterminer le taux de change en fonction des autres variables du système :*

$$s_t = \frac{1}{1+\beta}(m_t - \alpha\, y_t - p_t * + \beta\, i_t*) + \frac{\beta}{1+\beta} E_t(s_{t+1})$$

On retrouve ici une modélisation classique de la valorisation des actifs financiers, puisque le taux de change courant peut s'identifier à la moyenne pondérée d'un fondamental f courant et de l'anticipation du taux de change futur. Ici, le fondamental s'exprime comme

$$(4) \qquad f_t = (m_t - \alpha\, y_t - p_t * + \beta\, i_t*)$$

Il est fonction des conditions internationales (prix et taux d'intérêt), du produit domestique et surtout de l'offre de monnaie. En faisant apparaître le fondamental, on peut réécrire

$$s_t = \frac{1}{1+\beta} f_t + \frac{\beta}{1+\beta} E_t(s_{t+1}) \qquad (5)$$

On obtient ainsi un modèle dynamique qui peut évidemment se résoudre dans le cadre d'une approche forwardlooking.

Ainsi, on peut reformuler le deuxième terme de (5) en le développant dans le futur sur les deux prochaines dates, ce qui donne

$$\frac{\beta}{1+\beta} E_t(s_{t+1}) = \frac{\beta}{1+\beta}\left[\frac{1}{1+\beta} E_t(f_{t+1}) + \frac{\beta}{1+\beta}\left\{\frac{1}{1+\beta} E_t(f_{t+2}) + \frac{\beta}{1+\beta} E_t(s_{t+3})\right\}\right]$$

En continuant à développer jusqu'à l'infini, on obtient

$$\frac{\beta}{1+\beta} E_t(s_{t+1}) = \frac{1}{1+\beta}\left[\frac{\beta}{1+\beta} E_t(f_{t+1}) + \left(\frac{\beta}{1+\beta}\right)^2 E_t(f_{t+2}) + \ldots\right] + \mathrm{Lim}_{i\to\infty}\left(\frac{\beta}{1+\beta}\right)^i E_t(s_{t+i})$$

Si on recourt à l'hypothèse traditionnelle d'absence de bulles, la limite à l'infini figurant dans le dernier terme est nulle, de sorte que la composante-anticipation du taux de change courant peut s'écrire comme

$$\frac{\beta}{1+\beta} E_t(s_{t+1}) = \frac{1}{1+\beta}\sum_{i=1}^{i=\infty}\left(\frac{\beta}{1+\beta}\right)^i E_t(f_{t+i}) \qquad (6)$$

Pour simplifier, on supposera qu'à partir de la date t+1 (comprise), les anticipations en matière de fondamental sont constantes ($\bar{f}$).

$$E_t(f_{t+i}) = \bar{f} = (\bar{m} - \alpha\,\bar{y} - \bar{p}^* + \beta\,\bar{i}^*) \quad \textit{pour } i = 1, 2, 3, \ldots$$

Cela peut se justifier dans le cadre d'une économie stationnaire (constance du produit domestique, des prix et du taux d'intérêt internationaux) avec une politique monétaire fondée sur l'annonce d'une cible monétaire $\bar{m}$. Alors,

$$\frac{\beta}{1+\beta} E_t(s_{t+1}) = \frac{1}{1+\beta}\sum_{i=1}^{i=\infty}\left(\frac{\beta}{1+\beta}\right)^i \bar{f} = \frac{1}{1+\beta}\,\frac{\beta}{1+\beta}\,\bar{f}\sum_{i=0}^{i=\infty}\left(\frac{\beta}{1+\beta}\right)^i = \frac{\beta}{1+\beta}\bar{f}$$

Le taux de change courant est exprimé alors comme la moyenne pondérée du fondamental courant et du fondamental anticipé.

$$s_t = \frac{1}{1+\beta} f_t + \frac{\beta}{1+\beta} E_t(s_{t+1}) = \frac{1}{1+\beta} f_t + \frac{\beta}{1+\beta}\bar{f} \qquad (7)$$

Pour faciliter la compréhension, on peut considérer que la date courante est la date t = 0, ce qui permet d'écrire :

$$s_0 = \frac{1}{1+\beta} f_0 + \frac{\beta}{1+\beta}\bar{f} \qquad (8)$$

En revanche, pour toutes les dates futures 1, 2, 3, ... et en supposant que la politique monétaire soit cohérente, puisque les fondamentaux courants s'identifient ainsi au fondamental anticipé, les taux de change conserveraient la même valeur (le fondamental).

$$s_1 = s_2 = s_3 = \ldots = \frac{1}{1+\beta} f_1 + \frac{\beta}{1+\beta}\bar{f} = \bar{f} \qquad (9)$$

On peut aussi déterminer le différentiel de taux d'intérêt initial :

$$i_0 - i_0^* = E_t(s_1) - s_0 = s_1 - s_0 = \bar{f} - \frac{1}{1+\beta} f_0 - \frac{\beta}{1+\beta} \bar{f} = \frac{1}{1+\beta}(\bar{f} - f_0) \quad (10)$$

Il est intéressant de vérifier comment évolueront le taux de change courant et le taux d'intérêt courant si la politique monétaire n'est pas jugée crédible par les agents. Autrement dit, l'offre de monnaie anticipée par eux dépasserait la cible annoncée par les autorités, et il en sera de même du fondamental : $m^A = \bar{m} + \varepsilon$*, soit* $f^A = \bar{f} + \varepsilon$

Le choc sur le fondamental anticipé va conduire à une augmentation immédiate du taux de change courant (à une dépréciation courante) et du taux d'intérêt courant :

$$\frac{\partial s_0}{\partial \varepsilon} = \frac{\beta}{1+\beta} > 0 \quad ; \quad \frac{\partial i_0}{\partial \varepsilon} = \frac{1}{1+\beta} > 0$$

La Banque centrale pourrait réagir afin d'éviter l'effet déflationniste d'une augmentation des taux d'intérêt et de soulager les contraintes financières des entreprises. Il lui faudrait pour cela accroître l'offre de monnaie courante et donc la valeur courante du fondamental. La politique monétaire accommodante déprimerait en effet le taux d'intérêt, mais cela induirait un approfondissement de la dépréciation :

$$\frac{\partial i_0}{\partial f_0} = -\frac{1}{1+\beta} < 0 \quad \frac{\partial s_0}{\partial f_0} = \frac{1}{1+\beta} > 0$$

Il est probable que cette dépréciation de la monnaie domestique ne soit pas le seul effet pervers d'une politique monétaire expansive. En effet, le non-respect de la cible annoncée de politique monétaire ne pourrait que détériorer une crédibilité déjà remise en cause. L'accommodement monétaire pourrait être le signal de la création d'une spirale à la dépréciation.

La Banque centrale pourra alors plutôt réagir par le biais d'une politique monétaire restrictive d'augmentation des taux d'intérêt et de défense du change.

Ce modèle, pour caricatural qu'il soit, n'en a pas moins pour vertu de mettre en valeur le rôle de la politique monétaire dans la peur du flottement et de donner une explication de cette peur qui dépasse les arguments traditionnels.

Ici, la peur du flottement résulte du désir des autorités monétaires de ne pas nuire à la crédibilité de leurs actions. Pour ce motif, la Banque centrale pourrait finalement préférer l'ancrage du taux de change à l'ancrage du taux d'intérêt, même si la rançon en est l'augmentation de la volatilité du taux d'intérêt et la procyclité de la politique monétaire. Mais il n'empêche, comme le remarquent Calvo et Reinhart (2000, 2002), que les Banques centrales des marchés émergents peuvent d'autant plus choisir d'intervenir sur le marché des changes

- *que l'évolution des marchés est perçue par un grand nombre de pays émergents comme pernicieuse et imprévisible*
- *que l'indépendance que confère un régime de change flottant à la politique monétaire a simplement souvent conduit à une inflation chronique*
- *que les économies émergentes sont sujettes à un pass-through important (-la dépréciation de la monnaie induirait une forte inflation domestique, compte tenu de la transmission des évolutions du change aux évolutions des prix des produits importés-)*
- *qu'elles sont victimes de leur impuissance à pouvoir emprunter dans leur propre monnaie (phénomène de la dollarisation de la dette) de sorte que la dépréciation monétaire déclencherait des effets dévastateurs sur les bilans des entreprises.*

1.2 Letransfert de volatilité comme repérage de la peur du flottement

Reinhart (2000) propose pour identifier les régimes de change de facto et les comportements de peur du flottement une méthodologie qui est fondée sur une hypothèse, qui fera débat par la suite, celle du transfert de volatilité.

Le point de départ est la relation de parité des taux d'intérêt non couverte. Cette condition que nous avions écrite comme $i_t = i_t * + E_t(s_{t+1}) - s_t$ *(eq3) ne valait que pour des agents neutres au risque ou en l'absence de risque sur le marché des changes. Ces deux dernières hypothèses sont évidemment non pertinentes pour le taux de change d'un pays émergent tandis que les intervenants sur les marchés manifestent une aversion envers le risque. Alors, le différentiel de taux d'intérêt ne doit pas seulement couvrir la dépréciation anticipée du change, mais il doit aussi rémunérer le risque sous la forme d'une prime du risque qui sera noté* φ *:*

$$i_t = i_t * + E_t(s_{t+1}) - s_t + \varphi_t \quad (11)$$

Il est possible de déduire le comportement de la volatilité du taux d'intérêt domestique en fonction des volatilités du taux d'intérêt étranger, du taux de change (de sa variation anticipée) et de la prime de risque et de leurs corrélations éventuelles.

$$V(i_t) = V(i_t*) + V(E_t(s_{t+1}) - s_t) + V(\varphi_t) + 2\,Cov(i_t*, (E_t(s_{t+1}) - s_t)) + 2\,cov(i_t*, \varphi_t) + 2\,Cov(E_t(s_{t+1}) - s_t), \varphi_t) \quad (12)$$

L'analyse de ces volatilités, en relation avec la volatilité des réserves de change R est susceptible d'identifier les régimes de change de facto. Six régimes pourraient être ainsi repérés.

Un régime de flottement libre, manifesté par une forte variabilité du taux de change, et interdisant par principe toute intervention sur le marché des changes, lorsqu'il est assorti d'une politique monétaire fondée sur une règle en termes d'agrégats, devrait induire une relative volatilité des taux d'intérêt résultant des chocs sur la demande de monnaie domestique.

Lorsque le flottement est accompagné d'une politique monétaire assurant le lissage des taux d'intérêt, l'accommodement de l'agrégat monétaire devrait permettre de limiter, par rapport au précédent régime, la volatilité du taux d'intérêt.

La solution en coin alternative, le régime de fixité crédible interdit, on le sait, toute autonomie de la politique monétaire. On retrouve ici le principe de la Trinité impossible. Dans un monde dominé par l'ouverture et la libéralisation des mouvements de capitaux, autorisant les arbitrages nécessaires à l'existence de la condition de parité des taux d'intérêt non couverte, l'anticipation de la constance du taux de change et la disparition de la prime de risque du fait de la crédibilité du régime assurent la disparition du différentiel de taux d'intérêt :

$$E_t(s_{t+1}) - s_t = 0; \varphi_t = 0 \Rightarrow i_t = i_t *$$

Dans une telle situation, la volatilité du change doit disparaître et la crédibilité des autorités monétaires devrait même permettre de limiter la variabilité des réserves de change, dans la mesure où les interventions n'ont pas à répondre aux attaques spéculatives. Quant à la volatilité du taux d'intérêt, elle ne ferait que suivre la volatilité des taux d'intérêt internationaux.

En revanche, lorsque le régime de fixité n'est pas crédible, même en l'absence de volatilité du taux de change, la défense de la parité implique une forte variabilité des réserves compte tenu de la fréquence des interventions et une politique monétaire plus

erratique de sorte que le taux d'intérêt est plus volatil que les taux d'intérêt internationaux.

Un comportement de peur du flottement correspond de fait à une situation d'ancrage déguisé. Ce déguisement interdit le recours fréquent aux interventions sur le marché des changes, de sorte que la défense de la monnaie ou le ciblage du taux de change doit plutôt passer par une politique monétaire articulée sur la manipulation des taux d'intérêt. Il y aurait ainsi coexistence dans cette « première forme de peur du flottement » (Calvo, 2000) entre une faible volatilité des réserves et une forte volatilité du taux d'intérêt, assurant, en cas de succès d'une telle politique de stabilisation, une faible volatilité du taux de change.

En revanche, si cette politique de quasi ancrage devient moins crédible, la manipulation des taux d'intérêt n'est plus suffisante et les autorités monétaires sont contraintes à des interventions plus fréquentes et plus fortes. Avec ce régime de « seconde peur du flottement », par rapport au premier, la volatilité des réserves devrait être plus importante.

1.3 La thèse de l'absence d'arbitrage entre volatilités du change et de l'intérêt

L'analyse de la peur du flottement dans les économies émergentes était explicitement fondée sur une hypothèse de transfert de volatilité, ou plus précisément d'arbitrage entre la volatilité du taux de change et la volatilité du taux d'intérêt.

D'autres travauxmontrent que les deux volatilités évoluent parallèlement (Rose, 1995, 1996 ; Esquivel et Larrain, 2002 ; Chow et Kim, 2004 ; Cavoli et Rajan, 2005). Calvo et Reinhart (2000, 2001, 2002) ainsi que Reinhart et Reinhart (2001) auraient utilisé des arguments qui se basent sur des idées reçues orthodoxes (monétaristes) selon lesquelles la flexibilité aurait dû conduire à la stabilité, les taux de change pouvant alors jouer leur rôle d'absorbeur de chocs. Alors, l'instabilité du taux de change devrait simplement provenir d'une instabilité des fondamentaux macroéconomiques. Le choix d'un régime de change ne pourrait parvenir à éliminer cette instabilité systématique, elle ne ferait au mieux que la transférer en la canalisant vers d'autres marchés, vers d'autres variables. Dans cette vision, « on pourrait représenter l'économie comme un ballon ; comprimer la volatilité dans un endroit la transférerait simplement ailleurs » (Flood et Rose, 1999)[1].

Cette idée du transfert peut être illustrée à partir d'une modélisation simple reprenant les deux premières équations du modèle utilisé pour justifier de la peur du flottement. Dans l'équation de la demande de monnaie, on intègre le choc ε : (3.1). $m_t - p_t = \alpha\, y_t - \beta\, i_t + \varepsilon_t$

La seconde équation représente la loi du prix unique : (3.2) $p_t = p_t{*} + s_t$

En combinant ces deux équations, on parvient à une relation qui suggère un arbitrage entre taux d'intérêt et taux de change, en réaction aux chocs ou aux variations des fondamentaux :

$$\beta\, i_t - s_t = \alpha\, y_t + p_t{*} - m_t + \varepsilon_t \qquad (13)$$

En supposant l'absence de variation des fondamentaux, il est facile d'en déduire une relation d'arbitrage entre la volatilité du taux d'intérêt et la volatilité du taux de change pour les ajustements aux chocs volatils :

[1] *La prétention de Flood et Rose (1999) selon laquelle la thèse du transfert de volatilité serait à la recherche d'une théorie oublie l'analyse de la zone-cible de Svensson (1991). Ce dernier a montré que la volatilité instantanée du différentiel d'intérêt est négativement reliée à la largeur de la bande, alors que la volatilité du taux de change est positivement liée à cette largeur. Dans ces conditions, le comportement de la zone-cible permet de rationaliser la thèse du transfert de volatilité.*

(14) $\beta^2 V(i_t) + V(s_t) = V(\varepsilon_t) \Rightarrow V(s_t) = V(\varepsilon_t) - \beta^2 V(i_t)$

Ce type de représentation de la volatilité et de son transfert a été soumis à des critiques d'ordres différents. Pour les uns, la relation entre le taux d'intérêt et le taux de change etdonc aussi la relation entre leurs deux volatilités seraient fondées sur un co-mouvement de ces variables. Pour d'autres, la relation même entre ces variables et leur volatilité serait instable et plus précisément fonction du régime de change existant.

La littérature existante est souvent sceptique quant à l'arbitrage entre la volatilité des taux de change et la volatilité d'autres variables[1].

Belke et Gros (2002) constatent qu'il existe une corrélation significative entre les taux de change et la politique monétaire en Corée du Sud, mais que cette corrélation ne peut être interprété directement sans prendre compte d'autres variables (telles que la menace d'une attaque spéculative) qui peuvent effectivement causer une évolution parallèle des taux de change et des taux d'intérêt.

Il est possible d'illustrer cet argument du co-mouvement à partir du modèle traditionnel d'explication monétaire du taux de change qui considère les deux fonctions de demande de monnaie (pour la monnaie domestique et pour la devise étrangère), en indiçant les variables représentatives de l'économie étrangère par une étoile. En intégrant les chocs possibles sur les demandes de monnaie, on aurait

(15) $m_t - p_t = \alpha\, y_t - \beta\, i_t + \varepsilon_t$, $m_t{*} - p_t{*} = \alpha\, y_t{*} - \beta\, i_t{*} + \varepsilon_t{*}$

Le modèle peut être complété avec la condition de parité des taux d'intérêt non couverte

$i_t = i_t{*} + E_t(s_{t+1}) - s_t + \varphi_t$. *Par la suite, on pourra écrire les variables différentielles sous la forme* $\hat{x} = x - x{*}$. *La condition de parité des taux d'intérêt s'écrit alors* $\hat{i}_t = E_t(s_{t+1}) - s_t + \varphi_t$

La condition de parité des pouvoirs d'achat peut-être aussi soumise à un choc, soit $p_t = p_t{*} + s_t + \nu_t$, *réécrit comme* $\hat{p}_t = s_t + \nu_t$

La résolution du modèle permet de déduire le comportement du taux de change (qui dépend, entre autres, des variables différentielles de l'offre de monnaie et du produit) :

(16) $(1+\beta)\, s_t = \hat{m}_t - \alpha\, \hat{y}_t + \beta\, E_t(s_{t+1}) - \nu_t + \beta\, \varphi_t - \hat{\varepsilon}_t$.

On remarquera surtout que la prime de risque figure à la fois dans le taux de change et dans l'équation du taux d'intérêt, de sorte qu'une augmentation de la prime accroît le taux d'intérêt mais aussi le taux de change, c'est-à-dire suscite une dépréciation.

Belke, Geisslreither et Gros (2004) ont analysé empiriquement la relation entre la volatilité des taux de change et la volatilité des taux d'intérêt dans 4 pays d'Amérique Latine (Argentine, Brésil, Uruguay et Paraguay) sur 1970-2001. Contrairement à Calvo et Reinhart (2000), ils n'ont pas détecté un arbitrage entre les deux volatilités. Au contraire, il y aurait une relation positive entre les deux volatilités. Toutefois, ce résultat est en contraste avec les résultats pour la zone euro et les États-Unis. Belke, Geisslreither et Gros (2004) justifient ces résultats discordants en remarquant que, dans les pays industrialisés, avec changes flexibles, les taux d'intérêt sont analysés comme de

[1] *L'analyse de la zone cible de Svensson (1991) ne permet pas seulement de justifier la thèse du transfert de volatilité (lorsque l'on raisonne sur la volatilité instantanée du différentiel d'intérêt), mais elle permet aussi d'expliquer l'incertitude de la recherche empirique sur le transfert de volatilité. En effet, Svensson a pu démontrer que pour une bande étroite, la volatilité de long terme du différentiel est positivement liée à la largeur de la bande, de sorte que, dans ce cas, il y a co-mouvement de la volatilité du change et de la volatilité (de long terme) du différentiel. En revanche, pour une bande large, la variabilité de long terme du différentiel est négativement liée à la largeur de la bande, ce qui implique un transfert de volatilité entre le change est le différentiel d'intérêt. Blue*

simples mesures de politique monétaire. En revanche, dans les économies de marché émergentes, quel que soit le régime de change, les taux d'intérêt sont aussi perçus comme une arme de défense du change. Surtout pour les pays les plus endettés, comme l'Argentine ou le Brésil, la réaction des marchés financiers internationaux à un durcissement de la politique monétaire, perçu comme une dégradation de la crédibilité, risque d'engendrer une dépréciation avec une volatilité plus forte du change.

L'analyse de Belke, Geisslreither et Gros (2004) suggère que la détermination du taux de change et la relation entre taux d'intérêt et taux de change devraient différer non seulement entre pays industrialisés et pays émergents, mais aussi selon les régimes de change de facto. Cela leur permet d'ailleurs de conclure que les pays comme l'Argentine ou le Brésil pourraient assurer une baisse du niveau comme de la volatilité de leurs taux d'intérêt (en raison de primes de risque plus faibles et plus stables) en cas d'ancrage crédible.

Les conclusions de Belke, Geisslreither et Gros (2004) ne peuvent donc être généralisées à tous les pays émergents, puisque leur échantillon des pays du Cône sud a précisément été choisi en fonction de l'importance de leur dette extérieure et de leur sensibilité à l'état de la crédibilité.

En conclusion, Pour les marchés émergents, le flottement se limite à de brefs épisodes au lendemain des crises de change ou des périodes chaotiques de forte inflation, ce qui a permis à Calvo et Reinhart (2000) de définir un nouveau régime : la peur du flottement. Un pays en est atteint quand il déclare poursuivre des objectifs domestiques monétaires indépendants du taux de change, alors qu'il intervient fréquemment directement ou indirectement pour gérer son taux de change. Les autorités monétaires des pays émergents pourraient adopter des politiques monétaires pro-cycliques en utilisant le taux d'intérêt comme élément d'intervention le plus actif. Calvo et Reinhart (2002) en déduisent qu'elles peuvent arbitrer entre la volatilité des taux de change et celle des taux d'intérêt.Mais, la question du comportement relatif de la volatilité des taux de change et de la volatilité des taux d'intérêt n'est pas encore résolue dans la littérature théorique et empirique surtout dans le cadre d'analyse des économies émergentes.

Lorsqu'on prend en compte des variables qui sont au cœur des caractéristiques des pays émergents (crédibilité, péché originel, fragilité financière, primes de risque, anticipations volatiles, domination des bruits sur les fondamentaux, sensibilité des comportements aux régimes de politique monétaire et de change,…), les présupposés de Calvo et Reinhart qui voudraient que le durcissement de la politique monétaire soit une politique efficace de défense de la monnaie, et que l'acceptation d'une plus forte volatilité du taux d'intérêt soit le coût d'une réduction effective de la volatilité du change peuvent se voir infirmer.

Alors, le débat théorique doit céder la place à la vérification empirique. Les tests empiriques deviennent nécessaires pour valider ou invalider les thèses en présence, concernant la pratique du flottement dans les pays émergents quant à l'impact sur la volatilité du taux de change nominal de l'adoption officielle du régime de change de jure, de la mise en œuvre des régimes de change de facto, de la pratique de la politique monétaire et l'instrumentalisation du taux d'intérêt.

2. L'étude empirique

Certes, la thèse du transfert de volatilité est au centre du comportement de la peur du flottement (Levy-Yeyati et Sturzenegger, 1999 ; Calvo et Reinhart, 2000, 2001, 2002 ; Reinhart et Reinhart, 2001), et cette thèse a pu être empiriquement validée (Suppaat et al., 2003). Il n'empêche que de nombreux travaux théoriques et empiriques l'infirment et soutiennent au contraire l'inexistence d'un arbitrage entre volatilités du change et de

l'intérêt (Rose, 1995, 1996 ; Esquivel et Larrain, 2002 ; Cavoli et Rajan, 2005). Nous savons que deux types d'arguments ont été avancés pour justifier la thèse de l'absence de transfert.

D'une part, il pourrait y avoir un co-mouvement des volatilités du change et du taux d'intérêt (Belke et Gros, 2002 ; Belke et al., 2004) : les variations et les volatilités du taux d'intérêt et du change seraient codéterminées par des problèmes de crédibilité de la politique monétaire (risques pays, sortie de capitaux, ...). D'autre part, la relation entre les taux d'intérêt et les taux de change serait instable et non linéaire, ouvrant la voie à l'existence d'équilibres multiples et à une déconnexion entre la volatilité du change et la volatilité des fondamentaux (Flood et Rose, 1995 ; Jeanne et Rose, 2000).

Pour vérifier la validité de la thèse du transfert de volatilité, nous opérerons en trois temps.

- *D'abord, on estimera directement l'influence de la volatilité du taux d'intérêt sur la volatilité du change.*
- *Ensuite, on calculera un indice de flexibilité qui nous permettra d'évaluer le comportement des économies émergentes de notre échantillon par rapport à celui des trois pays industrialisés pris comme comparaison (Japon, Royaume-Uni et zone euro).*
- *Enfin, pour vérifier la robustesse des relations entre volatilité du change et volatilité du taux d'intérêt, nous examinerons le lien entre la volatilité du change et la volatilité du différentiel de taux d'intérêt. En effet, les relations de parité des taux d'intérêt sont là pour confirmer que la variable déterminant l'évolution du change est moins le taux d'intérêt domestique que le différentiel d'intérêt avec le pays de référence.*

Afin de vérifier la relation entre la volatilité du change et la politique monétaire et donc d'analyser la nature des régimes intermédiaires, nous avons retenu 16 économies émergentes (tableau 1). Ces économies ont subi, directement ou par effet de contagion des crises (voir annexe 1) et ont pour la plupart d'entre elles modifié leur régime de change officiel pour adopter le flottement voir annexe 2) est souvent alors adopté une stratégie de ciblage d'inflation (voir annexe 3).

Tableau 1 : Les économies émergentes analysées (avec leurs sigles)

AG : Argentine	*CZ : Tchéque*	*KO : Corée*	*SA : Afrique du Sud*
BR : Brésil	*ID : Indonésie*	*MX : Mexique*	*SL : Sri Lanka*
CB : Colombie	*IN : Inde*	*MY : Malaisie*	*SP : Singapour*
CL : Chili	*IS : Israël*	*PO : Pologne*	*TW : Taïwan*

Sur des données journalières, pour la période allant du 1er janvier 1994 aux 31 décembre 2012, nous avons retenu la définition classique de la volatilité du change, qui est la volatilité du rendement logarithmique du taux de change. Le taux journalier de change des 16 devises émergentes est coté à l'incertain par rapport au dollar US[1] *, de sorte qu'un rendement positif correspond à une dépréciation du change.*

Deux mesures de la volatilité ont été retenues. D'une part, la volatilité du change a été mesurée par l'écart type historique glissant du rendement du change défini sur une période d'un mois. D'autre part, il est maintenant bien documenté depuis Domowitz et Hakkio (1985) et Engle et Bollerslev (1986) que les rendements de change (stationnaires, leptokurtiques, non normaux et hétéroscédastiques) suivent des processus de type GARCH. Ainsi, la modélisation de la volatilité conditionnelle du change a pu être

[1] *Pour la Pologne et la République tchèque, nous avons retenu le dollar et non l'euro comme monnaie de référence, parce que la volatilité du change par rapport au dollar était sur la période de plus faibles que celles par rapport à l'euro.*

utilisée pour analyser la relation entre la volatilité du change et diverse dimensions de la politique monétaire, comme les procédures de contrôle de l'offre de monnaie (Lastrapes, 1989), les signaux des Banques centrales (Boubel, Laurent et Lecourt, 2001), des breaks structurels (Malik, 2003), la volatilité du taux d'intérêt (Chow et Kim, 2004).

Mais le plus souvent, cette modélisation partait du simple postulat d'un modèle GARCH (1,1)[1]avec une équation de moyenne pour le rendement fondé sur une simple marche aléatoire, et avec une loi conditionnelle normale. Nous avons choisi d'adopter une modélisation de type GARCH(p,q)[2] pour laquelle le rendement du change suit un processus ARMA(p,q) avec une loi conditionnelle des erreurs qui peut prendre trois formes : loi normale, loi de Student et loi GED (generalizederror distribution). Le choix de la forme GARCH, des retards des processus GARCH et ARMA, de la loi conditionnelle ainsi que les paramètres de cette dernière lorsqu'il s'agissait d'une loi de Student ou d'une loi GED a été optimisé, au sens où elle minimisait les critères d'information (et plus précisément le critère de Schwartz) (voir annexe 4, pour les modélisations retenues pour chacune des volatilités conditionnelles).

Pour l'explication de la volatilité du change pour chaque monnaie considérée, on a donc utilisé deux mesures de la volatilité : l'écart type glissant du rendement du change, et la variance conditionnelle du processus GARCH correspondant.

2.1 La relation entre la volatilité du change et la volatilité du taux d'intérêt

Le tableau 1, présente les résultats des tests de la relation entre la volatilité du change et la volatilité du taux d'intérêt domestique[3], lorsque cette dernière volatilité est calculée comme l'écart-type glissant du taux d'intérêt noté $\sigma(ii)$. Les estimations de ce que l'on notera comme le modèle M1a portent toujours sur deux équations.

La première, estimée par les moindres carrés ordinaires, prend l'écart-type glissant du rendement du change comme la variable expliquée de la volatilité, soit en notant

$$\sigma(r_t) = \alpha_0 + \sum_{h=1}^{h=3} \delta_h \, D_{h,t} + \gamma_1 \, \sigma(i_t) + \varepsilon_t$$

La seconde est l'équation de la variance conditionnelle dans le processus GARCH correspondant au rendement du change :

$$\sigma_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{i=p} \alpha_i \, \varepsilon_{t-i}^2 + \sum_{j=1}^{j=q} \beta_j \, \sigma_{t-j}^2 + \sum_{h=1}^{h=3} \delta_h \, D_{h,t} + \gamma_1 \, \sigma(i_t)$$

Les résultats des estimations du modèle M1a (Tableau2, partie gauche) montrent que la relation entre la volatilité des taux de change et la volatilité des taux d'intérêt, pour la plupart des pays (sauf le Mexique, l'Afrique du Sud et Singapour), est une relation négative et significative à 5%. Pour Israël, cette relation est négative et significative seulement en ce qui concerne la volatilité GARCH.

Tableau2: volatilité des taux de change et volatilité des taux d'intérêt (ou du différentiel d'intérêt)

ys	Mesure de la volatilité du change	**M1a** Coefficient de $\sigma(i)$	t de Student	Arbitrage $\sigma(R)$ et $\sigma(i)$	**M1b** Coefficient de $\sigma(i-i^*)$)	t de Student	Arbitrage $\sigma(R)$ et $\sigma(i-i^*)$)
AG	glissante	-0.039897	(-3.217664)	Oui	-0.081074	(-4.459493)	Oui
	GARCH (1.0)	-0.028371	(-3.728895)		-0.027502	(-3.387200)	
BR	glissante	-0.033920	(-17.60776)	Oui	-0.000426	(-2.588909)	Oui
	GARCH (2.2)	-0.005875	(-6.089503)		-2.18E-05	(-23.42404)	
CB	glissante	-0.545867	(-7.439602)	Oui	-0.169782	(-2.398422)	Oui
	GARCH (1.1)	0.002690	(0.4367) NS		0.000402	(0.1199) NS	
CL	glissante	-0.103362	(-6.024678)	Oui	-0.219284	(-17.90644)	Oui

[1]Une exception notable est celle d'Edwards (2006) qui envisage la possibilité de processus TGARCH et EGARCH
[2] Les formes testées sont les GARCH, GARCH-M, TGARCH et EGARCH.
[3] Les tests relatifs à la peur du flottement ne concernent plus que les 16 monnaies en flottement officiel.

	GARCH (2.1)	-0.002086	(-2.340555)		-0.001855	(-2.574490)	
CZ	glissante	-0.001454	(-4.431709)	Oui	-0.587579	(-5.399428)	Oui
	GARCH (2.1)	-5.48E-05	(-1.7435)*		-0.000509	(-1.5981)NS	
ID	glissante	-0.003688	(-0.7095) NS	Oui	-0.377801	(-3.575044)	Oui
	GARCH (2.2)	-0.007923	(-3.841833)		-0.030082	(-4.258715)	
IN	glissante	-0.002033	(-1.7267)*	Oui	0.021622	(13.73943)	Oui pour Garch
	GARCH (3.3)	-0.000244	(-1.802)*		-0.000296	(-1.6639)*	
IS	glissante	0.184085	(10.69444)	Oui pour Garch	0.245806	(13.42259)	Oui pour Garch
	GARCH (1.1)	-0.002481	(-1.969491)		-0.003479	(-2.412069)	
KO	glissante	-0.070646	(-3.116730)	Oui	-0.199155	(-8.296023)	Oui
	GARCH (2.1)	-0.152605	(-6.262416)		-0.157465	(-4.854627)	
MX	glissante	0.202528	(26.79107)	Non	0.203644	(26.82949)	Non
	GARCH (2.3)	0.013068	(3.450551)		0.009590	(2.438321)	
MY	glissante	-0.006258	(-0.4886) NS	Oui	-0.018590	(-1.6451)*	Oui
	GARCH (1.1)	-0.001634	(-12.19092)		0.009590	(2.438321)	
PO	glissante	-0.029416	(-10.78057)	Oui	-0.029306	(-10.71260)	Oui
	GARCH (2.1)	-0.000474	(-1.810704)		-0.000458	(-1.759)*	
SA	glissante	0.163407	(3.672565)	Non	0.292424	(7.087806)	Non
	GARCH (2.2)	0.019319	(1.0169) NS		0.034285	(1.3249)NS	
SL	glissante	-3.43E-05	(-0.025062)	Oui	-0.060626	(-7.333391)	Oui
	GARCH (1.1)	-0.001795	(-9.838971)		-0.001665	(-5.489981)	
SP	glissante	0.226712	(27.57892)	Non	0.236141	(28.24310)	Non
	GARCH (1.1)	0.001571	(1.766)*		0.002172	(2.069156)	
TW	glissante	-0.026738	(-3.992334)	Oui	-0.022116	(-3.234025)	Oui
	GARCH (2.3)	-0.009541	(-7.846183)		-0.000108	(-3.453701)	

** : significatif à 10% ; NS : non significatif*

Cette relation négative nous indique que, afin de stabiliser les taux de change et de réduire leur volatilité, et en pratiquant des interventions via le taux d'intérêt, les autorités monétaires dans ces pays peuvent accepter une plus forte variabilité des taux d'intérêt pour garantir une meilleure stabilité des taux de change. Il semble alors que ces pays conservent un attachement envers la stabilisation du change, même en situation de flottement et que la réaction aux chocs demeure biaisée en faveur d'un ajustement à travers le taux d'intérêt nominal au détriment d'une absorption via le taux de change nominal.

On peut en conclure que, puisque la relation entre les deux volatilités est une relation négative, le transfert de volatilité serait possible et accepté par les autorités monétaires. Cela pourrait indiquer l'existence d'un arbitrage entre les deux volatilités et donner un mode opératoire à la peur du flottement : le recours à la politique monétaire et à la manipulation des taux d'intérêt ne servirait pas qu'à des objectifs internes mais pourrait viser un objectif de stabilisation du change, qui chercherait à éviter que le régime de flottement soit le cadre permissif de variations erratiques du change.

Ces résultats donnent une vue rapprochée sur l'interaction de la volatilité des taux de change et de la volatilité des taux d'intérêt dans les pays étudiés. Ils montrent une corrélation systématique entre les deux volatilités. Dans la plupart des pays, la « peur du flottement » pourrait trouver sa réponse grâce aux opérations d'arbitrage entre les deux volatilités : ces résultats sont compatibles avec ceux de Calvo et Reinhart (2000,

2001,2002) ; Hausmann et al. (2001) ; Levy-Yeyati et Sturzenegger (1999) et Suppaat et al. (2003).

Cependant, trois pays affichent une relation positive entre la volatilité des taux de change et la volatilité des taux d'intérêt. Pour le Mexique et Singapour, les coefficients estimés pour $\gamma 4$ sont positifs et significatifs pour les deux mesures de la volatilité, tandis qu'Israël et l'Afrique du Sud présentent une relation positive et significative en ce qui concerne la volatilité historique du change (écart-type glissant du rendement du change). Pour ces pays, il n'existe pas d'arbitrage entre la volatilité des taux de change et la volatilité des taux d'intérêt ; au contraire, les deux volatilités évoluent parallèlement. Dans ce dernier cas, l'absence de transfert de volatilité pourrait résulter des co-mouvements des deux volatilités ou de la déconnexion entre volatilité du change et volatilité des fondamentaux, selon les arguments avancés par les adversaires de la thèse du transfert.

La thèse de la peur du flottement dépasse le seul arbitrage possible entre la volatilité du change et la volatilité de l'intérêt, elle suppose surtout que les pays émergents acceptent une forte variabilité de l'intérêt en conduisant des politiques monétaires visant à réduire la variabilité du change. Il importe donc de s'interroger sur le rapport des deux volatilités.

2.2 L'indice de volatilité relative du change

Pour confirmer l'existence de comportements compatibles avec la peur du flottement et pour capturer les interventions des autorités monétaires en matière de taux d'intérêt visant à défendre les taux de change, nous calculons l'indice de la volatilité relative du rendement des taux de change et des taux d'intérêt (RVEI), défini par Hausmann et al. (1999, 2001). Ils mesurent les interventions de change via les taux d'intérêt avec l'indice suivant :

$$RVEI = \frac{\sigma(r_t)}{\sigma(i_t)}$$

On s'attend à ce que les pays qui choisissent de ne pas intervenir et de laisser leur taux de change s'ajuster sur les marchés, en réservant la politique de taux d'intérêt aux objectifs internes et notamment à la stabilisation des prix ou au ciblage de l'inflation soient caractérisés par un indice RVEI de flexibilité important, avec une volatilité relativement faible du taux d'intérêt et une volatilité plus importante du taux de change.

Par contre, pour les pays qui, sous l'effet d'une peur du flottement, tentent de gérer activement leur taux de change via les instruments de politique monétaire, l'indice de flexibilité RVEI devrait être plus faible, avec une volatilité relativement faible du change mais une volatilité relativement forte du taux d'intérêt, qui serait le signe d'une manipulation fréquente du taux d'intérêt au gré des évolutions du marché des changes.

Nous avons calculé cet indice RVEI pour la période d'application des régimes de change flexibles. Pour les pays qui ont adopté un taux de change flottant après une crise de change, nous avons débuté la mesure après la période de crise. Le tableau 3 présente les valeurs de l'indice RVEI pour chaque pays émergent étudié ainsi que la valeur de cet indice pour les 3 pays développés (Japon, Royaume-Uni et zone euro) à titre de comparaison.

Tableau 3 : L'indice RVEI

Pays	Volatilité des taux de change	Volatilité des taux d'intérêt	RVEI Volatilité des taux de change /volatilité des taux d'intérêt
AG :: Argentine	0.292202	3.033873	0.096313194
BR : Brésil	1.100064	3.688558	0.298236872
CB : Colombie	0.640318	1.726337	0.370911357
CL : Chili	0.650974	0.74617	0.872420494
CZ : Rép. Tchèque	0.763766	3.279854	0.232865853
ID : Indonésie	1.787692	17.21779	0.103828192
IN : Inde	0.283074	2.973378	0.09520283
IS : Israël	0.440811	4.225034	0.104333125
KO : Corée-du-Sud	0.671759	4.681406	0.143495138
MX : Mexique	0.541398	12.61143	0.042929152
MY : Malaisie	0.676388	2.346894	0.288205603
PO : Pologne	0.809188	4.831143	0.167494111
SA : Afrique du Sud	0.938955	3.41741	0.274756321
SL : Sri Lanka	0.20028	1.060702	0.188818349
SP : Singapour	0.294153	0.93387	0.314982813
TW : Taiwan	0.24837	1.683409	0.147539903
Moyenne pays émergents	0.646212	4.278578625	0.233895832
JP : Japon	0.696855	0.323273153	2.15562287
ZE : Zone euro	0.963055	0.587683	1.63873211
UK : Royaume-Uni	1.065351	0.518788	2.05353825
Moyenne pays développés	0.908420333	0.476581384	1.94929774
Moyenne pour tous les pays	0.687613316	3.678263271	0.504748765

Le tableau 3 montre que, pour les pays émergents, une valeur élevée de la volatilité des taux d'intérêt est accompagnée d'une faible volatilité des taux de change. Par contre, on ne trouve pas ce constat pour les pays développés (figure 1).

Figure 1 : Volatilité du taux de change et de taux d'intérêt

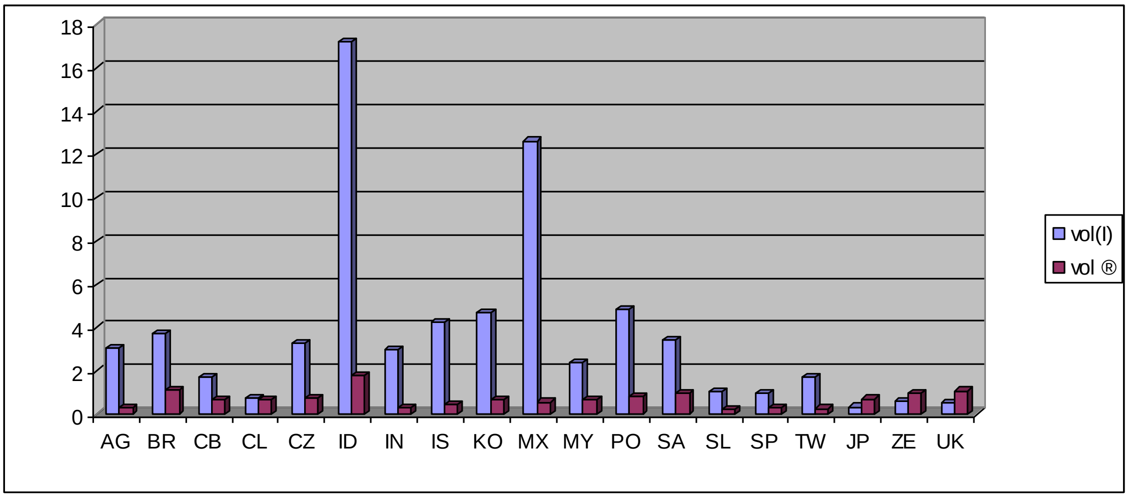

Le tableau 3 indique donc également qu'il existe une grande différence entre les types de pays concernant la volatilité relative du rendement des taux de change et des taux d'intérêt. Les pays développés (moyenne 1.94) sont caractérisés par des valeurs très élevées de l'indice RVEI (le Japon a la plus grande valeur). Par contre, les pays émergents (moyenne 0.23) sont caractérisés par des valeurs extrêmement basses de l'indice.

Ces résultats suggèrent que la faible volatilité des taux de change dans les pays émergents pourrait être le résultat d'une politique de stabilisation des taux de change par l'intervention des autorités monétaires sur les taux d'intérêt.

En comparant les résultats des deux tableaux 2 et 3, on trouve qu'il existe des pays qui n'affichent pas un arbitrage entre la volatilité des taux de change et la volatilité des taux d'intérêt mais qui se caractérisent cependant par une faible volatilité relative des taux de change par rapport au taux d'intérêt (le Mexique, l'Afrique du Sud et

Singapour). L'explication de cette différence des résultats entre les deux tableaux pourrait venir du fait que la grande variabilité des taux d'intérêt peut provenir non seulement d'une tentative de gestion du taux de change mais aussi d'une politique de contrôle de l'inflation sous un régime de ciblage d'inflation (Lévy-Yeyati et Sturzenegger, 1999). Ceci est particulièrement probable dans les pays avec un degré de pass-through élevé.

Nous concluons qu'il existe de nombreuses présomptions que les pays, qui officiellement laissent flotter leurs taux de change, suivent de fait des politiques très différentes quant à la façon dont ils gèrent leur politique de change : si les pays industrialisés semblent suivre une politique caractérisée par des interventions limitées sur le marché des changes, la plupart des économies émergentes interviennent massivement dans le marché des changes. Par conséquent, malgré les larges chocs réels et financiers qui peuvent les affecter, les Banques centrales des pays émergents utilisent la flexibilité des taux de change avec réticence, même si elles ont choisi un régime de change flexible. La flexibilité des taux de change qui semble s'accompagner d'une instabilité élevée du taux d'intérêt serait le symptôme d'une politique monétaire empreinte de la peur du flottement.

2.3 La relation entre la volatilité du change et la volatilité du différentiel d'intérêt

Les tenants comme les adversaires de la thèse du transfert de volatilité entre le change et l'intérêt raisonnent tous en termes de volatilité du taux d'intérêt domestique, tout en reprenant la mesure traditionnelle de la volatilité du change qui est, en réalité, l'écart-type du rendement du change. Or, les relations relatives à la parité des taux d'intérêt non couverte nous rappellent que la variation (anticipée) du taux de change logarithmique, c'est-à-dire le rendement (anticipé) du change est une fonction, non pas du taux d'intérêt domestique en tant que tel, mais du différentiel d'intérêt entre le taux d'intérêt domestique et le taux d'intérêt étranger. Cela laisse présager que la relation entre la volatilité du change et la volatilité du taux d'intérêt domestique pourrait être plus instable que la relation entre la volatilité du change et la volatilité du différentiel.

L'analyse du comportement d'une zone-cible par Svensson (1991) permet précisément de justifier la thèse du transfert de volatilité entre le change et le différentiel d'intérêt. Deux arguments peuvent être avancés. D'abord, dans le cadre d'une zone cible avec une bande donnée, il apparaît que le taux de change est moins variable aux deux bords de la bande, alors que sa volatilité est maximum au centre de la bande. En revanche, la volatilité du différentiel d'intérêt est minimum au centre de la bande et elle s'accroit à proximité des bords. Il y a donc à l'intérieur même de la bande, une relation inverse entre la volatilité du change et la volatilité du différentiel. Ensuite, Svensson (1991) a pu démontrer que la variabilité instantanée du différentiel d'intérêt était négativement liée à la largeur de la bande. Au contraire, la volatilité du change augmente lors de l'élargissement de la bande. Dans ces conditions, une modification de la largeur de la bande, via ses effets inverses sur les volatilités du change et du différentiel, induit un transfert de volatilité. Or, en régime officiel de flottement, les autorités monétaires, en proie à la peur du flottement, pour stabiliser le change, peuvent adopter un comportement implicite de zone-cible.

Ainsi, Duarte, Andrade et Duarte (2008) ont développé un modèle analytique dans lequel ils étudient le comportement des différentiels de taux d'intérêt sous un régime de flottement géré (avec un objectif pour le taux de change). Ce modèle implique, dans ce cas, une relation négative entre la volatilité des taux de change et celle du différentiel des taux d'intérêt, ce qui constituerait la principale différence entre un régime de flottement libre et un régime de change flexible avec objectif de taux de change.

Dans un régime de flottement libre, le taux de change est responsable de l'ensemble du processus d'ajustement.

Dans un régime de change flexible géré en fonction d'un objectif pour le taux de change ou fondé sur des bandes implicites de flottement, le taux de change et le taux d'intérêt se partagent cette responsabilité. La volatilité du différentiel des taux d'intérêt serait minimale lorsque le taux de change est proche de sa valeur souhaitée ou au centre de la bande. Cette volatilité augmente à proximité des bords de la bande ou lorsque le taux de change s'éloigne de sa valeur désirée, remplaçant ainsi le taux de change comme la principale variable d'ajustement : il y aurait donc un arbitrage entre la volatilité du taux de change et la volatilité du différentiel de taux d'intérêt dans un régime de flexibilité sujet à une peur du flottement.

Il importe donc de vérifier la thèse du transfert de volatilité en intégrant, à côté de la volatilité du change, la volatilité du différentiel.

Nous avons calculé ces différentiels en prenant pour tous les pays dont le taux de change est coté par rapport au dollar, le taux d'intérêt de la Fed comme taux étranger.

Le tableau 2 (partie droite) présente les résultats des tests de la relation entre la volatilité du change et la volatilité du différentiel de taux, lorsque cette dernière volatilité est calculée comme l'écart-type glissant du différentiel noté $\sigma(it - it^*)$*.*

Les estimations de ce que l'on notera comme le modèle M1b portent toujours sur deux équations (GARCH et écart-type glissant).

La première, estimée par les moindres carrés ordinaires, prend l'écart-type glissant du rendement du change comme mesure de la volatilité du change :

$$\sigma(r_t) = \alpha_0 + \sum_{h=1}^{h=3} \delta_h\, D_{h,t} + \gamma_1\, \sigma(i_t - i^*_t) + \varepsilon_t$$

La seconde est l'équation de la variance conditionnelle dans le processus GARCH correspondant au rendement du change :

$$\sigma_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{i=p} \alpha_i\, \varepsilon_{t-i}^2 + \sum_{j=1}^{j=q} \beta_j\, \sigma_{t-j}^2 + \sum_{h=1}^{h=3} \delta_h\, D_{h,t} + \gamma_1\, \sigma(i_t - i^*_t)$$

Le tableau 2 révèle une relation négative pour la plupart des pays (en exceptant comme précédemment le Mexique, l'Afrique du Sud, Singapour[1]*) entre la volatilité des taux de change et celle du différentiel des taux d'intérêt. Les résultats de cette analyse nous permettent de conclure, au-delà de la corrélation négative entre la volatilité des taux de change et la volatilité du différentiel de taux d'intérêt, à la possibilité d'un arbitrage entre les deux volatilités. Les résultats des tests de M1b confirment ainsi les résultats des tests de M1a (tableau 1, partie gauche) concernant l'arbitrage entre la volatilité du change et la volatilité de l'intérêt comme levier possible de l'exercice de la peur du flottement.*

Conclusion

Une politique monétaire de gestion du change est sur le fil du rasoir. Les difficultés de sa mise en œuvre peuvent expliquer les avatars des régimes de change intermédiaires.

A l'issue des crises des années 90, les pays, et notamment les économies émergentes, ont été invités à adopter un régime de flottement plus indépendant. Mais il est apparu que cette adoption officielle n'était pas toujours associée à une augmentation de la volatilité du change. Or, il serait illusoire d'y voir la conséquence d'une amélioration des fondamentaux, de sorte que les contraintes sur la volatilité du change après l'adoption officielle du flottement reflètent plutôt une intervention des autorités monétaires. Si les pays émergents choisissent, tout en s'abritant derrière le statut officiel du flottement, d'intervenir pour cibler le change, ils y sont probablement contraints

[1] *Et la Malaisie pour la volatilité conditionnelle GARCH.*

parce que les fragilités politiques, institutionnelles, économiques et financières de ces économies, ne leur permettent pas de laisser jouer les mécanismes d'un marché des changes fortement bruité.

Mais si l'adoption d'un régime intermédiaire officieux se justifie, via le transfert de volatilité entre intérêt et change, il n'en reste pas moins que ce régime est particulièrement vulnérable : l'intervention des autorités monétaires sur les taux d'intérêt, et plus particulièrement un durcissement monétaire visant à défendre la monnaie, ne font probablement que rajouter du bruit au marché et donc contribuer à la déconnexion entre la dynamique du change et les fondamentaux, en accroissant les incertitudes et la volatilité. La dernière crise financière permet précisément d'apprécier ce qui l'a remporté des avantages ou des lacunes de ce régime intermédiaire exprimé par la peur du flottement.

Les économies émergentes n'ont été que les « victimes collatérales » d'une crise qui les a frappées plus tardivement que les pays industrialisés et dont elles sont sorties plus rapidement (Lahet, 2009), ce qui illustre que la stratégie de la peur du flottement peut être considérée comme efficace, ce dont les organisations internationales ont pris compte.

Il semble donc que le choix du régime intermédiaire propre à la peur du flottement se soit finalement révélé comme un choix sinon optimal, du moins efficace, pour les économies émergentes.

Les annexes

Annexe 1 : les périodes de crise[1]

Pays	*Période de crise*	*pays*	*Période de crise*
AG : Argentine	*Jan. 2002- juil.2003*	*KO : Corée*	*Mai.1997- déc.1998*
BR : Brésil	*Jan.1999- fév.2000* *Jan. 2002- mar. 2003*	*MX : Mexique*	*Déc.1994 – déc.1995*
CB : Colombie	*Avril.1999-déc.1999* *Mai.2002- mai.2003*	*MY : Malaisie*	*Mai.1997 – oct.1999*
CZ : Tchéquie	*Mai.1997- déc. 1997* *Sep. 1998- avril.1999*	*SA : Afrique du Sud*	*Juin.1997- août.1998* *oct.2001-oct.2002*
ID : Indonésie	*Mai.1997 – déc. 1998*	*SP : Singapour*	*Mai.1997 – déc. 1998*
IN : Inde	*Août.1995- mai. 1996* *Mai.1997- déc.1998*	*TW : Taïwan*	*Mai. 1997 – déc. 1998*

Annexe 2 : les périodes de flottement

AG	*Du 01/01/2002 au 31/12/2008*	*KO*	*Du 01/06/1997 au 31/12/2008*
BR	*Du 01/01/1999 au 31/12/2008*	*MX*	*Du 01/01/1995 au 31/12/2008*
CB	*Du 01/01/1999 au 31/12/2008*	*MY*	*31/12/1993 au 30/09/1998 ; 01/06/2005 au 31/12/2008*
CL	*Du 01/01/1999 au 31/12/2008*	*PO*	*Du 01/04/2000 au 31/12/2008*
CZ	*Du 01/05/1997 au 31/12/2008*	*SA*	*Flottement sur toute la période*
ID	*Du 01/08/1997 au 31/12/2008*	*SL*	*Du 01/01/2001 au 31/12/2008*
IN	*Flottement sur la période*	*SP*	*Du 01/01/1998 au 31/12/2008*
IS	*Flottement sur la période*	*TW*	*Du 01/01/1998 au 31/12/2008*

Annexe 3 : les périodes de ciblage d'inflation

BR	*Du 01/06/1999 au 31/12/2008*	*KO*	*Du 01/09/1999 au 31/12/2008*
CB	*Du 01/09/1999 au 31/12/2008*	*MX*	*Du 01/09/1999 au 31/12/2008*
CL	*Du 01/09/1999 au 31/12/2008*	*PO*	*Du 01/03/2000 au 31/12/2008*
CZ	*Du 01/01/1998 au 31/12/2008*	*SA*	*Du 01/02/2000 au 31/12/2008*
IS	*Du 01/06/1997 au 31/12/2008*		

Annexe 4 : La modélisation de type GARCH retenue pour les rendements du change

Série	***Pays***	***Equation de la moyenne***	***Equation de la variance + loi conditionnelle***
	Emergents		
AG	*Argentine*	*ARMA(5,3) sscste*	*GARCH(1,0) GED*
BR	*Brésil*	*ARMA(4,0) sscste*	*GARCH(2,2) Stu*
CB	*Colombie*	*ARMA(0,1) avec cste*	*GARCH(1,1) Stu*
CL	*Chili*	*ARMA(0,0) avec cste*	*GARCH(2,1) Stu*
CZ	*Tchéquie*	*ARMA(0,1) sscste*	*GARCH(2,1) GED*
ID	*Indonésie*	*ARMA(5,5) sscste*	*GARCH(2,2) GED*
IN	*Inde*	*ARMA(1,0) avec cste*	*GARCH(3,3) GED*
IS	*Israël*	*ARMA(0,0) avec cste*	*GARCH(1,1) Stu*
KO	*Corée*	*ARMA(4,5) sscste*	*GARCH(2,1) GED*
MX	*Mexique*	*ARMA(4,4) avec cste*	*GARCH(2,3) Stu*
MY	*Malaisie*	*ARMA(2,4) sscste*	*GARCH(1,1) Stu*
PO	*Pologne*	*ARMA(0,0) avec cste*	*GARCH(2,1) GED*
SA	*Afrique du Sud*	*ARMA(0,4) sscste*	*GARCH(2,2) Stu*
SL	*Sri Lanka*	*ARMA(0,1) avec cste*	*GARCH(1,1) GED*

[1] *Les périodes de crises de change (encore dénommées crises de balance des paiements, crises spéculatives ou crises monétaires) correspondent à ces périodes « de brusques variations des taux de change, accompagnées de pertes massives de réserves en devises et se traduisant par une forte dévaluation ou le flottement d'une monnaie, en situation d'ancrage, ou bien par une dépréciation violente et subite en situation de flottement impur » (Cartapanis, 2004).*

SP	*Singapour*	*ARMA(4,4) sscste*	*GARCH(1,1) Stu*
TW	*Taïwan*	*ARMA(0,1) sscste*	*GARCH(2,3) GED*

Annexe 5 : Les taux d'intérêt utilisés dans les estimations

Pays	*Tauxd'intérêtutilisé*	*Pays*	*Tauxd'intérêtutilisé*
AG	*Taux interbancaire à partir du 25/04/1997*	*KO*	*Tauxd'intérêtdirecteur*
BR	*Tauxd'intérêtdirecteur*	*MX*	*Tauxd'intérêtdirecteur*
CB	*Taux interbancaire à partir du 25/01/2001*	*MY*	*Tauxd'intérêtinterbancaire*
CL	*Taux d'intérêt directeur à partir du 26/08/1994*	*PO*	*Tauxd'intérêtinterbancaire*
CZ	*Tauxd'intérêtdirecteur*	*SA*	*Taux d'intérêt directeur à partir du 13/03/1998*
ID	*Tauxd'intérêtinterbancaire*	*SL*	*Tauxd'intérêtdirecteur*
IN	*Taux interbancaire à partir du 19/06/1999*	*SP*	*Tauxd'intérêtdirecteur*
IS	*Tauxd'intérêtdirecteur*	*TW*	*Tauxd'intérêtdirecteur*

Source :Datastream

Bibliographie

Belke, A., &Gros, D., (2002). "Monetary Integration in the Southern Cone", in: The North American Journal of Economics and Finance, vol.13 (3), pp: 323-349.

Belke, A., Geissslreither, K., &Gros, D., (2004). "On the Relationship Between Exchange Rates and Interest Rates : Evidence from the Southern Cone". UniversitatHohenheim, Stuttgart.

Berdot, J-P., & Léonard, J., (2007). « Vers l'adhésion à l'euro : Les choix de politique économique des PECO comme transferts de volatilité ». Revue du Marché Commun et de l'Union Européenne, N° 504, janvier 2007, pp : 41-47.

Boubel, A., Laurent, S., Lecourt, C., (2001). « L'impact des signaux de politique monétaire sur la volatilité intrajournalière du taux de change Deutsche Mark-Dollar », Revue Economique, vol. 52, N° 2, Mars, pp : 353-370.

Calvo, G.A., (2000). "The Case for Hard Pegs in the Brave New World of Global Finance", in Don't Fix, Don't Float, eds: J. Braga de Macedo, D. Cohen, and H. Reisen, OECD Development Centre Studies, Paris.

Calvo, G.A., (2001). "Capital markets and the exchange rate: With special reference to the dollarization debate in Latin America". Journal of Money, Credit, and Banking, 33(2):30-45.

Calvo, G.A., &Reinhart, C., (2000). "Fear of Floating".NBER Working Papers N° 7993.

Calvo, G.A., &Reinhart, C., (2001). "Fixing for your life".MPRA Paper N° 13873.

Calvo, G.A., &Reinhart, C., (2002). "Fear of Floating".MPRA Paper N° 14000.

Cartapanis, A., (2004). « Le déclenchement des crises de change : qu'avons-nous appris depuis dix ans ? », Economie International, vol. 97, pp : 5-48.

Cavoli.T., & Rajan, R.S., (2005). "Inflation Targeting and Monetary Policy Rules for Small and Open Developing Economies: Simple Analytics with Application to Thailand'. School of Economics, University of Adelaide & LKY School of Public Policy, National University of Singapore, January.

Chow, H.K., & Kim, Y., (2004). "The Empirical Relationship Between Exchange Rates and Interest Rates in Post-Crisis Asia". School of Economics and Social Sciences, Singapore Management University.

Domowitz, I., &Hakkio, C.S., (1985). "Conditional variance and the risk premium in the foreign exchange market".Journal of International Economics, vol.19, (August), pp: 47-66.

Edwards, S., (2001). "Exchange Rate Regimes, Capital Flows and Crisis Prevention", NBER Working Paper 8529.

Edwards, S., (2004). "Financial Openness, Sudden Stops and Current Account Reversals".NBER Working Papers N°10277.

Edwards, S., (2006). "The Relationship between Exchange Rates and Inflation Targeting Revisited". Central Bank of Chile.Working Papers N° 409.

Eichengreen, B., (2002). "Can emerging markets float? Should they inflation target?".Central Bank of Brazil.Working Papers Series N°36.

Eichengreen, B., &Hausmann, R., (1999). Exchange Rates and Financial Fragility, NBER Working Papers N° 7418.

Eichengreen, B., & Razo-Garcia, R., (2005). "The International Monetary System in the Last and Next 20 Years", Economic Policy, July.

Engle, R.F., &Bollerslev, T., (1986)."Modelling the Persistence of Conditional Variance".Econometric Review, I, pp: 1-50.

Esquivel, G., &Larrain, F., (2002). "The impact of G-3 Exchange rate Volatility on Developing Countries". United Nations, G-24 Discussion Paper Series, n° 16, January.
Flood, R., & Rose, A., (1995). "Fixing Exchange Rates : A Virtual Quest for Fundamentals". Journal of Monetary Economics, 36, pp: 3-37.
Flood, R., & Rose, A., (1999)."Understanding Exchange Rate Volatility without the Contrivance of Macroeconomics".The Economic Journal, vol. 109, November, pp: F660-72.
Hausmann, R., Gavin, M., Pages-Serra, C., & Stein, E., (1999). "Financial Turmoil and the Choice of Exchange Rate Regime". American Development Bank, Research Department series RES Working Papers N°4170.
Hausmann, R., Panizza, U., & Stein, E., (2001)."Why do countries float the way they float?".Journal of Development Economics, vol. 66, December, pp: 387-414.
Ho, C., & McCauley, R.N., (2003). "Living with flexible exchange rates: issues and recent experience in inflation targeting emerging market economies". BIS Working Papers N° 130.
Jeanne, O., & Rose, A.K., (2000). "Noise Trading and Exchange Rate Regimes".Quarterly Journal of Economics, vol. 117, N° 2, pp: 537-569.
Lahet, D., (2009). « Le repositionnement des pays émergents : de la crise financière asiatique de 1997 à la crise de 2008 », Revue d'économie financière, N°95, novembre.
Lastrapes, W.D., (1989). "Exchange Rate Volatility and US Monetary Policy : An ARCH Application". Journal of Money, Credit and Banking, vol. 21, N° 1, February, pp: 66-77.
Levy-Yeyati, E., &Sturzenegger, F., (1999)."Classifying Exchange Rate Regimes: Deeds versus Words" Universidad Torcuato Di Tella.
Malik, F., (2003). "Sudden changes in variance and volatility persistence in foreign exchange markets". Journal of Multinational Financial Management, 13, pp: 217-230.
Reinhart, C., (2000). "Mirage of Floating Exchange Rates".American Economic Review.Vol 90, (2) May, pp: 65-70.
Reinhart, C., & Reinhart, V.R., (2001). "What Hurts Most ?: G-3 Exchange Rate or Interest Rate Volatility", NBER Currency Crisis Conference, 29-31 March.
Reinhart, C., & Reinhart, V.R., (2002). « Quel est le pire pour les marchés émergents : la volatilité des taux de change ou celle des taux d'intérêt », Finances et Développement, mars, pp : 17-19
Rose, A.K., (1995). "After the Deluge: Do Fixed Exchange rates Allow Intertemporal Volatility Tradeoffs?".NBER, Working Paper, n° 5219, August.
Rose, A.K., (1996)."Explaining exchange rate volatility: an empirical analysis of 'the holy trinity" of monetary independence, fixed exchange rates, and capital mobility".Journal of International Money and Finance, vol. 15, N° 6, pp: 925-45.
Suppaat, S., SeowJiun, A.P., Tiong, N.H., & Robinson, E., (2003)."Investigating the Relationship between Exchange Rate Volatility and Macroeconomic Volatility in Singapore".MAS Staff Paper N° 25.
Svensson, L.E.O., (1991). "Target Zones and Interest Rate Variability".Journal of International Economics, vol. 31, n° 1/2, August, pp. 27-54.